

مِنْجُ الْفِكْرِ

شَرْحُ الْمَقَامَةِ الْجَزْرِيةِ

وإليه كتاب

السَّالْتِ فِي بَسْمَلَةِ

نصيف الإمام

شُرَّ الدِّينِ مَا أَلْفِي بِهِ سُلْطَانِي مُحَمَّدٍ الْقَارِي
الْحَنَفِيُّ الرَّوِّي الْمَلِكِيُّ (ت ١٠١٤هـ)

دراسة وتحقيق

أَبُو عَلِيٍّ سَيِّدُ عَرَبِ الْوَيْ

باحث في علم أصول الفقه والتجويد والقراءات
والدراسات السابقة للإمام محمد بن سعد بن عبد الله



مكتبة دار الفقه

إهداء

إلى علماء الأندلس الخالدين الذين أسهموا في تأسيس
علم التجويد بمصنفاتهم القيمة
مكي بن أبي طالب القيسي مصنف كتاب الرحاية لتجويد القراءة
(ت ٤٣٧هـ)
وأبي عمرو الداني مصنف كتاب التحديد في الإتيان والتجويد
(ت ٤٤٤هـ)
وعبد الوهاب القرطبي مصنف كتاب الطوضحة في التجويد
(ت ٤٦٢هـ)
وشريح الرحيني الإشبيلي مصنف كتاب نهاية الإتيان في تجويد
القرآن (ت ٥٣٩هـ)
وأبي الطحان الإشبيلي مصنف كتاب الإنباء في تجويد القرآن
(ت ٥٦٠هـ)
وأبي الناظر القنطاري مصنف كتاب الترشيد في علم التجويد
(ت ٦٧٩هـ)

إلى هؤلاء أهدى إليهم هذا المخطوط
اعترافاً بفضلهم
واعترافاً بأعمالهم
وتجديداً لذكراهم

بقلم / فرغلي سيد حرياي

مِنْجُ الْفِكْرِ
شَرْحُ الْمَقَامَةِ الْحَرْبِيَّةِ

مكتبة الملا الشيخ للتراث

— ۲ —



٣ درج الاتسراك - خلف الجامع الأزهر ت : ٣٥٦٢٨٣١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) ﴿١﴾

عمران: ١٠٢.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنَحْوٍ مِنْهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْتَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) ﴿النساء: ١﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) ﴿الأحزاب: ٧٠-٧١﴾.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد: فاعلم - أيديك الله بنصره - أن هناك ما يؤكد أن الحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) نظم المقدمة قبل سنة (٨٠١هـ)؛ لأنه قال في ترجمة ابنه أبي الخير محمد: «ولما دخلت الروم، حضر إليّ سنة إحدى وثمانمائة، فصلّي بالقرآن، وحفظ المقدمة، والجمهورية»^(١). وكان ابنه أبو بكر أحمد (ت ٨٣٥هـ) قد شرح المقدمة، وفرغ من الشرح في غرة رمضان من سنة (٨٠٦هـ)، في بلاد

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٣٨٧/١).

الروم، بعد معركة أنقرة التي أسر فيها والده بسنة ونصف تقريباً، وكان أبو بكر قد لحق والده بكثير من كتبه بعد أن دخل بلاد الروم، وأقام هناك حتى سنة (٨٢٩هـ).

وفي مخطوط المقدمة الجزرية التي تحتفظ بها مكتبة (لآلة لي) في استانبول ما يؤكد أن المقدمة كانت قد نظمت قبل شهر المحرم من سنة (٨٠٠هـ)، ففي خاتمتها سماع بقراءتها على المؤلف، وإجازته من حضر السماع وروايتها عنه، وكان أبو بكر أحمد ابن المؤلف (ت ٨٣٥هـ) أحد الذين سمعوها في ذلك المجلس، الذي ورد فيه: «عرض عليّ هذه المقدمة - من نظمي - الولد النجيب ... أبو الحسن عليّ باشا ... وسمعتها بقراءته: ابني أبو بكر أحمد و... صحّ ذلك في يوم السبت، سادس عشري المحرم سنة ثمان مائة، وأجزت للجماعة المذكورين ولعليّ باشا روايتها عني، وجميع ما يجوز لي وعني روايته، وتلفظت له بذلك، قاله وكتبه الفقير: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري...»^(١).

ويكاد تاريخ نظم المقدمة يتحدّد بين شهري ربيع الأوّل من سنة (٧٩٩هـ)، وهو تاريخ تأليف كتاب (النشر)، وشهر المحرم من سنة (٨٠٠هـ)، وهو تاريخ قراءة المقدمة على المؤلف، فإن كان ابن الجزري قد نظم المقدمة قبل الطيّبة، فالراجح أنه نظمها خلال الأشهر الآتية: ربيع الثاني، جمادى الثاني، جمادى الآخر، رجب من سنة (٧٩٩هـ)؛ لأنه فرغ من الطيّبة في شهر شعبان من السنة المذكورة^(٢).

(١) راجع: المقدمة بتحقيق د/ أيمن سويد (ص ١٤).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزرية للدكتور غانم قدوري الحمد (ص ٧٦-٧٧).

وقد يكون ابن الجزري قد نظم المقدمة والطَّيِّة في وقت متزامن بعد فراغه من تأليف كتابه (النشر)؛ ولكن الراجح^(١) أنه نظمها قبل نظمه الطَّيِّة؛ لأن الأبيات المشتركة بين المنظومتين يبدو بعضها أكثر اتساقاً في الطَّيِّة، وكأنه راجعها وعدّل فيها حين نظم الطَّيِّة، وزيادة على ذلك وجود أبيات في الطَّيِّة يمكن أن تدرج في المقدمة لو أنه نظمها بعد الطَّيِّة^(٢).

بما أن المقدمة الجزرية من أيسر وأسهل المتون التي تناولت جميع أبحاث التجويد - رأت مكتبة (أولاد الشيخ) بالقاهرة المحروسة تحقيق وطباعة كل ما يوجد من شروحها المخطوطة، وقد كلفتني بهذا العمل الجليل، فقامت أولاً، بتحقيق أول شرح للمقدمة وهو شرح ابن الناظم (ت ٨٣٥هـ) المسمّى: (الحواشي المُنَهِّمة شرح المقدمة الجزرية)، ثم بعدها حققت شرح طاش كُتُبِي زاده (ت ٩٦٨هـ) عليها، ثم تلا ذلك تحقيق شرح تلميذ ابن الجزري عبد الدائم الأزهرى (ت ٨٧٠هـ) المسمّى: (الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية).

ثم في العام الذي يليه حققت شرح ابن يالوشة (١٣١٤هـ) على المقدمة المسمّى: (الفوائد المُنَهِّمة في شرح الجزرية المقدمة)، ثم نفس العام حققت شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) المسمّى: (الدقائق المُنَحَكَمَةُ في شرح المقدمة الجزرية).

ثم جاء بعد شرح شيخ الإسلام، شرح خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) على المقدمة المسمّى: (الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية)، وبعد

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية للدكتور غانم قدوري الحمد (ص ٧٧).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزرية للدكتور غانم قدوري الحمد (ص ٧٧).

هذا الشرح حققت شرح القسطلاني (ت ٩٣٢هـ) على المقدمة المسمّى: (العُقُودُ السَّنِيَّةُ شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ)، ثم شرح ابن غازي (ت بعد ١٠٩٢هـ) على المقدمة المسمّى: (الدَّرَرُ الْمُنَظَّمَةُ الْبَهِيَّةُ فِي حَلِّ الْفَاطِ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ).

ثم بعد ذلك قمت بتحقيق (المنح الفكرية) للإمام علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك، وإن شاء الله تعالى، سوف أكمل هذه السلسلة المباركة، وبعد شرح (المنح الفكرية) ثم حققت بعده (الجواهر المضية) للفضالي البصير (ت ١٠٢٠هـ).

وسوف أقوم بتحقيق شرح الإسقاطي (١١٥٩هـ)، ثم شرح النحراوي (ت ١٢١٠هـ)، ثم شرح (الفوائد السرية) للتاذلي الحلبي (ت ٩٦٣هـ)، ثم أختتم كل هذه الشروح، بشرحي على المقدمة المسمّى: (الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية)، ومما يمتاز به هذا الشرح عن غيره من الشروح، أنه يخاطب العرب والعجم.

وأختتم كلامي بما رواه أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) بسنده عن عامر الشعبي قال: «القراءة سُنَّةٌ فاقروا كما قرأ أولوكم»^(١)، وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في حادي الأرواح عن اتباع السُنَّةِ في القراءة وغيرها: «والسُنَّةُ أَجَلٌ فِي صَدُورِهِمْ مِنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهَا رَأْيًا فَفَهِيًّا، أَوْ بَحْثًا جَدَلِيًّا، أَوْ خِيَالًا صَوْفِيًّا، أَوْ تَنَاقُضًا كَلَامِيًّا، أَوْ قِيَاسًا فَلَسْفِيًّا، أَوْ حُكْمًا سِيَاسِيًّا، فَمَنْ قَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَبَابُ الصَّوَابِ عَلَيْهِ مَسْدُودٌ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ الرِّشَادِ مَصْدُودٌ»^(٢). نعوذ بالله من كسادِ سُنُوقِ الْعِلْمِ، وَزُبُونِ الْجَهْلِ.

(١) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٤٦/٨)، ح ٨٥٩٩، المعجم الأوسط للطبراني

(٣/٤٢٤)، ح ١٤٦٣.

(٢) ينظر: حادي الأرواح (ص ١٨).

وأسأله تعالى أن يتقبَّل مِنِّي هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يضع له القبول عند الناس، فإن القبول عند الناس رزق يوسعه الله - تعالى - على قوم، ويضيِّقه على قوم، ولا معقَّب لحكمه، وبالله التوفيق والعصمة، وأعوذ به من الخذلان.



أ/ فرغلي سيد عرباوي
باحث في علم صوتيات التجويد والقراءات
والمدرس بالأزهر الشريف - قسم القراءات

مصر/ الجيزة/ فيصل
Fargb22@yahoo.co

م ٢٠٠٩/١٢/١٧

م ٢٠١٥/١٠/١٩



ترجمة علي القاري الهروي اسمه ومولده

اسمه: مُلّا علي بن سلطان محمّد القاري نور الدين الهروي الحنفي^(١)
نزىل مكة^(٢)، الشهير بالقاري^(٣).

واسم والده مرّكب، جريّا على عادة العجم أن يسمّوا أولادهم بأسماء مركبة مزدوجة، يسبقه اسم النبي صلى الله عليه وسلم: (محمّد)، أو يلحقه أحد اسميه: (أحمد أو محمد)، وذلك تبرّكاً وتيمّناً، مثل: (فاضل محمّد)، و(صادق محمّد)، و(أسد محمّد). فاسم أبيه: (سلطان محمّد) من هذا القبيل، ولم يكن من الملوك كما يتوهّم من كلمة السلطان، فانتبه. وَوَهَمَ الشوكاني حين قال: «سلطان بن محمد»^(٤)، فجعل جدّ علي القاري اسمه: (محمّد) وليس كذلك، ولعل ذلك من وَهَمِ النَّسَاح، والله أعلم.
لقبه وكُنِيته: أما لقبه فيُلَقَّبُ بـ (نور الدين).

و(المُلّا) لَقَبٌ بالفارسية يطلق على أهل العلم والفضل في أفغانستان وإيران.

-
- (١) ينظر: الأعلام للزركلي (١٢/٥).
(٢) ينظر ترجمته في هذه التراجم: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/٢٣٥)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٤٢٤)، طبقات المفسرين - الأدنروي (١/١٣٣)، هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المؤلفين (٧/١٠٠)، الأعلام للزركلي (١٢/٥).
(٣) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/٢٣٥)، طبقات المفسرين - الأدنروي (١/١٣٣).
(٤) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/٤٢٤).

ويُكنّى بـ: (أبي الحسن).

مولده: تذكر التراجم أنه ولد بهراة مسقط رأسه، التي كانت من أمّهات مدن (خُراسان)، ثم رحل إلى أمّ القرى مكة، وظلّ بها حتى وافته المنية^(١). ولم تذكر لنا هذه المراجع على كثرتها سنة ولادته بالتحديد.

ومدينة هَراة: مسقط رأس المصنف، مدينة عظيمة مشهورة من أمّهات مدن خُراسان بالعراق، أما الآن فتقع في غرب أفغانستان.

قال عنها يقوت الحموي: «لم أر بخُراسان عند كوني بها في سنة ٦٠٧ مدينة أجل ولا أعظم ولا أفخر ولا أحسن ولا أكثر أهلاً منها، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة محشوة بالعلماء، ومملوءة بأهل الفضل والثراء»^(٢).



-
- (١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/ ٤٢٤)، معجم المؤلفين (٧/ ١٠٠)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٢)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل للصامي (٢/ ٤٩٢).
- (٢) ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣١٢)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ١٥٠)، آثار البلاد وأخبار العباد (١/ ١٩٧).

ثناء العلماء عليه

إن كثرة المصنفات التي خلفها علي القاري خلفه جعلت كثيراً من علماء عصره ومن بعدهم يشنون عليه خيراً، ويستعملون معه أفضل عبارات الثناء والمدح، فقد قال صاحب خلاصة الأثر عنه: «أحد صدور العلم، فرد عصره، الباهر السمت في التحقيق، وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء في وصفه... واشتهر ذكره وطار صيته، وألف التأليف الكثيرة اللطيفة التأدية، المحتوية على الفوائد الجليلة...»^(١)، وقال عنه الأندروي في (طبقات المفسرين): «كان مشهوراً بالعلم والفضيلة، ومؤلفاً في جميع الفنون، ومؤلفاته كثيرة جداً...»^(٢).

وأطرى العصامي (ت ١١١١هـ) في مدحه إذ قال: «الجامع للعلوم النقلية والعقلية، والمتضلّع من السُنّة النبوية، أحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والإفهام...»^(٣). ونقل كلامه بالنص الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في البدر الطالع^(٤).



(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/٢٣٥).

(٢) ينظر: طبقات المفسرين - الأندروي (١/١٣٣).

(٣) ينظر: سمط التجوم العوالي في أنباء الأوائل للعصامي (٢/٤٩٢).

(٤) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/٤٢٤).

مذهب

كان علي القاري حنفي المذهب، صرحت بذلك جميع التراجم التي وقفت عليها. وشرح (الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة) (١).

وبالرغم من أن علي القاري كان حنفيًا في اتجاهه العام؛ إلا أن حنفيته لم تقيده، ولم يكن حنفيًا مقلدًا؛ بل كان مجتهدًا، ولم يكن يلتزم آراء الأحناف دائمًا في الترجيح؛ بل هو يناقش المسائل، ويأتي بالأدلة ويستشهد بآراء العلماء من الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهب الأخرى، وقد يكتفي أحيانًا ببيان بعض الأحكام على المذهب الحنفي، بل ورد عنه أنه أنكر على بعض أئمة المذاهب المشهورة بعض المسائل؛ «لا سيما الشافعي وأصحابه» تعالى واعترض على الإمام مالك في إرسال اليد في الصلاة، وألف في ذلك رسالة، فانتدب لجوابه الشيخ محمد مكين، وألف رسالة جوابًا له في جميع ما قاله، ورد عليه اعتراضًا.

وأعجب من ذلك ما نقله عنه السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي الحسيني في كتابه (سداد الدين) وسداد الدين في إثبات النجاة في الدرجات للوالدين، أنه شرح (الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة) رحمته الله تعالى وتعدى فيه طوره في الإساءة في حق الوالدين، ثم إنه ما كفاه ذلك حتى ألف فيه رسالة وقال في شرحه للشفاء متبجحًا ومفتخرًا بذلك: «أني ألقت في كفرهما رسالة»، فلم يراع حق رسول الله ﷺ حيث آذاه، بذكر ذلك في شرح الشفاء، الموضوع لبيان شرف المصطفى ﷺ.

وقد عاب الناس على صاحب الشفاء ذكره فيه عدم مفروضية الصلاة

(١) ينظر: الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/٣٤٨).

عليه عليه السلام في الصلاة، وأدعى تفرد الشافعي بذلك، بأن هذه المسألة ليست من موضوع كتابه، وقد قيض الله تعالى الإمام عبد القادر الطبري، للرد على علي القاري، فألف رسالة أغلظ فيها في الرد عليه.

وبالجملة فقد صدر منه أمثال لما ذكر، كان غنياً عن أن تصدر منه، ولولاها لاشتهرت مؤلفاته بحيث ملأت الدنيا لكثرة فائدتها، وحسن انسجامها^(١)؛ ولكن الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في (البدر الطالع) يؤيد انتقاد علي القاري لهذه المسائل، ويرى أنها من أكبر الأدلة على علو منزلة المجتهد، ويقول الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) عن هذه القضية: «امتحن بالاعتراض على الأئمة لاسيما الشافعي وأصحابه، واعترض على الإمام مالك في إرسال يديه، ولهذا تجد مؤلفاته ليس عليها نور العلم، ومن ثمة نهى عن مطالعتها كثير من العلماء والأولياء ... وأقول: هذا دليل على علو منزلته، فإن المجتهد شأنه أن يبين ما يخالف الأدلة الصحيحة، ويعترضه؛ سواء كان قائله عظيماً أو حقيراً ...»^(٢). وكان الأولي به في رأيي حبس لسانه وقلمه عن أبوي النبي عليه السلام.



(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥)، بتصرف.

(٢) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/ ٤٢٤).

شيوخه

لقد درس علي القاري على عدد كبير من الشيوخ في كل من بلده وأم القرى، كما التقى بعدد كبير غيرهم، جالسهم وناقشهم وسمع منهم، وسمعوا منه - ويبدو أن علياً كان يتخير شيوخه ويصطفاهم، ولم يكن ليتلمذ على أي واحد، فقد كانت له مقاييس ثابتة يفيء إليها في اختياره لمن يقرأ عليهم. يستنبط ذلك من خلال قراءتنا لمصنفاته، على اختلاف مشاربها وأنواعها.

ولم يذكر أحد ممن ترجم له شيئاً كثيراً عن شيوخه، وذكر هو في بعض رسائله أنه درس القراءات على الشيخ معين الدين ابن زين الدين. وقد ذكر أخونا الشيخ خليل إبراهيم قوتلاي (من تركيا) في رسالته: (الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث) بعض جوانب حياته المهمة، وذكر شيوخه، بالبلد الحرام، وقد وقفت على عدد منهم في (خلاصة الأثر).

ومن هؤلاء الشيوخ:

١- العلامة الشيخ: محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عوض بن عبد الخالق، أبو الحسن البكري الصديقي (ت ٩٥٢هـ)^(١).

(١) أبو الحسن البكري: محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن عوض بن عبد الخالق، أبو الحسن البكري الصديقي: مفسر، متصوف مصري، من علماء الشافعية. مولده ووفاته بالقاهرة. كان يقيم عاما بمصر وعاما بمكة. ويقال: إنه أول من حج من علماء مصر في محفة، ثم تبعه الناس. وشاع ذكره في أقطار الأرض مع صغر سنه. من كتبه: (تسهيل السبيل) في تفسير القرآن، ويسمى (تفسير البكري)، و(شرح العباب) للمزجد، فقه، و(شرح منهاج النووي)، و(تحفة واهب المواهب في بيان المقامات والمراتب) تصوف، و(الدرة المكمللة في فتح مكة المبجلة) نظم، و(عقد الجواهر البهية) =

٢- العلامة الشيخ: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي

الأنصاري (ت ٩٧٤هـ)^(١).

٣- العلامة الشيخ: علي بن عبد الملك حسام الدين ابن قاضي خان

القادري الشاذلي الهندي ثم المدني فالمكي، علاء الدين الشهير بالمتقي

= في الصلاة على خير البرية، و(إرشاد الزائر لحبيب رب العالمين) وغيرها. توفي سنة (٩٥٢هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٥٧)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥).

(١) ابن حجر الهيثمي: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الاسلام، أبو العباس: فقيه باحث مصري، مولده في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته. والسعدي نسبة إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر)، تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة. له تصانيف كثيرة: منها (مبلغ الأرب في فضائل العرب)، و(الجواهر المنظم) رحلة إلى المدينة، و(الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة)، و(تحفة المحتاج لشرح المنهاج) في فقه الشافعية، و(الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان)، و(الفتاوي الهيثمية) أربع مجلدات، و(شرح مشكاة المصابيح للتبريزي)، و(الإيعاب في شرح العباب)، و(الإمداد في شرح الإرشاد للمقري)، و(شرح الأربعين النووية)، و(نصيحة الملوك)، و(تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاج إليها مؤدبو الأطفال)، و(أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل)، و(خلاصة الأئمة الأربعة)، و(المنح المكية) في شرح همزية البوصيري، و(المنهج القويم في مسائل التعليم) شرح لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل الحضرمي. و(الدرر الزاهرة في كشف بيان الآخرة) رسالة، و(كف الرعاع عن استماع آلات السماع)، و(الزواجر عن اقتراف الكبائر)، و(تحذير الثقات من أكل الكفتة والقات)، و(المنح المكية) شرح لهمزية البوصيري. توفي سنة (٩٧٤هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٣٣-٢٣٤)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل للصامي (٢/ ٤٩٢).

صاحب (كنز العمال)، (ت ٩٧٥هـ) ^(١).

٤- العلامة الشيخ: (محمد سعيد) كلان هو: السبط لخواجه كوهي

المشهور ب: (مير كلان)، (ت ٩٨١هـ) ^(٢).

٥- العلامة الشيخ العلامة: عطية السلمي (ت ٩٨٢هـ) ^(٣).

٦- العلامة الشيخ: عبد الله بن سعد الدين السندي، المدني (ت ٩٨٤هـ) ^(٤).

(١) علي بن عبد الملك حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي ثم المدني فالمكي، علاء الدين الشهير بالمتقي: فقيه، من علماء الحديث. أصله من جونفور، ومولده في برهانفور (من بلاد الدكن، بالهند) علت مكانته عند السلطان محمود صاحب كجرات. وسكن المدينة. ثم أقام بمكة مدة طويلة، وتوفي بها. له مؤلفات في الحديث وغيره، منها: (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال)، و(مختصر كنز العمال)، و(منهج العمال في سنن الأقوال)، و(المواهب العلية في الجمع بين الحكم القرآنية والحديثية)، و(جوامع الكلم في الواعظ والحكم). قال العيدرسي: مؤلفاته نحو مائة ما بين كبير وصغير. توفي سنة (٩٧٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣٠٩/٤)، معجم المؤلفين (٥٩/٧).

(٢) أخذ العلوم الدراسية بكمالها والحديث: عن ميرك شاه الشيرازي، وصحب مشايخ كثيرة، وحج ودخل الهند، وتوفي بها سنة ٩٨٣، وهو ابن مائة سنة، ودفن بأكبره، وكان أستاذ جهانكير بن أكبر شاه، وأخذ عنه الحديث جماعة كثيرة من أهل الهند، وهو من شيوخ: علي القاري. قال في (المرفقة شرح المشكاة): إني قرأت بعض أحاديث المشكاة على مولانا الشهير: بمير كلان، وهو قرأ على زبدة المحققين: ميرك شاه، وهو على والده السيد السند: جمال الدين المحدث - صاحب (روضة الأحياء) - وهو على عمه السيد: أصيل (٣/٢٣٣) الدين الشيرازي. انتهى. ينظر: أبجد العلوم (٣/٢٣٢).

(٣) ينظر: قَيْضُ الْمُعَيَّنِ على جمع الأربعين في لعلي القاري - مقدمة التحقيق (٢/١).

(٤) عبد الله السندي: عبد الله بن سعد الدين السندي، المدني. عالم، مشارك في بعض العلوم. من مصنفاته: حاشية على العوارف للسهروردي، ومجمع المناسك، ونفع المناسك. توفي بمكة في ذي الحجة سنة (٩٨٤هـ). ينظر: معجم المؤلفين (٥٧/٦)، خلاصة الأثر =

- ٧- العلامة الشيخ: محمد بن أحمد بن محمد بن محمود النهرواني الهندي ثم المكي الحنفي (قطب الدين) (ت ٩٩٠هـ)^(١).
- ٨- العلامة الشيخ: أحمد بن بدر الدين العباسي المصري الشافعي (شهاب الدين) (ت ٩٩٢هـ)^(٢).
- ٩- العلامة الشيخ: يوسف بن عبد الله الأماصي، الرومي الحنفي، نزيل مكة، المعروف بسنان الأماصي (سنان الدين) (ت ١٠٠٠هـ)^(٣).
- ١٠- العلامة الشيخ: أحمد بن أحمد المصري الملقب شهاب الدواخلي الفقيه الشافعي الورع (ت ١٠٥٥هـ)^(٤).

= في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥).

(١) محمد النهرواني: محمد بن أحمد بن محمد بن محمود النهرواني، الهندي، ثم المكي، الحنفي (قطب الدين) مؤرخ، فقيه، مفسر، عالم بالعربية، ناظم. من تصانيفه: البرق اليماني في الفتح العثماني، الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، طبقات الحنفية، ومناسك. توفي سنة (٩٩٠هـ). ينظر: معجم المؤلفين (٩/ ١٧)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥).

(٢) أحمد العباسي: أحمد بن بدر الدين العباسي، المصري، الشافعي (شهاب الدين) عالم، أديب، توفي بأحمد أباد، وعمره نحو التسعين. نظم، ونثر، وألف غير واحدة من الرسائل، منها: شرح مختصر الأنوار المسمى نور الأبصار في الفقه الشافعي، ورسالة في اللغة. توفي سنة (٩٩٢هـ). ينظر: معجم المؤلفين (١/ ١٧٣).

(٣) يوسف الأماصي: يوسف بن عبد الله الأماصي، الرومي الحنفي، نزيل مكة، المعروف بسنان الأماصي (سنان الدين) فقيه، واعظ، توفي في حدود سنة ١٠٠٠هـ. من آثاره: تبيين المحارم، والمجالس السنانية في الوعظ والإرشاد. توفي سنة (١٠٠٠هـ). ينظر: معجم المؤلفين (١٣/ ٣١١)، كشف الظنون (١/ ٣٤٢).

(٤) أحمد بن أحمد المصري الملقب شهاب الدواخلي، الفقيه الشافعي الورع الزاهد الناسك إمام الفقهاء والمحدثين في عصره، كان إمامًا جليلاً صدرًا ورعًا، لا يخاف في الله لومة =

١١- الشيخ: سراج الدين عمر اليميني الشوافي (ت ٩٩٩هـ)^(١).

١٢- الشيخ العلامة: السيد زكريا الحسيني (ت ٩٩٩هـ)^(٢).

تلامذته

للشيخ علي القاري تلامذة كثيرون، أخذوا عنه العلم ونشروه، ولم أقف إلا على عدد ضئيل منهم، وهم:

١- الشيخ: عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مكرم الحسيني الطبري (ت ١٠٣٣هـ)^(٣).

= لائم، ملازمًا لإقراء العلم غير مشغول بشيء غيره، صارفًا أوقاته في الطاعة، ملازمًا للجماعة، وكان عظيم الهيبة كثير الفكر، تراه دائمًا مطرقًا من خشية الله تعالى ومراقبته، حتى قال بعض الشيوخ في شأنه: ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء أخوف لله تعالى منه. سالكًا طريقة السلف الصالح من التقشف في الأكل والشرب والملبس، لا يرى متكلمًا إلا في مجلس علم، أو جواب عن سؤال. وكانت وفاته غريقًا بحر الليل، وهو يقرأ القرآن في مسنة خمس وخمسين وألف، والدواخلي نسبة لمحلة الدواخلي من الغربية بمصر، والله سبحانه أعلم. ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/١٠٩)، و(٢/٢٣٥).

(١) اسمه: سراج الدين عمر بن أبي بكر اليميني المتوفى سنة ٩٩٩. ينظر: إيضاح المكنون (٢/٢٠٠). وهو من شيوخه في القراءات بمكة ونص عليه علي القاري في متن هذا المخطوط، وسأذكر سنده كاملاً وفيه هذا الشيخ.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/٢٣٥).

(٣) الطبري: عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مكرم، الحسيني الطبري: فاضل من علماء الحجاز، مولده ووفاته بمكة. من مؤلفاته: (عيون المسائل من أعيان الرسائل) جمع فيه زبدة أربعين علما، و(نشأة السلافة بمنشآت الخلافة)، و(عرف الشبه والفرق بين ما اشتبه)، و(كشف النقاب عن أنساب الأربعة الأقطاب)، وشرح المقصورة الديدية سمّاه: (الآيات المقصورة على الآيات المقصورة)، وله شروح ورسائل. توفي سنة (١٠٣٣هـ). ينظر: =

- ٢- الشيخ: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد أبو الوجاهة العمري المعروف بالمرشدي الحنفي مفتي الحرم المكي (ت ١٠٣٧هـ)^(١).
- ٣- الشيخ العلامة محمد بن فروخ الموروي (ت ١٠٦١هـ)^(٢).



= الأعلام للزركلي (٤/٤٤)، معجم المؤلفين (٥/٣٠٣).

(١) عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد أبو الوجاهة العمري المعروف بالمرشدي الحنفي مفتي الحرم المكي وعالم قطر الحجاز، وأوحد أهله في الفضل والمعرفة والأدب، وهو من بيت العلم والفضل والديانة، ذكر السخاوي في الضوء اللامع، والتقى التميمي في طبقات الحنفية جماعة من آل بيته، وكان هو من كبار العلماء الأجلاء انعقدت عليه صدارة الحجاز نشأ بمكة، وحفظ القرآن، وصلى به التراويح إماماً في المسجد الحرام، وحفظ الألفية، والأربعين للنووي، وكثر الدقائق إلا القليل منه، والجزرية وغيرها، وشرع في الاشتغال من سنة تسع وثمانين وتسعمائة، وروى الحديث عن الشمس الرملي، وعن الشيخ المعمر المنلا حميد السندي، والشيخ أحمد الشرييني، والشمس النحراوي، وأخذ القراءات عن الملا علي القارئ الهروي. توفي سنة (١٠٣٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/٥٠)، الأعلام للزركلي (٣/٣٢١).

(٢) ينظر: فيض المَعِين على جمع الأربعين في لعل القاري - مقدمة التحقيق (١/١-٢).

مؤلفاته

كانت حياة علي القاري حافلة بأوجه النشاط العلمي، وتصدّر للإقراء والتدريس، ثم إلى عكوف على التأليف والتصنيف، إلى غير ذلك من ألوان النشاط الأخرى.

ولقد ترك خلفه مكتبة ضخمة في شتى فروع الثقافة الإسلامية، وإن كان أغلبها في علوم القرآن والعربية، ولم تكن تأليفه في اللغة مقصودة لذاتها، وإنما كانت لخدمة القرآن وعلومه، فهي إذن وسيلة لفهم القرآن ودراسته، ومن ثم لم تكن دراسة اللغة والتأليف فيها عنده هدفًا قائمًا بذاته، كما أصبحت عند غيره من اللغويين حيث شغلهم عن أمة القرآن؛ بل أصبح القرآن عند هؤلاء شواهد للغة يوضح قواعدها ويبيّن صحيحها، بحيث تصبح الوسائل غايات والغايات وسائل.

وعلى هذا نستطيع أن نعتبر عليًا متخصصًا في علوم القرآن - بكل ما في الكلمة من معنى - ولم تكن مشاركته الأولى في فنون الثقافة الأخرى صارفة له عن هدفه الذي كان قد وضعه أمامه؛ بل إن تلك المشاركة قد وسّعت آفاقه، وجعلته أقدر على معالجة ما تصدّى له من موضوعات.

ونقلت عنه بعض التراجم السبب الذي جعله يتفرّغ للتأليف، والإكثار من ذلك، حيث إنه كان يكتب في كل عام مصحفًا، ويضع على حواشيه من القراءات والتفسير، فيبيعه فيكفيه قوته من العام إلى العام^(١). قال خير الدين الزركلي عن مؤلفاته: «وصفّ كتبًا كثيرة، منها (تفسير

(١) ينظر: الأعلام للزركلي (٥/١٢).

القرآن ثلاثة مجلدات) ...»^(١).

وقال عنه الأذنوي: «كان مشهوراً بالعلم والفضيلة، ومؤلفاً في جميع الفنون ومؤلفاته كثيرة جداً، ومن مؤلفاته (تفسير القرآن العظيم) قد اشتهر اسمه بتفسير الهروي...»^(٢).

ومن مصنفاته:

- ١- كتاب: إتحاف الناس بفضل وج وابن عباس^(٣).
- ٢- كتاب: الأجوبة المحررة في البيضة الخبيثة المنكرة^(٤).
- ٣- كتاب: الأحاديث القدسية^(٥).
- ٤- كتاب: الأدب في رجب المرجب^(٦).
- ٥- كتاب: أربعون حديثاً في فضائل القرآن^(٧).
- ٦- كتاب: الاستئناس بفضائل ابن عباس^(٨).
- ٧- كتاب: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة في الحديث^(٩).
- ٨- كتاب: الاصطناع في الاضطباع.

(١) ينظر: الأعلام للزركلي (١٢/٥).

(٢) ينظر: طبقات المفسرين - الأذنوي (١/١٣٣).

(٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون (١/٢١).

(٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المطبوعات (٢/١٧٩٢).

(٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

- ٩- كتاب: الأصول المهمة في حصول المتمة^(١).
- ١٠- كتاب: إعراب القاري على أول باب البخاري^(٢).
- ١١- كتاب: الإعلام لفضائل بيت الله الحرام^(٣).
- ١٢- كتاب: الأنباء بأن العصا من سنن الأنبياء^(٤).
- ١٣- كتاب: أنوار الحجج في أسرار الحج^(٥).
- ١٤- كتاب: أنوار القرآن وأسرار الفرقان في التفسير^(٦).
- ١٥- كتاب: بداية السالك في نهاية المسالك في شرح المناسك^(٧).
- ١٦- كتاب: بهجة الإنسان ومهجة الحيوان^(٨).
- ١٧- كتاب: فعل الحيوان^(٩).
- ١٨- كتاب: بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير^(١٠).
- ١٩- كتاب: البيئات في تباين بعض الآيات الثائية في شرح الثائية لابن المقري^(١١).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/٩٣).
- (٢) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
- (٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
- (٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/١٢٨).
- (٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/١٤٣).
- (٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/١٤٥).
- (٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، كشف الظنون (٢/١٨٣٨).
- (٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، كشف الظنون (١/٦٩٦).
- (٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
- (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
- (١١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

- ٢٠- كتاب: التبيان في بيان ما في ليلة النصف من شعبان^(١)
 ٢١- كتاب: التجريد في إعراب كلمة التوحيد^(٢)
 ٢٢- كتاب: تحسين الإشارة^(٣)
 ٢٣- كتاب: تحفة الحبيب في موعظة الخطيب^(٤)
 ٢٤- كتاب: تحقيق الاحتساب في تدقيق الانتساب^(٥)
 ٢٥- كتاب: تزيين العبارة في ذيل تحسين الإشارة^(٦)
 ٢٦- كتاب: تسلية الأعمى عن بلية العمى^(٧)
 ٢٧- كتاب: تشييع فقهاء الحنفية في تشييع سفهاء الشافعية^(٨)
 ٢٨- كتاب: التصريح في شرح التسريح^(٩)
 ٢٩- كتاب: تطهير الطوية في تحسين النية^(١٠)
 ٣٠- كتاب: تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري^(١١)

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/٢٦٤).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/٥٥).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (١/٢٩٤).
 (١١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/٢٩٨).

- ٣١- كتاب: التهدين ذيل التزيين على وجه التبيين^(١).
 ٣٢- كتاب: جمع الأربعين في فضل القرآن المبين^(٢).
 ٣٣- كتاب: جمع الوسائل في شرح الشمائل^(٣).
 ٣٤- كتاب: حاشية على تفسير الجلالين باسم: الجمالين^(٤).
 ٣٥- كتاب: حاشية على فتح القدير^(٥).
 ٣٦- كتاب: حاشية على المواهب اللدنية^(٦).
 ٣٧- كتاب: حدود الأحكام^(٧).
 ٣٨- كتاب: الحرز الثمين للحصن الحصين^(٨).
 ٣٩- كتاب: الحزب الأعظم والورد الأفخم^(٩).
 ٤٠- كتاب: الحظ الأوفر في الحج الأكبر^(١٠).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المطبوعات (٢/١٧٩٢)، الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم (١/٣٩)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/١٠١).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، الأعلام للزركلي (٥/١٣).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المطبوعات (٢/١٣١٠)، كشف الظنون (١/٦٦٩)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/١٧٧).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، أبجد العلوم (٢/٤٧).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، كشف الظنون (١/٦٧١).

- ٤١- كتاب: الدرّة المضيّة في الزيارة المصطفوية^(١).
 ٤٢- كتاب: دفع الجناح وخفض الجناح في فضائل النكاح^(٢).
 ٤٣- كتاب: الذخيرة الكثيرة في رجاء المغفرة للكبيرة^(٣).
 ٤٤- كتاب: ذيل الرسالة الوجودية في نيل مسألة الشهودية^(٤).
 ٤٥- كتاب: رد الفصوص^(٥).
 ٤٦- كتاب: رسالة الاقتداء في الصلاة للمخالف^(٦).
 ٤٧- كتاب: رسالة البرة في الهرة^(٧).
 ٤٨- كتاب: رسالة المصنوع في معرفة الموضوع من الحديث^(٨).
 ٤٩- كتاب: الزبدة في شرح قصيدة البردة^(٩).
 ٥٠- كتاب: سلاله الرسالة في ذم الروافض من أهل الضلالة^(١٠).
 ٥١- كتاب: شرح أبيات ابن المقري^(١١).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، كشف الظنون (١/٧٤٣).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/٥٤١).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/٥٦٩).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (١/٦١٢)، كشف الظنون (٢/١٣٣١).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/٢١).
 (١١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/٤٣).

- ٥٢- كتاب: شرح الجامع الصغير للسيوطي^(١).
 ٥٣- كتاب: شرح حزب البحر^(٢).
 ٥٤- كتاب: شرح رسالة بدر الرشيد في ألفاظ الكفر^(٣).
 ٥٥- كتاب: شرح الرسالة القشيرية في التصوف^(٤).
 ٥٦- كتاب: شرح صحيح مسلم^(٥).
 ٥٧- كتاب: شرح الشفاء للقاضي عياض^(٦).
 ٥٨- كتاب: شرح مختصر المنار لابن حبيب الحلبي في الأصول^(٧).
 ٥٩- كتاب: شرح الوقاية في مسائل الهداية^(٨).
 ٦٠- كتاب: شرح الهداية للمرغيناني^(٩).
 ٦١- كتاب: شفاء السالك في إرسال مالك^(١٠).
 ٦٢- كتاب: شمس العوارض في ذم الروافض^(١١).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، ونسب رضا كخالة هذا الشرح لأحمد النقشبندي، الرومي، المعروف بأق اووه لي. ينظر: معجم المؤلفين (٢/ ١٩٧).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، معجم المؤلفين (٧/ ١٠٠).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٢).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، كشف الظنون (٢/ ١٠٥٠).
 (١١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).

- ٦٣- كتاب: صلوات الجوائز في صلاة الجنائز^(١).
 ٦٤- كتاب: ضوء المعالي في شرح بدء الآمال^(٢).
 ٦٥- كتاب: الصنيعة الشريفة في تحقيق البقعة المنيفة^(٣).
 ٦٦- كتاب: الطواف بالبيت ولو بعد الهدم^(٤).
 ٦٧- كتاب: العفاف عن وضع اليد في الطواف^(٥).
 ٦٨- كتاب: العلامات الينيات في فضائل بعض الآيات^(٦).
 ٦٩- كتاب: عمدة الشماثل^(٧).
 ٧٠- كتاب: فتح الأسماع في شرح السماع^(٨).
 ٧١- كتاب: فتح باب الإسعاد في شرح قصيدة بانث سعاد^(٩).
 ٧٢- كتاب: فتح باب العناية لشرح كتاب النقاية^(١٠).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المطبوعات (٢/١٧٩٢)، كشف الظنون (٢/١٣٤٩)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/٣٥٧)، الأعلام للزركلي (٥/١٣).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/٨٧).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/١٠٣).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/١٢٢).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/٣٧٧)، الأعلام للزركلي (٥/١٣)، إيضاح المكنون (٢/١٥٨).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، كشف الظنون (٢/١٩٧٢)، المعجم الجامع في =

- ٧٣- كتاب: فتح الرحمن بفضائل شعبان^(١).
 ٧٤- كتاب: فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد^(٢).
 ٧٥- كتاب: فر العون ممن يدعي إيمان فرعون^(٣).
 ٧٦- كتاب: الفصل المعول في الصف الأول^(٤).
 ٧٧- كتاب: فصول المهمة في حصول المئمة^(٥).
 ٧٨- كتاب: فيض الفائض في شرح الروض الرائض^(٦).
 ٧٩- كتاب: قوام الصوام للقيام بالصيام^(٧).
 ٨٠- كتاب: القول الحقيق في موقف الصديق^(٨).
 ٨١- كتاب: القول السديد في خلف الوعيد^(٩).
 ٨٢- كتاب: كشف الخدر عن حال الخضر^(١٠).

= تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين (١/ ٢١٠).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، كشف الظنون (٢/ ١٢٣٢)، معجم المطبوعات (٢/ ١٧٩٣).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ١٨٤).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ١٨٧).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ١٩١).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٢١٤).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، كشف الظنون (٢/ ١٣٦٠).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، كشف الظنون (٢/ ١٣٦٤).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، ونسبه في إيضاح المكنون إلى أبي سعيد الخادمي محمد بن مصطفى. ينظر: إيضاح المكنون (٢/ ٣٥٩).

- ٨٣- كتاب: لب لباب المناسك في نهاية المسالك^(١).
 ٨٤- كتاب: لسان الاهتداء في بيان الاقتداء^(٢).
 ٨٥- كتاب: مبين المعين في شرح الأربعين^(٣).
 ٨٦- كتاب: المختصر الأوفى في شرح الأسماء الحسنی^(٤).
 ٨٧- كتاب: المرتبة الشهودية في منزلة الوجودية^(٥).
 ٨٨- كتاب: المرقاة على المشكاة في شرح مشكاة المصابيح^(٦).
 ٨٩- كتاب: المسلك الأول فيما تضمنه الكشف للسيوطي^(٧).
 ٩٠- كتاب: المسلك المنقسط في المنسك المتوسط^(٨).
 ٩١- كتاب: المشرب الوردی في مذهب المهدي^(٩).
 ٩٢- كتاب: مصطلحات أهل الأثر على نخبة الفكر لابن حجر^(١٠).

- (١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٤٠٢).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٤٤٨).
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٤٦٤).
 (٦) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٧) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٤٨٠).
 (٨) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٩) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (١/ ١٣٥)، معجم المطبوعات (٢/ ١٧٩٤).
 (١٠) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٤٩٤)، كشف الظنون (٢/ ١٩٣٦)، الرسالة المستطرفة (١/ ٢١٥)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/ ٤٧٦).

- ٩٣- كتاب: معرفة الناسك في معرفة المسواك^(١).
 ٩٤- كتاب: المقالة العذبة في العمامة والعذبة^(٢).
 ٩٥- كتاب: مقدمة السالمة في خوف الخاتمة^(٣).
 ٩٦- كتاب: منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر^(٤).
 ٩٧- كتاب: المورد الروي في المولد النبوي^(٥).
 ٩٨- كتاب: المعدن العدني في فضل أويس القرني^(٦).
 ٩٩- كتاب: التاموس في تلخيص القاموس للفيروز آبادي^(٧).
 ١٠٠- كتاب: نزهة خاطر الفاتر في ترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني^(٨).
 ١٠١- كتاب: النسبة المرتبة في المعرفة والمحبة^(٩).

(١) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/٤٩٤)، كشف الظنون (٢/١٩٣٦)، الرسالة المستطرفة (١/٢١٥)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/٤٧٦).

(٢) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٣) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٤) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المطبوعات (٢/١٧٩٤)، كشف الظنون (٢/١٢٨٧)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/٤٩٩)، الأعلام للزركلي (٥/١٣).

(٥) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، كشف الظنون (٢/١٩٠١)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية - تاريخ (٢/١٠).

(٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٧) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، معجم المؤلفين (٧/١٠٠)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٤٢٤)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/٢٣٥).

(٨) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠).

(٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/٦٤٤).

- ١٠٢- كتاب: النعت المرصع في المعجنس المسجع^(١).
 ١٠٣- كتاب: الهيئة السنيات في تبين أحاديث الموضوعات^(٢).
 ١٠٤- كتاب: المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية^(٣).
 ١٠٥- كتاب: المسألة في شرح البسمة^(٤).
 ١٠٦- كتاب: الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية^(٥).



- (١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٦٦١)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية - مجاميع (٢/ ٢٢).
 (٢) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠).
 (٣) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (١/ ٤٢)، إيضاح المكنون (٢/ ٥٧٧)، معجم المطبوعات (٢/ ١٧٩٤)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/ ٥٠٠)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥). وهو هذا الكتاب الذي بين يديك.
 (٤) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، إيضاح المكنون (٢/ ٤٧٦). لدي نسخة مخطوطة من هذا الكتاب، سوف ألحقها في آخر هذا الشرح.
 (٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٠١)، الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (٢/ ٢٨)، كشف الظنون (٢/ ١١٥٩)، بتحقيقي.

سند علي القاري في القراءات والروايات

المقصود بالسُّند: عبارة عن سلسلة المشايخ والقراء الذين وصلنا عن طريقهم القرآن، وهم متسلسلون باتصال من رسول الله ﷺ إلى عصرنا، والله الحمد والمنة.

قال علي القاري: وأما سندي في تحقيق القراءات وتدقيق الروايات فعلى المشايخ العظام، والقراء الكرام، من أجلهم في هذا الفن الشريف، وأكملهم شيخ القراء بمكة الغراء، وحيد عصره وفريد دهره، العالم العامل والصالح الكامل الشيخ: سراج الدين عمر اليميني الشوافي^(١) بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافي، وجزاه عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي، وقد قرأ على جماعة قرؤوا على الإمام العلامة: محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وإمامها، وهو قرأ على الشيخ: زين الدين عبد الغني الهيثمي المصري، وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري - قدس سره السري - وهو أخذ عن شمس الدين ابن الكياني، عن اللبّان، عن التقي الصالح كمال الدين العباسي، عن الإمام ولي الله أبي القاسم الشاطبي، عن ابن نجاح، عن ابن هذيل، عن أبي عمرو الداني، وسنده مذكور في كتابه التيسير، منتهياً إلى البشير النذير ﷺ، وعلى آله وأصحابه وأحبابه، وعلى الأئمة المجتهدين في أنواع علوم الدين، وعلى إخوانه من النبيين، سلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين^(٢).

(١) اسمه: سراج الدين عمر بن أبي بكر اليميني المتوفى سنة ٩٢٩. ينظر: إيضاح المكنون

(٢/٢٠٠).

(٢) ينظر: المنح الفكرية (ص ٨١-٨٢).

سند علي القاري بمتن الشاطبية

قال: وأما طريقي إلى المصنف - أي الشاطبي - في رواية القصيدة إجازة فيما ذكره شيخ مشايخي خاتمة المجتهدين، والحافظ العلامة في علوم الدين جلال الدين السيوطي رحمته الله تعالى أخبرني شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني إجازة، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المقرئ إجازة، أخبرنا العلامة بدر الدين ابن جماعة، قال: أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأزرق، قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم الشاطبي رحمته الله تعالى ^(١).

وفاته

كانت وفاة علي القاري بمكة في شوال سنة (١٠١٤هـ)، أربع عشرة وألف، ودفن بالمعلاة. ولمّا بلغ خبر وفاته علماء مصر، صلّوا عليه بجامع الأزهر صلاة الغيبة في مجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر ^(٢).

(١) ينظر: المنح الفكرية (ص ٨٢).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٢٣٥)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - (ج ١ / ص ٤٢٤) طبقات المفسرين - الأندروني (١/ ١٣٣)، هدية العارفين (١/ ٤٠٠)، معجم المؤلفين (٧/ ١٠٠)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٢)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل للعصامي (٢/ ٤٩٢).

التعريف بمخطوط المنح الفكرية اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف

اسم الكتاب: (المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية)، ونصّ بعض الأئمة الذين ترجموا للإمام علي القاري على أن له شرحاً على الجزرية^(١)، منهم: صاحب (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين؛ وهو لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، وصاحب (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) وهو لمحمد أمين بن فضل المحبّي (ت ١١١١هـ)^(٢).

وجاء الكتاب بنفس هذا الاسم في الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية^(٣). كما أن اسم الإمام علي القاري مثبت على غلاف النسخة الخطية التي وقف عليها، مما يؤكد صحة نسبة الكتاب إليه.

شروح الجزرية التي اعتمد عليها علي القاري

- ١- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة، لابن الناظم، اعتمد عليه علي القاري اعتماداً كبيراً في بناء كتابه، ثم اعترض عليه في بعض المواضع.
- ٢- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، واعترض عليه أيضاً في بعض المواضع.
- ٣- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، للشيخ زكريا الأنصاري، وقد ذكره في كثير من المواضع مرجحاً ما يقول أو معترضاً عليه، وتارة يذكره باسمه

(١) ينظر: هدية العارفين (٤٠٠/١)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (٤٢/١)، إيضاح المكنون (٥٧٧/٢).

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢٣٥/٢).

(٣) ينظر: الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (٥٠٠/١).

أو باسم كتابه، أو بلفظ شيخ الإسلام، أو باسم القاضي.

٤- العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، ولكن اعتمد عليه بقلّة.

٥- الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية، للتاذفي الحلبي، ولكن نقل عنه بقلّة أيضًا.

٦- شرح طاش كبري زداه على المقدمة الجزرية، وسّماه بالشارح الرومي، وانتقده في كثير من النكت الإعرابية والبلاغية.

٧- شرح بخرقِ اليمني على المقدمة الجزرية، وأكثر من النقل عنه وانتقده في بعض النكت الإعرابية، وسّماه بالشارح اليمني.

٨- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، لسيف الدين الفضّالي البصير، ولم يذكر الفضّالي مُلاً علي القاري في كتابه لا صراحة ولا إشارة، مع أنه قد أكثر من النقل عنه، أما علي القاري فقد ذكره مرّات عديدة، فسّماه مرّة: بـ: (الشارح)، ومرّة بـ: (الشارح المصري)، وقد وجّه علي القاري نقدًا كثيرًا في المنح الفكرية لكلام الفضّالي، وكان معظم ما انتقده فيه ليس من كلام الفضّالي؛ بل هو منقول عن (الفوائد السرية) للتاذفي، وهذا يُفيدنا أن القاري لم يقف على شرح التاذفي للمقدمة الجزرية.

مصطلحات علي القاري في شرحه ومنهجه

من مصطلحات الكتاب أنه عندما يذكر لفظ (أغرب شارح) أو (الشارح) أو (المصري) فإنه يقصد الفضّالي البصير، وعندما يقول: (قال الرومي) فالمقصود به طاش كبري زاده، وعندما يقول: (شيخ الإسلام) يقصد زكريا الأنصاري، وعند يطلق لفظة (خالد) يقصد به خالد الأزهرى. والله أعلم.

وصف المخطوط

قبل وصف نسخة الكتاب يجب أن أُنَبِّه أن (المنح الفكرية) طبع:

- ١- بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣٢٢هـ / ١٩١٤م.
- ٢- وبمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.
- ٣- وبمكتبة الدار بالمدينة المنورة سنة ١٤١٩هـ بتحقيق عبد القوي عبد المجيد.

٤- كما صدر عن دار الغوثاني في دمشق سنة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، بتحقيق أسامة عطايا.

٥- وصدر أيضًا عن دار قرطبة بمصر سنة ٢٠٠٠م، بتحقيق أبي عاصم حسن بن عباس.

وما نحن في مكتبة أولاد الشيخ ضمن سلسلة شروح الجزرية، نقوم بإعادة تحقيقه بطريقة تختلف عن طريقة ما سبق طبعه؛ حيث إن النسخ المطبوعة بمصر أهملت تراجم الأعلام، ونسبة المصادر الأصلية التي اعتمد عليها علي القاري إلى أصلها، وغير ذلك مما يطول بسطه.

ويوجد في مكتبة مخطوطات الأزهر نسخة وحيدة لهذا الشرح، رقمها (٣١٠٩٨٠/قراءات)، تحت اسم: (المنح الفكرية على متن الجزرية).

ولكن عندما تصفحتها وجدتها ناقصة المقدمة، وباب مخارج الحروف، وباب صفات الحروف، وتبدأ المخطوطة من باب التجويد، فأعرضت عنها. ثم اعتمدت في تحقيق نص الكتاب على نسخة الحلبي التي طبعت بمصر عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م، وهي نسخة كاملة؛ ولكنها غير محققة، ووقع فيها تصحيف كثير قمت بإصلاحه، ورمزت لها برمز (ف).

واستفدت أيضًا من بعض النسخ الأخرى التي طبعت ببعض دور النشر.
ثم ألحقت في نهاية هذا المخطوط كتابًا آخر لعلّي القاري، اسمه:
(المسألة في البسملة)، وهي مخطوطة نادرة، من مخطوطات الأزهر
تحت رقم (٣١١٨٨٩/ معارف عامة)، وهي مكونة من ثلاث ورقات.



منهج التحقيق

- ١- قمتُ بكتابة النصِّ المحقق من نسخة الحلبي التي اعتمدتها أصلاً، وفق قواعد الإملاء الحديثة، وأثبتُّ بعض الملاحظات في الحواشي السفلية للخروج بنصٍّ سليم، خالٍ من السقط والتصحيف والتحريف، أقرب ما يكون - إن شاء الله تعالى - لِمَا تركه عليه المُصنّف، وتركت الإشارة إلى ما لا يفيد القارئ إثباته، ولا يؤثر في المعنى.
- ٢- خرّجتُ الآيات القرآنية التي وردت في النص، بذكر أرقامها، مع عزوها إلى سورها، وقد آثرتُ تخريج الآيات داخل النص نفسه، وذلك حتى لا أثقل الهوامش، ولا أتعب القارئ بتغيير موضع بصره صعوداً وهبوطاً.
- ٣- ترجمتُ لأغلب الأعلام ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
- ٤- ضبطتُ الآيات الكريمة ضبطاً كاملاً، يتناسب مع رواية عاصم، أما نص الكتاب فقد ضبطتُ منه ما يشكل.
- ٥- وضعتُ الأقواس بالشكل الذي يوضح النص ويزيل عنه اللبس.
- ٦- خرّجتُ الأحاديث النبوية والآثار من كتب السُّنة وغيرها، كلما تيسّر لي ذلك.
- ٧- تبيّنتُ على المقصود من بعض العبارات التي أوردها المصنّف، والتي قد يُفهم منها خلاف ما أراده.
- ٨- ناقشتُ بعض القضايا التي جاءت في بعض كتب التجويد الحديثة، ولم يكن لها إشارة في المصنفات القديمة، وذكرت من كلام الأئمة ما يصدق كلامي.
- ٩- وثقتُ الأقوال التي ذكرها واعتمد عليها المصنّف بعزوها إلى

مصادرها الأصلية، مع الإشارة إلى ذلك في الحواشي السفلية، وكل ذلك قدر المستطاع وبحسب ما تيسر لي من مراجع.

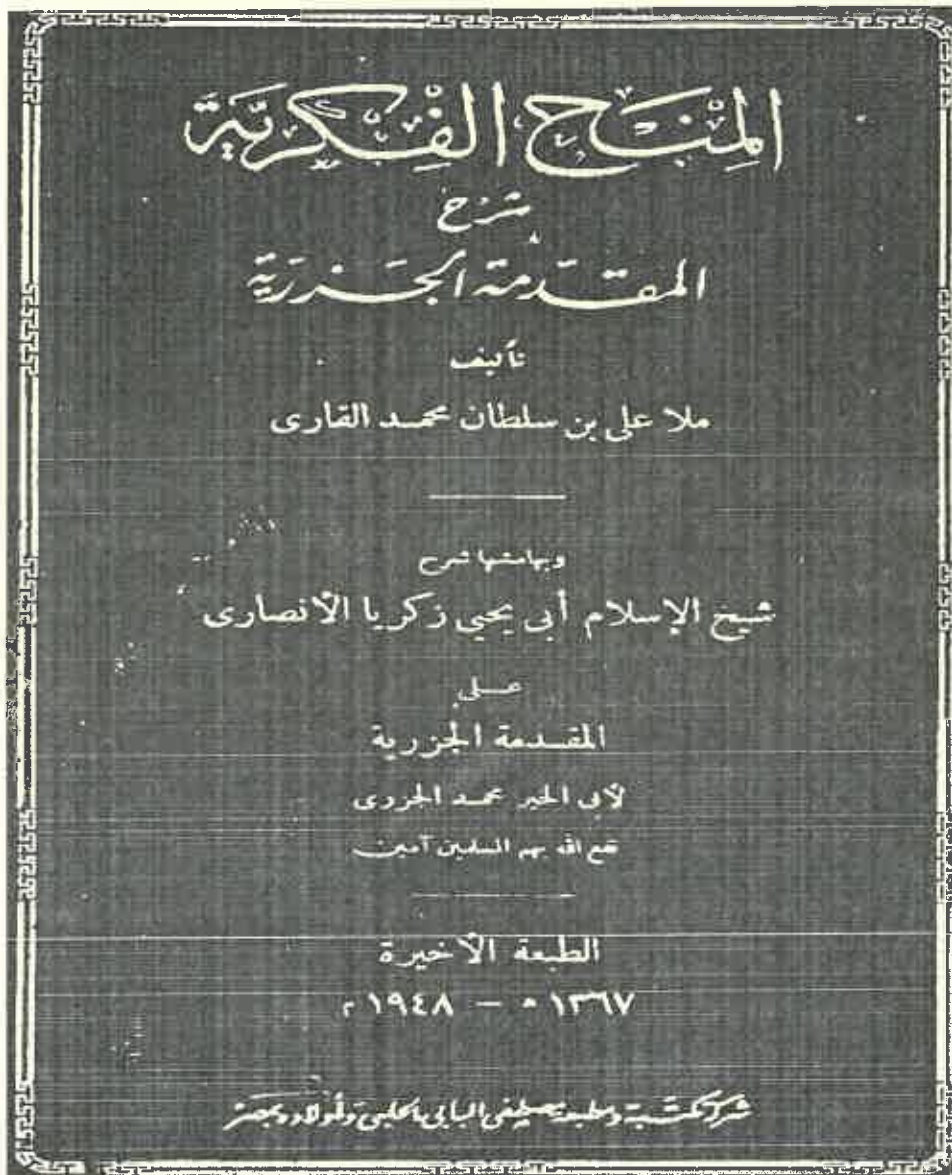
١٠- أثبتُّ في متن الكتاب أرقام صفحات مخطوط الحلبي التي اعتمدت عليها، فمثلاً: الرقم [١٥ / أ] يدل على نهاية الصفحة الأولى من الورقة الخامسة عشر من المخطوط، وأما نهاية الصفحة من نفس الورقة فيشار إليها بالرقم [١٥ / ب]، وهكذا.

١١- قمتُ بإدراج فهرس في آخر الكتاب للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات يتناسب مع مادة الكتاب. وقد قمت بتعديل بعض فهرس الكتاب بما يتناسب مع موضوعات الكتاب.

١٢- ذكرتُ في نهاية الكتاب أهم المصادر التي اعتمدتُ عليها، وتركْتُ كثيراً من ذكر المراجع لرغبة دور النشر في تقليل ورق المصادر والمراجع.



مصورات من المخطوط



الورقة الأولى من مخطوط المنح الفكرية

بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخ الإسلام والسلفين زين الله الله واللهم أرحم الراحمين ذكرنا الأخصارى المتعلقين بجلد الله رحمت وأخذ طينته
على السلفين من بركة في الدنيا والآخرة بحمد من الله عليه وسلم وآله وصحبه وخلفه - بسم الله الرحمن الرحيم وهو جلي وهو الوكيل
الحق الذي ألتحق بالحق كتابه وأخرج من جوده ومحمد به تواتر وصل الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .
بعد قال المقدمة السطوة ونحوه القرآن للشيخ الإمام والمير الحنبل شيخ الإسلام جليل عصره أن المير محمد بن محمد الحرزي
لقد أتاه وسئل بالآراء ما (٢) اعنى بها زاد المجد والاجتهاد وكانت محتاجة إلى بيان المراد وحوت مع منظر الطم

حسن الاختصار ما لم
يتموه في هذا الفن كثير
من الكتب الكبار وأتت
أن أشبه بها غير ما على
عالمها وبين مرادها
يسير فيكتفها وقد
نظمها ووضعت نظمها
وميت [بالحق الحكمة
في شرح المقدمة]

وعدة أبيها مائة وسعة
على ما في أبيها - قال العالم
محمد بن علي
[بسم الله الرحمن الرحيم
في الدنيا والآخرة
والله رحمة الله على ما
والله كما قال الله
بالكتاب العزيز وعمل
مير وكل أمرى بالآراء
في بسم الله الرحمن الرحيم
لهذا أقطع في رواية
الحمد لله ورواه أبو داود
وترجمه وسماه في الصالح
وترجمه ولا خلاف بين
الرواة في أن الأبناء
عقل وإضافته إلى
حسن الحديث والجمعة
حسن الإيضاح والإضافة
إلى ما هو في وضع المقدمة

[ورتل القرآن تزيلاً]

(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوتى عز وجل القرآن العظيم . في ذلك وهو الذي من المروف المعجزة
وأجمع للكويت لظهور حقيقة دالة الفلحة في مرآة صفة الملة . وأتوا القرآن للسلالة مولى
مبين . مع وساطة الروح الأمين . على رسوله خير السبل وسائق الأولين . الذي أشار إلى مبدأ
سيرة سوره صاد . وهو أجمع من ينطق السلف من بين أجداد . وأشهد السلف بما أكرمهم وأحق
وقلت على قلب أهل العباد على الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الغر المحجلين . إياه ولرسوله عليه .
التابعين على حبل التزوي لكتابه والمجودين لأدله وآله . الوافعين على حقبة بانه . الواسعين إلى
خيرة حله . للترجيح على وقت خطابه حيث هموا (أربعة فاعلة) استكف وراموا فيما قاموا
لأربعة لأربعة غاية الكتاب .

أما بعد : فيقول المتبحر إلى حرم كرم وجهه المبارك . على من سابل محمد القاري . عاقلها الله
لفقه الحق وكرمه الوفي : إن المقدمة النبوية العلامة شيخ الإسلام والسلفين وسأفحة الحفظ
ولقد من سدا وسدا ومولانا وشيخنا وشاهدنا في أولنا الشيخ أبي المير محمد بن محمد
ابن محمد بن محمد الحرزي قدس الله روحه الشريف . لما رأيت الحاجة إلى كتاب لا يكون
بعض المقادير كالأصحاح على أن أشت عليها شريفا . بعدة لا تحصرها ههنا ولا مقلها ههنا .
فأقول والله الحق وبالله أمانة التحقيق إن قوله : (يسئل وليس هو ربنا)
فصل كبره في صفة القور . وفي سيرة أئمة الأئمة (محمد بن الحرزي الشريف)

بشر
كيا من الرحمة الله وقدم الرحمن لأنه الأسخ لأن فيه ربه الذي كان في المص . وقطع ومن ثم أطلق جملة الرحمن على بعض جلال
العلم والرحيم على بعض دلائله (يقول داعي عاود) أي مؤيد صانع مالك (صانع) لرحله وخبره فيسب لمرجا . (محمد)
تطقت بأن على وأبى أو بعل منه (ابن) محمد بن محمد (الحرزي) - سدا إلى جزيرة من بحر بلاد الشرق (الشافعي) سدا إلى
الناصين إمام الدعوة وسلمان الأمة محمد بن إدريس بن الحسن بن عثمان بن شعيب بن النجاشي بن عبد الله بن عبد الله بن هاشم
إلى المطلب إلى عبد مناف عبد النبي صلى الله عليه وسلم

٨٣

شيوخه المذكورة في أماسيد قراءتهم في التيسر وغيره ومع الحديث من السلف ونحوه وكان
ضرورياً ومع ذلك لا يظهر منه لكلامه وقطائنه ما يظهر من الأعمى في حركاته وكان لا يتكلم إلا بما
تدعو الضرورة إليه ويسمع الأذان من غير التؤدة كرامة لديه ويحفل أصحابه عن أشياء أعدوها
عليه ولا يحسن الإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وخضوع وأستكانة ويسمع حشاه من الخوض
إلا في المراء والقرآن وكان يمثل الملة الشديدة ولا يشك في ولائها وإذا سئل عن حله قال العاقبة
لا ريب على ذلك وله غير هذه القصيدة الالامية كالتصيدة الزاوية في مرسوم الخط العتاق وقصيدة
دالية محسنة بيت لحسن فيها التهيد لأبن عبد البر وهو أنا عشر مجلداً وقد تطلعت بهذا التصريح
على جنابه رجاء الدخول في زمرة أصحابه . ونوفى الشيخ رحمه الله تعالى يوم الأحد بعد صلاة العصر
وهو اليوم الثامن من بعد العتري من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسة ودفن يوم الاثنين
في مقبرة النيسابى وعرف تلك الساعة سارية وقبره بنصر بزر وبشرى به . وأما طريقى إلى
المصنف في رواية القصيدة إجازة فيما ذكره شيخ مشايخ جامعة المهديين والحافظ العلامة في
علوم الدين سلاى الدين السيوطى رحمه الله تعالى أنتم شيوخنا شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقى
إجازة أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن أحمد القرى إجازة أخبرنا العلامة بدر الدين ابن جماعة قال
أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأورق قال أخبرنا الإمام أبو القاسم الشافعى رحمه الله تعالى
وقد دخل القرطوبى أن الشافعى رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول النكبة الشريفة
التي عشر ألف أسير كلساء في أماكن الدماء قال اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب
والشهادة رب هذا البيت العظيم أجمع بها كل من قرأها وروى عنه أيضاً أنه رأى النبي صلى الله
عليه وسلم في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وطمع القصيدة إليه وقال يا سيدي يا رسول الله انظر
هذه القصيدة فتناولها النبي صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هي مباركة من حفظها دخل
الجنة زاد القرطوبى بل من مات وهي في بيته دخل الجنة اه والله أعلم .

محمد الله تعالى قد تم طبع كتاب « المنح الفكرية على القصة الجزرية »
مصحفاً بعمرة لجنة من العلماء برئاسة أحمد سعد على

[القاهرة في يوم الخميس ١٦ ربيع الثاني ١٣٦٧ هـ / ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ م]

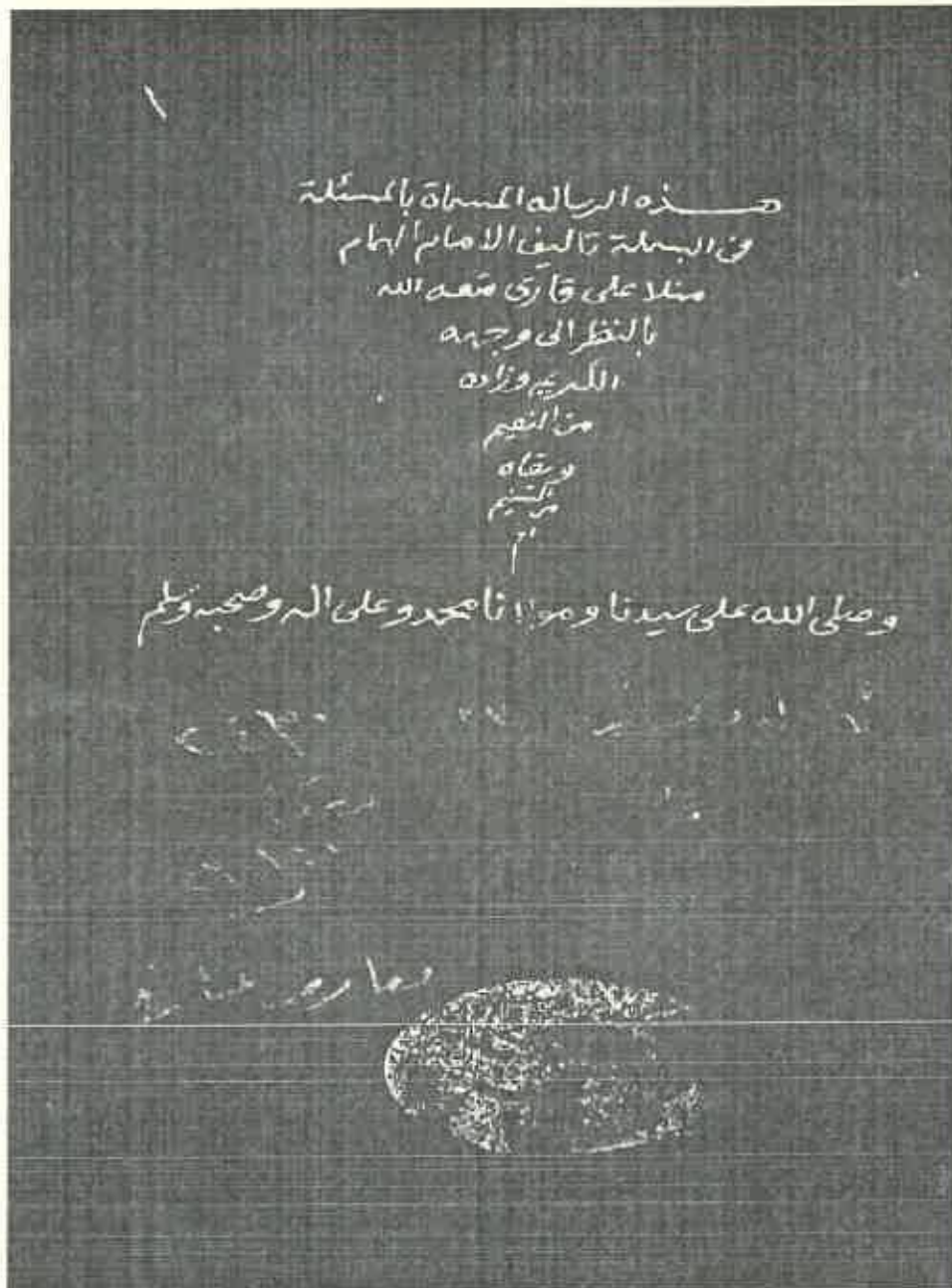
مدير الطبعة

ملاحظ الطبعة

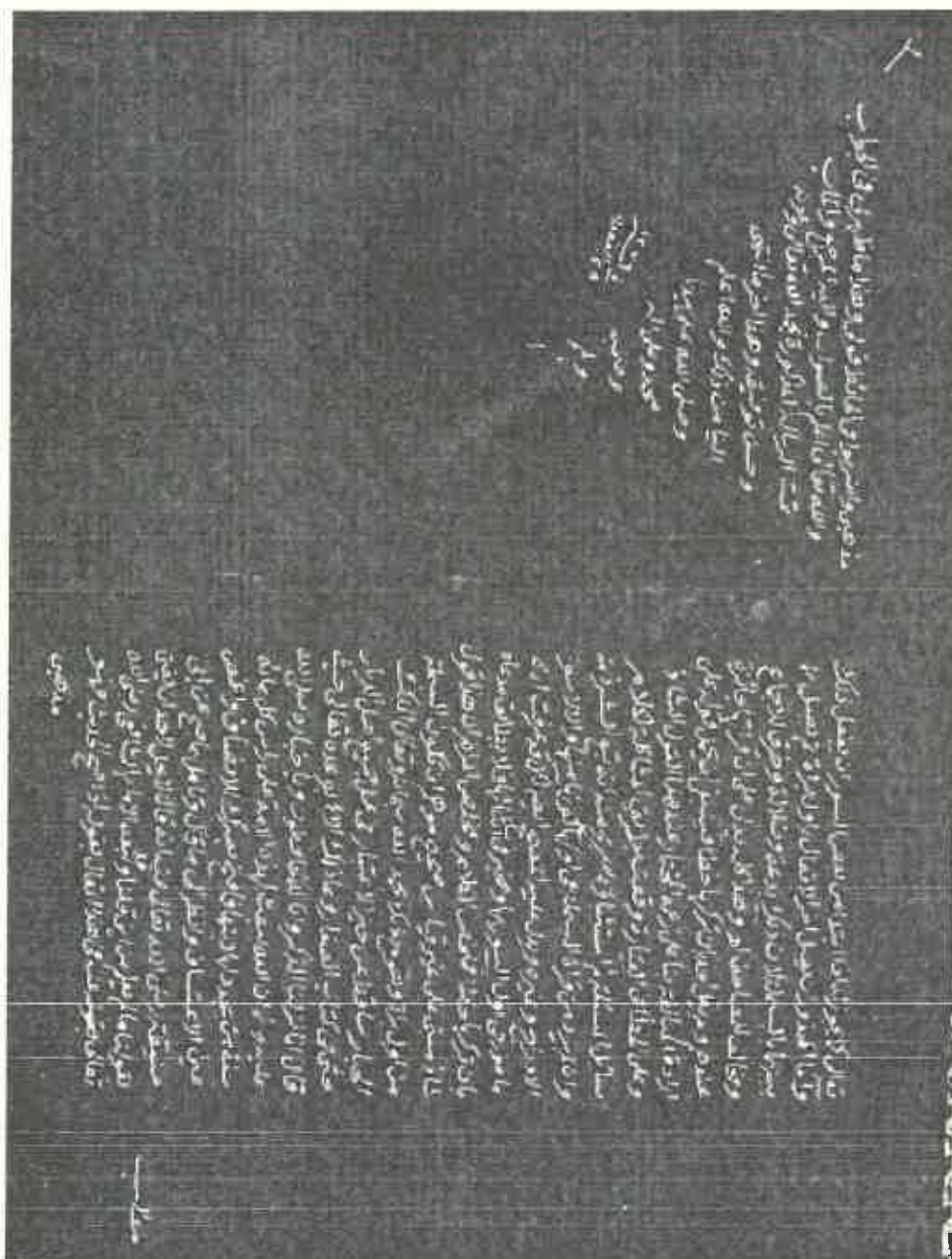
رسم الغلاف

محمد أمين عمرام

الورقة الأخيرة من مخطوط المنح الفكرية



الورقة الأولى من مخطوط المسألة في البسملة



الورقة الأخيرة من مخطوط المسألة في البسملة

النص المحقق لكتاب
المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية
بسم الله الرحمن الرحيم
[مقدمة الشارح]

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضيائية، في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية، وأبدع المكونات لظهور حقيقة ذاته العلية، في مرآة صفاته الجليلة، وأنزل القرآن بلسانه عربيّ مبين، مع وساطة الروح الأمين على رسوله خاتم النبيين، وسابق الأولين، الذي أشار إلى صفاء صدقه سورة صاد، وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد، وأظهر المغيبات مما أَدغم وأخفى وقلب على قلب أهل العناد.

ﷺ وعلى آله وأصحابه المقربين إليه، والمرضيين لديه، التالين على سبيل الترتيل لكتابه، والمجوّدين لأداء آدابه، الواقفين على عتبة بابه، الواصلين إلى حضرة جنابه، المترسمين على وفق خطابه؛ حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب، وراموا^(١) فيما قاموا لائحة لامعة خاتمة الكتاب.

أمّا بعد:

فيقول الملتجئ إلى حرم ربه الباري عليّ بن سلطان محمّد القاري - عاملهما الله بلطفه الخفي، وكرمه الوفي - : إنّ المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين، وخاتمة الحفاظ المحدثين، سيّدنا وسندنا ومولانا، وشيخ مشايخنا ممن أولانا الشيخ أبي الخير شمس الدّين محمّد بن محمّد بن محمّد الجزري - قدس الله سرّه السري - ما رأيت لها شرحاً كاملاً يبيّن

(١) رام الشيء يرومهُ رَوَماً ومَراماً: طلبه. ينظر: لسان العرب (١٢/٢٥٨)، مادة: (روم).

بياناً شاملاً، يكون لتحقيق الحقائق كافلاً، فسنح^(١) ببالي أن أضع عليها شرحاً معتدلاً، لا مختصراً مُخلاً، ولا مطوّلاً مُملاً.

[١] يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِ

مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ^(٢)

فأقول وبالله التوفيق وييده أزمة التحقيق: إنَّ قوله: (يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِ) بإشباع كسرة العين للوزن، وفي نسخة بإثبات ياء الإضافة.

(مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ) [٢/أ] يشير إلى أنَّ العبارة المقولة من جنس العلوم المنقولة، ينبغي أن تُنسب إلى قائلها؛ لتكون سنداً لناقلها.

وعبر بصيغة المضارع الدالُّ على الاستقبال؛ ليشعر أنَّ الخطبة متقدمة على أصل المقدمة، ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه آخر أيضاً هناك، بأن حمل على حكاية الحال الماضية، ويؤيده تعبير بعضهم بـ: (قال) في أوائل التصانيف المرضية^(٣).

وأغرب شارح^(٤) حيث قال: «وهو أوَّلِي من تعبيره في طيِّبته بـ: (قال)؛ لأنَّ

(١) سَنَحَ لي رأيي، وشِعْرِي سَنَحٌ: عرض لي، أو تيسر. ينظر: لسان العرب (٢/٤٩٠)، مادة: (منح).

(٢) تنبيه: كل آيات المقدمة من زيادات المحقق، أما الأصل المخطوط فليس فيه إلا تقطيع الآيات مع الشرح.

(٣) استعمل المصنف هنا (يقول)، وفي أوَّل الطيبة (قال)، وفي أوَّل الدرة (قل)، والمقصود واحد هو افتتاح الكلام في أوَّل المنظومة، على ما جرت عليه العادة في المؤلفات، والقول: كل لفظ نطق به اللسان تاماً أو ناقصاً. ينظر: شرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري (ص ١٦٢).

(٤) المقصود به الفضالي البصير، واسمه: سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح الوفاي الفضالي: مقررئ شافعي، بصير. كان شيخ القراء بمصر، له كتب، منها (الحواشي المحكمة =

المقول لم يقع، ولا يقال: إنه أُلْف الكتاب، ثم بعد فراغه قال هذا القول؛ لأنه خلاف الظاهر^(١).

أقول: بل هو المتبادر بناء على حسن الظن بالأكابر.

و(الراجي)^(٢): اسم فاعل من المعتل اللام الواوي، وأبدل واوه ياء لتطرفهما وانكسار ما قبلهما، ثم استثقال الضمة باعث لحذفها، وجرّ (عَفُو)؛ لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقة، وإن كان مضافاً من جهة لاحقه^(٣).

وتوهم بعضهم فجوّز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناء على أنه من قبيل: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]؛ حيث قرئ في الشواذ بنصبها^(٤)، وليس

= على الفاظ المقدمة) يعني الأجرومية، و (شرح الجزرية) في التجويد، ورسائل كثيرة في القراءات. توفي سنة (١٠٢٠ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١٤٩/٣)، معجم المؤلفين (٢٨٨/٤).

(١) قال الفضالي البصير: «وهو أولى من تعبيره، في طيّشه ب: (قال)؛ لأن المقول لم يقع. ولا يقال: إنه أُلْف الكتاب ثم بعد فراغه قال؛ لأنه خلاف الظاهر». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧).

(٢) ينظر: لسان العرب (٣٠٩/١٤)، مادة: (رجا).

(٣) قال ابن غازي: «وقوله: (راجي): من الرجاء؛ وهو الطمع فيما يمكن حصوله، ويرادفه التأمّل وهو المناسب هنا، ومنه الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «من قطع رجاء من استرجاه قطع الله رجاء يوم القيامة»، والتمني أعم منه». ينظر: شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ٩٥).

(٤) قوله: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]، العامة على خفض: ﴿الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] بإضافة المقيمين إليها. وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية بنصبها على حذف النون تخفيفاً، كما يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين. وقرأ ابن مسعود والأعمش بهذا الأصل: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]، بإثبات النون، ونصب: ﴿الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]. وقرأ الضحاك: «والمقيم الصلاة» بميم ليس بعدها شيء. وهذه لا تخالف قراءة العامة لفظاً، وإنما تظهر مخالفتها =

كذلك لعدم التوافق هنالك، كان الأولي أن يجعله نظيراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨]؛ على رواية شاذة في القراءة^(١)، وفيه ضعف في العربية^(٢)؛ إلا أن نصب (عَفُو) مع تنوين (راج) لا يصح رواية ولا دراية، وكذا لا يجوز تنوين (راج) ونصب (عَفُو) لما ذكر، مع مخالفته لما رُسم و سُطر. نعم عمل اسم الفاعل المضاف إذا كان معرفاً، نصب مفعوله تخفيفاً، معتبر في العربية؛ وأما عمله كذلك مع كونه نكرة، فهو ضعيف كما صرحوا به، وإن قرئ قوله: ﴿إِنَّكَ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب، فلا يقاس عليه سيما مع مخالفته الرسم لديه.

و(الرَّبُّ)؛ بمعنى: المرئي^(٣)، على الأظهر من جملة معانيه^(٤) للمناسبة

= لها وقتاً وخطاً. ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١/٤٢٤٧) إملاء ما من به الرحمن (٢/١٤٤)، التبيان في إعراب القرآن (٢/١٤٤)، إعراب القرآن لابن سيده (٦/٣٦٥)، معاني القرآن للأخفش (١/٦٦)، تفسير البحر المحيط (٨/٢٢٠).

(١) العامة على حذف النون والجر. وقرأ بعضهم بإثباتها، والنصب، وهو الأصل. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمَال في رواية بحذف النون والنصب، أجرى النون مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين كقوله: ﴿أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّكْمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: ٢-١]. ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١/٤٨٥٦)، التبيان في إعراب القرآن (٢/٢٠٦)، معاني القرآن للأخفش (١/٦٧)، تفسير البحر المحيط (٩/٢٩٦).

(٢) قرئ: ﴿وَالْمُقِيسُ الْقَبْلُوقُ﴾ [الحج: ٣٥]، و﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب حملاً للنون على التنوين، إلا أن سيبويه لا يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر، وقد أجازَه المبرّد في السّعة. ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١/٢٤٩٩).

(٣) ينظر: لسان العرب (١/٣٩٩)، مادة: (رب).

(٤) في (ف): «معانية».

في مبانيه^(١). وأما قول ابن المصنف^(٢): «لا يقال له ربّ بمعنى الصاحب؛ لأنه ليس من أسمائه»^(٣). ففيه نظر؛ لورود: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ»^(٤). مع أنه لا يلزمه من عدم كون الصاحب من أسمائه وصفاته تعالى، عدم جواز إطلاق الربّ بمعنى الصاحب عليه، فتأمل فيما يتوجّه إليه.

ثم قول المصنف: (سَامِع) بإشباع كسر العين على ما في الأصول المحرّرة، والنسخ المعتبرة. قال الشيخ آخالد الأزهري^(٥) تبعاً لابن المصنف: «وبمعنى:

- (١) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥١)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٦٦)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٤٣)، الدقائق المحكمة (ص ٧٢)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٥٣)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٦٩).
- (٢) ابن المصنف هو أبو بكر أحمد ابن ابن الجزري، واسمه أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشهاب، أبو بكر ابن شيخ القراء الشمس أبي الخير الدمشقي بن الجزري المتوسط بين أخويه المحدثين، ولد في ليلة الجمعة سابع عشر رمضان سنة ثمانين وسبعمائة بدمشق، وقيل: كانت منيته بكنائنه بعد وفاة والده بقليل سنة (٨٣٥هـ). ينظر: الضوء اللامع (١/ ٣٨٦)، الأعلام (١/ ٢٢٧).
- (٣) قال ابن الناظم في الحواشي المفهومة: «ولا يقال له: ربّ، بمعنى: صاحب؛ لأنه ليس من أسمائه...». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٤).
- (٤) ينظر: صحيح مسلم (٧/ ٥٦)، ح ٢٣٩٢، موطأ مالك (٦/ ٩٢)، سنن أبي داود (٧/ ١٦٨)، ح ٢٢٣١، سنن النسائي (١٦/ ٤١٠)، ح ٥٤٠٦.
- (٥) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد: نحوي، من أهل مصر. ولد بجرجا (من الصعيد)، ونشأ وعاش في القاهرة. وتوفي عائلاً من الحج قبل أن يدخلها. له: (المقدمة الأزهرية في علم العربية)، و(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، و(شرح الأجرومية)، و(التصريح بمضمون التوضيح) في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و(شرح البردة)، و(شرح مقدمة الجزرية) في التجويد، و(الألغاز النحوية). توفي سنة (٩٠٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٩٧)،

(سميع) [١]؛ لكن (سميع) أبلغ [٢].

ففي العبارة مناقشة، كما أن في الإطلاق مسامحة؛ فإن أسماء الله تعالى توقيفية [٣]، ولا يجوز تغيير ما أورد من الصفات الجلية مع اقتضاها وصف الأبلغية، حتى قيل في الصفة السلبية: قد تأتي بصيغة المبالغة للإشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية، كما حقق في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَيْكَ يَظُنُّكَ لِلْعَيْدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للمريد [٤].

ثم من المعلوم أنه لم يرد سامع في السامع بحسب إطلاقه، وإن جاء في بعض الروايات: «السامع خلقه» [٥]. نعم قد يكون السمع بمعنى: القبول

= معجم المؤلفين (٩٦/٤).

(١) ساقط من (ف).

(٢) قال خالد الأزهرى: «(سامع) هو بمعنى سميع لكن سميع أبلغ». ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥١)، وقال ابن النازم: «والسَّامع والسَّمِيعُ بمعنى واحد، إلا أنه أبلغ في الصفة من السَّامع». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٤).

(٣) يجب أن يعلم أن أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يجوز أن يسمى بما لم يسم به نفسه، أو سماه به رسوله، ولا أن يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ.

(٤) الجهمية ومن تفرع عنهم من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وأشباه هؤلاء، كل طائفة أثبتت لله أسماء، ونفت صفات من عقولهم ومن آرائهم بلا دليل. فجعلوا من أسماء الله جل وعلا وصفاته الصفات السلبية مثل القديم ونحو ذلك مثل الموجود. فجعلوها من الأسماء ومن الصفات. ينظر: شرح العقيد الواسطية (١٢/٦٥)، شرح العقيدة الطحاوية للحوالي (١/١٩٣)، دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالتَّنْقِيلِ لابن تيمية (٢/٢٠٤)، رسائل الشيخ محمد بن إبراهيم الحمد في العقيدة (٤/١٨).

(٥) ينظر: صحيح مسلم (١٤/٢٥٥) ح ٥٣٠١. وجاء الحديث عند مسلم بلفظ آخر، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهُ بِهِ».

والإجابة، ومنه قول المصلي: سمع الله لمن حمده^(١).

قال عصام الدين^(٢): «أي؛ ممن حمده»^(٣). وهو بعيد مبنى ومعنى:

أما أولاً: فلأن اللام بمعنى: (من) غير معروفة.

وأما ثانياً: فلأن تحته ليس إفادة تامة؛ لأن صفة سماعه بمعنى إدراكه عامة،

فيحمل على معنى القبول والإجابة لتمام الإفادة.

وأما قول ابن المصنف: «معناه: قَبِلَ حمد من حمده وأجاب من حمده

إلى ما طلب منه»^(٤). فمستقيم من جهة المعنى؛ إلا أنه يحتاج إلى القول بزيادة

اللام في المبنى؛ فالأظهر أن يقال: إن (سمع) بمعنى: استجاب، فإنه يتعدى

(١) ينظر: العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٤٤)، الجواهر المضية على

المقدمة الجزرية (ص ٢٠)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٥٤)، شرح ابن غازي على

المقدمة الجزرية (ص ١٠٢).

(٢) طاش كبري زاده: أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير، عصام الدين طاش كبري زاده:

مؤرخ. تركي الاصل، مستعرب. ولد في بروسة، ونشأ في أنقرة، وتأدب وتفقه، وتنقل

في البلاد التركية مدرساً للفقهِ والحديث وعلوم العربية. وولي القضاء بالقسطنطينية سنة

٩٥٨ هـ فرمد، وكف بصره سنة ٩٦١ قال صاحب العقد المنظوم: إذا جاء (القضاء) عمي

البصر! له كتاب (الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية) انتهى من إملائه سنة ٩٦٥

بالقسطنطينية، و(مفتاح السعادة)، و(نوادير الأخبار في مناقب الأخيار) معجم تراجم،

و(الشفاء لا دواء الوباء)، و(الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة) وغير ذلك. توفي سنة

(٩٦٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٥٧)، معجم المؤلفين (٢/ ١٧٧).

(٣) لفظ طاش كبري زاده هو: «والسَّامع والسَّميع بمعنى واحد؛ إلا أن في السَّميع مبالغة».

ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٧٠)، ولم يقل: (ممن حمده).

(٤) قال ابن المصنف في الحواشي: «ومعناه: قَبِلَ الله حمد من حمده، وأجاب من حمده

إلى ما طلب منه، وهذا المعنى هو المراد هاهنا». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة

الجزرية (ص ٧٥).

بنفسه، كما في القاموس^(١)، وباللّام كما في الكتاب^(٢).

وأما قول ابن المصنف: «وهذا المعنى هو المراد به هنا»^(٣).

يعني في هذا البيت، ففيه نظرٌ ظاهرٌ من جهة حصر الإرادة^(٤)؛ إذ يمكن حملة على المعنى المشهور من السمع، وهو ملائم لقوله: (يقول)، نعم الأولى أن يحمل عليه لما سبق من الإشارة إليه.

وقد جمع الشيخ زكريا^(٥) بين إرادة الحقيقة والمجاز، واستعمل بين المعنيين المشتركين، على ما أجازه الشافعي^(٦) فقال في المسألتين: أي: «سامع

(١) ينظر: القاموس المحيط (٢/٢٨٧).

(٢) ينظر: كتاب سيويه (١/٣٤٩).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٥).

(٤) في (ف): «الأرادة».

(٥) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الزين الأنصاري السنبكي الفاهري الأزهرى الشافعي القاضي. ولد في سنة ست وعشرين وثمانمائة بسنيكة من الشرقية، ونشأ بها فحفظ القرآن عند الفقيهين محمد بن ربيع والبرهان الفاقوسي البليسي أحد من كتبت عنه، وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي في الفقه، ثم تحول إلى القاهرة في سنة إحدى وأربعين فقطن الأزهر، من شيوخه الشيخ الزين رضوان بن حمد بن يوسف العقبي، قرأ عليه السبعة، والزين البوتيجي، ومن تلامذة الشيخ شحادة اليميني، محمد بن قاسم البقري، وشرح عدة كتب منها آداب البحث، وفيما يتعلق بالقراءات شرح مقدمة التجويد لابن الجزري، ومختصر قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين لابن القاصح، وأحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر. توفي سنة (٩٢٦ هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢/١٣٠ - ١٣١)، إيضاح المكنون (١/١٠١).

(٦) الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة، ورأس المذهب الشافعي، كان فقيهاً محدثاً، له تصانيف كثيرة منها: الأم في الفقه، المسند في الحديث، وغيرها (ت ٢٠٤ هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٤/١٦٣)، وغاية النهاية (٢/٩٥-٩٧).

لرجائه وغيره فيجيبه بما رجاه»^(١).

ولا يخفى أن قوله: «مؤمل صفح مالك»^(٢). تفسير بما هو أخفى، فالأولى أن يقال: المعنى يقول: طامع مغفرة رب عظيم، لما في ذكر الرب من الاستعطف والإيماء إلى عاداته سبحانه في الكرم والعطاء، وسائر الألفاظ المستفاد من قوله: سامع؛ أي: سماع إجابة وقبول، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ [المائدة: ١٠٨]، وحينئذ يكون الإجابة والقبول قيدًا في السماع؛ لا أنه معنى مستقل مضموم إليه.

ولا يبعد أن يكون (سَامِعِي) بياء الإضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم، وحينئذ إما أن يكون خبرًا بتقدير: كان، [ب/٢] أو بتقدير: هو، على أن الجملة معترضة.

وأخطأ الشارح^(٣) حيث قال: «السميع والسامع: صفتان مشتقان من السمع؛ بمعنى: القبول والإجابة»^(٤)؛ بل السميع صفة مبالغة من السمع والإدراك للمسموعات، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ثم يرفع (محمد) على أنه بدل، أو عطف بيان للراجي، ويجوز نصبه بتقدير: (أعني، أو يعني)، وأبعد من جعله فاعلاً، وجعل: (رَاجِي عَفْو) حالاً^(٥).

(١) قال شيخ الإسلام: «(سَامِع) لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه». ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٧٢).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٧١).

(٣) يقصد بالشارح الفضالي البصير صاحب الجواهر المضية.

(٤) قال الفضالي في الجواهر: «والسميع والسامع صفتان مشتقتان من السمع، بمعنى القبول والإجابة، وهو المراد هنا». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٠).

(٥) أكثر من شرح المقدمة يُعربون (رَاجِي) فاعلاً لـ: (يَقُولُ) و(محمد) بدل منه، أو عطف

و(الْجَزْرِيّ) نسبة إلى جزيرة ابن عمر^(١) ببلاد المشرق، كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده في إجماله^(٢). وفي القاموس: «بلد شمال الموصل تحيط به دجلة مثل الهلال»^(٣). والله أعلم بالحال. والمراد بابن عمر الذي نسب إليه: هو عبد العزيز بن عمر، وهو رجل من أهل (بَرْقَعِيد)^(٤) من عمل

= بيان، ولكن علي القاري قال: وأبعد من جعله فاعلاً، وجعل (رَاجِي عَفْو) حالاً. وقد يكون هذا الإعراب أقرب إلى معنى البيت. ينظر: شرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري (ص ١٦٣)، الهامش.

(١) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: «جَزِيرَةُ ابْنِ عُمَرَ: بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام، ولها رستاق مخصب واسع الخيرات، وأحسب أن أوَّل من عَمَّرها الحسن بن عمر بن خُطَّاب التغلبي، وكانت له امرأة بالجزيرة وذكر قرأته سنة ٢٥٠، وهذه الجزيرة تحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال، ثم عُمِّل هناك خندق أجري فيه الماء ونُصبت عليه رَحَى فأحاط بها الماء من جميع جوانبها بهذا الخندق». ينظر معجم البلدان (١/٤٩٦).

(٢) قال ابن المصنف: «والجزريّ مضاف إليه، وهو نسبة إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق قريباً من الجوديّ الذي استوت عليه سفينة نوح ﷺ. وفعيلة ينسب إليها فعلى، كما ينسب إلى حنيفة حنفي». ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٦)، الحواشي الأزهرية (ص ٥١)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٠)، العقود السنينة شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٤٥)، شرح الجزيرة لطاش كبري زاده (ص ٧١)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ٩٧)، الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية (ص ٢٠).

(٣) جاء في القاموس المحيط: «وَجَزِيرَةُ ابْنِ عُمَرَ: شِمَالِيّ المَوْصِلِ يُحِيطُ بِهِ دِجْلَةٌ مِثْلُ الهَلَالِ». ينظر: القاموس المحيط (١/٣٧٢).

(٤) بَرْقَعِيدُ: بالفتح وكسر العين وياء ساكنة ودال، بليدة في طرف بقعاء الموصل من جهة نصيبين مقابل باشزئي، قال أحمد بن الطيب السرخسي: برقعيد بلدة كبيرة من أعمال الموصل من كورة البقعاء، وبها آبار كثيرة عذبة، وهي واسعة، وعليها سور، ولها ثلاثة أبواب، باب بلد، وباب الجزيرة، وباب نصيبين، وعلى باب الجزيرة بناء لأيوب بن أحمد، وفيها مائتا =

الموصل، بناها فنُسبت إليه^(١).

نصّ على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشُّحْنَة الحنفي^(٢) في تاريخه (روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر)، فليس بصاحبي كما توهمه بعضهم. و(الشَّافِعِي) نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس بن شافع القرشي المطلبي، كذا قال الشُّرَّاح^(٣)، وقال ابن المصنف: «نسبة إلى مذهب الإمام»^(٤). وهو

= حانوت. ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٧٥).

(١) قال ابن غازي: «و(الجزري): مضاف إليه، نسبة إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق بديار بكر، وهو عبد العزيز بن عمر؛ وهو رجل من برقعيد من بلاد الموصل، بناها ونسبت إليه، وليس بصحابي كما توهم بعضهم». ينظر: شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ١٠٦).

(٢) ابن الشُّحْنَة: محمد بن محمد، أبو الوليد، محب الدين، ابن الشُّحْنَة الحلبي: فقيه حنفي، له اشتغال بالأدب والتاريخ، من علماء حلب. ولي قضاءها مرات، واستقضي بدمشق والقاهرة. له كتب، منها: (روض المناظر، في علم الأوائل والأواخر) اختصر به تاريخ أبي الفداء، وذيل عليه إلى سنة ٨٠٦ هـ و(الرحلة القسرية بالديار المصرية)، وكتاب في (السيرة النبوية)، و(المواقفات العمرية للقرآن الشريف) ومنظومة، وشرحها، و(البيان أرجوزة)، و(الأمالي) في الحديث، و(عقيدة) قصيدة بائية، و(نهاية النهاية في شرح الهداية). توفي سنة (٨١٥ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٤٤)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٩٥).

(٣) ينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٤٧)، العقود السننية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٤٦)، الحواشي الأزهرية (ص ٥٢)، شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ١٠٧)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٥٤)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٧١)، الدقائق المحكمة (ص ٧٣)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ٩٨)، الدقائق المحكمة (ص ٧٣)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢١)، الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية (ص ٢٠).

(٤) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٧).

أقرب إلى المرام وأنسب في هذا المقام؛ وإلا فالتحقيق أن الشافعي نسبة للإمام إلى جده شافع، وأن القياس في النسبة إلى مذهب الشافعي تكرير النسبة، وأنه اكتفى بواحد منهما تخفيفاً.

وهنا لطيفة خفية: وهي أن نسبة الحنفية حقيقية، ونسبة الشافعية مجازية. ثم (الشافعي) صفة لـ: (محمد)، فهو مرفوع، أو للجزري فهو مجرور، والثاني أقرب، والأول أنسب، وسكن الياء وخفضه للضرورة.

[٢] الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ

عَلَيْ نَبِيِّهِ وَمُضْطَفَاهُ

بالإشباع فيهما، والجملتان مع ما بعدهما من الآيات إلى آخر الكتاب، مقول القول.

والجملة الأولى: اسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلية والأبدية، وهي في المبنى إنشائية.

والجملة الثانية: خبرية، وفي المعنى فعلية ماضوية مفيدة للتجدد في كل حالة وقضية، وهي خبرية لفظاً، ودعائية معنى.

ثم قيل: الحمد، والمدح، والشكر، ألفاظ مترادفة. والمحققون على أنها حقائق مختلفة.

فإن (الحمد) ^(١): هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة وغيرها، ومثله حد للمدح؛ لكن بحذف الاختياري منه، فيقال: حمدتُ زيداً على حلمه وكرمه. ولا يقال: حمدته على حسنه؛ بل

(١) الحمد: نقيض الذم ويقال حمدته على فعله، ومنه المَحْمَدة خلاف المذمة. ينظر: لسان العرب (٣/١٥٥)، مادة: (حمد).

مدحته^(١).

و(الشكر)^(٢): فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الشاكر^(٣)، أو غيره على الشاكر، أو غيره قولاً وعملاً واعتقاداً وفعلًا، فهو أعمُّ منهما موردًا وأخصُّ مطلقًا، وهما بالعكس.

والمدح أعمُّ من الحمد مطلقًا، ثم (أل) فيه للاستغراق عند أهل السُّنة؛ خلافاً للمعتزلة بناء على خلافهم في مسألة خلق الأفعال؛ إذ المعنى: كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى، أو مختص به دون من عداه.

فإن حمد المصنوع راجع إلى حمد الصانع؛ سواء عَلِمَ بذلك أو جهل فيما هنالك أو للجنس، وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام؛ فإن لام (الله) للاختصاص، فلا فرد منه لغيره؛ وإلا لم يكن مختصاً به أو للعهد؛ يعني: الحمد الذي حمد الله به نفسه في أزله^(٤)، وأظهره على لسان أنبيائه وأصفياه مختص به.

والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره، وقد يقال في المعنى: إن صفة الحامدية والمحمودية ثابتة له تعالى، فهو الحامد، وهو المحمود، ليس في الدار ديار سوى الله تعالى، وما في الوجود إلا الله.

و(الله): اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي في

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٧٣).

(٢) ينظر: لسان العرب (٤/ ٤٢٤)، مادة: (شكر).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥٢)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٣)،

الدقائق المحكمة (ص ٧٣)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ٩٩).

(٤) في (ف): «أزاله».

جملتها الكرم والوجود^(١).

والقول الأتم أنه الاسم الأعظم؛ لكن بشرط أن تقول: (الله)، وليس في قلبك سواه.

واختلف هل هو مشتق أو لا؟ وقد ذكرنا بعض ما تعلّق به لغة وإعلالاً في بعض الرسائل، بحسب ما ظهر لنا من الوسائل؛ ليكون مقتناً لكل طالب وسائل، وإن لم يكن طائل تحت هذه المسائل.

وبداً بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد، واقتفاء بحديث النبي الحميد ﷺ «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله، فهو أجزم»^(٢)؛ أي: مقطوع البركة. في رواية: «فهو أقطع»^(٣)، وفي أخرى: [٣/أ] «فهو أبت»^(٤).

- (١) ينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٣).
- (٢) الجذم: القطع جذمه يَجْذِمُه جَذْماً قطعته فهو جذيم، وجذمه إذا قطعه. ينظر: لسان العرب (١٢/٨٦)، مادة: (جذم).
- (٣) ينظر: صحيح ابن حبان (١/٦)، ح ٢، سنن ابن ماجه (١/٥)، ح ١٨٨٤، السنن الكبرى للبيهقي (٣/٢٠٨)، شعب الإيمان للبيهقي (٩/٤٠٢)، ٤٣٠٣، وفي سنن الدارقطني (٢/٤٧٣)، ح ٨٩٥، والحديث رواه أبو داود مراسلاً. ينظر: سنن أبي داود (١٢/٤٦٨)، ح ٤٢٠٠. والحديث ضعفه العلامة الألباني، انظر حديث رقم: ٤٢٤٥ في ضعيف الجامع. وإرواء الغليل (١/٣٠)، صحيح وضعيف سنن أبي داود (٣/٤٧٤).
- (٤) ينظر: صحيح ابن حبان (١/٤)، ح ١، صحيح ابن حبان (١/١٧٣)، ح ١. قال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف.
- (٥) البَيْرُ: استِصْصَالُ الشيء قطعاً غيره، بَيَرْتُ الشيء بَيْرًا: قطعته. ينظر: لسان العرب (٤/٣٧)، مادة: (بئر).

والحديث أخرجه أبو داود^(١) وغيره عن أبي هريرة^(٢) رضي الله عنه، وحسنه ابن الصلاح^(٣) وغيره.

وورد أيضاً عنه مرفوعاً: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»^(٤).

وفي رواية عنه أيضاً: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله، والصلاة عليه،

- (١) أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه، من أعلام المحدثين، وصاحب (سنن أبي داود) وهو أحد الكتب الستة، توفي بالبصرة سنة (٢٧٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/١٢٢)، موسوعة الأعلام (١/٢١٢).
- (٢) أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الصحابي الجليل، روى كثيراً من الأحاديث النبوية الشريفة، وقرأ على أبي بن كعب، وقال سبط الخياط: حكى جماعة من شيوخنا البغداديين أن الأعرج قرأ على أبي هريرة، وأن أبا هريرة قرأ على النبي ﷺ، وإليه تنتهي قراءة أبي جعفر ونافع، وكان يجزئ الليل ثلاثة أجزاء جزء للقرآن، وجزء للنوم، وجزء يتذكر فيه حديث رسول الله ﷺ. توفي سنة (٥٧هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٧٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٩).

- (٣) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصرى الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له كتاب: (معرفة أنواع علم الحديث) يعرف بمقدمة ابن الصلاح. توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/٢٠٧).

- (٤) ينظر: السنن الكبرى للنسائي (٦/١٢٧)، ح ١٠٣٢٨.

فهو أقطع أبرم ممحوق^(١) من كل بركة^(٢).

والمراد (بذي بال): صاحب شأن في حال أو مآل، فتحصل من مجموع الأحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة، وأن الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية، والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية، فتعيين تأخير الصلاة المحمّدية عن الجملة الحمدية لنقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية.

وأما تقديم الشاطبي رحمته الله الجملة الصلّاتية، فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة، والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة، وبهما يحسن مقام الإيمان، فيناسب أن يقع بعده الحمد لله على ذلك الإحسان، ثم إن الشاطبي رحمة الله عليه تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة؛ لكنها متفرقة منفصلة، ولم يسع الناظم هنا أن يأتي بتلك الطريقة، فاكتمى بالحمد له، كما يدل عليه حديث «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله»، الجامع: الرافع للتزاع في أن الابتداء يكون حقيقة وإضافة.

والحاصل على المقصود من الأحاديث النبوية لا يصدر في حال الغفلة، ليفيد الإخلاص لله تعالى والاختصاص به، وينفي الرياء والسمعة، وليحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتهاء، وعدم الانقطاع في الأثناء؛ سواء يكون ذكر الله في ضمّ البسملة، أو الحمد له، أو التصلية، أو غيرها.

(١) المَحْقُ: النقصان، وذهاب البركة. ينظر: لسان العرب (١٠/١٢)، مادة: (محق). النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٣٨٨).

(٢) أخرجه الديلمي (٣/٢٤٦)، ح ٤٧٢٦. وقال الرهاوي: غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي، وهو ضعيف جداً لا يعتد بروايته، ولا بزيادته. ينظر: جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي (١/١٥٧٨٩).

ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما، بأن تلفظ البسملة، ولا يجعلها جزءاً من الكتابة، وأما الشرح للشيخ زكريا، فهو يشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة؛ لكنه مخالف لما عليه الأصول^(١)، مع أنها لا تدخل تحت المقول، ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف: «بدأ بالحمد تأسيًا بالقرآن»^(٢). ويحدث: «الحمد في كل أمر ذو شأن».

وأغرب شارح مصري هنا حيث قال: «الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] قبيح، وعلى ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١] كذلك، وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] تام»^(٣). اهـ. وهو كلام ناقص كما سيأتي حله في محله.

وكذا في قوله: «يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام إلى الدال على الإتيان، فإنه لا نقل في ذلك؛ بل إتيان مجرد هنالك، كما قرئ شاذًا بالكسر والضم في ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢٢]»^(٤).

ثم (النبي): إما مهموز من النبأ، وهو الخبر فاعيل بمعنى الفاعل، وهو الأظهر؛ لأنه مخبر عن الله تعالى. وإما غير مهموز، وهو الأكثر. فقيل: إنه مخفف المهموز، فأبدلت همزته ياء، وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله:

وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُوَّةِ الْهَمْزُ كُلُّ غَيْرٍ نَافِعٍ ابْدَلَا

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٧١).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٧٨).

(٣) قال الفضالي: «والوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] قبيح، وعلى ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] حسن،

وليس بتمام، وعلى ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١] كذلك، وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] تام». ينظر: الجواهر

المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٦).

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (١/ ٢٣٢).

وأغرب الشارح بقوله: «هو مأخوذ من الأنباء، وقيل: من النبأ»^(١). اهـ.
وقيل: إنه من النبوة؛ بمعنى: الرفعة؛ لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر
البرية، وهو إنسان أوحى إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغه، والرسول: إنسان
أوحى إليه بشرع، وأمره بتبليغه.

فالنبي أعم منه مطلقاً، وأما قول ابن المصنف: «والفرق بينه وبين الرسول،
أما الرسول مأمور بتبليغ ما أنبى به، والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ، فكل
رسول نبي وليس كل نبي رسولاً»^(٢). فتفريع غير صحيح على قوله، وهو قول
جماعة؛ لأنهم حينئذ متباينان؛ بل هو صريح فيما قدّمناه من أن الرسول أخص
من النبي، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، والله المستعان.

ثم اختياره وصف النبوة بأنها أعم، وفي الأحوال أتم؛ ولأنه إذا كان بنعت
النبوة يستحق الصلاة، وإنزال الرحمة، فباعتبار وصف الرسالة أولى [كما] لا
يخفى، أو أراد بقوله: (وَمُصْطَفَاهُ) رسوله، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿لَا
يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٢٥].

وهو لا ينافي في حديث مسلم^(٣): «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كَنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ،

(١) قال الفضالي: «وقوله: (علي نبيه ومصطفاه) النبي بالهمزة وتركه: وقيل مأخوذ من (النبأ)،
وهو الخير. قال القاضي عياض: (وقد لا يهمز علي هذا التأويل تسهياً)». ينظر: الجواهر
المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٨).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «والنبي هو المنبى عن الله تعالى أي: المخبر. والفرق بينه
وبين الرسول، أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبى به، والنبي هو المخبر، ولم يؤمر بالتبليغ،
فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً». ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية
(ص ٨٦).

(٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسن النيسابوري، حافظ من أئمة المحدثين، وصاحب
كتاب صحيح مسلم، يعد أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة، وقد

واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»^(١).

واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال: «وكان ينبغي له ذكر السلام؛ لأن أفراد الصلاة مكروهة كعكسه؛ لاقتراحهما في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولعله ذكره لفظاً»^(٢). اهـ. وهو مبني على ما قال النووي^(٣).

والمصنف ذهب إلى خلافه [٣/ب] حيث قال في (مفتاح الحصن)^(٤):

= فضّل البخاري على مسلم، لأن البخاري اشترط اللقيا والمعاصرة، ومسلم شرط المعاصرة، ولمسلم تصانيف أخرى منها (المسلم الكبير) توفي بنيسابور سنة (٢٦١ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥٥٧)، الأعلام للزركلي (٧/٢٢١).

(١) ينظر: صحيح مسلم (١١/٣٨٠)، ح ٤٢٢١، سنن الترمذي (١٢/٥١)، ح ٣٥٣٨، التاريخ الكبير للبخاري (١/٤).

(٢) قال شيخ الإسلام: «وكان ينبغي ذكر السلام؛ لأن أفراد الصلاة عنه مكروه كعكسه؛ لاقتراحهما في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]؛ ولعله ذكره لفظاً». ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٧٤).

(٣) النووي: يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الخوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوا من قرى حوران، بسوريا وإليها نسبته، وله كتب كثيرة في الحديث والتوحيد والفتاوى من كتبه في فقه الشافعية (تصحيح التنبيه). توفي سنة ٦٧٦ هـ. ينظر: الأعلام (٨/١٤٩) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي (ص ٧)، موسوعة الأعلام (٢/٧٣).

(٤) الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين: للشيخ شمس الدين: محمد بن محمد بن الجزري الشافعي، المتوفى: سنة ٧٣٩، تسع وثلاثين وسبعمائة (٨٣٣)، وهو من الكتب الجامعة للأدعية والأوراد والأذكار الواردة في الأحاديث والآثار. ذكر فيه أنه أخرجه من الأحاديث الصحيحة وأبرزه (عدة عند كل شدة) ولما أكمل ترتيبه طلبه عدوه وهو =

وأما الجمع بين الصلاة والسلام، فيقال: ﷺ فهو الأولي والأفضل والأكمل. ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة، فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الإمام مسلم في أول صحيحة، وهلمَّ جرَّ، حتى الإمام ولي الله أبو القاسم الشاطبي في قصيدته اللامية^(١) والرائية^(٢).

وهو قول النووي^(٣)، وقد نصَّ العلماء على كراهة الاختصار على الصلاة

= تيمور فهرب منه مخفياً وتحصن بهذا الحصن... وفرغ من تأليفه: يوم الأحد الثاني وعشرين من ذي الحجة سنة ٧٩١، إحدى وتسعين وسبعمائة بمدريته التي أنشأها برأس عقبة الكتان داخل دمشق. ثم شرحه: شرحاً مفيداً بالقول وسماه: (مفتاح الحصن)، أوله: (الحمد لله على ما علم... الخ)، ذكر فيه أنه وعد عند تأليفه أن يجعل في آخره فصلاً لحل مشكلاته، ولما انتهى سارت به الركبان في البلدان، وكذا مختصره (عدة الحصن) و (الجنة) كلاهما له. ولما مضى نحو من أربعين سنة وفي بما وعد به من ذلك الشرح، وفرغ في رمضان سنة ٨٣١، إحدى وثلاثين وثمانمائة بمدينة شيراز، ثم إن الشيخ: علي بن السلطان محمد الهروي المعروف: بالقاري نزيل مكة المكرمة المتوفى: بها بعد الثلاثين وألف (سنة ١٠١٦، ست عشرة وألف)، شرح الحصن شرحاً ممزوجاً بسيطاً، وسماه: (الحرز الثمين للحصن الحصين)، أوله: (الحمد لله الذي جعله ذكره حصناً حصيناً... الخ)، وفرغ في النصف الأخير من جمادى الآخرة سنة ١٠٠٨، ثمان وألف. ينظر: كشف الظنون (١/ ٦٦٩). محفظة هذه النسخة بمخطوطات الأزهر تحت رقم (٣١٥٨١١/ حديث) اسمه: (مفتاح الحصن شرح الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين). ينظر: الفهرس الشامل لمخطوطات المكتبة الأزهرية (١/ ٤٨٣).

(١) قال الشاطبي في قصيدته اللامية الموسومة بالشاطبية:

وَتَبَيَّنَتْ صَلَواتُ اللهِ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلَا

(٢) قال الشاطبي في قصيدته الرائية الموسومة بعقيلة أتراب القوائد:

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَشْبَاعِهِ أَبَدًا تَنْدَى نَدَا عَطِرا

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ١٤٢)، الجواهر المضية على المقدمة =

من غير تسليم. اهـ.

فليس ذلك بمتأكد، فإني لا أعلم أحداً نصَّ على ذلك من العلماء، ولا من غيرهم. أقول: ولا دلالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية، وأما قول من قال: يكره تركه، ولو خطأ، فخطأ^(١).

ثم لا شك أن الإضافة في (نَبِيٍّ وَمُصْطَفَاً) عهديّة، وهو الفرد الأكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية؛ لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله:

[٣] مُحَمَّدٍ وَإِلَيْهِ وَصَّحْبِهِ

وَمُفَرِّئِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ

بجرّ (محمّد) على أنه بدل، أو عطف بيان من (نبيّه)، وهو علّم مأخوذاً من حمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية، ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية.

والمراد بـ: (إِلَيْهِ) أقاربه وأهل بيته أو جميع أتباعه من أمته، فعطف (صَحْبِهِ) من باب عطف الخاصّ على العامّ، فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف: «والتقدير: (وَصَحْبِهِ) غير (الآل)؛ ليقوى العطف معنًى؛ إذ الأصل فيه المغايرة»^(٢)؛ لكن نقول: يكفي فيه المغايرة الاعتبارية، واختيار الآل مختصّ بذوي الشرف. أمّا على المعنى الأوّل، فيبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ فتأمّل.

فإن (الصَّحْبَ) بفتح الصاد وبكسره، اسم جَمْعٍ كركب للراكب^(٣)، وهو

= الجزرية (ص ٢٧).

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٨).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «والتقدير: (وصحبه) غير (الآل) ليقوى العطف». ينظر:

الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٨٨).

(٣) الصَّحْب: جمع الصاحب، مثل: راكب وركب، والأصحاب: جماعة الصَّحْب مثل: =

اختيار سيبويه^(١).

وقيل: جمع صاحب^(٢)، وهو مختار الأخفش^(٣) وَضَعَفَ بأنه لا يجمع

فاعل على فعل.

والصحيح في حدّ الصحابي: أنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على

الإيمان، من غير تخلل بالردة^(٤).

= قَرَّخَ وأفراخ. والجمع: أصحاب وأصحابيَّ وصُحْبَان. ينظر: لسان العرب (٥١٩/١)، مادة: (صحب).

(١) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه الفارسي ثم البصري إمام النحو، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وأوّل من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاه. وصنف كتابه المسمى: (كتاب سيبويه) في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وكانت في لسانه حبة. وكان أنيقاً جميلاً، توفي شاباً، و(سيبويه) بالفارسية رائحة التفاح. توفي سنة (١٨٠هـ). ينظر غاية النهاية (٦٠٢/١)، الأعلام (٨١/٥).

(٢) قال الأخفش: الصَّحْبُ جمع، خلافاً لمذهب سيبويه. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٤٦٩/١)، تاج العروس للزبيدي (٦٥٥/١).

(٣) الأخفش: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش: شيخ المدرسة البصرية بعد سيبويه، وواحد من أحذق أصحابه، وعن طريقه وصل إلينا كتاب سيبويه، وهو أحذق أصحاب سيبويه وهو أسن منه فيما يروى، ولقي من لقيه سيبويه من العلماء، والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علماً وله كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي. منها: المسائل، ومعاني القرآن، وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: مات الأخفش بعد الفراء ومات الفراء سنة سبع ومائتين بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين. ينظر: أخبار النحويين (٧/١)، الأعلام للزركلي (١٠١/٣).

(٤) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٥)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٦٢)، شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ١٣١).

وقد حققنا هذا البحث في شرحنا (شرح النخبة)^(١).
والمراد بـ: (مُقَرِّئِ الْقُرْآنِ)؛ معلِّم القرآن، وهو يشملُه ﷺ وآله وأصحابه
وأتباعه.

ولا يدعى حيثُذ توارِد التَّصْلِيَةُ باعتبار الصفات المختلفة، فلا يحتاج إلى
تخصيص الإقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم، كما ذكره ابن المصنف^(٢).
والضمير في (مُحِبِّهِ) راجع إلى القرآن^(٣)، وهو صادق بعموم أهل الإيمان،
فلا يحتاج إلى تقييده بالعامل به، كما ذكره الشيخ زكريا^(٤)، أو إلى مقرئه، وهو أبلغ
في مقام البرهان، ثم هو أعمُّ من أن يكون قارئاً أو غيره؛ لأن المرء مع من أحبه^(٥).

(١) (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) متن متين في: علوم الحديث للحافظ شهاب الدين:
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: سنة ٨٥٢، اثنتين وخمسين وثمانمائة.
وشرحه: المسمى: (بتزهاء النظر في توضيح نخبة الفكر)، له أيضاً، وشرح الشرح: علي
بن سلطان: محمد الهروي القاري، المتوفى: سنة ١٠١٤، أربع عشرة وألف، وسماه:
(مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر). ينظر: كشف الظنون (٢/١٩٣٦).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «قوله: (ومقرئ) فدخل كل من أقرأ القرآن من التابعين
وغيرهم». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٨٨).

(٣) قوله: (مَنْ مُحِبِّهِ) أي: محبُّ القرآن فيشملُ قوله: (وَمُقَرِّئِ الْقُرْآنِ) التابعي وغيره، ويشمل
قوله: (محبُّ القرآن) القارئ وغيره. ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥٧).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٨٠).

(٥) أخرج أبو داود بسنده عن أنس بن مالك قال: رَأَيْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَرَحُّوا بِشَيْءٍ لَمْ أَرَهُمْ فَرَحُوا بِشَيْءٍ أَشَدَّ مِنْهُ، قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: الرَّجُلُ يُحِبُّ
الرَّجُلَ عَلَى الْعَمَلِ مِنَ الْخَيْرِ يَعْمَلُ بِهِ وَلَا يَعْمَلُ بِمِثْلِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ
أَحَبَّ». ينظر: سنن أبي داود (١٣/٣٣٢)، ح ٤٤٦٢، سنن الترمذي (٨/٣٩٥)، ح ٣٢٠٧،

صحيح مسلم (١٣/٩٥)، ح ٤٧٧٩، صحيح البخاري (١٩/١٤٦)، ح ٥٧٠٣.

وقيل الضمير: في (مُحِبِّهِ) راجع إلى النبي ﷺ، وهو في غاية من البُعد^(١). وكذا قول الشارح الرُّومي: «أصله: مقرئين سقط النون بالإضافة»^(٢). وفي الجمع بين (الآل، والصحابه) إيماءً إلى اعتقاد أهل السُّنَّة؛ خلافاً للخوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبَّة.

[تنبيه]: وقع اختلاف بين أكابر الأمة في أن (النبوة) أفضل أم (الرسالة)؛ ولكل وجهة؛ إذ النبوة المجرَّدة من حيث التوجه إلى الله تعالى، وأخذ الفيض منه ﷺ أولَّى من حيث التوجه إلى الخلق، وإيصال الفيض إليهم؛ إلا أن الرسول من حيث أنه كاملاً مكمل أفضل من النبي من حيث إنه كامل، مع أن الرسالة لا تنافي الولاية، فله المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية، فإن الكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه الكثرة عن الواحد، ولا الوحدة عن الكثرة. وأما عبارة بعض الصوفية: «أن الولاية أفضل من النبوة»، فيعنون بها أن ولاية الرسول أفضل من النبوة كما سبق لا مطلقاً؛ لئلا يلزم منه أن يكون الوليُّ أفضل من النبي؛ إذ لم يُقَلَّ به أحد من أهل الإسلام. وأما قول الحُلَيْمِيِّ^(٣): «يحصل الإيمان بقول الكافر: آمنت بمحمد

(١) قال الفضالي: «وقيل: الضمير في (محبته) راجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ سواء كان المحب له تابعياً أو غيره». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٧).

(٢) قال الشارح الرومي طاش كبري زاده: «ومقرئ: أصله مقرئين، سقط النون بالإضافة، وهو جمع: المقرئ، أراد به كل من قرأ القرآن من التابعين وغيرهم». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٨٠).

(٣) الحليمي: القاضي العلامة، رئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر، أبو عبد الله، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي. أحد الأذكياء الموصوفين، ومن أصحاب الوجوه في المذهب وكان متفتناً، سيال الذهن، مناظراً، طويل الباع في الأدب والبيان. ولد في سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة فقيلاً. إنه ولد بجرجان، وحمل،

النبي، بخلاف محمد الرسول؛ لأن النبي لا يكون إلا نبيه، والرسول قد يكون لغيره»^(١). فمبني على الاستعمال العرفي؛ إلا أن لفظ الإيمان يمنع من حمله على المعنى العرفي، كما لا يخفى على أهل الإيقان.

وفي البيت إيماء إلى قوله ﷺ: «اغد عالمًا أو متعلمًا أو مستمعًا أو محبًا، ولا تكن الخامسة فتهلك»^(٢). رواه البزار^(٣) والطبراني^(٤) عن أبي بكرة^(٥).

= فنشأ ببخاري، وقيل: بل ولد ببخاري. وله مصنفات نفيسة. توفي في شهر ربيع الأول، سنة (١٤٣ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣١/١٧)، الوافي بالوفيات (٤٣٦/٢).

(١) ينظر: حواشي الشرواني (٩٧/٩)، أسنى المطالب (٤٥١/١٩)، شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ١٢١).

(٢) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٦٠/٨)، ح ٨٦٦٥، شعب الإيمان للبيهقي (٢٣٣/٤)، ح ١٦٧٠، مشكل الآثار للطحاوي (٣٣٩/١٣)، ح ٥٣٤٣، سنن الدارمي (٢٨١/١)، ح ٢٥٤، مسند البزار (٥١٧٠)، ح ٣٦٢٦.

(٣) البزار: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار: حافظ من العلماء بالحديث. من أهل البصرة. حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام، وتوفي في الرملة. له مسندان أحدهما كبير سماه (البحر الزاخر) والثاني صغير. وله (شرح موطأ مالك)، و(مسند البزار). توفي سنة (٢٩٢ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١٨٩/١)، معجم المؤلفين (٣٦/٢).

(٤) الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة. له ثلاثة (معاجم) في الحديث، منها (المعجم الصغير) رتب فيه أسماء المشايخ على الحروف. وله كتب في (التفسير)، و(الأوائل)، و(دلائل النبوة) وغير ذلك. وتوفي بأصبهان سنة (٣٦٠ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١٢١/٣)، معجم المؤلفين (٢٥٣/٤).

(٥) أبو بكرة الثقفي: نفع بن الحارث بن كلدة الثقفي، أبو بكرة: صحابي، من أهل الطائف. له ١٣٢ حديثًا. توفي بالبصرة؛ وإنما قيل له: «أبو بكرة»؛ لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف =

[٤] وَبَعْدُ: إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ

فِيمَا عَلَى قَارِيهِ أَنْ يَعْلَمَهُ

(وَبَعْدُ إِنَّ^(١) هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ)؛ أي: بعد ما تقدّم من الحمد والصلاة، وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من [٤/أ] غرض أو أسلوب إلى آخر.

ويستحبّ الإتيان بها في الخطب والمكاتبات، اقتداءً بالنبي ﷺ، كذا ذكره خالد^(٢)، وفيه الإتيان بـ: (أَمَّا بَعْدُ)، وهو مستحبّ بلا شبهة؛ وإنما الكلام فيه (وبعد)، ولا يبعد أن يقال: ما لا يدرك كله لا يترك كله^(٣)، خصوصاً في ضرورة الكلام مع احتمال تقدير: (أَمَّا) لتحصيل المرام.

هذا وقد روى عبد القادر الرهاوي^(٤) في الأربعين بأسانيد عن أربعين

= إلى النبي ﷺ. وهو ممن اعتزل الفتنة يوم الجمل وأيام صفين. توفي سنة (٥٢هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤٤/٨)، أسد الغابة لابن الأثير (١٤٧/٣).

(١) في (ف): «فإن».

(٢) قال خالد الأزهرى: «ويستحبّ الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداءً بالنبي ﷺ». ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥٨).

(٣) ينظر: عون المعبود (٣٦١/٨)، شرح مسند أبي حنيفة (٤٧/١)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٥٠/١).

(٤) الرهاوي: عبد القادر بن عبد الله الفهمي، بالولاء، الرهاوي ثم الحراني، أبو محمد: رجال، عالم بالتراجم، من حفاظ الحديث. ولد بالرها، وتوفي بحران. كان من موالى بني فهم الرانين، واعتقوه صغيراً فنسب إليهم. طاف بلاد العراق وفارس والشام ومصر، في طلب الحديث. وكان يمشي في رحلاته على قدميه، وكتبه محمولة مع الناس، وربما كان طعامه من عندهم، لفقره. من مصنفاته: (كتاب الأربعين المتباينة الإسناد والبلاد) في الحديث، و(المادح والممدوح) يتضمن ترجمة شيخ الإسلام الأنصاري وذكر من مدحه وتراجم مادحيه ومادحي مادحيه، ومصنف في (الفرائض والحساب). توفي سنة (٦١٢هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤٠/٤)، معجم المؤلفين (٢٩٢/٥).

صحابياً أنه عليه السلام كان يأتي بها في خطبه وكتبه.

قال ابن المصنف: «وتقدير المضاف إليه محذوف في هذا البيت»^(١). وفيه

أن التقدير: مغنٍ عن المحذوف، وكذا عكسه.

والرواية بضم الدال، وإن أجاز هشام^(٢) فتحها؛ لكن أنكره النحاس^(٣)،

وأما تجويز القراء^(٤) رفعه منوناً، وكذا نصبه فليس هذا محله^(٥).

(١) قال ابن المصنف في الحواشي: «وتقدير المضاف إليه المحذوف في هذا البيت أي: بعد

حمد الله، والصلاة على نبيه وآله وصحبه والتابعين». ينظر: الحواشي المفهمة شرح

المقدمة الجزرية (ص ٩١)، تاج العروس للزبيدي (١/٤٦٣)، كتاب سيويه (٣/١٣٩).

(٢) في (ف): «ابن هشام»، وهو تصحيف، والصواب هشام؛ واسمه: هشام الكوفي: هشام بن

معاوية الضرير الكوفي (أبو عبد الله) نحوي. صحب الكسائي وأخذ عنه كثيراً من النحو.

من تصانيفه: المختصر، القياس، والحدود وكلها في النحو. توفي سنة (٢٠٩هـ). ينظر:

معجم المؤلفين (١٣/١٥٠)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٦/٨٥).

(٣) النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر،

أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع

بعلماؤها. فأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم. وصنف: (تفسير القرآن)،

و(إعراب القرآن)، و(تفسير أبيات سيويه)، و(ناسخ القرآن ومنسوخه)، و(معاني القرآن)،

و(شرح المعلقة السبع)، توفي سنة (٣٣٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/٢٠٨)،

معجم المؤلفين (٢/٨٢).

(٤) القراء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور، أبو زكريا الأسلمي النحوي الكوفي،

المعروف بالقراء شيخ النحاة، روى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وعلي بن حمزة

الكسائي. توفي سنة (٢٠٧هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٧١-٣٧٢)،

الأعلام للزركلي (٨/١٤٥).

(٥) قال القراء: إنما اختاروا لها الضم لتضمنها معنيين معناها في نفسها، ومعنى المحذوف

بعدها، فقويت، فحملت أثقل الحركات كما قالوا: الخصبُ حيثُ المطرُ. فضموا =

وأما ما ذكره شارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعلاً؛ ليكن المقدرة في قولهم: (مهما يكن من شيء بعد)^(١). فما أبعد عن التحقيق، والله وليّ التوفيق.

وهذه إشارة إلى الرسالة الأرجوزة أو القصيدة، وهي إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية، وإن تقدّمت عليه ذهنياً، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَلْفَضْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [مريم: ٦٣].

و(المقدمة) طائفة من العلم، كمقدمة الجيش، وهي بكسر الدال من قدّم اللزّم بمعنى تقدّم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]؛ أي: لا تتقدّموا.

وقيل في الآية: إن المفعول مقدّر؛ أي: لا تقدّموا أمراً، وتكلّف بعضهم هنا أيضاً وقال: المعنى هذه مقدّمة نفسها على غيرها.

= حيث لتضمنها معنى محلين كأنهم قالوا: الخصب في مكان فيه المطر، وكذلك نحن قلنا ألزموا نحن الضم لتضمنه معنى التثنية والجمع قال الله عزّ وعلا: (لله الأمر من قبل ومن بعد)، أراد من قبل كلّ شيء، ومن بعد كلّ شيء، فضمهما لما حذف الذي كانتا مضافتين إليه. قال هشام: إنما ضموا كراهة أن يكسروا فيشبه المضاف إلى المتكلم، وكرهوا أن يفتحوا فيشبه الاسم الذي لا يجري الذي ينصب في موضع الخفض، فضموا إذ لم يبق إلا الضم. وقال البصريون: إنما ضموا؛ لأن هذا الظرف خالف سائر الظروف بقيامه مقام المضاف إليه، فبنوه على الحركة التي لا تدخل على الظروف؛ لمخالفته إياها وهي الضمة، ولم يبنوه على الفتحة والكسرة؛ إذ كانت الظروف تُفتح وتُكسر فيقال: جلست عندك وخرجت من عندك. ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/ ٢٩١).

(١) قال الفضالي: «أجاز الفراء النصب والتنوين، والرفع والتنوين. ووجه الأخير كما قاله بعض مشايخنا: أنه رُفِعَ علي الفاعلية بـ: (يُكُنْ) المقدرة في قولهم: مهما يكن من شيء بعد». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٢).

ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرّحل، من قدّم المتعدّي.
واقصر عليه بحرق^(١) في شرحه^(٢).

وأما قول جمع من الشّراح: «إنّ هذه طائفة من علم التجويد»^(٣).
فليس على ظاهره؛ لأنّ التجويد أحد مسائلها كما سيأتي بيانه في محلّها،
اللهمّ إلا أن يقال: تُنسب إليه تغليبا؛ لكونه المراد الأصلي منها.
وقول خالد: «ويقال: مقدّمة العلم؛ لما يتوقف عليه الشروع في مسائله.
ومقدّمة الكتاب: لطائفة من كلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها،

(١) بحرق: محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببقرق: فقيه أديب
باحث متصوف. نعتة الزبيدي بعلامة اليمن. ولد بحضر موت وأخذ بها وبزبيد ومكة
والمدينة، عن علمائها، ونبغ. وولي القضاء بالشحر، ثم استقال ورحل إلى الهند، فأكرمه
السلطان مظفر، وأقام إلى أن مات في أحمد آباد. من تصانيفه: (تبصرة الحضرة الشاهية
الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية)، و(حلية البنات والبنين فيما يحتاج إليه من أمر الدين)،
و(نشر العلم في شرح لامية العجم)، و(تحفة الأحباب) شرح ملحة الاعراب، نحو،
و(عقد الدرر) في القضاء والقدر، و(الحسام المسلول على منتقصي أصحاب الرسول)،
و(شرح لامية الأفعال لابن مالك) في الصرف، و(فتح الرؤوف في معاني الحروف)
أرجوزة، وشرحها، و(أرجوزة في الطب، وشرحها)، و(أرجوزة في الحساب، وشرحها)
ورسالة في (علم الميقات)، و(العروة الوثقى)، و(شرح المقدمة الجزرية)، و(شرح عقيدة
اليافعي)، و(تفسير آية الكرسي) وغير ذلك وهو كثير. وله شعر جيد. توفي سنة (٩٣٠هـ).
ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣١٥-٣١٦)، معجم المؤلفين (١١/ ٨٩).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبقرق اليمني (ص: ٤٤)، بتحقيقي.

(٣) قال ابن المصنف في الحواشي: «قوله: (إن هذه مقدمة)؛ أي: إن هذه الأرجوزة طائفة من
علم التجويد». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩١)، العقود السنية شرح
المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٨٠)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٥).

وانتفاع فيه بسببها»^(١). يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معني المقدمة، وليس كذلك؛ بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة، ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها، كما أشار إليه المصنف بقوله: (فِي مَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ)؛ أي: بيان ما يجب على كل قارئ من قراء القرآن علمه^(٢).

وأبعد من قَدَّر مضافاً قبل (أَنْ يَعْلَمَهُ)، وقال: «تعلم أن يعلمه»^(٣). وتجوز شارح كون (ما) مصدرية^(٤)، في غاية غرابة من القواعد العربية. وأما قول ابن المصنف: «هذه المقدمة مغنية له عن غيرها»^(٥). فليس على إطلاقه. واعلم: أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرَّجَزِ، وأجزائه (مُسْتَعْلَنٌ) ستّ مرّات^(٦).

(١) قال خالد الأزهرى: «يقال: مقدّمة العلم لما يتوقّف عليه الشرع في مسأله، ومقدّمة الكتاب لطائفة من كلامه تقدّمت أمام المقصود لارتباط له بها، وانتفاع بها فيه...». ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥٨).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «قوله: (في ما على القارئ أن يعلمه)؛ أي: في الذي يجب على كل قارئ من قراء القرآن أن يعلمه مغنية له عن غيرها». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩١).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥٩)، الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩١).

(٤) قال الفضالي: «ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، والتقدير: أي في وجوب ذلك». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٥).

(٥) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩١).

(٦) قال ابن سيده: والرّجَزُ شِعْرٌ ابتداءً أجزائه سَبْتَانِ ثم وَتِدٌ، وهو وَزْنٌ يسهل في النّسخ ويقع في النّفس؛ ولذلك جاز أن يقع فيه المَشْطُور، وهو الذي ذهب شَطْرُهُ، والنّظْمُ: وهو الذي قد ذهب منه أربعة أجزائه وبقي جزآن نحو: يا ليتني فيها جذعٌ أخضتُ نيهاراً شُبع. وقد اختلف فيه، فزعم قوم أنه ليس بشِعْرٍ وأنّ مجازَه مَجَازُ السّجع، وهو عند الخليل شِعْرٌ صحيح. ينظر: لسان العرب (٤/ ٣٤٨)، مادة: (رجز).

[٥] إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ
قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْ لَا أَنْ يَغْلَمُوا

(إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ) بإشباع ضمة الميمين.
(قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْ لَا أَنْ يَغْلَمُوا) (إِذْ) تعليليه للوجوب المقدّر في ضمن قوله:
(فِي مَا عَلَى قَارِئِهِ)، كما ذكره ابن المصنف وغيره^(١).
قال شارح: «للوّجب المفهوم من (على) لا من مقدّر كما توهمه بعضهم
بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب»^(٢).

قلت: لم يذكر صاحب (المغني) ولا صاحب (القاموس) من معانيها
الوجوب؛ وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على
المرام.

ثم الوجوب الشرعي: ما يثاب على فعله، ويعاقب على تركه.
والعرفي: ما لا بدّ منه في فعله، ولا يستحسن تركه.

فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي، وهو لا ينافي
الوجوب الشرعي في بعض الصور من الفن العرفي، ولا يجوز حمله على
المعنى الشرعي؛ لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل؛ إلا
إذا حمل على وجوب الكفاية.

(١) قال ابن المصنف في الحواشي: «(إِذْ) تعليل للوجوب المقدّر في مضمون قوله: (فِي مَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ)». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩٢)،
الحواشي الأزهرية (ص ٥٩).

(٢) هذا النص المنقول عن الفضالي مبتور، وكمال النص هو، قال الفضالي: «(إِذْ) تعليل للوجوب
المفهوم من (على) في قوله: (فِي مَا عَلَى) السابقة، لا مقدّر كما توهمه بعضهم؛ لتصريحهم
بأنها قد يراد بها الوجوب». ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٤٦).

فقول شارح: «أراد بالوجوب - هنا - الوجوب الشرعي»^(١).
وأما ما ذكره بعضهم: «من أنه يراد به ما لا بدّ منه مطلقاً»^(٢). وحمل عليه
كلام الناظم هنا، فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته، كالعرب
الفصحاء وغيرهم، ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه.
فلا شك أن ليس معناه (الواجب) عند الفقهاء، الذي يعاقب على تركه،
وأما من لا يتصف بما ذكر؛ فلا بدّ في حقه من التجويد، وعليه يحمل كلام
الناظم، ويراد به الوجوب الشرعي^(٣). اهـ.

فمبني على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في
إطلاق واحد^(٤)، كما اختاره الشيخ زكريا بقوله: «إذ واجب صناعة؛ بمعنى: ما
لا بدّ منه مطلقاً. وشرعاً؛ بمعنى: يأثم تاركه إذا أوهم خلل المعنى، أو اقتضى
تغيير الإعراب والمبنى»^(٥).

(١) قال الفضالي: «وأراد بالوجوب - هنا - الوجوب الشرعي». ينظر: الجواهر المضية على
المقدمة الجزرية (ص ٤٦).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٨٣).

(٣) نقل علي القاري هذا الكلام بنصه من الجواهر المضية، وعن ذلك قال الفضالي: «ما ذكره
بعضهم من أن الواجب يراد به ما لا بدّ منه مطلقاً، وحمل عليه كلام الناظم - هنا - محمول
على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته، كالعرب الفصحاء وغيرهم، ممن رزقه الله تعالى
ذلك بالجبلة وطبع عليه، فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على
تركه. أما من لم يتصف بما ذكر فلا بدّ في حقه من التجويد، وعليه يحمل كلام الناظم،
ويراد به الوجوب الشرعي». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٦ -
٤٧).

(٤) ينظر: حواشي الشرواني - في فقه الشافعية (٧/ ٢٥٣).

(٥) قال شيخ الإسلام: «(إِذْ وَاجِبٌ) صناعة، بمعنى: ما لا بدّ منه مطلقاً، وبمعنى: ما يأثم =

والتحقيق المرضي [٤/ب] عند الكل، ما قدّمناه، مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدّم، والله تعالى أعلم.
قال ابن المصنف: «ضمير (عليهم) راجع إلى كل المقدّر في قوله: (في ما على قارئه)»^(١). وتبعه خالد^(٢)، ولا يحتاج إلى ذلك، فإن المراد به جنس قارئ القرآن.

وأغرب شارح في قوله: «الضمير إلى القارئ؛ لأن لأمه التي للاستغراق في معنى كل قارئ، وثبّه عليه على أنه كذا في بعض النسخ»^(٣). اهـ. ولا يستقيم له ذلك؛ لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى.

وقوله: (محتم) تأكيد لقوله: (واجب)؛ إذ قد لا يكون الواجب فرضاً لازماً. وقوله: (قبل الشروع) ظرف لواجب، وأكد بقوله: (أولاً)؛ أي: يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن، وفي ابتداء قصدهم تعلّم القرآن أن يعلموا.

[٦] مَخَارِجُ الْحُرُوفِ وَالصُّفَاتِ

لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

(مَخَارِجُ الْحُرُوفِ وَالصُّفَاتِ): «لا قبل أن يشرع في أدائه على

= تركه إذا أوهم خلل المعنى، أو اقتضى تغيير الإعراب». ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٨٣).

(١) قال ابن المصنف في الحواشي: «(عليهم) الضمير عائِد على كل المقدّر في قوله: (في ما على قارئه أن يعلمه)». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩٢).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ٥٩).

(٣) قال الفضالي: «وأعاد ضمير (عليهم) إلى (القارئ)؛ لأن لأمه التي للاستغراق في معنى كل قارئ، ومثله في العموم (قارئه) - علي ما في أكثر النسخ - عند من يجعل المفرد المضاف للعموم. وتسامح الأزهرية كابن الناظم في جعله عائداً إلى كل المقدّر في قوله: (في ما على قارئه أن يعلمه)». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٧).

المشايع»^(١)، كما قال بحرق، فإنه حيثئذ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم.

(لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ)، وفي نسخة صحيحة: (ليَنطَقُوا)، قيل: وهذه هي النسخة التي ضبطت على لفظ الناظم آخرًا^(٢). والمؤدّي منهما واحد؛ إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ؛ فإنه موضوع للمركب، ولو على سبيل الغالبية، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨].

والمراد أفصح اللغات مطلقاً، أو أفصح من لغات سائر العرب العرباء، فإن المراد به لغة قریش، وهم قومه ﷺ، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤].

ولقوله ﷺ: «أَحَبُّ الْعَرَبِ لثَلَاثٍ: لَأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ»^(٣). والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياء، عن ابن عباس^(٤).

(١) ينظر: شرح الجزرية لبهراق اليماني (ص ٨٦).

(٢) قال عبد الدائم الأزهرى (ت ٨٧٠ هـ) من تلامذة ابن الجزري: «قول الناظم (ليَنطَقُوا) من النطق هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها (ليَلْفِظُوا) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل». ينظر: عبد الدائم الأزهرى: الطرازات المعلمة شرح المقدمة، (ورقة/ ٧ ظ).

(٣) ينظر: الطبراني في المعجم الكبير (٣٨٧/٩)، ح ١١٢٧٨، وفي المعجم الأوسط (٣١٩/١٢)، ح ٥٧٤١، وذكره البيهقي في شعب الإيمان (٤٧٠/٣)، ح ١٤١٥، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٤٥/٤).

(٤) ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: جبر الأمة، الصحابي الجليل. ولد بمكة. ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة. وشهد مع علي الجمل وصفين. وكف بصره في آخر عمره، =

وسياتي تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محله المقصود به تفصيلي، فإن هذا مقام إجمال ما في هذه الرسالة، بمنزلة فهرس الكتاب؛ ولهذا قال في هذا الباب:

[٧] مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ

وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ

بإشباع كسرة الفاء إلى حدِّ الياء، و(رُسِمَ) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه؛ أي: كُتِبَ.

والمعنى: حال كون علماء المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد القرآن، وإتقانه في تحسينه وإمعانه، ومريدي معرفة المواقف والمبادئ من الكلمات القرآنية، ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية؛ لأنه أحد أركان القرآن، والركنان الآخران: التواتر وموافقة العربية، وحذف المبادئ من باب الاكتفاء في قوله تعالى: ﴿مَرْيَلٌ تَقِيحُكُمْ الْحَرَ﴾ [النحل: ٨١]؛ أي: والبرد.

والمراد به: (المَوَاقِفِ)؛ المواضع التي يحسن الوقف إليها، فهو اسم مكان لا مصدر؛ بمعنى: الوقف، كما قال خالد^(١).

ولما لم يستوفِ المصنف جميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في قصيدته الرائية؛ بل اكتفى بالمقدار المحتاج إليه في القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله:

[٨] مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْضُوعٍ بِهَا

= فسكن الطائف، وتوفي بها. له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً. قال ابن مسعود:

نِعِمَّ الترجمان ابن عباس. توفي سنة (ت ٦٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٩٥)، غاية

النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٢٥-٤٢٦).

(١) ينظر: الحواشي الأزهري (ص ٦٠).

وَتَاءٍ أَتْنَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِ: هَا
(مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ)؛ أي: «ما يكتب مقطوعاً منه الكلمات، لا من الحروف».
كما قاله الرومي^(١).

(وَمَوْضُولُ بِهَا)؛ أي: فيها، والضمير يعود إلى المصاحف.
(وَتَاءٍ أَتْنَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِ: هَا)؛ أي: بهاء. وقصر كما هو قراءة حمزة^(٢) في الوقف على الهمزة، لا كما قال ابن المصنف وتبعه غيره: «إنه للضرورة»^(٣).
وتكتب في الأصل مرفوع؛ لأنه خبر كان؛ وإنما أدغم على مذهب السوسي^(٤) في الإدغام الكبير.

(١) قال الرومي طاش كبري زاده: «المقطوع: موضع القطع، والمراد ما يجب قطعه من الحروف بعضها من بعض في الكتابة، والموصول ضمة». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٨٨).

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة أدرك بعض الصحابة، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره. توفي بالكوفة سنة (١٥٦ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٦١-٢٦٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤٧).

(٣) قال ابن المصنف في الحواشي: «قوله: (في تاء أتنى لم تكن تكتب ب: هاء) أي: بهاء، وقصر للوزن». ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩٤)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٨١)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٨٨).

(٤) السوسي: أبو شعيب السوسي صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي الرقي المقرئ، قرأ القرآن على اليزيدي، وسمع بالكوفة من عبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، ويمكة من سفيان بن عيينة. قرأ عليه ابنه أبو معصوم، وموسى بن جرير النحوي، وعلي بن الحسين، وأبو الحارث محمد بن أحمد، وأبو عثمان النحوي الرقيون، وأبو علي محمد بن سعيد الحراني، وأخذ عنه الخروف أبو عبد الرحمن النسائي، وجعفر بن سليمان المشجلاني، وحدث عنه أبو بكر بن أبي عاصم، وأبو عروبة الحراني، وأبو علي محمد بن سعيد الرقي، وقال أبو حاتم: صدوق. قلت: مات في =

والمعنى: تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة؛ بل تكتب بتاء مجرورة، كما مسيجيء تحقيقه، وبيان فوائد كل منها في محله.

وفي الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق، وهو الجمع بين معنيين متقابلين، وفيما بين (بها)، و(بها) صنعة الجنس^(١)، وهو الجمع بين المتشابهين في اللفظ والخط.

وأغرب [أ/٥] شارح في قوله: «(ما) استفهامية»^(٢). فإنها إما أن تكون زائدة، أو موصولة مؤكدة، وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول (يَعْلَمُوا) كما قال الشارح فإنه في كمال البعد^(٣). والله أعلم.



= أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب تسعين سنة بحمد الله تعالى. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (٩٤/١)، غاية النهاية في طبقات القراء (١٤٧/١).

(١) الجنس اللفظي: منه الجنس بين اللفظين: وهو تشابههما في اللفظ، والتام منه أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فإن كانا من نوع واحد كاسمين، سمي مماثلاً كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِرُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، وإن كانا من نوعين كاسم وفعل، سمي مستوفى. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١٢١/١)، الجواهر المضنية على المقدمة الجزرية (ص ٦٦).

(٢) قال الفضالي: «(من) في قوله: (من كل مقطوع) بيان لـ (الذي رسم) لا لـ (ما)؛ لأنها زائدة، ويجوز أن تكون استفهامية». ينظر: الجواهر المضنية على المقدمة الجزرية (ص ٦٥).

(٣) ينظر: الجواهر المضنية على المقدمة الجزرية (ص ٦٥).

[مخارج الحروف العربية الفصيحة]

[٩] مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ ^(١) عَشَرُ

عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

(مَخَارِجُ الْحُرُوفِ)؛ أي: العربية الأصول (سَبْعَةٌ عَشَرُ)؛ أي: مخرجاً ^(٢)،

وهو موضع الخروج في الأصل ^(٣)؛ لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف، كذا

قال جماعة من الشراح ^(٤)، والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره ^(٥).

(١) في هذا البيت على عروضية، وهو صيرورة (مُسْتَفْعِلُنْ): (مُتَعِلُنْ)، ويسمى ذلك (الْخَبَلْ)، وتتابع أربعة متحركات في (عَتَعَشَرُ) ينقل في النطق. ينظر: شرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري (ص ٢١٣).

(٢) استعمال لفظة: (المخرج) هي السائدة في الاستخدام عند علماء التجويد، وكان قدماء النحويين قد استخدموا إلى جانب كلمة (المخرج) عدداً من الكلمات للتعبير عن مكان تكوّن الحرف من آلة النطق، وكان الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) قد استخدم في مقدمة كتاب (العين)، كلمة (حَيَزْ، وجمعها أحياز)، وكلمة (مدرجة، ومدرج، ومدارج)، واستخدم أقل من ذلك كلمة (المخرج). أما الإمام سييويه (ت ١٨٠ هـ) فإن كلمة (المخرج) هي المستخدمة لديه أكثر من غيرها، حيث ترد عنده كلمة (حيز)، وكلمة (موضع) على نحو أقل، ويغلب أن يكون استخدم هذه الكلمات بمعنى واحد، وهو استخدام لم يجد المحدثون عنه محيذاً، ولم يجدوا له بديلاً ولا مزيداً. ينظر: تجويد الحركات الثلاث الفتحة والكسرة والضممة (ص ٥٩-٦٠).

(٣) ينظر: لسان العرب، (٣/ ٥٣)، مادة (خرج).

(٤) ينظر: العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٨١)، الحواشي الأثرية (ص ٦٠)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩٤)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٨)، الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية (ص ٢٣)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٨٥)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٦٨).

(٥) اختصر الداني (ت ٤٤٤ هـ) تعريف المخرج عند المجوّدين بقوله: «ومعنى المخرج: =

ولذا قالوا في تعريف الحرف^(١): هو صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ محققٍ، وهو أن يكون اعتماده على جزءٍ معيّنٍ من أجزاء الحلق واللسان والشّفة، أو مقطعٍ مقدّرٍ، وهواء الفم؛ إذ الألف لا معتمد له في شيءٍ من أجزاء الفم؛ بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء؛ ولذا يقبل الزيادة والنقصان^(٢).

ثم المراد بالحرف حرف المبنى هنا: الحروف الهجائية، لا حرف المعنى؛ مما هو مذكور في الكتب العربية^(٣).

وأصل الحرف معناه: الطرف^(٤)؛ وإنما سُمّي حرفاً؛ لأن حرف التهجي طرف الأصوات، وبعض منها، وحرف المعنى طرف؛ أي: جانب مقابل لمعنى الاسم والفعل، حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لا يقع إلا فضلاً في المرام. ومادة الصوت وحدّه: هواء يتموّج بتصادم جسمين، ومن ثمّة عمّ به، ولم يختصّ بالإنسان، بخلاف الحرف فإنه يختصّ بالإنسان وضعاً^(٥).

= أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف. ينظر: التحديد في الإتيان والتجويد (ص ١٠٢)، التمهيد في علم التجويد (ص ١٥٥).

(١) قال ابن جني: «وأما الحرف: فالقول فيه وفيما كان من لفظه أن (حرف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حدُّ الشيء وحدّته، من ذلك حرف الشيء؛ إنما هو حدّه وناحيته... ينظر: سر صناعة الإعراب (١/١٣-١٤)، لسان العرب (٩/٤١)، مادة: (حرف).

(٢) ينظر: الفوائد المسعدية (ص ٢٩).

(٣) قال الإمام المزي تلميذ ابن الجزري عن حرف المعنى: «والحروف جمع حرف، يريد حرف الهجاء كالألف والباء والتاء إلى آخرها، لا حرف المعنى كحرف الجر والاستفهام ونحوهما». ينظر: الفصول المؤيدة (ص ٤٦).

(٤) ينظر: لسان العرب (٩/٤١)، مادة: (حرف).

(٥) قال ابن المصنف: «و غاية كل شيء حرفه؛ أي: طرفه، وما دونه الصوت، وحدّه هواء متموج بتصادم جسمين... ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٠٩).

والحركة: عَرَضُ تَحُلُّه، على خلاف في ذلك يطول بحثه، ولا طائل تحته^(١).
ثم الأصول في الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين؛ إلا
المبرّد^(٢) فإنه جعل الألف والهمزة واحداً؛ محتجاً بأن كل حرف يوجد مسماً
في أول اسمه، والألف أوله همزة^(٣).

وأجيب: بلزوم أن الهمزة تكون هاء؛ لأنها أول اسمها، والتحقيق في الفرق
بينهما: أن الألف لا تكون إلا ساكنة، ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون مسماً
ساكناً، والهمزة إنما تكون متحركة، أو مجزومة، فكان حقها أن يقال لها: (أزمة)؛
لكنها أبدل منها هاء؛ ولذا قيل: دليل تعددهما إبدال أحدهما من الآخر، كما
حقق في (الآل والأهل)، و(أراق، وهراق)^(٤)، والشيء لا يبدل من نفسه.

(١) تطلق لفظة (الحرف) قديماً ويراد به الرمز المكتوب، وتطلق كلمة (الصوت) ويراد بها
المنطوق، والحركة تابعة للحرف المنطوق لا يتقدم أحدهما على الآخر، خلافاً لبعض
اللغويين وعلماء الأصوات الحدائين.

(٢) المبرّد: هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرّد، إمام في العربية ببغداد في زمنه، وأحد شيوخ
المدرسة البصرية وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة، له مؤلفات كثيرة في اللغة
والأدب والنحو كالمقتضب، والكامل وغيرها. توفي ببغداد (٢٨٥هـ). ينظر: غاية النهاية
(٢/ ٢٨٠)، الأعلام (٧/ ١٤٤).

(٣) ذكر المبرّد (ت ٢٨٥هـ) الهمزة من ضمن مخارج الحروف حين تحدّث عن المخارج
في كتابه المقتضب، ولكنه لم يجعل لها رمزاً ترمز به، وبذلك صار عدد الحروف العربية
المكتوبة عنده ثمانية وعشرون حرفاً، والمنطوقة تسعة وعشرون حرفاً بإثبات الهمزة.

(٤) اختلف في أصل الآل قال بعضهم: (آل) بهمزة قلبت الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما
قبلها، كما في آدم أصله: أدم، وقال بعضهم: أصله (أهل)؛ لأن تصغيره (أهليل)، قلبت
همزة لتقارب مخرجهما، كما قلبت الهمزة هاء في قولهم: (هراق)، أصله: (أراق)، قلبت
الهمزة هاء عند الكسائي (أول). وقد حكى في تصغيره (أويل)، فحرك الواو فقلبت ألفاً؛
لانفتاح ما قبلها. ينظر: شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ١٠٤).

والحاصل أن الألف على نوعين: لينة وغيرها، فهو أعم لغة واعتباراً، وإن كان مغايراً للهمزة اصطلاحاً، وأن مخرج الهمزة محقق، ومخرج الألف مقدّر هذا وقال سيبويه وتبعه الأكثر على ما نقله الجعبري^(١): إن مخارج الحروف ستة عشر^(٢)، فجعل الألف من مخرج الهمزة^(٣)، كما اختاره الشاطبي^(٤)، والواو والياء الساكنين أعم من مخرج المتحركين.

(١) الجعبري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق: عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية. له نظم ونثر. ولد بقلعة جعبر، وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل (في فلسطين) إلى أن مات. يقال له (شيخ الخليل) وقد يعرف بابن السراج، وكنيته في بغداد (تقي الدين) وفي غيرها (برهان الدين) له نحو مائة كتاب أكثرها مختصر، منها (خلاصة الأبحاث) شرح منظومة له في القراءات، و(شرح الشاطبية) المسمّى: (كتر المعاني شرح حرز الأمانى)، و(نزهة البررة في القراءات العشرة)، و(موعد الكرام) مولد، وموجز في (علوم الحديث)، و(حديقة الزهر) في عدد آي السور، و(جميلة أرباب المقاصد) في رسم المصحف، و(الشرعة) قراءات، و(عقود العجمان في تجويد القرآن)، ورسالة في (أسماء الرواة المذكورين في الشاطبية)، و(الروضة) في الرسم. توفي سنة (٧٣٢هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/ ٥٥-٥٦)، معجم المؤلفين (١/ ٦٩).

(٢) ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣)، الرعاية لتجويد القراءة (ص ٢٧٨)، التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ١٧٦)، الموضح في التجويد (ص ٧٨).

(٣) أي: منشأها من حيز الهمزة والهاء من أقصى الحلق؛ ثم تجري عبر الحلق والقم.

(٤) الشاطبي: القاسم بن فبره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي: إمام القراء. كان ضريباً. ولد بشاطبة (في الأندلس). وهو صاحب: (حرز الأمانى) قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية. وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ، تصحح النسخ من حفظه. توفي بمصر سنة (٥٩٠ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥/ ١٨٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢٩٠).

وقال الفراء وأتباعه: أربعة عشر^(١)، فجعل مخرج النون واللام والراء واحداً. والجمهور على أن لكل واحدٍ مخرجاً^(٢)، كما سيأتي تحقيقه.

وقال الخليل^(٣) - وهو شيخ سيبويه - وأتباعه من المحققين وهو الذي عليه الجمهور: إنها سبعة عشر^(٤)، كما أشار إليه المصنف بقوله: (عَلَى الَّذِي

(١) قال الداني: «وزعم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان، أن مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج، على ما بيناه، وبالله التوفيق». ينظر: التحديد في صناعة الإتيان والتجويد (ص ١٠٧)، وقال الحافظ ابن الجزري: «وذهب قطرب (ت ٢٠٦هـ)، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) إلى أنها أربعة عشر حرفاً...». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٦٢)، الموضح في التجويد (ص ٧٩)، غنية الطالبين للبكري (ص ٤)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٨٧).

(٢) مسألة خلافية سيذكر توضيحها الشارح عن قريب.

(٣) الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي ويقال الفرهودي الأزدي البصري النحوي الإمام المشهور صاحب العروض، وكتاب العين وغير ذلك، وأبوه أول من سمى أحمد بعد النبي ﷺ، روى الحروف عن عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير وهو من المقلين عنهما، وهو الذي روى عن ابن كثير غير المغضوب بالتصّب تفرد بذلك عنه، روى عنه الحروف بكار بن عبد الله العودي، توفي سنة (١٧٥هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٧٥)، وأخبار النحويين (١/ ٥)، والأعلام (٤/ ١١٢).

(٤) لم يرد عن الخليل أنه ذهب أن مخارج الحروف سبعة عشر؛ بل من عدد مخارجه في كتابه العين يجدها اثنا عشر مخرجاً، ولكن الصحيح أن المذهب القائل بأن مخارج الحروف سبعة عشر خاص بابن الجزري فحسب، فهو أول من قال به، وتبعه اللاحقون بعده، وكل ما قام به الحافظ ابن الجزري أنه اعتمد مخارج الحروف على مذهب سيبويه، ثم أخذ فكرة الجوف من عند الخليل، وأضافها على مذهب سيبويه، فصارت المخارج سبعة عشر.

يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ؛ أي: بناء على قول من اختار ذلك باختياره الأقوال، وتمييزه بين الأحوال، واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية.

وأغرب شارح حيث قال: «أي: على القول الذي يختاره منّا من بين الأقوال من سبق اختياره للحروف»^(١).

وأعجب من هذا؛ حيث أعجب بكلامه، وقال: هذا المعنى يغني عن تأويل المضارع بالماضي، كما جنح إليه ابن النازم^(٢) وغيره^(٣).

ويحصر هذه المخارج: الحلق، واللسان، والشفة، وزاد جماعة منهم الشاطبي والناظم الجوف، والخيشوم^(٤). هذا وإن أردت أن تعرف مخرج حرف صريحا بعد تلفظك به صحيحا، فسكّنه، أو شدّده وهو الأظهر، وأدخل عليه همزة وصل؛ بأيّ حركة، واصغ إليه السمع^(٥)؛ فحيث انقطع الصوت كان

(١) قال الفضالي: «أي: على القول الذي يختاره منّا من بين الأقوال من سبق اختياره للحروف...». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٦٧-٦٨).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «والله أشار بقوله: (على الذي يختاره من اختبر)؛ أي: على قول من اختار ذلك باختياره». ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩٦).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٦٨).

(٤) تنبيه: لم يعتمد الشاطبي الجوف من جملة المخارج. ينظر: الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية لابن الحنبلي الحلبي (ص ٩)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٧٥)، الدقائق المحكمة (ص ٩٢).

(٥) علّق المرعشي على قول علي القاري حيث قال: «(قوله: واصغ إليه السمع): الظاهر أن يقال بدله: وارجع إلى وجدانك، فتأمل وتحرّر موضع انقطاع الصوت، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق: وذلك لأن معرفة المخرج بالسمع عسير». ينظر: بيان جهد المقل للمرعشي (ص ٣٠)، كيفية أداء الضاد له (ص ١٦٧)، قلت: كلام المرعشي فيه مخالفة للفترة حيث إن الآلة التي يدرك بها صوت الحروف هي السمع، وليس الوجدان =

مخرجه المحقق^(١)، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر، فتدبر^(٢).

ثم إذا سئلت عن التلَفُّظ بحرفٍ من كلمةٍ وكان ساكنًا، حكيته بهمزة وصل، وإن كان متحركًا، حكيته بهاء السكت؛ لأنه لما سأل الخليل أصحابه، كيف تلفظون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم. قال: إنما لفظتم بالاسم لا بالمسمى؛ لكن قولوا: جة^(٣).

= على طريقة التذوق الصوفي الباطني. هداانا الله تعالى لاتباع نهج سبيل السلف.

(١) أول من استخدم هذه الطريقة في معرفة المخرج الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تلميذ عاصم الكوفي (ت ١٢٧هـ)، وقد تبعه جلّ اللاحقين بعده، وقد نسب علماء الأصوات الحدائين القصور والاضطراب لهذه الطريقة القديمة، وذلك أن القارئ عندما ينطق بالحرف حسب هذه الطريقة فإنه ينطق بصوتين صوت الهمزة ويليهِ صوت الحرف، فهو نطق بصوتين وليس بصوت واحد. ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٢٤٢)، المدخل إلى علم أصوات العربية (ص ٧٩).

(٢) تنبيه: لا بدّ من تقييد هذا الضابط الذي يُعرّف به مخرج الحرف بما سطره علماء التجويد القدماء، وإلا لو أسكن المصري اليوم مثلاً الضاد، وأدخل عليها همزة الوصل لتلفّظ بمفخم الدال، وكذلك الأعجمي لو أسكن حرف الراء وأدخل عليه همزة الوصل لتلفّظ بحرف الـ (R) في الإنكليزية، بل الأجدر ضبط مخارج الحروف بحسب الكيفية التي حدّدها الرعيل الأول من القراء؛ لأنهم أرباب الفصاحة والبلاغة والبيان. ويجب الحذر ممن ينادون باتباع العامية المعاصرة، ويطلقون عليها مسمًى (العامية الفصحى)، فلا يوجد شيء اسمه العامية الفصحى، وأين نجد هذه الفصاحة في العامية المعاصرة؟ وهم يحرفون كثيراً من حروف العربية الفصيحة؛ حيث غابت الفصاحة عن هذه الحروف الآتية: (الضاد) صارت مفخم الدال، والطاء والدال والطاء، صارت حروفاً لا ينطق بها نهائياً، وأبدلت بحروف صغيرية وإلى ما غير ذلك.

(٣) ينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٥)، تنبيه الغافلين =

وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم في قوليهما: «والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين»^(١). فقال: «الذي عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى، من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع؛ خلافاً للحكماء في زعمهم: أن الصوت كيفية [هـ/ب] في الهواء تموج إلى آخر ما ذكر»^(٢). فإنه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل ولا تدبر. والتحقيق: أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله، وأن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب؛ لكن عند خلق الله إياها، كما أنه سبحانه يخلق الشيع بسبب الأكل، وهو قادر على أن يشيع من غير أكل، وأن يجعل الأكل سبباً لزيادة الجوع، كما هو مشاهد في المستسقى والمبتلى بجوع البقر. ثم اعلم: أن الحروف المذكورة هي الأصول الأصلية، وثمة حروف فرعية تكون ممتزجة بالأصلية للعلل المقتضية لها، ليس هذا محلها، وهي:

١- الهمزة المسهلة بينها وبين الألف والواو والياء.

= للصفاسي (ص ٩٩)، من تحقيقي.

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٠٩).

(٢) قال الفضالي: «والصوت: هواء يتموج بتصادم جسمين. هكذا ذكره الجعبري في شرح الشاطبية وجزم به ابن الناظم. والذي عليه أهل السنة: أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع أو القلع، خلافاً للحكماء في زعمهم أن الصوت كيفية في الهواء بسبب تموج المعمول بسبب تموج المعلول للقرع الذي هو أساس بعنف، أو القلع الذي هو انفصال بعنف، بشرط مفارقة المقروع للقارع أو المقلوع للقلع، أي: كون كل منهما ذا صلابة، لا كالقطن إذا صدمه شيء فلم يخرج له صوت، وكذا لو فصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت. وتموج الهواء: فكيف أن يدفع الهواء المتكيف بالصوت ما بعده، وهكذا إلى أن يصل إلى الصماخ. فعلى مذهبي أهل السنة والحكماء لا يكون الصوت هواء أصلاً». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٩).

٢- وكذا الألف الممالة.

٣- واللام المفخمة.

٤- والصاد المشمة.

٥- والنون المخففة.

وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة، جاءت بها القراءة الصحيحة والروايات الصريحة.

وقول خالد: «والشين كالجيم في نحو: (أجدق) من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام»^(١). خطأ ظاهر في مقام المرام. وأما الكاف العجمية، وكذا الزاي، والباء الفارسية^(٢)؛ فليست من اللغات القرآنية، وإن كانت لغة لبعض العرب المصرية أو اليمانية. ثم اعلم: أن شارحاً ذكر هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيته على الأزهري؛ مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الأظهرية^(٣).

(١) قال خالد الأزهري: «والشَيْنُ كالجيم في نحو: أجدق. فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة وُجدت في القرآن وغيره فصيح الكلام». ينظر: الحواشي الأزهري (ص ٨٣).
(٢) الفاء الشبيهة بالباء: نسب ابن سينا هذا الصوت للغة الفارسية وضرب له مثلاً بكلمة فارسية هي (فرندي) التي معناها: العنكبوت في حالة التنكير. ينظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا - مقدمة التحقيق (ص ١٠١)، من تحقيقنا.

(٣) ذكر الفضالي هذا الحديث في شرحه على المقدمة فقال: «روي عن أبي ذر الغفاري ؓ أنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله كل نبي مرسل، يَم يرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: يا رسول الله أي كتاب أنزل الله تعالى على آدم؟ قال: كتاب المعجم، قال: أ ب ت ث إلي آخره. قلت: يا رسول الله كم حرف؟ قال: تسعة وعشرون. قلت: يا رسول الله عدت ثمانية وعشرين. فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت عيناه، ثم قال: «يا أبا ذر، والذي بعثني بالحق نبياً ما أنزل الله تعالى على آدم =

ثم قال: التحقيق «أن لكل حرفٍ مخرجًا مخالفًا لمخرج الآخر؛ وإلا لكان إياه»^(١). فيكون الحكم تقريريًا.

قلت: هذا التعليل بعيد من التحقيق فإن الجمهور من أرباب التدقيق، جعلوا الحروف متعددة مخرجًا واحدًا بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات، وإن كان الاتحاد باعتبار الذوات؛ ولذا قيل: إن معرفة المخرج بمنزلة الوزن، والمقدار، ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمِيعار^(٢).

= إلا تسعة وعشرين حرفًا. قلت: أليس فيهما ألف ولا م؟ فقال صلي الله عليه وسلم: لا م ألف حرف واحد، قال: أنزله الله تعالى على آدم في صبيحة واحدة ومعه سبعون ألف ملك، من خالف لا م ألف فقد كفر بما أنزل عليّ، من لم يعد لا م ألف فهو بريء مني وأنا بريء منه، ومن لم يؤمن بالحروف وهي تسعة وعشرون لا يخرج من النار أبدًا. وهذا الحديث ذكره بعض مشايخنا في حاشيته على الأزهرية. ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٦٨-٦٩). قلت: سئل عنه الحافظ ابن حجر الشافعي فقال: لا أصل له، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، ولا سيما في آخره فهو كذب قطعًا. ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق (٢٨٦/١).

(١) قال الفضالي: «وجملة المخرج علي قول الجمهور - كما قدّمناه - سبعة عشر تقريريًا؛ وإنما قلنا تقريريًا لأن التحقيق: أن لكل حرف مخرجًا مخالفًا لمخرج الآخر؛ وإلا لكان إياه». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٦٩).

(٢) هل لكل حرف مخرج؟ حين قرر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجًا؛ فإن ذلك يعني أن من الحروف ما يشترك في مخرج واحد؛ لأن حروف العربية حسب مذهبه تسعة وعشرون حرفًا، فتجد الحرفين والثلاثة يشتركان في المخرج الواحد، وقليل من تلك الحروف ما انفرد بمخرج مستقل، ويكون اختلاف الصفات هو الأساس في تمييز الحروف المشتركة في المخرج الواحد، وهو السبب في اختلاف صوتها في السمع؛ لكن بعض النحاة ذهب إلى أن ذلك تقريريًا، والتحقيق أن (لكل حرف مخرج). فما مقدار هذا القول من الصحة؟ وما موقف علماء التجويد من ذلك؟ يبدو أن ابن =

= الحاجب عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) هو أقدم من ذهب ذلك المذهب، فقال في الشافية: «ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً، وإلا فلكل مخرج». وقال في الإيضاح في شرح المفصل: «قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب، والحق اشتد تقاربه بمقاربة، وجعله معه من مخرج واحد والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر، وإلا كان إياه، فجعلوا للهمزة والألف والهاء أقصى الحلق، ولا شك أن الهمزة أول، والألف بعدها، والهاء بعدها؛ ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة». ولم يكن لهذا الاتجاه الجديد في تحديد مخارج الحروف العربية إلا تأثير يسير على موقف علماء التجويد في دراسة المخارج سرعان ما اختفى ذلك التأثير فلم يذهب ذلك المذهب إلا عدد قليل من علماء القراءة وعلماء التجويد مثل: الجارودي (ت ٧٤٦هـ) في (شرح الشافية)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه (معجم الهوامع)، ومن ذهب هذا المذهب من علماء التجويد أبو شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) في (إبراز المعاني)، وشعلة الموصلي (ت ٦٥٦هـ) في (كتر المعاني في شرح حرز الأمان)، وذكري الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) في (الدقائق المحكمة في شرح المقدمة) وأحمد فائز الرومي (ت ١٣٣٦هـ) في شرح (الدر اليتيم). ومع أن هذا الاتجاه ظل افتراضياً، ولم يُعتمد في دراسة المخارج حتى عند القائلين به، نجد بعض العلماء يتصدون له، ويبينون عدم متانة الأساس الذي يقوم عليه. وكان رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) قد وضع مذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) لكنه تشكك في دقة ما ذهب إليه، فقال في آخر تعليقه على قول ابن الحاجب في (الشافية): «ولا فلكل مخرج». قال: «إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج»، وانتقد ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ذلك المذهب، وقرر أن الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور. وقد مال الشيخ محمد المرعشي (ت ١١٤٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ إِلَى تقسيم المخارج إلى مخرج كلي، وآخر جزئي، وفي المخرج الجزئي جعل المخارج على قاعدة المتقاربين، قال: «المقالة الثانية: في عدد مخارج الحروف: اعلم أن في عددها اختلافًا بين العلماء، والمختار عند الجمهور: أنها سبعة عشر، بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي غير منقسم، فلكل حرف مخرج جزئي كما قاله رضي...». وسلك صاحب =

[١٠] قَالَفُ الْجَوْفِ وَأُخْتَاهَا وَهِيَ

حُرُوفٌ مَدْلُ الْهَوَاءِ تَنْتَهِي

ضبط (الْجَوْفِ) بالرفع على تقدير: (مخرجها) قبل (الجوف) وبعده، أو
فمخرج (الف الجوف)، وبالجَرِّ على أنه من باب الإضافة إلى الظروف نحو:
صائم النهار، وقائم الليل، أو الإضافة لأدنى ملابسة.

وفي نسخة: (لِلْجَوْفِ أَلْفٌ)، وهو غير متزن.

ثم قوله: (وَأُخْتَاهَا)؛ أي: كذلك، والمراد شبيهتها بأن تكونا ساكتتين
وحركة ما قبلهما من جنسهما، بأن تكون قبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة،
وجعلت الألف أصلاً؛ لأنها لا تختلف عن حالها أصلاً لا وقفاً ولا وصلًا،
بخلاف غيرها.

فصح قوله: (وَهِيَ حُرُوفٌ مَدْلٌ)؛ أي: حروف مدية لا يتحقق وجودها إلا
بمدّها قدر الألف، ويسمى المدّ الأصلي والذاتي والطبيعي.

وقد يزداد بسبب من أسباب المدّ الفرعي كما سيأتي بيانه في مقامه الوضعي،
وتُسمّى هذه الحروف أيضاً لِينِيَّةً، وإن كانت اللَّيْنِيَّةُ مختصة بكونها ساكنة، ولا
تكون حركة ما قبلها من جنسها ك: ﴿خَوْفٌ﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿غَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٩].
والتحقيق: أن هذه الحروف تُسمّى: حروف العلة بالمعنى الأعم^(١)؛ سواء

= (حق التلاوة) في مصنفه هذا المسلك بما عرضه من صور في كتابه جعلت المخارج
المتجانسة متقاربة، وحدّد مثلاً أن لكل من الدال والثاء والظاء مخرجاً يغاير الآخر،
والصور التي عرضها تقرر ذلك، وتقسيم محمد المرعشي، وصاحب (حق التلاوة) فيه
نظر، والراجح ما عليه جمهور علماء اللغة والتجويد. ينظر كتابنا: تجويد الحروف الجوفية
التي نزل بهنّ القرآن (ص ٩٠-٩٦). طبع بمكتبة أولاد الشيخ بالقاهرة.

(١) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٢٤٦).

تكون متحركة أو ساكنة، حركة ما قبلها من جنسها أو لا، ثم حروف المد، ثم اللين بالوجه الأخص، وهو مختص بالواو والياء دون الألف كما سيأتي.

[و] هذه الحروف تنتهي إلى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه، ولذا يقال لهذه الحروف: جوفية وهوائية.

وقول ابن المصنف: «مخرجهن من جوف الفم والحلق»^(١). يريد أن مبدأها مبدأ الحلق، ويمتد ويمر على كل جوف الفم: وهو الخلاء الداخل فيه؛ فإنهن لا حيز لهن محقق تنتهي إليه؛ بل تنتهي بانتهاء الهواء؛ أعني: هواء الفم، وهو الصوت؛ ولهذا تقبل الزيادة والنقصان في مراتبها.

وقول الشارح الرومي: «كل خال هواء»^(٢).

ليس بخالٍ عن قصور؛ بل كل خالٍ محل هواء.

ثم إنهن بالصوت المجرد أشبه منهن بالحروف، ويتميزن عن الصوت المجرد بتعدد الألف، وتسفل الياء، واعتراض الواو، فُسِّبت إلى [٦/أ] الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهما، وحيث لزمَت الألف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة، وحركة ما قبلها من جنسها، وهي الفتحة، لم يختلف حالها من أنها دائماً تكون هوائية، بخلاف أختيها؛ فإنهما إذا فارقاها في صفة المشابهة، صار لهما حيز محقق، ومن ثمة كان لهما مخرجان، مخرج حال كونهما مديتين، ومخرج حال كونهما متحركتين.

ثم كل حرف مساوٍ لمخرجه؛ أي: لمقداره لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه؛ إلا حروف المد؛ فإنها دون مخرجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المد إلى انقطاع

(١) قال ابن المصنف في الحواشي: «ويقال لهذه الثلاثة حروف المد؛ لأن مخرجهن من جوف

الفم والحلق، وهو الخلاء». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٩٧).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٩٢).

الصوت.

وسُمِّيت حروف المدِّ واللَّين؛ لأنها تخرج بامتدادٍ ولينٍ من غيرِ كُلفَةٍ على اللسان لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتَّسع انتشر الصوت وامتدَّ ولأنَّ، وإذا ضاق انضُغَط فيه الصوت وصلب.

ثم التحقيق أن معنى جَعَلَ سببويه الألف من مخرج الهمزة، أن مبدؤه مبدأ الحلق، ويمتدُّ ويمرُّ على جميع هواء الفم، فيرتفع النزاع. وهذا أيضًا معنى قول مكِّي^(١) في الرعاية: «لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، فنُسب في الخروج إلى الحلق؛ لأنه آخر خروجه»^(٢). إذ لا منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق، وانقطاع مخرجه في الحلق؛ لأن المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم؛ بل يبتدئ من الحلق، وينتهي إلى الصوت الناشئ من الحلق.

(١) مكِّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرر، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها. ثم سكن قرطبة (سنة ٣٩٣) وخطب وأقرأ بجامعة وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها: (مشكل إعراب القرآن)، و(الكشف عن وجوه القراءات وعللها) وهو شرح التبصرة، و(الهداية إلى بلوغ النهاية)، في معاني القرآن وتفسيره، و(التبصرة في القراءات السبع)، و(المتقن) في الأخبار، و(الإيضاح للناسخ والمنسوخ)، و(الموجز) في القراءات، و(الإيجاز) في الناسخ والمنسوخ، و(الرعاية) لتجويد التلاوة، و(الإبانة) في القراءات، و(شرح كلا ويلى ونعم)، و(فهرس) جامع لرحلته، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه. مات في ثاني المحرم سنة (٤٣٧هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٨٦/٧)، غاية النهاية (٣٠٩-٣١٠).

(٢) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٥٢)، من تحقيقي.

وهذا معنى قول الداني^(١): «لا معتمد للألف في شيء من أجزاء الفم»^(٢).
على هذا، وهو أن يكون مبدؤه الحلق، ومنقطع مخرجه في الحلق.
يحمل جعل الشاطبي وغيره الألف حلقياً، وينزل قوله مع غيرهم في هذه
الحروف؛ أعني: الواو والياء على غير المدية.

هذا وقال الناظم في النشر: «والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف
دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن، بخلاف
الهمزة»^(٣).

ثم اعلم: أنه قدّم حروف المدّ على سائر الحروف لعموم مخرج المدية،
وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء، فيستدعي التقديم
من هذه الحيثية، وإن كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدّر، وما
حيزه مقدّر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق.

ثم اعلم: أن كل مقدار يكون منتصباً وله نهايتان؛ أي: طرفان وغايتان،
أيتهما فرضت أوله كان مقابله آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب

(١) عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالى بني أمية:
أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره. من أهل دانية بالأندلس.
دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده. له أكثر من مائة تصنيف، منها: (التيشير
في القراءات السبع)، و(المقنع في رسم المصاحف)، و(الاهتداف في الوقف والابتداء)،
و(الموضح للمذاهب القراء)، و(جامع البيان) في القراءات. توفي سنة (٤٤٤ هـ). ينظر:
الأعلام للزركلي (٢٠٦/٤)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢٢٥/١).

(٢) قال الداني عن الألف: «وهو حرفٌ هاوِيٌّ، مجهورٌ، لا مُعْتَمَدٌ له في شيء من أجزاء الفم،
كالنفس؛ وإنما هو صوتٌ في الهواء؛ ولذلك نُسِبَ إلى الجوف». ينظر: التحديد في صنعة
الإتقان والتجويد (ص ٢٣٤).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢٢٥/١).

مخالفاً لباقي الحيوان، لزم منه أن يكون رأسه أوله، ورجلاه آخره، فإذا كان كذلك، كان أول المخارج الشفتين، وأولهما مما يلي البشرة، وثانيها اللسان، وأوله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وثالثها الحلق، وأوله مما يلي اللسان، وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس.

ولما كان مادة الصوت: الهواء الخارج من داخل الإنسان، كان أوله آخر الحلق، وآخره أول الشفتين، فرتب الناظم ﷻ الحروف باعتبار الصوت، وفاقاً للجمهور حيث قال: (فَالْفُ الْجَوْفُ)، ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الأصلي؛ حيث جعل الأقصى، وهو الأبعد مما يلي الصدر، والأدنى، وهو الأقرب لمقابله، فقال:

[١١] ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزُ هَاءٍ

ثُمَّ لَوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٍ

(ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزُ هَاءٍ)؛ أي: لأبعده من الفم حرفان، وهي همز وهاء، وحذف العاطف رعاية للوزن، ومنهم من ضم الألف إليهما، وجعلها بعدهما كالشاطبي، ونُسب هذا القول إلى سيبويه^(١)، ونقل عنه أيضاً تقدّم الألف على الهاء كما يفهم من كلام الجاربردي^(٢).
وقيل: الهمزة والهاء في مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أولى.

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٣٣).

(٢) الجاربردي: أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعي. اشتهر له (شرح منهاج البیضاوي) في أصول الفقه، و(شرح الحاوي الصغير) لم يكمل، و(شرح شافية ابن الحاجب)، و(حاشية على الكشف). توفي في تبريز سنة (٧٤٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/١١١)، معجم المؤلفين (٤/١).

(ثُمَّ لَوْسَطَهُ فَعَيْنُ حَاءٍ)، وحقه أن يقال: عين فحاء، وَغَيْرَ لِلضَّرُورَةِ.
ووسط الشيء محركة ما بين طرفيه كأوسطه، فإذا سُكِّنَتْ، كان ظرفاً أو
هما فيما هو مصمت كالحلقة^(١)، فإذا كانت أجزاءه متباينة، فبالإسكان فقط،
أو كل موضع صَلَحَ فيه (بَيَّنَ) فهو بالتسكين؛ وإلا فهو بالتحريك^(٢)، كذا في
القاموس.

فقول شارح: «سين (وسطه) ساكنة في النظم على لغة ضعيفةٍ ضعيفٍ»^(٣).
وفي نسخة: (وَمَا لَوْسَطَهُ فَعَيْنُ حَاءٍ)، فلا إشكال في الفاء.
وتَقَدَّمَ العين على الحاء كلام سيبويه، وهو قول مكِّي، ونص أبو الحسن
بن شريح^(٤) على أن الحاء قبل العين، وهو كلام المهدوي^(٥) وغيره.

(١) في (ف): «كالحقة»، وهو تصحيف والتصحيح من القاموس. ينظر: القاموس المحيط
(٢٤٣/٢).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (٢٤٣/٢).

(٣) قال الفضالي: «سين (وسط) ساكنة في النظم على لغة ضعيفة أو رعاية للوزن». ينظر:
الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٧٥).

(٤) شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن الحسن الرعيني الإشيلي إمام مقري أستاذ أديب
محدث، ولي خطابة إشيلية وقضاءها وألف وكان فصيحاً بليغاً خيراً، ولد سنة إحدى
وخمسين وأربعمائة، قرأ القراءات على أبيه وروى عنه كثيراً وعن خاله أحمد بن محمد بن
خولان، وعمر وأزدحم الناس عليه، وآخر من روى عنه بالإجازة في الدنيا أبو القاسم بن
بقي الذي توفي سنة خمس وعشرين وستمائة. توفي شريح سنة سبع وثلاثين وخمسمائة.
ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١٤٣/١)، معرفة القراء الكبار للذهبي (٢٥٢/١).

(٥) أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدوي نسبه إلى المهدية بالمغرب،
أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم وأبي
الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة وذكر الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه قرأ على أبي
بكر أحمد بن محمد البرائي، وألف التأليف منها التفسير المشهور، والهداية في القراءات =

[١٢] أَذْنَاهُ غَيْنٌ خَاوُّهَا وَالْقَافُ

أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ ثَمِّ الْكَافِ

(أَذْنَاهُ غَيْنٌ خَاوُّهَا وَالْقَافُ)؛ أي: أقرب الحلق إلى الفم، وهو أوله من جانب الفم: مخرج غين وخائها، وإضافة الخاء إليها لأدنى ملابسته، وهي المشاركة في الحروف الهجائية، أو في صفة [ب/٦] الحلقية، أو في الاتصاف بالمعجمة.

وتقديم الغين على الخاء وهو مختار سيبويه أيضاً^(١)، وعليه الشاطبي وتبعه الناظم^(٢)، ونص مكي على تقديم الخاء على الغين^(٣). وقال ابن خروف النحوي^(٤): «إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد»^(٥).

= السبع، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذه، قال الذهبي: توفي بعد الثلاثين وأربعمائة. وقيل (ت ٤٤٠ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٣٩/١)، الأعلام للزركلي (١٨٤/١).

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤٣٣/٤).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢٥٥/١).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١٠٠/١).

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن خروف، نزلهم الدين ابن خروف الأندلسي؛ حضر من إشبيلية، وكان إماماً في العربية، محققاً مدققاً ماهراً مشاركاً في علم الأصول، صنف شرحاً لكتاب سيبويه جليل الفائدة، حملة إلى صاحب الغرب فأعطاه ألف دينار، وشرحاً للجمل، وكتاباً في الفرائض، وله رد على أبي زيد السهيلي وعلى جماعة في العربية. أقرأ النحوي بعدة بلاد، وأقام في حلب مدة. توفي سنة (٦٠٩ هـ). ينظر: فوات الوفيات (٧٨/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٦/٢٢).

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢٢٥/١).

فهذه ثلاثة مخارج لسته أحرف، وتُسَمَّى هذه الحروف حلقية؛ لخروجها من الحلق في الجملة.

وقوله: (وَالْقَافُ) بتقدير المضاف؛ أي: ومخرجها (أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ ثَمَّ الْكَافُ)، بضم كاف: (فَوْقُ) على تقدير: مضاف؛ أي: فوق الكاف؛ لأن ما يلي الحلق من اللسان فوقاً، وما يقابله تحته؛ لما سبق من النكتة في اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب المخارج، أو المراد به أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى.

(ثُمَّ الْكَافُ)؛ أي: مخرجها أقصى اللسان.

[١٣] أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا

وَالضَّادُ مِنْ خَافِيهِ إِذْ وَلِيَا

(أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا)؛ أي: أسفل من القاف، وهو مبني على الضم، مثل: (فوق) ظرف للكَافِ السابق؛ أي: في أسفل اللسان بالنسبة إلى القاف، أو أريد به ما تحته من الحنك الأعلى، وهو أقرب من الفم إلى القاف. ويقال لهما: اللَّهْوِيُّ؛ لأنهما يخرجان من آخر اللسان.

وَاللَّهَاءُ: اللَّحْمَةُ الْمُشْرِفَةُ عَلَى الْحَلْقِ، وقيل: اللَّهَاءُ أَقْصَى الْفَمِ وَاللِّسَانِ، واللام في الوسط بدل من المضاف إليه؛ أي: وسط اللسان؛ أي: مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى، أو وسطهما، فمخرج الجيم والشين والياء.

وفي نسخة: (الجيم الشين يا) فحذف تنوين الجيم، وعطف الشين والياء، ونكَّر وعَرَّفَ بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام، وقصر (يَا) وفقاً لضرورة.

وقال المهدوي: «إن الشين تلي الكاف، ثم الجيم والياء تليان الشين»^(١).
كما حكاه عنه الناظم.

وتُسمَّى الحروف الثلاث: الشجرية؛ لأنها تخرج من شجر اللسان وما يقابله، والشجر: مفتاح الفم. وقيل: مجمع اللحين^(٢).
والمراد بالياء غير الياء المدية.

(وَالضَّادُّ مِنْ حَاقَّتِهِ إِذْ وَلِيَا)؛ أي: ومخرج الضاد من جانب اللسان وطره إذا قرب الجانبان؛ أي: أحدهما، فالتذكير باعتبار معنى الحاقفة، وهو الجانب والطرف؛ أو لاكتسابه التذكير من الإضافة، والألف للتثنية، والحكم لكل واحد منهما على انفراده. وقيل: الألف للإطلاق؛ أي: إذا قرب جانب اللسان.

[١٤] لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا

وَاللَّامُ أَذْنَاهَا الْمُنْتَهَاهَا

(الْأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا) أصلها: (الأضراس) فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، واكتفى بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله، كما يستفاد من الشاطبية:

وَتَبَدَّأَ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا
وأبعد شارح حيث قال: «الرواية في (الأضراس) هو النصب على أنه
مفعول (وَلِيَا)، والفاعل مستتر عائد إلى اللسان»^(٣). وبُعْدُهُ من وجهين: لفظاً

(١) قال ابن الجزري: «وقال المهدوي: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء تليان الشين، وهذه هي الحروف الشجرية». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٢٦).

(٢) ينظر: لسان العرب (٤/٣٩٤)، مادة: (شجر).

(٣) قال الفضالي: «و(الأضراس) أصله الأضراس، حذفتم همزته بعد نقل خركتها إلى اللام واستغنى بها عن همزة الوصل. الرواية فيه النصب على أنه مفعول (وليا)، والفاعل =

ومعنى:

أما أولاً: فلأن الضمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً.
وأما معنى: فلأنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة، لا بين الأضراس
وطرف اللسان.

ثم قال: «ولو قيل: برفعه على الفاعلية، فيكون المراد: إذ وليه الأضراس
لكان ملائماً لعبارتهم. أقول: لأنهم اعتبروا أيضاً، ولواء الأضراس بالحافة دون
العكس»^(١). اهـ.

ولا يخفى ما في قوله أيضاً، وقوله: «دون العكس»^(٢). من المناقضة، مع أن
القرب والميل؛ إنما هو من حافة اللسان إلى الأضراس، دون العكس لبقائها
في محلها.

وأما ما أسند إليه ﷺ تبعاً للشيخ زكريا من قوله: «أنا أفصح من نطق
بالضاد»^(٣). فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بأنه موضوع.

= مستتر عائد إلى اللسان، كما أوما إليه ابن الناظم حيث قال: (والضاد مخرجها من حافتي
اللسان وما يليه من الأضراس)؛ أي: وما يليه اللسان منها، كما هو الملائم لعبارة الجمهور،
حيث اعتبروا (الولي) بين الأضراس والحافة، لا بين الأضراس واللسان. ينظر: الجواهر
المضية على المقدمة الجزرية (ص ٨٢).

(١) قال الفضالي: «ولو قيل: برفعه على فاعليته فيكون المراد: وليه الأضراس، لكانت ملائمة
لعبارتهم أقوى، أنهم اعتبروا أيضاً ولي الأضراس للحافة دون العكس». ينظر: الجواهر
المضية على المقدمة الجزرية (ص ٨٣).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٨٣).

(٣) حديث: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أبي من قریش) قال في اللالكى: معناه صحيح، ولكن
لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له
إسناد. ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: (أنا أعربكم أنا من =

والمعنى: تخرج الضاد من طرف^(١) اللسان مستطيلة إلى ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر، وهو الأيسر والأكثر، ومن الأيمن، وهو اليسير والعسير والمعتبر، أو من الجانبين معاً، وهو من مختصات^(٢) سيدنا عمر^(٣) ﷺ وهو معنى قول الشاطبي:

..... وَهُوَ لَدَيْهِمَا يَعْزُّ وَبِالْيُمْنَى يَكُونُ مُقَلَّلاً

وكان حق المصنف أن يقول: من أيسر أو يمنى، أو يسراها أو يمتناها؛ لكن غير بينهما ضرورة.

والضمير في (يُمْنَاهَا) إلى الأضراس أو الحافة، وهما متلازمتان. ثم (الحافة): مخففة الفاء، على ما ذكر في القاموس من مادة الأجوف^(٤)،

= قريش ولساني لسان سعد بن بكر، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: (أنا أعرب العرب ولدت في بني سعد فأنتي يأتيني اللحن)، كذا نقله في (مناهل الصفا بتعريب أحاديث الشفا) للجلال السيوطي، ثم قال فيه: والعجب من المحلي حيث ذكره في شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في شرح الجزرية، ومثله: (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)، أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه، ولا إسناده انتهى. ينظر: كشف الخفاء (١/ ٢٠٠-٢٠١).

(١) لو قال: من أول إحدى حافتي اللسان لكان أولى.
(٢) لم يختص سيدنا عمر بن الخطاب بالضاد من الحافتين؛ بل كان يشاركه في ذلك النطق كل العرب في عصره.

(٣) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقّب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، الشجاع الحازم، صاحب الفتوحات، يضرب ببعده المثل. كان في الجاهلية من أبطال قريش وأشرفهم. توفي سنة (٢٣هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٤٥-٤٦)، غاية النهاية (١/ ٥٩١).

(٤) ينظر: القاموس المحيط (٢/ ٣٧٠).

وتوهم الجعبري كونه من المضاعف فقال: «خُفِّفَ للوزن»^(١).

ثم اعلم: أن الأسنان على أربعة أقسام:

منها أربعة تُسمَّى: ثنانياً، [٧/أ] ثنتان من فوق، وثنتان من تحت من مقدمها.

ثم أربعة مما تليها من كل جانب واحدة تُسمَّى: رباعيات.

ثم أربعة كذلك تُسمَّى: أنبياء.

ثم الباقي تُسمَّى: أضراساً، منها أربعة تُسمَّى: ضواحك، ثم تُسمَّى اثنا

عشر: طواحن، ثم أربعة نواجذ، ويقال لها: ضرس الحلم، وضرس العقل،

وقد لا توجد في بعض أفراد الإنسان.

وأغرب شارح حيث قال: «سقطت همزة الوصل في (الأضراس)»^(٢).

والمراد بالأضراس الأسنان. وشارح آخر قال: «أراد بها الطواحن»^(٣). اهـ.

فالتحقيق: أن المراد بها الأضراس: العليا من أحد الجانبين، مبتدئاً مما حاذى

أوسط اللسان، بقرينة ذكره منتهياً إلى أول مخرج اللام. والله أعلم بالمram.

(وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِمُتْنَاهَا)؛ أي: ومخرج اللام أقرب الحافة، وأولها إلى

نهايتها، أو إلى منتهى طرفها، كما قال الشاطبي:

وَحَرْفٌ بِأَذْنَاهَا إِلَى مُتْنَاهَا قَدْ يَلِي الْحَنَكَ الْأَعْلَى

أي: حرف منها بأدنى الحافة، وأصلاً إلى منتهى اللسان، على ما ذكره الجعبري.

فاللام بمعنى: إلى، وقيل: اللام للاختصاص؛ أي: الأقرب المخصوص

بمنتهى حافة اللسان، ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان.

(١) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٥/ ٢٩٦).

(٢) قال الفضالي: «و(الأضراس) أصله الأضراس، حذفت همزته بعد نقل حركتها إلى اللام،

واستغنى بها عن همزة الوصل». ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٨٢).

(٣) ينظر: خلاصة العجالة للدركزلي الموصلي (ص ٣٨٠).

ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة في سمت الضاحك لا الشَّيْء، خلافاً لسيبويه.
واللثة: بضم فتخفيف مثلثة: منبت الأسنان^(١).
والشَّيْء: مقدّم الأسنان.

والضاحك: كلُّ سنٍّ تبدو من مقدّم الأضراس عند الضحك.
والحاصل: أن مخرج اللام ما دون أوّل إحدى حافتي اللسان، وذلك لأن
ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدّم الفم من مخرج الضاد، وينتهي إلى متتهى
طرف اللسان، وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى، فوق الضاحك والنااب
والرباعية والثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه^(٢).

وأغرب شارح في قوله: «أدنى حافة اللسان؛ أي: آخرها»^(٣).

[١٥] وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا

وَالرَّايِدَانِيهِ لَظْهَرِ أَدْخَلُوا

(وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا) ينصب (النون) على أنه مفعول لقوله:
(اجْعَلُوا)، و(تَحْتَ) مبني على الضم، و(طَرَفِهِ) بفتحين؛ أي: واجعلوا مخرج
النون من طرف اللسان، وهو رأسه، وأوله مع ما يليه من اللثة، مائلاً إلى ما
تحت اللام قليلاً.

وقيل: فوقها، وهو أضيق من مخرج اللام^(٤). وقيل: (النون) مبتدأ بتقدير:
مخرج، و(مِنْ طَرَفِهِ) خبره، و(تَحْتَ) ظرف (اجْعَلُوا)، ومفعوله محذوف؛

(١) اللثة: مَفْرُزُ الْأَسْنَانِ. ينظر: لسان العرب (٢/ ١٨٥)، مادة: (لوث).

(٢) أثبت سيبويه أن أوسع المخارج حروف المد واللين.

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٨٨).

(٤) يرى علي القاري أن اللام أوسع المخارج، والنون أضيق المخارج، وهذا القول لم يسبقه
به لغوي أو عالم من علماء القراءات.

أي: اجعلوا النون تحت اللام.

(وَالرَّاءُ يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَذْخُلُوا) بقصر الراء ضرورة، بإشباع هاء (يُدَانِيهِ) لغة؛ أي: ومخرج الراء يقارب مخرج النون؛ لكنه إلى ظهر من اللسان أدخل، وهذا معنى قول ابن المصنف: «والراء من ظهر رأس اللسان، ومحاذيه من لثة الثنيتين العلويتين»^(١).

وقال المصنف في النشر: «مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فوق»^(٢) الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً^(٣). وقال الشاطبي: وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخُلٌ قال أبو شامة^(٤): «يعني: يداني النون، وهو الراء يخرج من مخرجها؛ لكنها

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١٠).

(٢) في نسخة النشر المطبوعة: (فوق الثنايا)، بالتكبير، بينما الشارح نقلها عن النشر بالتصغير، ولعل ذلك في نسخة خطية للنشر لم أطلع عليها. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢٢٦/١).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢٢٦/١).

(٤) أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة: مؤرخ، محدث، باحث. أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها نشأه ووفاته. ولي بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، ودخل عليه اثنان في صورة مستفتين فضرياه، فمرض ومات. له (كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: الصلاحية والنورية)، و(ذيل الروضتين)، (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)، و(مختصر تاريخ ابن عساكر) خمس مجلدات، و(المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز) في المكتبة البديرية بالقدس، وكتابان في (تاريخ دمشق). وله (إبراز المعاني) في شرح الشاطبية، و(الباعث على إنكار البدع والحوادث)، و(كشف حال بني عبيد) الفاطميين، و(الوصول في الأصول)، و(مفردات القراء)، وغير ذلك. ووقف كتبه ومصنفاته جميعها في الخزانة العادلة بدمشق، فأصابها حريق ألهم أكثرها. ولقب أبا شامة، لشامة كبيرة كانت =

دخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون؛ لانحرافه إلى اللام^(١).
 وقال ابن المصنف في شرحه: «أي: الرء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون»^(٢).
 ثم المراد بـ: (الظَّهْر) ظهر اللسان، لا ظهر طرفه، كما اختاره خالد^(٣)،
 ويمكن أن يكون التقدير: والرء يقاربه مائلاً إلى ظهر.
 وهذا القول أدخل وأقرب إلى التحقيق؛ فإنه مذهب الحذاق وأهل التدقيق
 كسيبويه، ومن وافقه، [وذهب القراء] وقطرب^(٤) والجرمي^(٥) - إلى أن اللام
 والنون والرء من رأس اللسان ومحاذيه^(٦).

= فوق حاجبه الأيسر. توفي سنة (٦٦٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٢٩٩)، معجم
 المؤلفين (٥/١٢٥).

(١) ينظر: إبراز المعاني (٩/٣).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١١).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهري (ص ٧٤)، الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية لابن الحنبلي
 الحلبي (ص ١٧).

(٤) قطرب: هو محمد بن المستثير أبو علي البصري، المعروف بقطرب أحد العلماء بالنحو
 واللغة، أخذ عن سيبويه، وعن جماعة من علماء البصريين، ويقال: إن سيبويه لقبه قطرباً
 لمباكرته إياه في الأسفار، قال له يوماً: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب: دويبه تدب،
 ولا تفتقر. نزل قطرب بغداد وسمع منه بها أشياء من تصانيفه، وروى عنه محمد بن الجهم
 السمرى، وكان موثقاً فيما يحكيه. مات (٢٠٦هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد
 (٣٨٦/١)، الأعلام للزركلي (٧/٩٥).

(٥) صالح الجرمي: صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من
 أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في (السير)، و(كتاب الأبنية)، و(غريب سيبويه) وكتاب
 في (العروض). مات الجرمي في سنة (٢٢٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/١٨٩)، تاريخ
 بغداد (ص ٤٨٥٠).

(٦) نصّ أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب أن الخليل بن أحمد =

ثم هذه الثلاثة تُسمَّى: ذلقية وذولقية؛ لأنها من ذلق اللسان، وهو طرفه وحده^(١). ثم (أَدْخَلُ) مفرد يقرأ بإشباع الضمة واوًا، وفي نسخة: (أَدْخُلُوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمر والماضي.

وأغرب بحرق في قوله: «أي: مخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتدًا إلى متنهاها؛ إلا أن اللام تخرج من أدناها، والنون من طرف اللسان، والراء يداني مخرج النون داخلًا إلى ظهر رأس اللسان، فلا يكون حيثلًا مقدّمًا على مخرج النون»^(٢).

[١٦] وَالطَّاءُ وَالذَّالُّ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ

عُلْيَا الثَّنَائِيَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنٌ

يتخفيف النون مراعاة للوزن، قال خالد: «المراد بالثنائيا في هذه المواضع: الثنيتان؛ وإنما عبّر الناظم بـ **كَثَلَتْهُ** بلفظ الجمع؛ لأن اللفظ به أخفُّ مع كونه معلومًا»^(٣). اهـ.

= الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) من جملة العلماء الذين جعلوا اللام والنون والراء من مخرج واحد قال: «المخرج العاشر: وهو للراء، وهي من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنائيا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلًا من النون، وتقدّم مذهب الجرمي ومن وافقه، وهو الظاهر من كلام الخليل». وقد نصّ الخليل أن هذه الثلاثة في حيز واحد على قاعدة المتجانسين، قال في معجم العين: «... ثم الراء واللام والنون في حيز واحد». ينظر: معجم العين (١/ ٤١-٤٢).

(١) الذَّلَقُ: حِدَّةُ الشَّيْءِ وَحَدُّ كُلِّ شَيْءٍ ذَلَقَهُ وَذَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ حَدَّهُ. ينظر: لسان العرب (١٠/ ١٠٩)، مادة: (ذلق).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبهراق اليماني (ص ٩٩)، بتحقيقي، ومن مطبوعات مكتبتي.

(٣) قال خالد الأزهرى: «والمراد بالثنائيا في هذه المواضع الثنيتان؛ وإنما عبّر الناظم بـ **كَثَلَتْهُ** تعالى - بلفظ الجمع؛ لأن اللفظ به أخفُّ مع كونه معلومًا». ينظر: الحواشي =

ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان.

والتحقيق: أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة، اثنان فوق، واثنان تحت.

فالتقدير: وعليها الأسنان الثنايا؛ أي: [٧/ب] العليا منها؛ وإنما الإشكال إذ قيل: التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: مخرج الطاء والذال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا، يعني: مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مُصْعِدًا إلى الحنك الأعلى.

ولا معنى لقول شارح يماني: «إما من أصولها، أو من وسطهما»^(١).

ويقال لهذه الحروف الثلاثة: نطعية؛ لخروجها من نِطع الغار الأعلى؛ أي: سقفه. والغار داخل الحنك^(٢).

والتحقيق: أنها إنما سُمِّيت نطعية: لمجاورة مخرجها نِطع الغار الأعلى، وهو سقفه؛ لا لخروجها منه، فتأمل يظهر لك وجه الخل.

ثم أخبر أن حروف الصغير، وهي الصاد والزاي والسين، كما سيذكرها الناظم في بيان الصفات مستقرٌ خروجهنَّ:

[١٧] مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى

(مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى)؛ أي: من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا

السفلى، كذا قال ابن المصنف: «وفيه بحث؛ لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا

السفلى الذي هو تحت العليا بعينه، ويريد به ما بينهما، وهو لم يعتبر ذلك؛ إذ

طرف الشيء غير فوقه، نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته

= الأزهرية (ص ٧٦).

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليماني (ص ٩٩-١٠٠)، بتحقيقي.

(٢) ينظر: لسان العرب (٨/٣٥٧)، مادة: (نطع).

إياه^(١)، وقال الشاطبي:

وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ

أي: وثلاثة منها من رأس اللسان، ومن بين الثنايا السفلى^(٢).

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١١).

(٢) قال الداني الإدغام الكبير: «والصاد والسين والزاي من مخرج واحد، وهو طرف اللسان وأصول الثنايا السفلى، والصاد والسين مهموسان، والصاد مطبقة مستعلية، والزاي مجهورة». ينظر: الإدغام الكبير للداني (ص ٥٤)، التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ١٨٢). وقال الحافظ ابن الجزري عن مخرج حروف الصفيير: «تخرج من المخرج التاسع من الفم، مما يلي طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى...». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ١٩٢)، وقال في النشر: «المخرج الثالث عشر - لحروف الصفيير وهي: الصاد، والسين، والزاي - من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى، ويقال في الزاي زاء بالمد، وزِي بالكسر، والتشديد، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأصلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان، وهو مستدقة». ينظر: النشر (١/ ١٦٤). قلت: طرف اللسان في حروف الصفيير يُلصق في أطراف الثنايا السفلى، وهو القول المعتمد، والمعول عليه كما نص عليه الحافظ ابن الجزري، ووجدت في بعض الكتب المعاصرة أن طرف اللسان يضرب في لثة الأسنان العليا وهذا بطبعه يؤدي إلى خلل بصوتهم؛ لأنه لو ضرب طرف اللسان في أصول الثنايا العليا؛ لأدى إلى حروف شبيهة بالحروف اللثوية، وقال بعض المعاصرين: بل طرف اللسان يسامت اللثة العليا. قلت: المسامحة وحدها لا تكفي؛ لأن من شروط النطق بالحرف أن يصطدم عضو بعضو، وهنا اصطدم طرف اللسان بالثنايا السفلى، والذي يصطدم بين أطراف الثنايا العليا والسفلى هواء الصوت، لا اللسان، وهناك فرق بين عمل اللسان، وعمل الصوت مع حروف الصفيير، فعمل اللسان ملصق بالثنايا السفلى، ومعه في نفس الزمن يتسرب الصوت من بين الأسنان العليا والسفلى، وهو الذي يعطينا صوت الصفيير. وقد جاء في بعض مخطوطات نسخ التمهيد لابن الجزري أنه عرّف مخرج حروف الصفيير بأن طرف اللسان يكون مع أصول الثنايا السفلى. وجاء عن مكّي في الكشف عن وجوه القراءات أن عمل اللسان معهن أن يلتصق بالثنايا السفلى؛ لا بين العليا والسفلى،

ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان. والتحقيق: أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة، اثنان فوق، واثنان تحت. فالتقدير: وعليها الأسنان الثنايا؛ أي: [٧/ب] العليا منها؛ وإنما الإشكال إذ قيل: التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: مخرج الطاء والذال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا، يعني: مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مُضْعِدًا إلى الحنك الأعلى.

ولا معنى لقول شارح يماني: «إما من أصولها، أو من وسطهما»^(١). ويقال لهذه الحروف الثلاثة: نطعية؛ لخروجها من نطع الغار الأعلى؛ أي: سقفه. والغار داخل الحنك^(٢).

والتحقيق: أنها إنما سُمِّيت نطعية: لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى، وهو سقفه؛ لا لخروجها منه، فتأمل يظهر لك وجه الخل.

ثم أخبر أن حروف الصفير، وهي الصاد والزاي والسين، كما سيذكرها الناظم في بيان الصفات مستقرٌ خروجهنَّ:

[١٧] مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى

(مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى)؛ أي: من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى، كذا قال ابن المصنف: «وفيه بحث؛ لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه، ويريد به ما بينهما، وهو لم يعتبر ذلك؛ إذ طرف الشيء غير فوقه، نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته

= الأزهرية (ص ٧٦).

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ٩٩-١٠٠)، بتحقيقي.

(٢) ينظر: لسان العرب (٨/٣٥٧)، مادة: (نطع).

إياه»^(١)، وقال الشاطبي:

وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ

أي: وثلاثة منها من رأس اللسان، ومن بين الثنايا السفلى^(٢).

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١١).

(٢) قال الداني الإدغام الكبير: «والصاد والسين والزاي من مخرج واحد، وهو طرف اللسان وأصول الثنايا السفلى، والصاد والسين مهموستان، والصاد مطبقة مستعلية، والزاي مجهورة». ينظر: الإدغام الكبير للداني (ص ٥٤)، التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ١٨٢). وقال الحافظ ابن الجزري عن مخرج حروف الصغير: «تخرج من المخرج التاسع من الفم، مما يلي طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى...». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ١٩٢)، وقال في النشر: «المخرج الثالث عشر - لحروف الصغير وهي: الصاد، والسين، والزاي - «من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى، ويقال في الزاي زاء بالمد، وزِي بالكسر، والتشديد، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأصلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان، وهو مستدقة». ينظر: النشر (١/ ١٦٤). قلت: طرف اللسان في حروف الصغير يلتصق في أطراف الثنايا السفلى، وهو القول المعتمد، والمعول عليه كما نص عليه الحافظ ابن الجزري، ووجدت في بعض الكتب المعاصرة أن طرف اللسان يضرب في لثة الأسنان العليا وهذا بطبعه يؤدي إلى خلل بصوتهم؛ لأنه لو ضرب طرف اللسان في أصول الثنايا العليا؛ لأدى إلى حروف شبيهة بالحروف اللثوية، وقال بعض المعاصرين: بل طرف اللسان يسامت اللثة العليا. قلت: المسامحة وحدها لا تكفي؛ لأن من شروط النطق بالحرف أن يصطدم عضو بعضو، وهنا اصطدم طرف اللسان بالثنايا السفلى، والذي يصطدم بين أطراف الثنايا العليا والسفلى هواء الصوت، لا اللسان، وهناك فرق بين عمل اللسان وعمل الصوت مع حروف الصغير، فعمل اللسان ملصق بالثنايا السفلى، ومعه في نفس الزمن يتسرب الصوت من بين الأسنان العليا والسفلى، وهو الذي يعطينا صوت الصغير. وقد جاء في بعض مخطوطات نسخ التمهيد لابن الجزري أنه عرّف مخرج حروف الصغير بأن طرف اللسان يكون مع أصول الثنايا السفلى. وجاء عن مكّي في الكشف عن وجوه القراءات أن عمل اللسان معهنّ أن يلتصق بالثنايا السفلى؛ لا بين العليا والسفلى، =

[قاله] ^(١) الجعبري. وقال زكريا: «عبارة الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (ومن بين الثنايا)؛ يعني: العليا، ولا منافاة، فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى» ^(٢). اهـ.

ويقال لهذه الثلاثة: أسلية لخروجهن من أسلة اللسان، وهو مستدق ^(٣).

[١٧]

وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِّلْعُلْيَا

[١٨] مِنْ طَرَفَيْهِمَا

.....

(وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِّلْعُلْيَا)؛ أي: مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا، (مِنْ طَرَفَيْهِمَا)؛ أي: من طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا. ويقال لهذه الثلاثة: لثوية؛ لخروجها من اللثة، وهي منبت الأسنان. وبه تم

= ولا ناحية العليا فقط، قال: «... ثم الزاي الصاد والسين أخوات، يخرجن مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى». ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (١/ ١٣٩). وهذا ما قرره أيضًا العلامة أحمد المتولي في كتابه (فتح الرحمن في تجويد القرآن) قال: «المخرج الثالث عشر: لحروف الصفيير وهي الصاد والسين والزاي من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى...». ينظر: فتح الرحمن في تجويد القرآن للمتولي (ص ٨١)، ولا يلتفت لمن طعن في ذلك من الحداثين. فهو لا يقعدون لتلاوتهم، ويلزمون الناس بذلك على أنه مَثَلٌ يُحْتَذَى في الفصاحة، وللأسف يشحنون بطون كتبهم بمنهج علماء الأصوات الحداثين المضطرب في أغلب جوانبه، ويرفعون ذلك للناس على أنه يمثل كُتُبًا موثقة في التجويد، وما هي إلا ترجمة حرفية للمخارج والصفات عند الغرب، سلمنا الله تعالى من الأهواء.

(١) في (ف): «قال».

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١١٤).

(٣) ينظر: لسان العرب (١١/ ١٤)، مادة: (أسل).

مخارج اللسان، وهي عشرة، وحروفها ثمانية عشر حرفاً؛ وإنما قدم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعاً لسيوييه؛ ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختاها؛ لأنها قبل أطراف الثنايا. ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله:

[١٨] وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ

فَالْفَامَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ

(وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ) بفتح الشين، وبكسره^(١).

(فَالْفَامَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ) بكسر الراء. والفاء زائدة في (الفاء)؛ لأنه مبتدأ. والمعنى: أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى، مع أطراف الثنايا العليا، المُعَيَّنَةُ بقوله: (المُشْرِفَةِ)؛ وأطلق الناظم (الشَّفَةِ)، ومراده السفلى، كما تقرر، لعدم تأني النطق بالفاء مع العليا.

و(مَعَ) ساكنة على لغة ربيعة، ثم نقلت حركة الهمزة إليها على لغة العجدة.

[١٩] لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ

وَعُذْبَةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

(لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ)؛ أي: مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى؛ إلا أن الواو بانفتاح، والباء والميم بانطباق؛ إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك، كما فعل مكِّي حيث قدّم الباء، وذكر الميم عقبها، وختم بالواو. والمراد بالواو غير المدّية^(٢).

(١) في (ف): «يكسر».

(٢) قال مكِّي في الكشف: «وأما حروف الشفتين فأربعة: الفاء منفردة، ثم الباء والميم والواو أخوات، وفي بعض هذه المخارج اختلاف؛ ولكن ذكرنا الأشهر...». ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١/ ١٠٠).

[قاله] ^(١) الجعبري. وقال زكريا: «عبارة الشاطبي رَحَلَهُ (ومن بين الثنايا)؛ يعني: العليا، ولا منافاة، فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى» ^(٢). اهـ.

ويقال لهذه الثلاثة: أسلية لخروجهن من أسلة اللسان، وهو مستدقه ^(٣).

[١٧]

وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

[١٨] مِنْ طَرَفَيْهِمَا

وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا؛ أي: مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا، (مِنْ طَرَفَيْهِمَا)؛ أي: من طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا. ويقال لهذه الثلاثة: لثوية؛ لخروجها من اللثة، وهي منبت الأسنان. وبه تم

= ولا ناحية العليا فقط، قال: «... ثم الزاي الصاد والسين أخوات، يخرجن مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى». ينظر: الكشف عن وجوه القراءات (١/ ١٣٩). وهذا ما قرره أيضًا العلامة أحمد المتولي في كتابه (فتح الرحمن في تجويد القرآن) قال: «المخرج الثالث عشر: لحروف الصفيير وهي الصاد والسين والزاي من بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى...». ينظر: فتح الرحمن في تجويد القرآن للمتولي (ص ٨١)، ولا يلتفت لمن طعن في ذلك من الحداثيين. فهو لاء يقعدون لتلاوتهم، ويلزمون الناس بذلك على أنه مَثَلٌ يُحْتَذَى في القصاحة. وللأسف يشحنون بطون كتبهم بمنهج علماء الأصوات الحداثيين المضطرب في أغلب جوانبه، ويرفعون ذلك للناس على أنه يمثل كُتُبًا موثقة في التجويد، وما هي إلا ترجمة حرفية للمخارج والصفات عند الغرب، سلمنا الله تعالى من الأهواء.

(١) في (ف): «قال».

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١١٤).

(٣) ينظر: لسان العرب (١١/ ١٤)، مادة: (أسل).

مخارج اللسان، وهي عشرة، وحروفها ثمانية عشر حرفاً؛ وإنما قدم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعاً لسيويته؛ ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختاها؛ لأنها قبل أطراف الثنايا. ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله:

[١٨] وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ

فَالْفَامَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ

(وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ) بفتح الشين، وبكسره^(١).

(فَالْفَامَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ) بكسر الراء. والفاء زائدة في (الفاء)؛ لأنه مبتدأ. والمعنى: أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى، مع أطراف الثنايا العليا، المُعَيَّنَةُ بقوله: (المُشْرِفَةِ)؛ وأطلق الناظم (الشَّفَةِ)، ومراده السفلى، كما تقرّر، لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا.

(وَمَعَ) ساكنة على لغة ربيعة، ثم نقلت حركة الهمزة إليها على لغة الجادة.

[١٩] لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ

وَعُتْبَةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

(لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ)؛ أي: مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى؛ إلا أن الواو بانفتاح، والباء والميم بانطباق؛ إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك، كما فعل مكّي حيث قدّم الباء، وذكر الميم عقبها، وختم بالواو. والمراد بالواو غير المدّية^(٢).

(١) في (ف): «يكسر».

(٢) قال مكّي في الكشف: «وأما حروف الشفتين فأربعة: الفاء منفردة، ثم الباء والميم والواو أخوات، وفي بعض هذه المخارج اختلاف؛ ولكن ذكرنا الأشهر...». ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١/ ١٠٠).

﴿وَعُنَّةٌ مَخْرَجُهَا النَّخِشُومُ﴾؛ أي: أقصى الأنف، وبرهان الغنة في سدِّ الأنف ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها.
ثم الغنة من الصفات؛ لأنها صوت أغنَّ لا عمل للسان فيه، فكان اللائق ذكرها مع الصفات، لا مع مخارج الذوات. قال ابن المصنف: «والغنة صفة النون ولو تنويناً، والميم المدغمتان والمخفأتان»^(١).
وقال الجعبري: «الغنة صفة النون ولو تنويناً، والميم تحركتا أو سكتتا، ظاهرتين أو مخفأتين أو مدغمتين»^(٢). وهذا معنى قول الداني: «وأما الميم والنون فيجافي بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد»^(٣). وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك، وفي المخفئ أكمل منها في المظهر، وفي المدغم أكمل منها في المخفئ عند مثبتها^(٤).

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١٥).

(٢) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٣٠١ / ٥).

(٣) نقل الشارح هذا النص عن الداني بالمعنى، لكن لفظ الداني هو: «وأما النون والميم: فتجافي اللسان بهما إلى موضع الغنة، وهو الأنف، فجرئ فيها الصوت». ينظر: التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ١٩٤).

(٤) الغنة: صوت أغنَّ مجهور رخو، يخرج من التجويف الأنفي، لا عمل للسان معها، ومراتبها المعتمد عند المجوِّدين القدماء أمثال الإمام الداني (ت ٤٤٤هـ)، والجعبري (٧٣٢هـ) وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وتلميذه الإمام المزني (ت ٩٠٦هـ)، وشيخ شيوخنا زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، أربعة مراتب لا خامس لها، وهي: (كاملة وأكمل، وناقصة وأنقص) وتفصيل ذلك على النحو التالي كما قرره الإمام المسعدي: أكمل الغنات: يأتي في المشدَّد والمدغم، ولا فرق بين المشدَّد المتصل أو المنفصل نحو: ﴿إِنْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿إِنْ تَنْ﴾ [إبراهيم: ١١]، و﴿ثُمَّ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿وَلَنْ يَنْ قَرِيْبَ﴾ [الإسراء: ٥٨]. كاملة: وتأتي في المُخفئ سواء كان حقيقياً أم شفوياً نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ =

وقول الشاطبي:

وَعَنْتُ تَنْوِينٍ وَتُونٍ وَمِيمٍ أَنْ سَكَنَ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى
[٨/أ] أي: إذا سَكَنَّا أو أَخْفَيْنَا أو أَدْعَمَّا. وقول مكِّي: «الساكنان»^(١)، قيد لكمال
الغنة لا أصلها لما تقدّم، والله أعلم. اهـ.

ولذا قال بعضهم: «مخرج حرفها». قال ابن المصنف: «وكان ينبغي أن
يذكر هنا عوضاً عنها؛ مخرج النون المخففة، فإن مخرجها من الخيشوم، وهي
حرف بخلاف الغنة»^(٢).

قلت: ولهذا قال بعض الشراح: أي مخرج محلها من النون والميم، وفيه
أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق، وأن النون المخففة مركبة من مخرج

= [ال عمران: ١٠١]، و[الأنعام: ٢٨].

ناقصة: وتأتي في المظهر، سواء كان الإظهار شفويّاً أم حلقياً نحو: ﴿أَمْسَتْ﴾ [الفتح: ٧]،
و﴿عَلَيْهِمْ سَلَا﴾ [الفتح: ٧].

أنقص: وتأتي في المتحرك نحو: ﴿مِنْ﴾ [البقرة: ١٩].

وقد شملت الآية الكريمة جميع الحالات: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]؛ فهي في
المشدّد المدغم أكمل من الناحية الصوتية من المخفّف، وفي المخفّف أكمل وأطول من
الساكن المظهر، وفي الساكن المظهر ناقصة، وفي المتحرك أنقص. وزمن الغنة في المرتبة
الكاملة والأكمل واحد، وقول بعض العلماء: (أكمل) لا يعني أطول زمناً، والقاعدة تقول:
«واللفظ في نظيره كمثل» فالغنة في المرتبة الكاملة والأكمل واحد، وقد يزيد وينقص
بحسب سرعات القراءة الثلاث: التحقيق والحدّر وبينهما التدوير. ينظر كتابي: الدقائق
التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

(١) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٢٥٣).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «والغنة من الصفات واللائق ذكرها ثمة. وكان ينبغي أن
يذكر عوضها مخرج النون المخففة، فإن مخرجها من الخيشوم، وهو حرف بخلاف الغنة».
ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١٦).

الذات، ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات^(١).

وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال: «الغنة تارة تكون صفة، وتارة تكون حرفاً، وهي النون والميم المدغمتان والمخفأتان، وهو مذهب المصنف»^(٢). اهـ. وغرابته مما لا يخفى، وعلى كل تقدير؛ فعُدَّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن إشكال؛ فتدبر.

ثم رأيت المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم، وهو الغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه إلى الجوف على الصواب.

وقال سيبويه: «لأن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة؛ إنما يريد به النون المظهرة»^(٣). اهـ.

وقد نص مكِّي في الرعاية: «على أن الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخياشيم، تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفأة، وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة وللتنوين والميم الساكنة»^(٤). ثم قال: «والغنة

(١) ينظر: الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية لابن الحنبلي الحلبي (ص ٢١)، الجواهر

المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٠٢)، شرح الجزرية لابن بالوشة (ص ١٠٢).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليماني (ص ١٠٣)، قلت: لم أجد هذا الكلام في شرح بحرق اليماني الذي حققته.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧٧).

(٤) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٥٥).

حرف مجهورٌ شديدٌ لا عمل للسان فيه^(١). وقد صرح الجاربردي أن النون الساكنة المخفأة تُسمَّى غنة، وأنها من الحروف المتفرعة، ثم بين ذلك بقوله: فإنك إذا قلت: ﴿عَنْ﴾ [البقرة: ١٤٢] كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت: ﴿عَنْكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، لم يكن لها مخرج من الفم؛ لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلافها، فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفأة نفسها من غير تكلف، بقرينة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها. وهذا بخلاف الغنة في قوله: (وأظهر الغنة) وغيره من المواضع الآتية، فإن المراد بها الصفة حتمًا.

ومما يؤيده قول أبي شامة نقلًا عن أبي عمرو^(٢) هذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التي مرَّ ذكرها، فإن تلك من الفم، وهذه من الخيشوم، وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم؛ ليصح إخفاؤها. فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق، أو كانت آخر الكلام، وجب أن تكون الأولى^(٣).

(١) اعترض الجعبري (ت ٧٣٢هـ) على قول مكِّي السابق وأنكره، وصنّف في ذلك شعرًا للزُّدّ عليه، وقال: «جعل الغنة حرفًا غير شديد بالمهملة، وإن أراد أنها ذات محل مغاير فلا يلزم منه حرفيتها». ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١١٦).

(٢) المقصود به أبو عمرو بن الحاجب وليس الداني كما توهمخ بعضهم، وأبو عمرو بن الحاجب اسمه: ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق. مات بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢١١)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٣٢٨).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (٣/ ١٧).

[باب صفات الحروف العربية]

[٢٠] صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِيلٌ

مُنْفَتِحٌ مُضْمَنَةٌ وَالضُّدُّ قُلٌّ

الصفة: ما قام بالشيء من المعاني؛ كالعلم والسواد^(١)، وقد تطلق الصفة ويراد بها الثعت النحوي.

والمراد بها هاهنا: عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف، من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وأمثال ذلك^(٢).

فالمخرجُ للحرف: كالميزان؛ يُعرَفُ به ماهيئته وكميئته.

والصفة: كالمحكِّ والتَّاقِدِ؛ يُعرَفُ بها هيئته وكيفيئته.

وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها حال تأديته؛ ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد، وصفة واحدة، فلا يفهم منها المرام^(٣).

(١) الصفة: وصف الشيء له وعليه. والوصف: وصفك الشيء بحليته ونعته، وتواصفوا الشيء من الوصف. وقوله ﷺ: ﴿وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢]؛ أراد ما تصفونه من الكذب. واستوصفه الشيء سألَه أَنْ يَصِفَه لَهُ، وَأَتَصَفَّ الشَّيْءُ أَمَكَّنَ وَضْفَهُ. ينظر: لسان العرب (٣٥٦/٩)، مادة: (وصف).

(٢) الصفة في اصطلاح المجودين عرّفها تلميذ ابن الجزري عبد الدائم بقوله: «صفة الشيء كيميئته المميّزة له من غيره». ينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٦).

(٣) اعترض التاذفي الحلبي (ت ٩٧١هـ) على قول ابن الناظم (ت ٨٣٥هـ) في الحواشي المفهومة، والقاضي زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) في الدقائق المحكمة في تعريف الصفات بأنها كفيات ثم قولهم: إن الصفة للحرف كالتاقد تعرف بها كيميئته، فقال في الفوائد السرية: «وفي تعبيره بالجهر عن المجهور تجوُّز، وهذا أولى بما اختاره ابن الناظم والقاضي من المراد بالصفات: الكيفيات... ومن العجيب أنهما بعد اعتبار الصفات بمعنى

وهذا معنى قول المازني^(١): «إذا همست، وجهرت، وأطبقت، وفتحت؛ اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد»^(٢). وقال الرَّمَانِي^(٣) وغيره: «لولا الإطباق لصارت الطاء دالًّا؛ لأنه ليس

= الكيفيات ذكرنا أن المخرج للحرف كالميزان، تعرف به كميته، والصفة له كالناقد تعرف بها كلفيته، ولا (معنى لمعرفة الكيفية بالكيفية)». ينظر: الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية لابن الحنبلي الحلبى التاذفي (ص ٢٢)، وقال الفضالي في الجواهر المضية: «ولا معنى للكيفية بالكيفية، يمكن أن يجاب عنه بأن الصفة التي تعرف بها الكيفية هي الصفة الثابتة في نفس الأمر، كالجهر، والكيفية المعروفة هي الحاصلة بالمصدر، وهي كونه مجهورًا إلى آخره، فتأمل». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١١٤)، شرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري (ص ٢٨٢).

(١) المازني: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب (ما تلحن فيه العامة)، و(الألف واللام)، و(التصريف)، و(العروض)، و(الدياج) (ت ٢٤٩هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٦٩)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٧٨).

(٢) نقل هذا الكلام عن المازني، أبو الفتح الوفاي الفضالي البصري (ت ١٠٢٠هـ) في مصنفه الجواهر المضية شرح المقدمة (ورقة ٢٨/ ب)، وسبق مكِّي (ت ٤٣٧هـ) الفضالي بنقل هذا النص عن المازني في الرعاية، وعبارة مكِّي هي: «... لأنك إذا جهرت، أو همست، أو أطبقت، أو شددت، أو مددت، أو ليّنت، اختلفت أصوات الحروف التي هي من مخرج واحد...». الرعاية (ص ٥٠-٥١)، ونقله أيضًا المرادي (ت ٧٤٩هـ) شارح نونية السخاوي في المفيد شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد (ص ٨٦)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٧)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ١٧٤)، شرح المقدمة الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٨٥)، الدقائق المحكمة شرح الجزرية (ص ١٢١)، الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٤)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ١١٢)، تجويد الحروف الجوفية التي نزل بهن القرآن (ص ٣٤١).

(٣) أبو الحسن الرماني: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني: مفسر. =

بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الظاء ذالاً؛ ولصارت الصاد سيناً، فسبحان من دقت في كل شيء حكمته»^(١).

روي أن الإمام أبا حنيفة رحمته الله تعالى ناظر معتزلياً، فقال له: قل با، فقال: با، ثم قال: قل خا، فقال: خا، فقال له: بين مخرجهما، فبينهما. فقال: إن كنت خالق فعلقك؛ فأخرج الباء من مخرج الخاء. فبُهِتَ المعتزلي^(٢).

وصفات الحروف منها ما له ضدٌّ، ومنها ما ليس له ضدٌّ كما سيأتي بيانها؛ وإنما ذكر الشيخ رحمته الله هاهنا صفاتها المشهورة اللاتقة لمقدمته المختصرة؛ وإلا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعة وأربعين صفة، وزاد بعضهم عليها كما في الكتب المبسطة^(٣)، فذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعاً: منها الجهر،

= من كبار النحاة. أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مائة مصنف، منها: (الأكوان)، و(المعلوم والمجول)، و(الأسماء والصفات)، وكتاب: (التفسير)، و(شرح أصول ابن السراج)، و(شرح سيبويه)، و(معاني الحروف) رسالة صغيرة، لعلها المسماة: (منازل الحروف)، و(النكت في إعجاز القرآن). توفي سنة (٣٨٤هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣١٧/٤)، معجم المؤلفين (١٦٢/٧).

(١) ينظر: إبراز المعاني (٢١/٣)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٠٧).

(٢) نقل صاحب نهاية القول المفيد هذا الأثر عن أبي حنيفة. ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد (ص ٤٩).

(٣) ليست جميع تلك الصفات تمثل كفايات نطقية تصاحب تكون الأصوات في مخارجها، فمن تلك الألقاب ما يشير إلى مخرج الحرف، مثل الألقاب التي لُقِّبَ بها الخليل الحروف وهي: الحلقيّة واللّهويّة والشجرية والأسلية والنطعية والثوية والذلقية والشفوية والجوفية والهوائية. ومن تلك الألقاب أيضاً ما يعبر عن معنى صرفي يتعلّق بالحرف، مثل: الحروف الزوائد، والحروف الأصلية، وحروف الإبدال وحروف العلة، فهذه الألقاب لا تمثل صفة صوتية؛ إنما تشير إلى خاصّة صرفية. ولم يتابع مكيّاً في مذهبه السابق في عدد صفات الحروف إلا قليل من العلماء؛ =

والرخوة، [ب/٨] والاستفال، والانفتاح، والإصمات، بحسب ما اتفق له من الوزن تارة بلفظ المصدر، وأخرى بصيغة الوصف. وستأتي ومعانيها مع أضدادها في محلها اللائق بها.

وقوله: (وَالضُّدُّ قُلٌّ)؛ أي: واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال:

[٢١] مَهْمُوسُهَا فَحَتْهُ شَخْصٌ سَكَتٌ

(مَهْمُوسُهَا فَحَتْهُ شَخْصٌ سَكَتٌ) فإن الأشياء تبيّن بأضدادها وبتعداد حروف بعض الأضداد، تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد. ولما كانت الحروف المهموسة وأمثالها قليلة؛ قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينها، وترك بيان أضدادها لما يعرف من مفهوم ما عينها. والحاصل: أن الحروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها، عبّر عنها بقوله: (فَحَتْهُ شَخْصٌ سَكَتٌ)؛ وهي عشرة: الفاء، والحاء المهملة، والثاء المثلثة، والهاء، والشين، والحاء المعجمتان، والصاد، والسين، والكاف،

= بينهما وجه بعضهم النقذ إليه، فقال الفخر الموصلي (ت ٦٢١ هـ) بعد أن نقل في كتاب (الدر المصوف) خمسة وعشرين لقباً من الألقاب التي ذكرها مكّي: «وقد أعرضنا عن ذكر بقية الألقاب إذ ليس فيها كبير فائدة». وقال أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي (ت ٦٥٦ هـ) بعد أن أشار إلى صفات الحروف: «وقد بالغ في ذلك أبو محمد مكّي رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه الرعاية». وقال محمد المرعشي: «اعلم أنني لا أذكر في هذه الرسالة من الصفات المذكورة في الرعاية إلا ما اشتدت إليها حاجة التالي». فكان مجموع ما ذكره ثمانية عشر صفة. أما الداني فقد اقتصر من صفات الحروف على ستة عشر صفة. ينظر: الدراسات الصوتية (ص ٢٢٨-٢٢٩).

والتاء المثناة من فوق.

فالحث؛ بمعنى: الحض. والشخص: معروف. وسكت: فعل ماضٍ من السكوت.

ثم الهمس في اللُّغة: الخفاء^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، المراد به: حشٌّ مشي الأقدام إلى المحشر، أو حشٌّ كلام أهله من هول ذلك المنظر^(٢)، ومما يناسب المعنى الأول قول الشاعر^(٣):

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسًا إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنْكَ لَمِيسًا
وَسُمِّيَتْ مَهْمُوسَةً لَجْرِيَانِ النَّفْسِ مَعَهَا؛ لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها.

وضدّها المجهورة، والجهر في اللُّغة: الصوت القوي الشديد^(٤).
وَسُمِّيَتْ مَجْهُورَةً؛ لمنع النَّفْسِ وحصره أن يجري معها؛ لقوّتها وقوّة الاعتماد عليها عند خروجها.

(١) الهمس: الخفي من الصوت. ينظر: لسان العرب (٦/٢٥٠)، مادة: (همس).

(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٨/١٢٠).

(٣) نسب صاحب لسان العرب هذا البيت لابن عباس، وعن ذلك قال: «والرَّفْتُ التعريض بالكاح». وقال غيره: الرَّفْتُ كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة. وروي عن ابن عباس أنه كان مُخْرِمًا، فَأَخَذَ بِذَنْبِ نَاقَةٍ مِنَ الرُّكَّابِ وهو يقول:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسًا إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنْكَ لَمِيسًا
ف قيل له: يا أبا العباس أتقول الرَّفْتُ وأنت مُخْرِمٌ؟ وفي رواية أَرَفْتُ وأنت مُخْرِمٌ؟ فقال: إنما الرَّفْتُ ما رُوجِعَ به النساء. ينظر: لسان العرب (٢/١٥٣)، المحكم والمحيط الأعظم (٢/١٦٥)، بصائر ذوي التمييز (٥/٢٨٦)، تاج العروس للزبيدي (١/١٢٦٢)، جمهرة اللغة للأزهري (١/٢٠٢).

(٤) ينظر: لسان العرب (١٤/١٤٩)، مادة: (جهر).

والتحقيق: أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج ذلك يدفع الطبع يُسَمَّى: نَفْسًا - بفتح الفاء - وإن خرج بالإرادة، وعرض له تموجٌ بتصادم جسمين يُسَمَّى: صوتًا، وإذا عرض للصوت كصفاتٌ مخصوصةٌ بأسباب معلومة؛ يُسَمَّى: حروفًا، وإذا عرض للصوت كصفاتٍ أخرى عارضة بسبب الآلات، تُسَمَّى تلك الكيفيات: صفات.

ثم إن النَّفْسَ الخارج الذي هو صفة حرف، إن تكيّف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوتٌ قويٌّ كان الحرف مجهورًا، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسًا.

وأيضًا إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارًا تامًا فلا يجري جريانًا سهلًا، يُسَمَّى: شديدًا، فإنك لو وقفت على قولك: ﴿الْمَجْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وجدت صوتك راكدًا محصورًا، حتى لو رُمّت مدّ صوتك لم يمكنك.

وأما إذا جرى الصوت جريانًا تامًا ولا ينحصر أصلًا، يُسَمَّى: رخوة كما في (الطَّش)، فإنك إذا وقفت عليها، وجدت صوت الشين جاريًا بمدّه إن شئت. وأما إذا لم يتم الانحصار ولا يجري يكون متوسطًا بين الشدّة والرخوة كما في: ﴿الظِّل﴾ [القصص: ٢٤].

فإنك إذا وقفت عليه، وجدت الصوت لا يجري مثل ذلك؛ يعني: مثل جري (الطَّش)، ولا ينحصر مثل انحصار: ﴿الْمَجْ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ بل يخرج على حد اعتدال بينهما^(١).

فإذا عرفت ذلك تبين لك أيضًا معنى قوله:

(١) من أوّل قول الشارح: (اعلم أن الهواء الخارج)، إلى قوله: (على اعتدال بينهما). نقله على طوله من شرح طاش كبري زاده بالنص. ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١١٩-١٢١).

[٢١]

شَدِيدُهَا لَفْظُ أَجْدُ قَطِ بَكَثْ

(شَدِيدُهَا لَفْظُ أَجْدُ قَطِ بَكَثْ) ف: (أَجْدُ) أمرٌ من الإِجَادَةِ، و(قَطِ) مَنْوَنٌ مجرورٌ مخفَّفٌ؛ بمعنى: حسب، و(بَكَثْ) مجرد التَّبَكُّيتِ؛ يقال: بَكَتْهُ إِذَا غَلَبَهُ بِالْحِجَّةِ.

والمراد بها هنا: أن الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث، مركبة منها، وهي: الهمز، والجيم، والذال المهملة، والقاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والكاف، والتاء المثناة من فوق. فما عداها، وما عدا اللَّيْنَةَ التي ذكرها في قوله:

[٢٢] وَبَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنِ عُمَرُ

.....

(وَبَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنِ عُمَرُ)؛ أي: وما بينهما حروف خمسة، يجمعها تركيب: (لِنِ عُمَرُ)؛ كلها حروف رخوة^(١).
والشدة في اللغة: القوة^(٢).

وسُمِّيَتْ شديدة؛ لمتعتها الصوت أن يجري معها؛ لأنها قوية في مواضعها فلزمته الشدة.

والرَّخْوَةُ: مثلثة الراء، والكسر أشهر، والرخاوة في اللغة: اللين^(٣).
وسُمِّيَتْ بذلك لجرى النَّفْسِ والصوت معها؛ حتى لَانَتْ عند النطق بها، وضعف الاعتماد عليها.

(١) لو قال في كلها بعض رخاوة لكان أولى. أو قال كلها بين الرخوة والشديدة، لكان أحسن رشداً.

(٢) ينظر: لسان العرب (٣/ ٢٣٢)، مادة: (شدد).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٤/ ٣١٤)، مادة: (رخا).

ثم الحروف التي بين الرخوة والشدّة خمسة، يجمعها قولك: (لِنْ عُمَرُ) بكسر اللام، أمرٌ مِنْ لَانَ يَلِينُ، و(عُمَرُ) منادىٌ بحذف حرف النداء، وهذا التركيب أوليٌّ من جمع بعضهم في (لم تُرَغ) ^(١)، ومما وقع في الشاطبية من قوله: (عُمَرُ نَلْ)، مع ما فيه من خلوص المبنى، وخلاصة المعنى كما لا يخفى. وهي: اللام، والنون، والعين المهملة، والميم، والراء؛ إنما وصفت بذلك؛ لأن الرخوة إذا نطق بها في نحو: (اجْلِسْ، واقْرُسْ) جرى معها الصوت والنفس [٩/أ] عند سكونها.

والشديدة إذا نطق بها في نحو: (اضْرِبْ، واقْعُدْ) انحبس الصوت والنفس معها ولم يجريا.

والتي بين الرخوة والشدّة: إذا نطق بها في نحو: (انْعِمْ، واعْمَلْ) لم يجر الصوت والنفس معها جريانها مع الرخوة، ولم ينحبس انحباسها مع الشدّة هذا. وقد قال ابن الحاجب في الشافية: «المجهورة ما ينحصر؛ أي: ينقطع جري النفس مع تحركه، والمهموسة بخلافها» ^(٢). وخالف بعضهم ^(٣)، فجعل الضاد والطاء والذال؛ أي: المعجمات والزاي

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٢٢).

(٢) قال ابن الحاجب: «المجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحركه وهي ما عدا حروف (ستشحنك خصفه)، والمهموسة بخلافها». ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي (٢٥٧/٣).

(٣) هذا الكلام نقله علي القاري عن ابن الحاجب حيث قال: «وخالف بعضهم فجعل الضاد والطاء والذال والزاي والعين والقيين والياء من المهموسة، والكاف والتاء من المجهورة، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر، والشديدة ما ينحصر جري صوته عند إساكنه في مخرجه فلا يجري». ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي (٢٥٧-٢٥٨/٣).

والعين والغين والباء أي الموحدة من المهموسة، والكاف والتاء؛ أي: المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر، والشديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري.

قال شارحها النظامي^(١): «والجهر انحصار النَّفْس مع تحرُّكه، فقد يجري النَّفْس، ولا يجري الصوت؛ كالكاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وقد يجري الصوت ولا يجري النَّفْس؛ كالضاد والغين المعجمتين، فظهر الفرق بينهما». والله أعلم.

[٢٢]

وَسَبْعُ عُلُوْ خَصَّ ضَغْطِ قِظْ حَصْرُ

(وَسَبْعُ عُلُوْ) بضم العين وتكسر، (خَصَّ ضَغْطِ قِظْ حَصْرُ)؛ أي: حصر سبع علو، حروف (خَصَّ ضَغْطِ قِظْ)؛ ف: (قِظْ) أمرٌ من قَاطَ بالمكان: إذا قام به في الصيف، و(الخَصَّ): بضم الخاء المعجمة البيت من القصب، و(الضغَط): الضيق^(٢).

والمعنى: أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط؛ أي: اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه، واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه، فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة^(٣) وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن

(١) شارحها النظامي هو الاسترأبادي، شارح شافيه ابن الحاجب في النحو والصرف.

(٢) ينظر: إبراز المعاني (١/ ٣٥٣).

(٣) شقيق بن سلمة أبو وائل الكوفي الأسدي إمام كبير، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره وقد ذكره ابن الأثير وغيره في الصحابة، وحفظ القرآن في شهرين، وعرض على عبد الله بن مسعود، روى عنه الأعمش ومنصور. وتوفي زمن الحجاج بعد الجماجم سنة (٨٢هـ). ينظر: غابة النهاية في طبقات القراء (١/ ١٤٥)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ١٩٦).

مسعود^(١) ﴿نحو من ذلك﴾^(٢).

قال عبد الملك بن عمير^(٣): «كان لأبي وائل خُصٌّ من قصب يكون فيه هو ودابته، فإذا غزا نقضه، وإذا رجع بناه». كذا ذكره أبو شامة رحمته الله^(٤).
فقول الشارح: «خُصَّ فعل ماض مبني للمفعول؛ بمعنى: اختصَّ صحف عليه»^(٥).

والمراد هنا: أن حروف الاستعلاء سبعة^(٦)، انحصرت في مركبات هذه الكلمات، وهي: الخاء المعجمة، والصاد المهملة، والضاد، والظين المعجمتان، والطاء، والقاف، والظاء.

وسُمِّيَتْ مستعليةً لاستعلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى.

(١) عبد الله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب بن شمع بن فاز بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي: أحد السابقين ومن شهد بدرًا، ومن أكابر علماء الصحابة عرض القرآن على النبي ﷺ، وقرأ عليه علقمة والأسود وعبيدة وغيرهم. توفي في آخر سنة (٣٢هـ). ينظر: غاية النهاية (٤٥٨/١)، الأعلام للزركلي (٢١٦/٧).

(٢) ينظر: إبراز المعاني (٣٥٣/١).

(٣) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو بْنِ شُوَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ الْقُرَيْشِيِّ وَيُقَالُ: اللَّخْمِيُّ، أَبُو عَمْرٍو - وَيُقَالُ: أَبُو عُمَرَ - الْكُوفِيُّ، الْحَافِظُ، وَيُعْرَفُ: بِالْقَبْطِيِّ. رَأَى: عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ. توفي سنة (١٣٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠/١٠-٤٢)، مشاهير علماء الأمصار (١٧٧/١).

(٤) ينظر: إبراز المعاني (٣٥٣/١).

(٥) قال المستكاوي: «(و) (خُصَّ) فعل ماضٍ مبني للمفعول بمعنى: اختصَّ». ينظر: شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ١٨٨).

(٦) ينظر: لسان العرب (٨٣/١٥)، مادة: (علا).

وما عداها مستقلة^(١)؛ لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها.
[٢٣] وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ مُطَبَّقَةٌ

(وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ مُطَبَّقَةٌ)؛ بفتح الباء، ويجوز كسرهما، ويتزن البيت
بتنوين الثاني والرابع.

وإنما لم يركب هذه الحروف الأربعة المطبقة على قياس سائرهما؛ لعدم
حصول معنى في تركيبها، ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها.
والحاصل: أن حروف الإطباق الأربعة: الصاد، والضاد، الطاء، والظاء،
وهي من جملة الحروف المستعلية، وأخص منها. وسُمِّيَتْ بها لإطباق ما يحاذي
اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها، وهو أبلغ من الاستعلاء.
وهو لغة: الإصاق^(٢).

وَضُدُّهَا المنفتحة، وسُمِّيَتْ بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك، وخروج
الحروف من بينهما عند النطق بها.
وهو لغة: الافتراق.

ومن الغرائب أن قوله تعالى: ﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؛ قرئ بجميع
حروف المطبقة، ولم يجتمع في كلمة غيرها^(٣).

[٢٣]

وَفَرِّ مِنْ لَبِّ الْحُرُوفِ الْمُدْلَقَةِ
(وَفَرِّ مِنْ لَبِّ الْحُرُوفِ الْمُدْلَقَةِ)؛ أي: والحروف المدلقة مجموع حروف

(١) الشُّفْلُ: تقيضُ العُلُوِّ والعِلْوِ. ينظر: لسان العرب (١١/٣٣٧)، مادة: (سفل).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٠/٢٠٩)، مادة: (طبق).

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر (١/٥٥٧).

(فَرَّ مِنْ لُبٍّ)، وهو بضم اللام، وحذف التنوين للوزن، على أن (مِنْ) حرف جرّ، و(اللُّبُّ) الذي هو العقل؛ بمعنى: الفاعل.

والمعنى: هرب الجاهل من العاقل، ويمكن أن يكون المعنى: فَرَّ مِنْ الْخَلْقِ مَنْ عَقَلَ بِهِ عَرَفَ الْحَقَّ. ففيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَبَيِّنَّا إِلَيْهِ بَيِّنَاتٍ﴾ [المزمل: ٨].

والحاصل: أن الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء الموحدة؛ يقال لها: المذلفة؛ لخروجها من ذلق اللسان والشفة؛ أي: طرفيهما. والمراد: أن خروج بعضها من ذلق اللسان، وهي: الراء، واللام، والنون، وبعضها من ذلق الشفة، وهي: الباء، والفاء، والميم.

وما عداها مصممة؛ لأنها من الصمت، وهو المنع^(١)، قال الأخفش^(٢): لأن من صمت، منع نفسه من الكلام^(٣).

والمراد بها هنا: أنها ممنوعة [٩/ب] من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة، بمعنى: كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولاً؛ لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصممة، حرفٌ من حروف المذلفة؛ وإنما فعلوا ذلك لخفتها،

(١) ينظر: لسان العرب (٢/٥٤)، مادة: (صمت).

(٢) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش: شيخ المدرسة البصرية بعد سيبويه، وواحد من أحذق أصحابه، وعن طريقه وصل إلينا كتاب سيبويه، وهو أحذق أصحاب سيبويه وهو أسن منه فيما يروى، ولقي من لقيه سيبويه من العلماء، والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علماً. وله كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي، منها: المسائل، ومعاني القرآن، وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: مات الأخفش بعد الفراء ومات الفراء سنة سبع ومائتين بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين. ينظر: أخبار النحويين (١/٧)، الأعلام للزركلي (٣/١٠١).

(٣) ينظر: معجم العين للخليل (٧/١٠٦).

فلذلك عادلوا بها الثقيلة؛ ولأجل ما ذكر حكموا بأن (عسجدا) اسم الذهب أعجمي؛ لكونه من بنات الأربعة، وليس فيه حرف من حروف المدلقة. وقال مكّي في الرعاية: «إن الألف ليست من المدلقة، ولا من المصمتة؛ لأنها هوائية لا مستقر لها في المخرج»^(١).

وبهذا تَمَّتْ أضداد الصفات الخمسة المذكورة، فشرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها، من غير تحقق وجود أضدادها؛ فقال:

[٢٤] صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ

.....

(صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ)؛ أي: حروف الصفير ثلاثة^(٢): صاد مهملة، وزاي، وسين مهملة. ولم يركب كما سبق في المطبق. وجعل الرومي ضمير صفيرها إلى الصفات^(٣)، فيحتاج إلى تكلف في صحة الحمل بأن يقال: حروف صفيرها. والمعنى: أن هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير، وهو صوت زائد يخرج من بين النفس، يصحب هذه الحروف عند خروجها. وهو لغة: صوت يصوت به للبهائم^(٤).

(١) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٢٦٤).

(٢) يعتبر سيبويه أول من استخدم مصطلح حروف الصفير، وتبعه اللاحقون بعده. ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٦٤).

(٣) قال الشارح الرومي طاش كبري زاده: «(صفيرها) مبتدأ والضمير للحروف أو للصفات، (صاد) خبره، (وزاي وسين) معطوفان عليها بترك حرف العطف لفظاً للوزن». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٢٨).

(٤) ينظر: لسان العرب (٤/٤٦٠)، مادة: (صفر).

ثم اعلم: أن السين حرف مهموس من حروف الصغير، ويمتاز عن الصاد بالإطباق، وعن الزاي بالهمس، كما في القاموس^(١).

[٢٤]

قَلَقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ وَاللَّيْنُ

(قَلَقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ وَاللَّيْنُ)؛ أي: حروف القلقلة^(٢)، ويقال لها: اللقلقة، خمسة يجمعها قولك: (قُطْبُ جَدٍ)، وهي: القاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والجيم، والذال المهملة؛ وإنما وصفت بذلك؛ لأنها حين سكونها لاسيما إذا وقفت عليها تقلقل المخرج، حتى يسمع له نبرة قوية؛ لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها^(٣).
وهي في اللغة: التحرك والاضطراب^(٤).

و(القطب) بتثنية القاف والضم أشهر، وهو ما يدور عليه الأمر، ومنه

(١) ينظر: القاموس المحيط (٣/٣٣٨).

(٢) يعتبر أول من تحدث عن القلقلة فيما خلا من القرون سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وجعلها من جملة الصفات، أما الخليل فلم يحدد عددها، ولم يدرجها من جملة الصفات العربية.

(٣) من اللحن النطق بحروف (قطب جد) بجزء الحركة أو إِمالتها ناحية الفتح مطلقاً، والقول به من عمل المُحدِّثين، وكلامهم ليس بشيء، والعبرة في إثبات الأداء بما سجَّله أئمة القراءة في كتبهم، لأن ما سجَّله يمثل المشافهة في عصرهم، والمشافهة في عصور الاحتجاج مقدمة على المشافهة في عصرنا الذي غلب عليه رطانات العاميات المعاصرة. ينظر: حروف القلقلة بين القدماء والمُحدِّثين (ص ١٢٢).

(٤) ينظر: معجم العين للخليل (٥/٢٦).

قطب الرحي، و(الجد) البخت^(١) والعظمة، وخفف للوزن^(٢).

ثم قوله: (وَاللَّيْنُ)؛ أي: حروفه اثنان:

[٢٥] وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنًا وَانْفَتْحَا

قَبْلَهُمَا وَالْأَنْجِرَافُ صُحْحَا

[٢٦] فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

(وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنًا وَانْفَتْحَا) بألف الإطلاق؛ أي: وقع الفتح (قَبْلَهُمَا) وَالْأَنْجِرَافُ صُحْحَا) بصيغة المجهول، والألف للإطلاق؛ أي: إن سكن الواو والياء وانفتح ما قبلهما يُسَمَّى لَيْنًا لِقَلَّةِ الْمَدِّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى حُرُوفِ الْمَدِّ الَّتِي حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ مَدًّا أَصْلِيًّا، وَفِي حَرْفِ اللَّيْنِ مَدًّا يَضْبُطُ بِالْمَشَافَهَةِ كُلِّ مَنَّهُمَا كَمَا ذَكَرَهُ الْجَعْبَرِيُّ؛ وَلِذَا أُجْرِيَ حَرْفَا اللَّيْنِ مَجْرَى حُرُوفِ الْمَدِّ حَتَّى إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ بَوَقَفَ أَوْ إِدْغَامٌ جَازَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ؛ إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ أَوَّلَى فِي الْمَدِّ، وَعَكْسُهُ فِي اللَّيْنِ.

وقد رجَّح قصر ورش^(٣) في نحو: ﴿سَيِّءٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سَوَوْا﴾ [مريم: ٢٨]

على التوسط، والتوسط على الطول بهذا المعنى.

(١) كذا في (ف).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٢٧).

(٣) ورش: هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم، أبو سعيد، وقيل:

أبو القاسم، وقيل أبو عمرو القرشي مولا هم القبطي المصري الملقب بورش شيخ القراء

المحققين وإمام أهل الأداء المرتلين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه.

توفي ورش بمصر سنة (١٩٧هـ) عن سبع وثمانين سنة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء

(١/٥٠٢-٥٠٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٧٠).

ووصف الانحراف صحح ثبوته (فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ) مقصورًا.
[٢٦] وَتَكْرِيرِ جَعِلْ

(وَتَكْرِيرِ جَعِلْ)؛ وإنما قيل: اللام والراء منحرفان؛ لأن اللام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان، والراء فيه انحراف إلى طرف اللسان وميل قليل إلى جهة اللام؛ ولذلك يجعلها الألف لا مآ^(١).
والضمير في (جَعِلْ) راجع إلى الراء.
والمعنى: أن الراء يوصف بالتكرار أيضًا، كما وصف بالانحراف.
والتكرار: إعادة الشيء، وأقله مرة على الصحيح^(٢).

(١) ينظر: لسان العرب (٩/ ٤١)، مادة: (حرف).

(٢) ما المقصود بإخفاء التكرير؟ وللإجابة عن ذلك يقول الشيخ علي المنصوري: الإخفاء معناه: النفي، أي لا تكررهما، وعن هذه القضية التي ورد ذكرها في الرعاية يقول: «فعبارة الرعاية إن كانت صحيحة تُحمل على أن (إخفاء) في معنى النفي، أي: لا تكررهما...».
ينظر: رسالة علي المنصوري في الضاد (ص ١٩٤)، وقال أيضًا الشيخ علي المنصوري ردًا على المرعشي: «ولا يخفى أيضًا بطلان قول المرتعش في الراء إنه شاع في ^{الزمان} ^{الجزري} [الفقرة: ١] تقليل تشديد الراء، مع أن صاحب الرعاية قال: فإذا كان الحرف المشدد راء وجب على القارئ أن يتحفظ في تشديدها مع إخفاء تكريرها فيشدها تشديدًا بالغًا».
انتهى. قال: «تلخص من كلام الرعاية أن أبلغ الحروف المشددة تشديدًا هو الراء». قلت: هذا مخالف لقول العلامة ابن الجزري: (وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ)؛ أي: لا تبالي في تكرير المشدد. فعبارة الرعاية إن كانت صحيحة تحمّل على أن إخفاء في معنى النفي، أي: لا تكررهما فتشدها تشديدًا بالغًا. ثم إنني بعد ذلك راجعت الرعاية فلم أجد فيها هذه العبارة. قال الجعبري: «وطريق السلامة من التكرير أن يلصق الالفاظ ظهر لسانه على حنكه لصقًا محكمًا مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء». وقال مكّي: «لا بد في القراءة من إخفاء التكرير، ومتى أظهر فقد جعل من الحرف المشدد حروفًا، ومن المخفف حرفين»=

ومعنى قولهم: إن الرأء مكرر: وهو أن الرأء له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ؛ كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك؛ يعنى: أنه قابل للضحك^(١).

وفي (الجعل) إشارة إلى ذلك؛ ولهذا قال ابن الحاجب: «لما تحشّه من شبه ترديد اللسان في مخرجه»^(٢).

وأما قوله: «ولذلك جرى مجرى حرفين في أحكام متعدّدة»؛ فليس كذلك، بل تكريره لحن، فيجب معرفة التحفّظ عنه للتحفّظ به، وهذا كمعرفة السحر ليجتنّب عن تضرره؛ وليعرف وجه رفعه.

قال الجعبري: «وطريقة السلامة: أن يلصق الالفاظ ظهر لسانه بأعلى حنكه

= وقال في النشر: «يجب أن يلفظ بالرأء مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ﴿وَأَكْثَرُ النَّاسِ﴾ [الفقعة: ١]. انتهى». ينظر: رسالة علي المنصوري في الضاد (ص ١٤)، كيفية أداء الضاد للمرعشي (ص ١٧١).

(١) صفة التكرار في الرأء المراد من ذكرها في جملة الصفات اجتنابها لا العمل بها؛ لأن كل ضربة من طرف اللسان على اللثة بحرف، ولا يجوز إخراج أكثر من رأء فيما لو رسمت بالسكون في رسم المصحف، قال الحافظ ابن الجزري: «وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين. والصواب التحفّظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين». ينظر: النشر (١ / ١٧٧). وعدّ ابن الجزري تكرار الرأء من جملة لحن القراءة، قال في التمهيد عن اللحن الخفي: «واللحن الخفي هو مثل تكرير الرأءات وتطين الثنونات...». ينظر: التمهيد (ص ٣٢).

(٢) نقل الشارح هذا الكلام عن الرأء عن إبراز المعاني لأبي شامة. ينظر: إبراز المعاني (٢٣ / ٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي (٢٦٤ / ٣)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٢٨).

لصقاً محكماً مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء^(١).

وقال مكي: «لا بدّ في القراءة من إخفاء التكرير»^(٢).

وقال: «واجب على القارئ أن يخفي تكريره، ومتى أظهر فقد جعل من الحرف المشدّد حروفاً، من المخفّف حرفين»^(٣). اهـ.

ثم قول ابن الحاجب في أحكام متعدّدة بيّنه أبو شامة [١٠ / أ] حيث قال: «فحسن إسكان: ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ولم يحسن إسكان: (يقتلكم، ويسمعكم) وحسن إدغام مثل: ﴿وَلِنْ نَصْرُوا وَتَقْتُلُوا لَا يَنْصُرْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، أحسن منه في ﴿لِنْ يَمْسَسْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٠] ولم يمل: (طالب، وغانم)، وأميل: (طارد، وغارم)، وامتنعوا من إمالة (راشد)، ولم يمتنعوا من إمالة (ناشد)، وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التكرير الذي في الراء»^(٤).

[٢٦]

وَلِلتَّفْشِيِّ الشَّيْنُ ضَاوِدًا اسْتَطِلَّ

(وَلِلتَّفْشِيِّ الشَّيْنُ ضَاوِدًا اسْتَطِلَّ)، التفشي: الانبثاثة والانتشار^(٥)، والكلام

من باب القلب؛ أي: صفة التفشي ثابتة للشين.

والمعنى: أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها، حتى تتصل

بحروف طرف اللسان، منها مخرج الظاء المشالة.

(١) ينظر: المفيد (ص ١٣٦)، شرح القصيدة الواضحة في تجويد الفاتحة (ص ٧٤).

(٢) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٣٥٠).

(٣) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٣٥٠).

(٤) ينظر: إبراز المعاني (٣/ ٢٤).

(٥) تَفَشَّى الشَّيْءُ تَفَشُّوْا: انتَشَرَ. ينظر: لسان العرب (١/ ١٢٢)، مادّة: (فشا).

والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه.
 وقوله: (اسْتَطِلَّ)؛ أمرٌ من الاستطالة، وهي لغة أبعد المسافتين.
 والمراد منها هنا: الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها، كما قاله
 الجعبري، والمعنى صفة بالاستطالة.
 والحاصل: أن الضاد حرف مستطيل؛ وإنما وصف بالاستطالة؛ لأنه
 يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام، وللتحيز بين المخرجين باعتبار واحد،
 صعب اللفظ بها.

وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين في التفشي، وقالوا: إنها تَفَشَّتْ
 حتى اتصلت بمخرج الفاء؛ ولذا تبدل منها؛ فيقال: (جَدَفٌ)^(١)، وَجَدَتْ^(٢).
 قال ابن المصنف: «وسبيل تسهيل النطق بها، قطع النظر عن الحيز المقابل؛
 وتمكنها في مخرجها، وتحصيل صفاتها المميّزة لها عن الظاء»^(٣).
 قال الجعبري: «والفرق بين المستطيل والممدود: أن المستطيل جرى في
 مخرجه، والممدود جرى في نفسه»^(٤).
 ثم اعلم: أن خمساً من الصفات العشر المتقابلة قوية، وخمسة منها

(١) الجَدَفُ: القبر، وهو إبدال الجَدَتْ، والعرب تُعَقِّبُ بين الفاء والثاء في اللغة فيقولون:
 جَدَتْ، وَجَدَفٌ، وهي الأجدات، والأجدافُ والجَدَفُ من الشُّراب ما لم يُغَطَّ. ينظر: لسان
 العرب (٢٣/٩)، مادة: (جدف).

(٢) العرب تبدل الفاء ثاء، فيقولون: جَدَفٌ وَجَدَتْ للقبر. ينظر: لسان العرب (٤٦٠/١٢).

(٣) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٢٩).

(٤) لفظ الجعبري (ت ٧٣٢هـ): «والفرق بين المستطيل والممدود: أن ذا جرى في مخرجه،
 وذلك جرى فيه». ينظر: كنز المعاني في شرح حرر الأمانى (٣١٥/٥)، بتحقيقي كاملاً،
 وصدر عن مكتبي اختصاره المسمّى: (الأبحاث العالية في معاني الشاطبية) اقتصر فيه
 الجعبري على شرح الأبيات دون الإعراب والتوجيه.

ضعيفة، فالقوية: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات.
والضعيفة الخمس المقابلة؛ وهي: الهمس، والرخاوة، والاستفال،
والانفتاح، والذلق.

وأما السبع المفردة، فكلُّها قوِّيةٌ إلا اللين، ثم كلُّ حرفٍ من التسعة والعشرين
لا بدَّ أن يتصف بخمس من الصفات العشرة، فما جمع جميع الصفات القوية
كالطاء المهملة، فهو أقوى الحروف، وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو
أضعفها كالهاء والفاء، وما اجتمع فيه الأمران فهو متوسط فيها، وضعفه وقوته
بحسب ما تضمنه منها.



[باب وجوب التجويد]

[٢٧] وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ

مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ

(وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ) جمع بينهما تأكيداً للوجوب، وجعل الشيخ زكريا الثاني تفسيراً للأول بناءً على أنه عطف بيان^(١)، وَقَدَّرَ بعدهما للقارئ؛ لأن الحكم ليس على إطلاقه، والأظهر أن يقال: تقديره، وأخذ القارئ بتجويد القرآن، وهو تحسين ألفاظه بإخراج الحروف من مخارجها وإعطاء حقوقها من صفاتها، وما يترتب على مفرداتها ومركباتها، فرض لازم وحتم دائم. ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية، والعمل به فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية؛ ولو كانت القراءة سنة.

وأما دقائق التجويد على ما سيأتي بيانه؛ فإنما هو من مستحسناته، فالأظهر أن المراد هنا بالحثم أيضاً الوجوب الاصطلاحي؛ المشتمل على بعض أفراده من الوجوب الشرعي، لا الجمع بين الحقيقة والمجاز، واستعمال المعنيين بالاشتراك، كما ذهب إليه الشراح من الشافعية.

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٤٣).

[التعريف باللحن الجلي والخفي]

فإن اللحن على نوعين:

١- جلي.

٢- وخفي.

فالجلي: خطأ يعرض للفظ، ويخل بالمعنى والإعراب، كرفع المجرور ونصبه ونحوهما؛ سواء تغير المعنى به أم لا.
والخفي: خطأ يخل بالحرف، كترك الإخفاء، والقلب، والإظهار، والإدغام، والغنة، وكرقيق المفخم وعكسه، ومد المقصور وقصر الممدود، وأمثال ذلك.

ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين، يترتب عليه العقاب الشديد؛ وإنما فيه خوف العقاب والتهديد.

وأما تخصيص الوجوب بقراءة القرآن، كما ذكره بعض الشراح؛ فليس مما يناسب المرام في هذا المقام.

(مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ أَثَمَ)؛ أي: من لم يصحح كما في نسخة صحيحة؛ بأن يقرأ قراءة تخل بالمعنى والإعراب، كما صرح به الشيخ زكريا^(١)، خلافاً لما أخذه بعض الشراح، منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن الخفي؛ فإنه لا يصح كما لا يخفى^(٢).

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٤٣).

(٢) قال ابن المصنف في الحواشي: «فأخبر أن مراعاة قواعد التجويد، والأخذ بذلك أي: العمل به فرض عين لكل قارئ من قراء القرآن، ثم أخبر أن من لم يصحح القرآن أثم أي: من لم يراعِ قواعد التجويد في قراءته عاص أثم بعصيانته. والأثم مُعاقِبٌ بفعله، فَعَلِمَ أن ترك التجويد حرام؛ لأنَّ الحرام هو الذي يُعاقِبُ على فعله، ويُثابُّ على تركه».

وأغرب من هذا أن الشارح المصري ضَعَّف قول الشيخ زكريا، مع أنه شيخ الإسلام في مذهبه^(١).

ثم لفظ (القرآن) منقول في البيت على قراءة ابن كثير، كما قال الشاطبي رحمته الله:
وَتَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاوُنَا

فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا، و(من) موصولة، وإن جعلت شرطية، فحذف الفاء [١٠ / ب] من قبيل^(٢):

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

= ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٢).

(١) قال الشارح المصري الفضالي: «ثم نبه على ثمرة الوجوب بقوله: (من لم يجوّد القرآن آثم)؛ أي: من لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاص آثم بعصيانه، والآثم معاقب. فيكون التجويد واجباً؛ لأن الواجب هو الذي يثاب على فعله ويعاقب على تركه والحرام بالعكس. وفي بعض النسخ بدل (يجوّد) يصحح، والمراد بالتصحيح: مراعاة قواعد التجويد خاصة، وإن كان تارك التصحيح بمراعاة قواعد الإعراب آثماً أيضاً؛ لأن الكلام في التجويد فقط. وبهذا يظهر ضعف ما ذكره بعضهم حيث قال: (من لم يجود القرآن): «بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى أو بالإعراب فهو آثم»، إذ اللائق أن يقال: بأن يقرأه قراءة تخل بإعطاء الحروف حقها ومستحقها وغير ذلك...». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٤٩-١٥٠).

(٢) ينسب هذا البيت لعبد الرحمن بن حسان، وسياقه كاملاً كما أورد صاحب لسان العرب هو:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ينظر: لسان العرب (١١/ ٤٤)، سر صناعة الإعراب (١/ ٢٦٤)، الجمل لابن عصفور الإشبيلي (٣/ ٢١٣)، الخصائص (١/ ١٨٨)، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (١/ ٦٢)، المقتضب في اللغة للمبرّد (١/ ٧٦)، بصائر ذوي التمييز (٤/ ٤)، تاج العروس للزبيدي (١/ ٨٦٩٣)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٣/ ٧٨)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٣٦٧)، مفتاح العلوم للسكاكي (١/ ٤٥)، كتاب سيبويه (٣/ ٦٨).

[٢٨] لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَ

وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

(لأنه به الإله أنزلا) بألف الإطلاق، والضمير في (لأنه) للشأن؛ أو القرآن، وفي (به) للتجويد؛ أي: لأن الله أنزل في القرآن الأمر بالتجويد، حيث قال: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنُ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، مؤكداً بالمصدر مبالغة في الأمر.

ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان مجوِّداً كما أنزل؛ لكنه خطاب له، والمراد أمته، ونُقِلَ عن عليٍّ كرم الله وجهه أنه قال: «الترتيل هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»^(١)؛ لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات، لقول الناظم:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ

اللهم إلا أن يقال: المراد بمعرفة الوقوف: هو أن يعلم كل كلمة إذا وقف عليها كيف يقف عليها، فإنه ربما يقف عليها من ليس لها وقوف بها، على وجه يخل بمعناه.

وعن مجاهد^(٢)؛ «أي: ترسّل فيه ترسّلاً»^(٣).

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥٤)، التمهيد في علم التجويد (ص ٤٦)، منار الهدى في الوقف للأشموني (ص ٩)، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص ٥٤)، شرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٢١٠)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٦٨)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ٢٠٩)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٣٥)، العقود السنينة شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٢٤٨).

(٢) مجاهد بن جبر شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج المكي الأسود مولى السائب بن أبي السائب روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه. توفي ساجداً بمكة (١٠٤ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٤١).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٦٨٠).

والمعنى: تمهل في المبني ليتبين لك المعنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ
بِالْقُرْآنِ﴾ [طه: ١١٤]، ﴿لَا تَنْزِلْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) ﴿[القيامة: ١٦].
وعن الضحاك^(١): «أثبت حرفاً حرفاً»^(٢).

وعن ابن عباس: «بيته تبييناً»^(٣).

وقال بعض العلماء^(٤): «أي: تلبث وتثبت في قراءته، وأفصل الحرف من
الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فيتداخل بعض الحرف في بعض»^(٥). اهـ.

ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المدعى، وكذا ما ذكره ابن
المصنف من قوله سبحانه: ﴿وَقَرَأْنَا أَنْفَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]،

(١) أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي الخرساني الهلالي الصحابي الجليل المشهور
صاحب التفسير، حدث عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك
وسعيد بن جبير والأسود وعطاء وطاوس وغيرهم. وثقه أحمد بن حنبل. توفي بخرسان
سنة (١٠٥ هـ). ينظر: الأعلام (٣/ ٣١٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٧)، الوافي بالوفيات
(٥/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٤)، التمهيد في علم التجويد (ص ٦٠)، فتح
الرحمن في تجويد القرآن للمتولي (ص ١٠٧)، الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية
(ص ١٣٤).

(٣) ينظر: أضواء البيان (٨/ ٤٧٦)، تفسير الطبري (٢٣/ ٦٧٦)، تفسير الثعالبي (٤/ ١٦٠).

(٤) القائل الإمام الداني.

(٥) قال الداني: «وقال الله تعالى مُؤَدِّبًا لِنَبِيِّهِ ﷺ، وحاتاً لأُمِّهِ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ: ﴿وَرَزَّلْنَا الْقُرْآنَ
تَرْتِيلًا﴾ [الزمل: ٤]، أي: تلبث في قراءته، وأفصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا
تستعجل فيدخل بعض الحروف في بعض». ينظر: التحديد في صنعة الإتيان والتجويد
(ص ١٠٨)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٦٨)، الحواشي المفهومة
شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٥)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (ص ٢١٠).

وغير المكث بالترتيل^(١). وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَوَقَّلْنَاهُ نَازِلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ أي: أنزلناه بالترتيل؛ أي: بالتجويد، فإنه أنزله بأفصح اللغات؛ بل معناه: بَيِّنَاهُ تَبَيِّنًا وَفَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا، كما دلَّ عليه صدر الآية.

وأما روي عنه ﷺ: «رُبَّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ يَلْعَنُهُ»^(٢)؛ فإنه متناول لمن يخل بمبانيه، أو معانيه، أو بالعمل بما فيه.

(وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلًا) بألف الإطلاق؛ أي: ووصل القرآن من الإله إلينا على لسان جبريل ﷺ، ببيان متواتر من اللوح المحفوظ^(٣).

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٣٥).

(٢) هذا الحديث موقوف على أنس بن مالك ﷺ، كما في كتاب الإحياء. راجع: إحياء علوم الدين، بتخريج العراقي (١/ ٢٧٤).

(٣) هل تلقى أمين الوحي جبريل القرآن عن اللوح المحفوظ؟ وهل هذا الاعتقاد صحيح؟ والجواب: يعتقد أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله تكلم به، وألقاه إلى جبريل الروح الأمين، فنزل به فأوحاه إلى سيدنا محمد ﷺ، فابتداء نزول القرآن على النبي ﷺ من ربه بواسطة الرسول الكريم جبريل، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ نَزِيلُ رَبِّ الْمَلَكَيْنِ﴾ [٣٣] نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٣٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٣٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿٣٥﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَقُولُ رَسُولُ رَبِّكَ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠-٢١]، وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وهذه العبارة المذكورة في السؤال السابق تقتضي أن جبرائيل ﷺ لم يسمع القرآن من الله، وإنما أخذه من اللوح المحفوظ. نعم القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ، واللوح المحفوظ هو أم الكتاب، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [٢] وَإِنَّهُ فِي أُولَى الْأَلْفَبِ لَدَيْنَا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ [الدخف: ٤-٣]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿٦﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿٧﴾﴾ [البروج: ٢١-٢٢]. وبهذا يتبين أن العبارة غير صحيحة؛ لما تتضمنه من المعنى الفاسد، وهو أن جبريل لم يسمع القرآن =

وبيان النبي ﷺ، وتعلم التابعين، ثم أتباعهم منهم، وهلمَّ جرًّا إلى مشايخنا رحمهم الله متواترًا، هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين، وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها، التي هي معتبرة في لغة العرب الذي نزل القرآن العظيم بلسانهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ١٤].

فينبغي أن يراعي جميع قواعدهم وجوبًا، فيما يتغير به المبنى، ويفسد المعنى، واستحبابًا فيما يحسن به اللفظ، ويستحسن به النطق حال الأداء؛ وإنما قلنا بالاستحباب في هذا النوع؛ لأن اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا مهرة القراء، من تكرير الرءاءات، وتطنين النونات^(١)، وتغليظ اللامات

= من الله، وهذا مذهب أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الأشاعرة وغيرهم، يقولون: إن الله لا يتكلم وهذا القرآن مخلوق، بل كل كلام يضاف إلى الله فهو مخلوق، والأشاعرة يقولون: إن كلام الله معنى نفسي قديم لا يُسمع منه ولا تتعلق به مشيئته، وهذا القرآن المكتوب في المصاحف، المتلو باللسن، المحفوظ المسموع هو عبارة عن المعنى النفسي. وحقيقة قولهم أن هذا القرآن مخلوق، فشابهوا بذلك المعتزلة، وهذه مذاهب مبتدعة باطلة مناقضة للعقل والشرع، ومناقضة لمذهب أهل السنة والجماعة من السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم والله أعلم. ينظر: بحث الدكتور عبد الرحمن بن ناصر البراك.

(١) قال شيخ شيوخنا الشيخ أحمد المتولي (ت ١٣١٣ هـ): «وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات». ينظر: فتح الرحمن في تجويد القرآن للمتولي (ص ٩٩)، تطنين النونات تعريفه الراجع كما نص عليه الحافظ ابن الجزري: «المبالغة في الغنات»، بمعنى: تطويل زمنها أكثر مما جاء عن أئمة القراءة، وضبط ذلك يكون بالمشافهة من شيوخ الأسانيد. وقيل: تطنين الغنات: الإطنان سُرعة القطع، أي أن القارئ يُقصر زمن الغنة عن الكيفية المعروفة، وزمن الغنة عند الأئمة يضبط بالمشافهة، ويختلف بخلاف سرعات القراءة الثلاث، وتقديره بحركتين من حركات الإصبع من عمل المحدثين. وقيل أيضًا في تعريف =

في غير محلها، وترقيق الرءاءات في غير موضعها كما سيأتي بيانها - ولا يتصور أن يكون فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ١٧٨]، و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهو الحق الذي يُعَصُّ عليه بالنواجذ، ولا يُعَدَّل عنه إلى غيره المَذَامُذُ^(١).

[٢٩] وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ

وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

بالإشباع فيهما، وجاز الوقف عليهما، وهو بضم الهاء، ولا يجوز إسكانهما للوزن.

وقوله: (أَيْضًا)؛ أي: مع كونه حتمًا.

وأبعد الشارح الرومي في قوله: «أي؛ كمخارج الحروف والصفات»^(٢)؛ لأنهما داخلان في تعريف التجويد.

= التطين: هو أن يلصق القارئ لسانه عن النطق بالثون الساكنة المخفأة، والصحيح أن اللسان عند غنة الإخفاء الحقيقي يبقى قابلاً في قاع القم لا عمل له، ويتشربين مصنفات التجويد القديمة قول أغلبهم: لا عمل للسان مع صوت الغنة. هذان الله تعالى لا اتباع نهج سبيل السلف في القراءة، وسلمنا من القراءة بالرأي أو القياس. ينظر: لسان العرب (١٣/ ٢٦٨)، مادة: (طنن)، فتح الرحمن في تجويد القرآن للمتولي (ص ١٢٢)، علم التجويد للغوثاني (ص ١٤).

(١) في (ف): «إلا المذامذ»، والصواب حذف (إلا) لكي يستقيم المعنى. والمذامذ: مَذْمُذٌ إذا كَذَبَ، والمَذْيُذُ والمَذْمِيذُ: الكذاب. ينظر: لسان العرب (٣/ ٥٠٨)، مادة: (مذذ).

(٢) قال الشارح الرومي طاش كبري زاده: «يعني: أن التجويد أَيْضًا؛ أي: كمخارج الحروف وصفاتها حلية التلاوة؛ أي: صفة التلاوة، أو هو لها كالحلي». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٣٩).

ثم (الحلية)؛ بمعنى: الزينة هاهنا، وإن كان أخص منها عرفاً، حيث يختص بالصيغة؛ فالمعنى: أنه صفة مستحسنة للقراءة، كالحلي للنساء.

والفرق بين التلاوة والأداء:

أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعة، كالدراسة، والأورد، والوظيفة.

والأداء: الأخذ عن الشيوخ، والقراءة أعم، ذكره ابن المصنف^(١)

والأخذ عن الشيوخ على نوعين:

أحدهما: أن يسمع من لسان المشايخ، وهو طريقة المتقدمين.

وثانيهما: أن يقرأ في حضرته، وهم يسمعونها، وهذا مسلك المتأخرين^(٢).

واختلف أيهما أولى، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا

أقرب إلى الحفظ.

وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري: «والحق أن الأداء؛ القراءة

بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم، لا الأخذ نفسه»^(٣).

ثم التجويد على ثلاث مراتب^(٤):

١- ترتيل.

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٤٠).

(٢) نقل كيفية الأخذ عن الشيوخ عن عليّ القاري كل من: المرعشي، ومحمد مكي نصر الجريسي.

ينظر: جهد المقل للمرعشي (ص ٢٧٢)، نهاية القول المفيد في علم التجويد (ص ١٧).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٥٨).

(٤) القراء مجمعون على التزام القراءة بالتجويد، صرح بذلك ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ) بقوله:

«اعلم أن القراء مجمعون على التزام التجويد، وهو إقامة الحروف وصفاتها. فأما أسلوب

القراءة، من حذر وترتيل، بعد إحراز ما ذكرنا، فهم متباينون غير مُستويين». ينظر: الإقناع في

القراءات السبع (ص ٣٤٥).

٢- وتدوير.

٣- وحدر. [أ/١١]

فالترتيل: هو تؤدة وتأن، وهو مختار ورش، وعاصم^(١)، وحمزة^(٢).

والحدر: هو الإسراع، وهو مختار قالون^(٣)، وابن كثير^(٤)، وأبي عمرو^(٥).

(١) عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر: أحد القراء السبعة. تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القراءات، صدوقاً في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهذلة اسم أمه، توفي سنة (١٢٧هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٢٤٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٥٣).

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة أدرك بعض الصحابة، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره توفي بالكوفة سنة (١٥٦هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٦١-٢٦٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٤٧).

(٣) قالون: عيسى بن مينا بن مروان أبو موسى الشهير بقالون، صاحب الرتبة، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة، انتهت إليه الرياسة في العلوم العربية والقراءة في زمانه، وقالون لقب دعاه به نافع، توفي سنة (١٢٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٦١٦)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٧٢).

(٤) ابن كثير: هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرم أبو معبد المكي: أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة، لقي ابن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك وروى عنهم، كان قاضي الجماعة بمكة، توفي سنة (١٢٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٤٣-٤٤٥)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٣٢).

(٥) أبو عمرو البصري: هو زيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، وأحد أئمة اللغة والأدب، عرض على الحسن، وأبي العالية، وعاصم وغيرهم، كان ثقة صدوقاً زاهداً. توفي سنة (١٥٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٨٨-٢٩٢)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٤٠).

والتدوير: هو التوسط بينهما، وهو مختار ابن عامر^(١)، والكسائي^(٢). وهذا كله إنما يتصور في مراتب الممدود؛ وأما ما ذكره ابن المصنف: «من أن إسكان المرتل وتحريكه وتشديده ومده أتم، وكذلك المتوسط بالنسبة إلى الحادر»^(٣). فهو غير الظاهر، وخلاف المتبادر.

[٣٠] وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا

مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا

بفتح الحاء، عطفاً على (حَقَّهَا)، ومن بيانه لما قبلها، وهذا تعريف التجويد، وما سبق نعت له؛ أي: التجويد هو إعطاء الحروف، بعد إحسان مخارجها، وتمكينها من محايضها، (حَقَّهَا) من كل صفة من صفاتها المتقدمة، وإعطائها (مُسْتَحَقَّهَا) من تفخيم وترقيق، وسائر أوصافها الآتية. والفرق بين (حَقَّ) الحروف (وَمُسْتَحَقَّهَا):

أن حَقَّ الحرف: صفته الملازمة له من همس وجهر، وشدة ورخاوة، وغير ذلك من الصفات الماضية

(١) عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة، عرض على أبي الدرداء، والمغيرة صاحب عثمان بن عفان، كان إماماً عالمًا ثقة فيما أتاه، صدوقاً حسن القراءة. توفي سنة (١١٨ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٢٣-٤٢٥)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٣٠).

(٢) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات، وهو أحد تلامذة حمزة، وأحد القراء السبعة، وله مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، المصادر، الحروف، القراءات، متشابه القرآن وغيرها. توفي سنة (١٨٩ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٥٣٥-٥٤٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٥٢).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٤٠).

ومستحقها: ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستقل، وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق الرءاءات، وتفخيم بعضها، وكذا حكم اللامات.

ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض؛ مما حكموا عليه بالإظهار، والإدغام، والإخفاء، والقلب، والغنة، والمد والقصر، وأمثال ذلك.

فالحق: صفة اللزوم.

والمستحق: صفة العروض هذا.

وما يخفى أن إخراج الحرف من مخرجه أيضاً، داخل في تعريف التجويد، كما صرح به الناظم في كتاب التمهيد^(١). فكان ينبغي أن يذكر فيه.

وقد أشرنا إلى جواب لطيف في ضمن تعريفه، وهو: أن الحروف لا تتحقق إلا باعتبار إخراجها من حيّزها؛ لكن يبقى فيه إشكال من جهة، أن بعض الصفات أيضاً مميّزة لها.

لا يقال: إن المخارج قد تقدّم حكمها؛ فإننا نقول: الصفات أيضاً قد تبين علمها، والأظهر أن المراد بقوله:

[٣١] وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ

وَاللَّفْظُ فِي تَطْيِيرِهِ كَمَثَلِهِ

(وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ) بيان مخرج كل واحد من الحروف، فإن معناه: أن التجويد: هو ردُّ كل واحد من الحروف لأصله؛ أي: صرفه إلى أصل من حيّزه

(١) قال الحافظ ابن الجزري في التمهيد: «فالتجويد: هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به، على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٥٥).

ومخرجه؛ ولكن يرد عليه، أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة؛ لأن الأول: بيان الحقيقة والماهية. والثاني: بيان الصفة والكيفية. وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن يقال: الواو لمطلق الجمعية، لا لإفادة الترتيب بين المتعاطفة.

(وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ) المراد بالنظير والمثل هنا واحد، وكان الأولي أن يقول: (واللفظ في شبيهه كمثله)، والكاف زائد.

والمعنى: أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني ما يتلفظ بمثله أولاً؛ يعني: أنه إذا أراد أن ينطق بالحرف مرققاً أو مفخماً، أو مشدداً أو مقصوراً أو ممدوداً، أو مظهراً أو مدغماً وأمثال ذلك، جاء شبيهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة، فيتلفظ به بلا تفاوت؛ لتكون القراءة على المناسبة والمساواة، ولا يبعد أن يكون النظير على بابه، ويراد أن مدّه بألف: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفتح: ١] يكون على مقدار مدّه بياء: ﴿الرَّحِيمُ﴾ [الفتح: ١]، وأمثال ذلك.

[٣٢] مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ

بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلا تَعْسَفٍ

(مُكْمَلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ) بكسر الميم؛ أي: حال كون اللفظ مكمل الصفات حقاً واستحقاقاً، أو بفتح الميم؛ أي: حال كون الملفوظ مكمل الأداء مخرجاً وصفة من غير تكلف، وارتكاب مشقة [في] قراءته بالزيادة على أداء مخرجه، والمبالغة في بيان صفته.

(وَمَا) زائدة؛ لتأكيد النفي.

(بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلا تَعْسَفٍ)؛ أي: وأن يتلفظ في نطقه [ب/١١]

بالقراءة، بلا خروج عن استقامة جادة الأداء، إلى طرفي الإفراط والتفريط.

والمعنى: أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمثيط، وفي الحذر عن

الإدماج والتخليط، فإن القراءة بمنزلة البياض، إن قل صار سمرة، وإن كثر صار برصاً^(١).

وزاد الإمام حمزة: وما فوق [الجعودة]^(٢) فهو الققط^(٣)، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة^(٤).

وأما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله: وفي نسخة: (باللفظ في النطق)^(٥)، فلا وجه لصحتها، فما كان ينبغي له ذكرها؛ إلا مقروناً بالتنبيه على ضعفها. ثم اعلم: أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل، والتحقيق، وبالحدرد، والتخفيف، والأول أولى لظهور المعنى، والثاني أفضل لتكثير المبنى، وقد ورد أنه ﷺ قال:

(١) البرص: داء معروف نسأل الله العافية منه ومن كل داء، وهو بياض يقع في الجسد. ينظر: لسان العرب (٥/٧)، مادة: (برص). القانون في الطب لابن سينا (٤٧٨/٥).
(٢) في (ف): «الجهورة»، وهي تصحيف للجعودة. وهي: الجعد من الشعر خلاف السبط، وقيل: هو القصير عن كراع شعر جعد بين الجعودة جعد: جعودة وجعادة، وتجدد وجعده صاحبه تجعيداً، ورجل جعد الشعر من الجعودة. والأثنى جعدة، وجمعهما: جعاد. ينظر: لسان العرب (٣/١٢١)، مادة: (جعد).

(٣) الققط: قصر الشعر معشدة جعودته. ينظر: لسان العرب (٧/٣٨٠)، مادة: (قطط).
(٤) ينظر: السبعة في القراءات (١٩/١)، التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ١٤٥)، جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي (٢/٥٢٧)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٤٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١١٥)، النشر في القراءات العشر (١/٢٣١)، التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي للمسيدي (ص ٥٢)، الإتيان في علوم القرآن (١/١١٨)، شرح القصيدة الواضحة في تجويد الفاتحة (ص ٩٠)، شرح المخللاتي في العدد (ص ٣١٠)، نهاية القول المفيد في علم التجويد (ص ٢٢)، العقود الستة شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ١٥٨)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٧٩).

(٥) قال شيخ الإسلام: «(مُكَمَّلًا) ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ فِي الْقِرَاءَةِ، وَمَا زَائِدَةٌ لِلتَّكْيِيدِ؛ وَلَتَكُنِ الْقِرَاءَةُ (بِالْفُظِّ)، وَفِي نَسْخَةٍ: بِاللُّطْفِ (فِي النَّطْقِ بِلَا تَعَسُّفٍ)». ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٤٩).

«مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْ قِرَاءَةَ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ^(١)؛ أَي: عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٢)».

والمراد بالغَضِّ: الطَّرِي^(٣)، فإنه ^(٤) قد أُعْطِيَ حَظًّا عَظِيمًا فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ، وَتَحْقِيقِهِ وَتَرْتِيلِهِ؛ كَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يُسْمِعَهُ الْقُرْآنَ فَقَالَ: اقْرَأْ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزِلُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ أَحَبُّ أَنْ أَسْمِعَهُ مِنْ غَيْرِي»، فَقَرَأَ عَلَيْهِ سُورَةَ النَّسَاءِ إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا^(٥)﴾ [النساء: ٤١]، فَقَالَ: حَسْبُكَ الْآنَ^(٦). وَكَانَتْ عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ^(٧).

وَفِي الْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي الصَّحِيحِينَ إِيمَاءٌ إِلَى بَيَانِ الطَّرِيقَيْنِ فِي اخْتِذِ الْقِرَاءَةِ عَنِ الشُّيُوخِ، وَلَمَّا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ أَجَلَاءِ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، خَصَّهُ ﷺ بِهَذِهِ الْمُنْقَبَةِ.

وَتَجُوزُ الْقِرَاءَةُ سِرًّا وَعِلَانِيَةً، وَبَايَهُمَا اقْتَرَنَ نِيَّةٌ صَالِحَةٌ، كَانَ أَعْلَى وَأَوَّلَى. وَفِي الْمَوْطَأِ وَسَنَنِ النَّسَائِيِّ عَنْ حَذِيفَةَ^(٨) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ

(١) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٤٥٤)، ح ٨٣٣٣، بغية الحارث (١/ ٣٠٢)، ح ١٠١٥،

مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ١٨٤)، ح ٧.

(٢) الْغَضُّ وَالْغَضِيضُ: الطَّرِي. ينظر: لسان العرب (٧/ ١٩٦)، مادة: (غضض).

(٣) ينظر: صحيح البخاري (١٤/ ٧٦)، ح ٤٣١.

(٤) الذَّرْفُ: صَبُّ الدَّمْعِ، وَذَرَفَ الدَّمْعُ يَذْرِفُ ذَرْفًا وَذَرْفَانًا: سَالَ. ينظر: لسان العرب (٩/ ١٠٩)، مادة: (ذرف).

(٥) حذيفة بن اليمان، واسم اليمان حسيل. ويقال: حسل بن جابر العبسي حليف بني عبد الأشهل، روى حذيفة عن النبي ﷺ وعن عمر. سكن الكوفة، وكان صاحب سر رسول الله ﷺ، ومناقبه كثيرة مشهورة، وقال علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب عن حذيفة: خَيْرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْهَجْرَةِ وَالنَّصْرَةِ، فَاخْتَرْتُ النَّصْرَةَ. وقال عبد الله بن =

بلحون العرب، وإياكم ولحون أهل الفسق والكتابين»، وفي رواية: «أهل العشق والكتابين، فإنه سيجيء قوم بعدي يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم، وقلوب من يعجبهم شأنهم»^(١).
والمراد بالحنان العرب: القراءة بالطبائع، والأصوات السليقية.
وبالحنان أهل الفسق: الأنغام المستفادة من القواعد الموسيقية.
والأمر محمول على الندب، والنهي محمول على الكراهة؛ إن حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف؛ وإلا فمحمول على التحريم.
والقوم الذين لا تجاوز حناجرهم قراءتهم: الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به، ومن جملة العمل به الترتيل، والتلاوة حق تلاوته.

= يزيد الخطمي عن حذيفة: لقد حدثني رسول الله ﷺ بما كان وما يكون حتى تقوم الساعة. رواه مسلم، وقال ابن نمير وغيره. مات سنة (٣٦هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: تهذيب التهذيب (١٣٩/٢)، الأعلام للزركلي (١٧١/٢).

(١) أخرج الطبراني في المعجم الأوسط بسنده عن حصين بن مالك الفزاري قال: سمعت شيخاً وكان قديماً يكنى بأبي محمد، يحدث عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الكتابين، وأهل الفسق، فإنه سيجيء قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم، وقلوب من يعجبهم شأنهم». لا يروى هذا الحديث عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به: بقية». ينظر: المعجم الأوسط للطبراني (٦/١٦)، ح: ٧٤٣٠، شعب الإيمان للبيهقي (١٧٥/٦)، ح: ٢٥٤١، البدع لابن وضاح (٢٦٧/١)، ح: ٢٥١، فضائل القرآن للقاسم بن سلام (٢١٦/١)، ح: ١٩٥، مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي (١٩٠/١)، ح: ١٤٨، جمال القراء وكمال الإقراء (٥٠٤/٢)، النشر في القراءات العشر (٨٩/٢)، والحديث ضعفه الألباني. ينظر: صحيح وضعيف الجامع الصغير (٤٣٩/٧)، ح: ١٠٦٧.

ونقل الزَيْلَعِيُّ^(١) - من الأئمة الحنفية - أنه لا يحلُّ التطريب فيه، ولا الاستماع إليه؛ لأن فيها تشبُّهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم، وهو التغني، ولا يُعَكِّرُ عليه قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»^(٢)، لأن المراد بالتغني به: الاستغناء. على ما اختاره سفيان بن عيينة^(٣)، ونقله عنه شارح المصابيح^(٤).
والمراد به تحسين الصوت، وتزيينه على وفق التجويد، وتبيينه لقوله ﷺ: «زِينُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(٥).

ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية، حيث يجتمعون فيقرؤون بصوت واحد، ويقطعون القرآن، فيأتي بعضهم ببعض الكلمة، والآخر ببعضها، ويحذفون حرفاً، ويزيدون آخر، ويحركون الساكن، ويسكتون المتحرك،

(١) الزيلعي: عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي. قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ. فافتى ودرّس، وتوفي فيها. له: (تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق) فقه، و(تركة الكلام على أحاديث الأحكام)، و(شرح الجامع الكبير) فقه. توفي سنة (٧٤٣ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/٢١٠)، معجم المؤلفين (٦/٢٦٣).

(٢) ينظر: صحيح البخاري (٢٣/٥٥)، ح ٦٩٧٣.

(٣) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد: محدث الحرم المكي. من الموالى. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها. كان حافظاً ثقة، واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. له: (الجامع) في الحديث، وكتاب في (التفسير). توفي سنة (١٩٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/١٠٥)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٣٥).

(٤) راجع: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٤/٢٧٥)، والطيبي له شرح على مصابيح السنة للإمام البغوي المسمّى بالكاشف عن حقائق السنن، ولعلي القاري شرح عليه أيضاً.

(٥) ينظر: صحيح البخاري (٢٣/٧٩)، ح ٦٩٨٩، سنن أبي داود (٤/٢٦٧)، ح ١٢٥٦، سنن ابن ماجه (٤/٢٤٠)، ح ١٣٣٢، سنن النسائي (٤/١٣١)، ح ١٠٠٥.

وأمثالها، ويمدّون تارة، ويقصّرون أخرى في غير محالّها، مراعاة للأصوات خاصة دون أحوالها^(١)، مع أن الغرض الأهم من القراءة؛ إنما هو تصحيح مبانيها، لظهور معانيها بما فيها، كما قال الله تعالى: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ مَبْرُوكًا لِيَذْكُرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

نعم إذا اجتلبت المباني على أسمع السامع والتالي في أعلى معارضها، وأجلى جهات النطق بها، كان تلقّي القلوب، وإقبال النفوس عليها زائد في الحلاوة، على ما لم يبلغ منها، فحيثئذ ينتج اكتساب أوامره واجتناب زواجره، والرغبة في وعده، والرغبة من وعيده، وتلك فائدة جسيمة، وعائدة عظيمة، وهذا معنى قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»، أي: أظهروا زينتها^(٢) بحسن أصواتكم.

(١) جاء وصف هؤلاء النفر من القراء على لسان ابن الجزري في التمهيد حيث قال: «وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرؤون جملة كلهم بصوت واحد، فيقولون في نحو قوله: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُونَ﴾ [ص: ٣٨]، ﴿أَوْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٧]، أَفَلَا يَعْلَمُونَ، أَوْ لَا يَعْلَمُونَ، فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو، فيقولون: قَالَ آمَنَّا، والياء، فيقولون: يَوْمَ الدِّنِّ، في ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفتح: ٤]. ويمدّون ما لا يمدّ، ويحركون السواكن التي لم يَجُزْ تحريكها؛ ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها، وينبغي أن يسمّى هذا: التحريف». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٥١)، وما ذكره الحافظ ابن الجزري في هذا الباب من حال ما ابتدعه القراء، نقله بنصه عن علم الدين السخاوي تلميذ الشاطبي. ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (٢/ ٥٢٩)، فتح الرحمن في تجويد القرآن للمثولي (ص ١٢٢)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٤٨)، النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٠)، الإتيان في علوم القرآن (١/ ١٢١).

(٢) كذا في (ف).

وهذا لا ينافي ما ورد من قوله ﷺ: «زينوا أصواتكم بالقرآن»^(١). وبما تحرّر وتقرّر من البيان، تبين^(٢) حكمة شرع الإنصات لقراءة القرآن وجوباً في الصلاة، وندباً في غيرها، وحسن أدب الأئمة في السكوت على التمام من الكلام، لما في ذلك من سرعة وصول [١٢/أ] المعاني إلى الأفهام، هذا ويؤيد الأخير ما رواه الترمذي وصححه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها»^(٣)؛ ولأن عثمان^(٤) وغيره قرءوا القرآن في ركعة^(٥)، ويقوّي الأوّل ما ورد في حديث:

(١) ينظر: المستدرک علی الصحیحین (١٦٦/٥)، ح ٢٠٥٦، المعجم الكبير للطبراني (٢٩٣/٩)، ح ١٠٩٥٠.

(٢) في (ف): «تبين».

(٣) ينظر: سنن الترمذي (١٥٣/١٠)، ح ٢٨٣٥، المستدرک علی الصحیحین (١٠٤/٥)، ح ١٩٩٨، مصنف ابن أبي شيبة (١٥٣/٧)، ح ٣، مصنف عبد الرزاق (٣٦٧/٣)، ح ٥٩٩٣.

(٤) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قریش: أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. من كبار الرجال الذين اعتز بهم الإسلام في عهد ظهوره. ولد بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل. وكان غنياً شريفاً في الجاهلية. ومن أعظم أعماله في الإسلام تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، فبذل ثلاث مائة بعير بأقتابها وأحلاسها وتبرع بألف دينار. وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة ٢٣ هـ فافتتحت في أيامه أرمينيا والقوقاز وخراسان وكرمان وسجستان وإفريقيا وقبس، وأتم جمع القرآن، وكان أبو بكر قد جمعه وأبقى ما بأيدي الناس من الرقاع والقراطيس، فلما ولي عثمان طلب مصحف أبي بكر فأمر بالنسخ عنه وأحرق كل ما عداه. وهو أوّل من زاد في المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ، وقدم الخطبة في العيد على الصلاة، وأمر بالأذان الأوّل يوم الجمعة. استشهد (٣٥هـ) ينظر: الأعلام (٢١٠/٤)، أسد الغابة (٢٤٩/٢).

(٥) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٥/٣).

«من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يَفْهَمْهُ»^(١). ومال إلى هذا القول ابن مسعود، وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

هذا وقال المصنف رحمه الله: «روينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي^(٢)، قال: صلى بنا ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، والله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله، وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل، تلتد الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقل عن حالته»^(٣).

قال: «ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت، ولا معرفة بالألحان؛ إلا أنه كان جيد الأداء، قَيِّماً باللفظ والبناء، فكان إذا أفرط أطرب المسامع، وأخذ القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون للاستماع إليه»^(٤).

قال: «وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخبار بلغت التواتر، عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري^(٥) رحمه الله تعالى

(١) ينظر: مصنف عبد الرزاق (٣/٣٥٦)، ح ٥٩٥٨.

(٢) عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل، أدرك الجاهلية، ولا صحبة له أسلم على عهد عمر، وأدى إليه الصدقات، وغزا في عهد عمر بن الخطاب. ومات سنة (٩٥هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار (١/١٥٩)، أسد الغابة لابن الأثير (٣/٢١٣).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٣٩).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٣٩).

(٥) محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكى، الشيخ تقي الدين أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي، مسند عصره، ورحلة وقته، وشيخ زمانه، وإمام أوائه، ولد ثامن عشر جمادى الأولى سنة ست وثلاثين وستمائة. توفي ثامن عشر صفر سنة (٧٢٥هـ) بمصر رحمه الله. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٠٦)، معجم المؤلفين (٨/٢٧٣).

عليه وبركاته وكان أستاذًا في التجويد، أنه قرأ يومًا في صلاة الصبح: ﴿وَتَقَعَّدَ
الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وكرّر هذه الآية، فنزل طائر على
رأس الشيخ ليستمع قراءته، حتى أكملها، فنظروا إليه، فإذا هو هدهد^(١).

قال: «ويبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي علي البغدادي^(٢) المعروف بسبط الخياط
صاحب المنهج^(٣) وغيره في القراءة، أنه كان قد أعطي حظًا عظيمًا، وأنه أسلم
على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته^(٤)». اهـ.
وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت^(٥) عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٩).

(٢) عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط الأستاذ
البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد في عصره، ولد سنة أربع وستين وأربعمائة،
قرأ القراءات على جده أبي منصور محمد بن أحمد، وهو أحد الذين انتهت إليهم رئاسة
القراءة علمًا وعملاً والتجويد علمًا وعملاً وطربًا وكان إمامًا في اللغة والنحو جميعًا أتقن
ذلك عن شيخه أبي الكرم المبارك بن فائخر، توفي في ربيع الآخرة سنة إحدى وأربعين
 وخمسمائة ببغداد وصلة عليه ولي الله الشيخ عبد القادر الجيلي ودفن عند جده أبي
منصور على دكة الإمام أحمد وكان الجمع في جنازته يقوت الإحصاء غلقت أكثر البلد
قال أبو الفرج ابن الجوزي: ما رأيت جمعًا أكثر من جمع جنازته. ينظر: غاية النهاية في
طبقات القراء (١/ ١٩٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢٥٤).

(٣) (المبہج فی القراءات الثمان): وقراءة الأعمش، وابن محيصن، واختيار خلف، واليزيدي:
للشيخ أبي محمد: عبد الله بن علي بن أحمد المعروف: بسبط الخياط البغدادي، المتوفى:
سنة ٥٤١، إحدى وأربعين وخمسمائة. ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٥٨٢). طبع في بيروت
تحت مسمًى (المبہج فی القراءات السبع).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٩).

(٥) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو خازجة: صحابي، من أكابرهم. كان
كاتب الوحي. ولد في المدينة ونشأ بمكة، وقتل أبوه وهو ابن ست سنين. وهاجر مع =

يُحب أن يقرأ القرآن كما أنزل»^(١). أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١].

وفي صحيح البخاري، عن أنس^(٢) أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كانت مدًّا، أو مدًّا، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» [الفاتحة: ١]، يمدُّ: ﴿اللَّهُ﴾ [الفاتحة: ١]، ويمدُّ: ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١]، ويمدُّ: ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]^(٣).

أما الأولان فمدُّهما طبيعيٌّ قدر ألف، وأما الأخير فمدُّه عارض للسكون، فيجوز فيه ثلاثة أوجه: الطول، وهو مقدار

ثلاث ألفات، والتوسط، وهو قدر ألفين، والقصر قدر ألف.

وقال قاضي خان^(٤) في فتاواه: «لو قرأ القرآن في صلاته بالألحان؛ إن غير

= النبي ﷺ وهو ابن ١١ سنة، وتعلم وتفقه في الدين، فكان رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض. ولما توفي رثاه حسان بن ثابت، وقال أبو هريرة: اليوم مات خير هذه الأمة وعسى الله أن يجعل في ابن عباس من خلفاء. ينظر: أُمْدُ الغابة لابن الأثير (٣٩٣/١)، الأعلام (٥٧/٣).

(١) لم أقف عليه في صحيح ابن خزيمة على الرغم من تكرار عملية البحث. ووجدته في الجامع الكبير للسيوطي (٨٨٧٦/١)، ح ٢٦٦٢، كتر العمال (٤٩/٢)؛ ح ٣٠٦٩، وضعفه الألباني، ينظر: صحيح وضعيف الجامع الصغير (٨٩/٩)، ح ٣٦٤٢.

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري أبو حمزة صاحب النبي ﷺ وخادمه، روى القراءة عنه سماعاً، ووردت الرواية عنه في حروف القرآن، قرأ عليه قتادة ومحمد بن مسلم الزهري. توفي سنة (٩١هـ). ينظر: غاية النهاية (١٧٢/١)، أُمْدُ الغابة لابن الأثير (٧٩/١).

(٣) ينظر: صحيح البخاري (٤٦٥/١٥)، ح ٤٦٥٧، سنن ابن ماجه (٢٥٤/٤)، ح ١٣٤٣، سنن النسائي (١٢٩/٤)، ح ١٠٠٤.

(٤) قاضي خان: حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين، المعروف بقاضي خان الاوزجندی الفرغاني: فقيه حنفي، من كبارهم. له (الفتاوى) ثلاثة أجزاء، (الأمالي) و(الواقعات) و(المحاضر) و(شرح الزيادات) و(شرح الجامع الصغير) =

الكلمة، تفسد صلاته لِمَا عُرِفَ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ لَا يَغَيِّرُ الْمَعْنَى إِلَّا إِذَا فَحِشَ». اهـ.

وفيه بحث؛ إذ فحش امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبداً، قال: «وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة؛ لأن الكلام عنده لا يقطع الصلاة إذا لم يكن متعمداً، وهذا ليس بمتعمد؛ لأنه يريد قراءة القرآن؛ وإنما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة؛ لأنه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة.

وإنَّ قراءة القرآن بالألحان في غير الصلاة، اختلفوا في جوازه، وعامة المشايخ على منعه، وكرهوا الاستماع أيضاً؛ لأنه تشبّه بالفسقة بما يفعلونه في فسقهم، وكذا الترجيع في الأذان». اهـ.

ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغيّر المبنى والمعنى، والله أعلم. ثم رأيت في (شرح منية المصلي)^(١) رجل يقرأ ويلحن، يجب على السامع أن يردّه إلى الصواب؛ إن علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن؛ وإلا فهو في سعة من تركه.

ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ؛ لأنه شبيه بفعل الفسقة، وهذا إذا كان لا يغيّر الحروف، أما اللحن المغيّر فحرام بلا خلاف، وهو الغاية في المدعى:

= منه جزآن، و(شرح أدب القضاء للخصاف) وغير ذلك، والأوزجندی نسبة إلى أوزجند (بنواحي أصفهان، قرب فرغانة) توفي سنة (٥٩٢هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٢٤)، معجم المؤلفين (٣/ ٢٩٧).

(١) (منية المصلي وغنية المبتدي): للشيخ الإمام سديد الدين الكاشغري هو: محمد بن محمد المتوفى: سنة ٧٠٥هـ، أوله: (الحمد له رب العالمين... الخ)، وهو: كتاب معروف متداول بين الحنفية، وقد شرحه: ابن أمير الحاج شرحاً بسيطاً في مجلدين. ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٨٦).

[٣٣] وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَيَنْ تَرْكِهِ

إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي بِفَكِّهِ

اسم ليس، قوله: (بَيْنَهُ)؛ فإنه ظرفٌ لمقدَّر:

هو اسم حقيقة، وهو فرق؛ و(إِلَّا)، بمعنى: غير.

و(رِيَاضَةٌ)؛ خبر (لَيْسَ)، و(بِفَكِّهِ)؛ متعلق بـ: (رِيَاضَةٌ).

والمعنى: ليس بين التجويد وتركه فرق، بمعنى: فارق؛ إلا مداومة امرئ

على التكرار، وسماعه من ألفاظ المشايخ الحدائق الأبرار، لا مجرد اقتصار

على النقل من الكتب المدونة، أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار^(١).

والفكان: ملتقى الشُّدَقَيْنِ من الجانبين، على ما قاله ابن المصنف وغيره^(٢).

وهو بالكسر [١٢/ب] ويفتح، وداله مهملة: جانب الفم، وجمعه الأشداق^(٣).

كما في الصحاح^(٤).

(١) للكتب المدونة في التجويد والقراءات فوائد جمّة، منها العودة إليها عند اختلاف

المشافهة بين الشيوخ، كما هو واقع في عصرنا الحاضر، فبعض الشيوخ يُقرأ بالفرجة في

القلب والإخفاء الشفوي، والبعض الآخر يُقرأ بالإطباق، ففي مثل هذه الحالة لا بدّ من ربط

المشافهة بالنص الموجود عند أئمة القراءة، فإنّ ما كتبه في صفتاتهم ما هو إلا مشافهة لما

تلقوه من مشايخهم، المتصل سندهم بالنبي ﷺ.

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٤٩)، الحواشي الأزهرية

(ص ١٠٩)، الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية للتأذني الحلبي (ص ٤٠).

(٣) الشُّدَقُ: جانب الفم. والشُّدَقَانِ والشُّدَقَانِ طِفْطِفَةُ الفم من باطن الحَدَّيْنِ، ويقال: نفخ

في شِدْقِيهِ وشِدْقَا الفرس مَشَقٌّ فَمِهِ إلى منتهى حدِّ اللِّجَامِ، والجمع من كل ذلك أَشْدَاق

وشُدُوق. ينظر: لسان العرب (١/١٧٢)، مادة: (شُدُق).

(٤) ينظر: الصحاح في اللغة (١/٣٤٩).

وقال بعض الشراح: «إِنَّ الْفَكَ اللَّخِيَّ»^(١). وهو موافق لما في الصحاح^(٢) والقاموس^(٣).

والمراد به: مثبت اللحية^(٤). قال خالد: «يريد به فكيه؛ يعني: الإضافة للجنس»^(٥). وقال ابن المصنف: «أي: بقمه، وهذا من إطلاق الجزء، والمراد به الكل»^(٦). اهـ. وتبعه غيره، ويردّه تفسير القاموس للفق بمثبت اللحي، فإنه ليس من أجزاء الفم أصلاً، والأظهر أن المراد به ذكر المحل، وإرادة الحال، وهو اللسان المعتبر للبيان.

هذا والله دَرُّ الناظم حيث قال: «ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتشديد - مثل: رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقّى من فم المحسن»^(٧). اهـ.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٤٧).

(٢) ينظر: الصحاح في اللغة (٤٩/٢).

(٣) بفكه: أي: بقمه، وفككت الشيء فأنفك بمنزلة الكتاب المختوم فكك خاتمته كما تفك الحنكين تفصّل بينهما. ينظر: لسان العرب (٤٧٥/١٠)، مادة: (فكك). القاموس المحيط (١٨/٣).

(٤) ينظر: القوائد السرية شرح المقدمة الجزرية (ص ٤٠).

(٥) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٠٩).

(٦) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٤٩).

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٤٠).

[باب التزيين]

وإذا عرفت أن التجويد ما ذكره أرباب التوفيق والتأييد:

[٣٤] فَرَقُّنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرَفِ

وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ

(فَرَقُّنْ) بالنون المؤكدة المخففة، (مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرَفِ) بالنقل والحذف،

ويجوز من غير نقل أيضًا.

و(مِنْ) بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة.

وهي ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة في: (خص ضغط قط)،

فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستفلة؛ إلا اللام من اسم (الله) الواقعة بعد الفتحة أو الضمة؛ وإلا الراء على تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة.

وأما الحروف المستعلية، فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها.

(وَحَاذِرْنَ) بالنون المخففة المؤكدة، وفي بعض النسخ المصححة، وهو

الملائم للمطابقة بين المتعاطفين، على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل، مع إفادة

المبالغة من صيغة الأمر على بناء المفاعلة، التي هي موضوعة للمبالغة.

فالمعنى: احذر احذر البتة (تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ)، وفي نسخة بالتنوين في

(وَحَاذِرْنَ)؛ فالتقدير: كن حاذراً من تفخيمها، خصوصاً الألف من بين الحروف

المستفلة؛ إلا أنها مقيدة بما إذا كانت بعد حرف مستعل؛ لأنها إذا كانت بعد

حرف مستعل؛ فإنها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من

أن الألف لازمة للحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجوده، وعدمها بعدمه؛

ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح، فحيث كانت الألف مع حرف مستعل

أو شبههما مما يستحق التفخيم، استعلت الألف للزومها له ففخمت، وحيث

كانت مع حرف مستفل استقلت الألف للزومها له فرققت^(١).
والمراد بشبه الحرف المستعلي: الراء المفتوحة؛ لأنها تخرج من طرف
اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء،
وبهذا المبنى تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنى، كذا قرره ابن
المصنف وغيره^(٢).

ثم قال: ولا اعتبار بقول من قال: ينبغي المحافظة على ترقيق الألف
خصوصاً إذا جاءت بعد حروف الاستعلاء؛ فإن الذي ذكرناه هو الحق، وقول
الناظم رحمته محمل على ما ذكرناه، وبه نأخذ؛ يعني: ولو كان لفظه مطلقاً؛ لكنه
ينبغي أن يعتبر مقيّداً جمعاً بين قوله، وقول غيره من المحققين^(٣).

(١) في (ف): «وحيث كانت مع حرف مستعل استقلت الألف للزومها له فرققت»، ولعله
تصحيف من الناسخ أصلحته بما يتوافق مع سياق قوله: (فرققت). ومما يؤكد ما ذهبت إليه
من تصحيف العبارة من النسخ، أن علي القاري نقل هذا الكلام بنصه من ابن المصنف،
وهذا نص كلامه في الحواشي: «وكن حاذراً من تفخيم الألف إذا كانت بعد حرف
مستفل، أما لو كانت بعد حرف مستعل فإنها تكون تابعة في التفخيم فإن الألف لازمة
لفتحه الحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجودها، وعدمها بعدمها، وكذلك لا يكون
قبل الألف إلا مفتوحاً، فحيث كانت الألف مع حرف مستعل أو شبهه استقلت الألف
للزومها لها ففخمت، وحيث كانت مع حرف مستفل استقلت الألف للزومها لها فرققت،
وأعني: شبه الحرف المستعلي الراء؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك
الأعلى، والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء، ولا اعتبار بمن قال: ينبغي المحافظة على
ترقيق الألف خصوصاً إذا جاءت بعد حرف الاستعلاء، فإن الذي ذكرناه هو الحق». ينظر:
الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٠).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٠)، الحواشي الأزهريّة
(ص ١٠٩).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٠).

وقد قال المصنف في نشره: «إن الألف إذا وقعت بين حرف التفخيم تفخم أتباعاً لما قبلها نحو: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، (الْعَصَا)؛ لأن الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم، فتكون تابعة لما اتصلت به»^(١). اهـ.

وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف في التمهيد، وجزم به شيخه ابن الجُنْدِيَّ^(٢) حيث قال: «إن تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ»^(٣). اهـ.
فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه، كما جوزه بعض الشراح، فإن المصنّف صنّف التمهيد أولاً في سنّ البلوغ^(٤)، والعمدة على تصنيفه النشر،

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٣).

(٢) ابن الجُنْدِي: أبو بكر بن أيّدُغْدِي بن عبد الله الشمسي الشهير بابن الجُنْدِي، ويسمى عبد الله شيخ مشايخ القراء بمصر أستاذ، كامل، ناقل، ثقة، مؤلف، مولده سنة تسع وتسعين وستمائة بدمشق، قرأ عليه: النور علي بن الحكري، وأحمد بن الزيلعي، وعلي بن عثمان بن القاصح، وعثمان بن عبد الرحمن الضرير، وألف كتاب البستان في الثلاثة عشر قرأ عليه به ابن الجزري سوى قراءة الحسن إلى قوله تعالى في سورة النحل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، فمرض وأجازني بذلك، وتعلل حتى توفي في تاسع عشر من شوال سنة تسع وستين وسبعمائة، وكان كثير الاستحضار، وألف شرحاً على الشاطبية يتضمن إيضاح شرح الجعبري رأيته يبيض فيه، وكان ثقة عالماً. مات بالقاهرة، ودفن خارج باب النصر ﷺ تعالى. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣١٠)، شذرات الذهب (٦/ ١٩٩).

(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ١٨٦).

(٤) انتهى الحافظ ابن الجزري من تأليف التمهيد في شهر ذي الحجة من سنة ٧٦٩ هـ كما جاء ذلك صريحاً في آخر الكتاب، وهذا يعني أنه حين ألف الكتاب قد دخل في سنته التاسعة عشرة، وهو أمر يدل على ذكاء وفطنة مكنته من الاشتغال بالتأليف في هذه السن المبكرة. ويبدو أن كتاب التمهيد لم يكن أول كتاب يؤلفه ابن الجزري، فقد قال في آخر=

فإنه وقع آخرًا وهو الحق كما جزم به القسطلاني^(١).

وقال الشارح الرومي: «لما اشتهر عند بعض الأعجام لاسيما الأروام تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو، أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم، لا عن تفخيمه مطلقاً؛ لَمَّا سبق من أن الألف بعد الحرف المستعلي تفخّم اتفاقاً»^(٢). ثم قال: «وإنما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال: يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستفل، كما فعله ولد المصنف في شرحه، مما لا تساعده العبارة، فحمل كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد»^(٣). قلت: وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروف عند أهل التحقيق، على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة.

= كتابه التمهيد: «وكنيت قبل أن أكتب هذا التأليف بدأت في تأليف كتاب سميت (التوجيهات على أصول القراءات)، ثم رأيت الحاجة داعية إلى تأليف هذا المختصر، فأنشيت عن ذلك حتى كَمَلْتُ تأليفي لهذا الكتاب...». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٦٢). وقال السخاوي: «وكذلك نظم الهداية في تيمة العشرة، وسماء الدرة وله ثمان عشرة سنة، وربما حفظها أو بعضها بعض شيوخه...». ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٤٤٠). وكان ابن الجزري قد عاش بعد تأليفه كتاب التمهيد سنوات طويلة (٧٦٩-٨٣٣ هـ) ألف خلالها كتباً كثيرة، منها قصيدته المشهورة في التجويد، والتي نظم فيها أغلب أبحاث التجويد التي تضمنها كتاب التمهيد، وزاد فيها ما يتعلق بالوقف على مرسوم الخط، وسمّاها: (المقدمة فيما على قارته أن يعلمه). ولم أقف على ما يشير إلى أن كتاب (التوجيهات) موجود الآن، وكل ما أعرفه عن هذا الكتاب هو ما ذكره ابن الجزري في نهاية هذا التمهيد.

(١) ينظر: العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ١٦٦).

(٢) قال الشارح الرومي: «ثم إن الألف لما اشتهر عند بعض الأعاجم تفخيمها إلى حيث يصيرونها كالواو، وأمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقاً؛ إذ الألف إذا وقع بعد الحروف المستعلي تفخّم بالاتفاق». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٤٨).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٤٩).

وأما الإطلاق والتقييد، فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء، مما لا ينكره أحد من العقلاء.

ثم قال: «وأما السكوت عن التحرُّز عن [١٣/أ] تفخيمه إذا كان بعد مستعمل، فذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره؛ إذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف إذا فخمت تفخم حركتها، وإذا رقت رقت، فكذا ما يكون تابعاً لحركتها أعني: الألف، وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه، فلا حاجة إلى التعرض لمثاله»^(١).

قلت: أما قوله: «إنه أمر ظاهر»؛ فليس يقول به الأكابر، وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة، لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة، فالقول قول ابن المصنف، دون المتعسف.

وقد أبعد الشارح حيث قال: «الظاهر أن مراده بالألف: الهمزة مطلقاً مصدرة كانت أو متوسطة أو متأخرة؛ إذ الألف القائمة ملازمة لصحة ما قبلها، فتلزم صفة أيضاً من ترقيق وتفخيم لها»^(٢). اهـ.

ووجه البعد: لا يخفى؛ إذ الهمزة حيزها محقق، وهي حلقيّة، والألف

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٤٩).

(٢) قال الشارح اليمني الموسوم ببحرق: «... لعل مراده بالألف الهمزة مطلقاً مصدرة كانت كـ: ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، أو وسطاً كـ: ﴿رَبِّهِ﴾ [النمل: ٤٠]، وآخرًا نحو: ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُا﴾ [المتحنة: ٤]، ﴿أَوْ أَوْى إِلَى رُكْنٍ﴾ [هود: ٨٠]، ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾ [الأحفاق: ٢٤]، ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ويكون قوله: (وهمز الحمد أعوذ اهدنا) مثله للمصدرة منها. فأما الألف القائمة فذكر الشارح تبعاً لوالده في النشر أنها لازمة لفتحة ما قبلها، فتلزم صفة أيضاً من ترقيق كـ: ﴿نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]، و﴿سَرَبًا﴾ [الكهف: ٦١]، و﴿هَضَبًا﴾ [طه: ١١٢] كما سبق، أو تفخيم كـ: ﴿قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، و﴿صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿لَشَقًى﴾ [طه: ٢]... ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٢٣)، بتحقيقي.

جوفية هوائية، فلا يصح إطلاق أحدهما على الآخر؛ إلا على طريقة مجازية دون إرادة حقيقية، مع أنه لا فائدة حيثلذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها؛ وإنما حذر من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها، وذلك يؤدي إلى قسمين الحرف وتفخيمه.

وقال الشارح المصري: «وما علل به شيخ الإسلام - يعني زكريا - تبعاً لابن المصنف بقوله: وذلك لأنها لازمة... إلخ»^(١). فيه بحث، فإننا لا نسلّم أن الألف لازمة بفتحة ما قبلها؛ بل هي لازمة للألف؛ لأنها توجد لوجود الألف، وتعدم الألف لعدمها، ولا عكس، بدليل قولهم: ضرب ضرباً، فظهر أن فتحة ما قبل الألف في (ضرباً) وهي الباء، لا تعدم بعدم الألف، ولا توجد الألف بوجودها؛ وإلا لم يقولوا: اضرب من غير ألف»^(٢). اهـ.

ولا يخفى أن قوله: «هذا مبني على تحريف المبني، وتصحيف المعنى؛ إذ المراد بقولهم: إن الألف لازمة للحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجوده، أو عدمها بعدمه؛ لأن الألف بذاتها لا يمكن أن تحقق وجودها إلا بوجود حرف قبلها؛ إذ لا يتصور ألف من غير تقدّم حرف عليها.

وغايته: أن حركة ذلك الحرف الذي قبلها، لا يكون إلا فتحة، دون أختها، فتسقط علته التي ذكرها من أصلها.

وأما قول الجعبري^(٣): إياك وتفخيم الألف المصاحبة للام ك: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الطَّلَقُ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]؛ فإنه لحنٌ محمول على قراءة غير ورش؛ إذ اللام مرققة في هذه الأمثلة عند الجمهور، ولا وجه

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٦٩).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٢-١٧٣).

(٣) ينظر: تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم للجعبري (ص ٤٩).

لتفخيم الألف حيثُذ بعد ترقيق اللام التي هي من حروف الاستفالة، فصَحَّت القاعدة السابقة؛ إذ الألف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها.

وأما إدخال ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] فَوَهْمٌ منه؛ لأنه ليس من الأمثلة التي فيها الألف مصاحبة للام؛ بل هي مصاحبة للطاء، وهي من حروف الاستعلاء، فتفخم تبعاً للطاء البتة؛ وإنما الكلام في لامة على قاعدة ورش، من أن الطاء إذا تقدّمت على اللام واتصلت بها؛ سواء فتحت أو سكنت تفخم، وأما إذا فصل بينهما بالألف كـ: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿يَصَّالِحًا﴾ [النساء: ١٢٨]، فهل تفخم اللام أو ترقق؟ فوجهان، والمفخم مفصل عند الأعيان.

وأما قول المصري: «وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء، وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي؛ لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك، فمدفوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره في النشر»^(١)، فتدبر.

وأما قوله: «وفيه تصريح أيضاً بأنه لا بدّ من ترقيقها إذا كانت بعد اللام المفخمة نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] في مذهب ورش». قال: «وبعض الناس يتبعون الألف اللام، يعني يفخمونها»^(٢). وليس بجيد، فهو الصواب المطابق لما قدّمناه في هذا الباب.

وأما قوله: «ما ذكره الشيخ زكريا تبعاً لابن المصنف من قوله: لأنها تخرج من طرف اللسان ... إلخ»^(٣). لا يصلح تعليلاً لما فهم من كون الراء شبهاً للمستعلي؛ لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهين له؛ لوجود العلة المذكورة، ولم يقل به أحد، لا هو ولا غيره، فمردود؛ لأن العلة لا تستلزم أن

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٢-١٧٣).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٣).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٥).

تكون مطردة، مع أن القوم اعتبروا تفخيم الرأى في حالة واحدة، وهي الواقعة قبل الألف، مع إجماعهم على أن النون واللام إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان. والحاصل: أن الصحيح - بل الصواب - هو الذي مشى عليه الناظم في النشر حيث قال: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم؛ بل بحسب ما تقدمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها، فإنما يريدون التحذير مما [١٣/ب] يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها، إلى أن يصيروها كالواو. وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة، فهو شيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد ردّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه»^(١).

وأما قول المصري: «النون في قوله: (فَرَقْنَا)، أو (حَاذِرًا) نون التوكيد الخفيفة ورسم بالألف وفاقاً لرسم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] بيوسف، و﴿لَتَنفَعَا﴾ [العلق: ١٥]، بـ: ﴿أَقْرَأْ﴾ [الاسراء: ١٤]، فمدفوع؛ إذ خطان لا يقاسان: رسم المصحف، والعروض»^(٢).

وأما قوله: «يحتمل أن يكون (حاذراً) اسم فاعل من حاذرت الشيء؛ بمعنى: تحذرت فخطأ؛ لأن الفاعل من حاذر؛ إنما يكون محاذراً لا حاذراً؛ وإنما يصح كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد»^(٣).

[٣٥] وَهَمَزَ الْحَمْدُ أَهْوَذُ إِهْدِنَا

الله ثُمَّ لَمْ يَلِهِ لَنَا

(وَهَمَزَ الْحَمْدُ أَهْوَذُ إِهْدِنَا) بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٧٥).

(٢) ينظر: شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ٣٤).

(٣) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٦).

في بيان الأمثلة، وقطع همزة وصل (أَلْحَمْدُ) ضرورة، ورفع (أَلْحَمْدُ) كفاية، ويجوز إعرابه لو ثبت رواية، ونصب (هَمْزٌ) على تقدير: وحاذراً تفخيم همز: ﴿أَلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢].

وأما ما جعله الشارح اليماني من قوله: «كهمز ﴿أَلْحَمْدُ﴾» [الفاتحة: ٢] أصلاً. ثم قال: «وفي بعض النسخ: (وهمز) بالواو»^(١). فغير مقبول؛ لأنه مخالف للأصول المصححة، والنسخ المعتبرة المشروحة، وإن كان يكاف التشبيه وجه في العربية؛ إذ يصح أن يقال التقدير: رققن مستفلاً كهمز الحمد، وحاذرن تفخيم لفظ الألف، كتفخيم همز الحمد، وعلى كل تقدير، فالكلام تتميم، وتخصيص بعد تعميم؛ وإنما حذر من تفخيم الهمزة بخصوصها، وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستقلة، ومعرفة حكمها في الجملة؛ لئلا تنقلب عيناً بانقلاب صفتها، كما هو مسموعٌ عن بعض الجهلة عند قراءتها.

فالمراد بإيجاب ترقيقها مطلقاً؛ سواء جاورها مرقق ك: ﴿أَلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿أَمِيناً﴾ [الفاتحة: ٦]، أو مفخم كاسم ﴿الله﴾ [البقرة: ١٥]، أو جاورها رخو كالهاء من ﴿أَمِيناً﴾ [الفاتحة: ٦]، أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من ﴿أَلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، والعين من ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧] أيضاً، أم جاورها متحدٌ معها في أصل مخرجها كالعين من ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧] أيضاً أو لا؛ إلا أنه لما كانت هذه الأمثلة مظان التقصير في ترقيقها، خص ذكرها حذراً من تفخيمها.

قال في النشر: «فإن كان أي: الملاق للهمزة خرقاً مجانسها أو مقاربها، كان التحفظ بسهولتها أشد، وبترقيقها أكد؛ نحو: ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿أَمِيناً﴾

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٢٣)، بتحقيقي.

[الفاتحة: ٦]، و﴿أَعْطَى﴾ [طه: ٥٠]، ﴿أَحْطَنَّا﴾ [الكهف: ٩١]، ﴿أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوِّع^(١). اهـ. يقال: تَهَوَّعَ: القِيء إذا تكلفه^(٢).

(اللَّهُ ثُمَّ لَمْ يَلِلْ لَنَا) (الله) بالجرّ؛ أي: همزة (الله) في الابتداء وصلًا حالة النداء؛ لمجاورتها اللام المفخمة في الأداء، ثم (لَمْ) فيها الوجهان السابقان في الهمز. وأمر بترقيق اللام الأولى من ﴿لَنَا﴾ [البقرة: ٢٢] بكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة، ولام ﴿لَنَا﴾ [البقرة: ٦١] لمجاورتها النون، كما قاله ابن المصنف وغيره^(٣).

[٣٦] وَلَيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ

وَالْمِيمَ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ

(وَلَيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ) أمر بترقيق لامِي: ﴿وَلَيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]

لمجاورة الأولى الياء، ولمجاورة الثانية الطاء المستعلية.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٤).

(٢) التَّهَوُّعُ التَّقْيُّؤُ. ينظر: مختار الصحاح (١/ ٣٣٢)، المخصص (٤/ ١٢٨)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣١). ومن خلال ظاهر كلام سيويه وتصنيفه للحروف أدرج الهمزة من ضمن الحروف الشديدة التي ينغلق مخرجها انغلاقًا كليًّا، ولم يظهر لسيويه في عصره مخالف أو بعده - بحسب ما بين أيدينا من مصادر - بل جاءت تحذيرات بعض علماء التجويد إلى التحذير من عَضْر الصوت بالهمزة خشية أن يصيبها التَّهَوُّعُ المنهي عنه. وتدرس هذه الظاهرة - أي: التَّهَوُّعُ - في كتب التجويد القديمة تحت مسمًى: (عيوب الأصوات)، وهي العيوب التي يقع فيها المتكلم لا بسبب خلل في آلة النطق؛ وإنما بسبب عادات نطقية منحرفة للمتكلم، يسهل علاجها بالتنبيه عليها.

(٣) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٢)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨٥).

وأما ما قاله بعضهم: «من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء»^(١). فمردودٌ كما قطع به الجعبري، وفاقاً لغيره من المحققين^(٢).

ويرقق اللام الأولى من ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٩]؛ لمجاورتها الياء، وكذا اللام الأولى من قوله: ﴿وَلَا الْمَسَالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لمجاورتها الضاد المستعلية؛ وإنما قطع المصنف الكلمة للضرورة؛ وإلا فلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضطرار، لا في حالة الاختيار، ولا في الاختيار لا قراءة ولا كتابة.

وأما قول المصري: «وإنما وقف على الضاد الساكنة من ﴿وَلَا الْمَسَالِينَ﴾» [الفاتحة: ٧]؛ لأنها بدل عن لام التعريف؛ أي: بقلبه ضاداً عند إرادة إدغامه»^(٣).

فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف؛ لأنه بعد الإدغام يصير ضاداً مشدداً، لا يجوز فكّه من أن القلب لا يصح إلا عند اجتماعه مع الضاد، دون انفكاكه عنه، على أن الوقف على لام التعريف، وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة ولا قراءة، بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية، فيتعين أن يكون فعل هذا للضرورة، فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله: وقيل: لضرورة النظم، ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محله الشاطبية وغيرها من كتب القراءات الموضوعة للوجوه الخلافية، والشيخ إنما التزم في مقدمته الأمور الضرورية الوفاقية.

(وَالْمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ) لمجاورة الميمين الأوليين للحرفين المفخمين، وكذا الميم الأخيرة، هذا وقول خالد: «أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء»^(٤) في ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثم تعليقه بأن اللام لما كانت

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٧).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٩).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٧٩).

(٤) في (ف): «الهاء».

ساكنة، صارت كأنها معدومة»^(١). بعيدٌ جدًا. ثم قوله: «تبعًا [١/١٤] لابن المصنف: أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله: ﴿وَلَيْسَ تَلَطَّفٌ﴾ [الكهف: ١٩]»^(٢). أبعد مما قال أولًا؛ لأن الكلام هنا في الترقيق والتفخيم، لا في التسكين والتحرير، كما لا يخفى على ذوي التحقيق، والله وليُّ التوفيق. وقال اليماني: «أي: رقق اللام الثانية؛ لأن اللام مرققة لا محالة»^(٣). قلت: وكذا اللام الثانية، مرققة لا محالة، نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصعب ترقيقها، فيتأكد الاهتمام بحالها.

[٣٧] وَبَاءٌ بَرَقَ بِاطِلٌ بِهِمْ بِذِي

وَآخِرُضَ عَلَى الشُّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي

(وَبَاءٌ بَرَقَ بِاطِلٌ بِهِمْ بِذِي)؛ أي: ورقق باء ﴿وَبَرَقَ﴾ [البقرة: ١٩]؛ لمجاورتها الراء المفخمة؛ لاسيما وبعدها القاف المستعلية. وكذا ﴿يَابِطِلٌ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ لأجل الطاء المستعلية، من غير اعتبار كون الألف فاصلة؛ فإنها لا يؤمن معها السراية.

وأما قول الشيخ زكريا: «وباء ﴿يَابِطِلٌ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ لمجاورتها الألف

(١) قال خالد الأزهري: «أمر بترقيق الهمز في أربعة مواضع: الأول: عند مجاورة الحاء، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. فإن قلت: ليست الهمزة مجاورة للحاء كما ذكرت؛ بل اللام؟ قلت: هو كما قلت؛ لكن لما كانت اللام ساكنة صارت كأنها معدومة...». ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١١٠).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١١٠)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٢).

(٣) ينظر: ترجمة المستفيد لبحرق اليماني (ص: ٩٤)، وهو شرح صغير لبحرق على الجزرية، وهذا غير شرحه الكبير وكلاهما بتحقيقي ومن مطبوعات مكتبتي.

المُدِّيَّة»^(١). ففيه بحث، حيث يشعر بأنه ترقق لمجاورة ما هو مرقق، فيلزمه أن يكون ما قبل الألف تابعة لها في الترقيق، مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنها هي التابعة له، حيث ترقق بعد المستقلة، وتفخم بعد المستعلي.

نعم في (التمهيد) ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة، حيث قال: «إذا وقع بعد الباء ألف، وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها، لاسيما إن وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق نحو قوله تعالى: ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿بَسِطٌ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و﴿الْبَيْطَلُ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿بَلَّغٌ﴾ [المائدة: ٩٥]»^(٢).

وأما عبارته الصحيحة في النشر، فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم؛ نحو: ﴿الْبَيْطَلُ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿الْبَيْتُ﴾ [الشورى: ٣٩]، و﴿وَيَصْلَاهَا﴾ [البقرة: ٦١].

ثم قال فيه: «فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو: ﴿الْبَيْطَلُ﴾ [الأنفال: ٨]، و﴿بَلَّغٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، و﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فكيف إذ وليها حرفان مفخمان؛ نحو: ﴿الْبَرْقُ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿الْبَقَرُ﴾ [البقرة: ٧٠]، وكذا رقق بباء: ﴿يَوْمٌ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿وَيَذَى﴾ [النساء: ٣٦]»^(٣). وإن كان بعدها الحروف المستعلية؛ لعموم الحكم في المسألة.

وأما قول ابن المصنف: «أي: بين بقاء: ﴿يَوْمٌ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿وَيَذَى﴾ [النساء: ٣٦]؛ لمجاورتها حرفاً خفياً وهو الهاء والذال»^(٤). فمحل بحث؛ إذ ليس

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٥٦).

(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ١٧٤).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٤).

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٣).

الكلام في التبيين؛ بل سوق العبارة في الترفيق، وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب^(١):

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

مع أن أمر البيان لا يختص بحرف، ولا حركة، كما لا يخفى على الأعيان، مع أن الدال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة في تركيب (هاوي)، فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله: «لمجاورتها الرخوة»^(٢)؛ إلا أن فيه بحثًا للمصري حيث قال: «مجاورة الرخوة لا تقتضي الترفيق، وإلا لاقتضت مجاورة الشدة ضده»^(٣).

قلت: قد تكون العلة مُطَرِّدة، لا منعكسة، نعم الأولى أن يعلل ترفيق الباء في ﴿يَوْمَ﴾ [البقرة: ١٥]؛ لمجاورتها حرفًا خفيًا وهو الهاء، وفي ﴿وَيَذَى﴾ [النساء: ٣٦]؛ لمجاورتها حرفًا ضعيفًا، كما قال المصنف في النشر: «وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها، كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما، إن كان مجاورًا حرفًا خفيًا، وهو الهاء؛ نحو: ﴿يَوْمَ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿يَذَى﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿يَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿يَلْجِ﴾ [المائدة: ٩٥]، و﴿يَكْسِطُ﴾ [الكهف: ١٨]، أو ضعيفًا؛ نحو: ﴿وَيَذَى﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿يُكَلِّمُ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، و﴿يَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٧].

وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد^(٤). وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وَآخِرُضْ)، وفي نسخة: (فَاخِرُصْ) (عَلَى الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ

(١) نسب صاحب لسان العرب هذا البيت للفراء. ينظر: لسان العرب (٩/ ٢٥٥)، مادة: (علف).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٥٦).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٨٣).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٤).

الَّذِي)؛ وإنما لم يقل: (الذين) لوزن المبني، أو لاتحاد مؤداهما في المعنى، أو التقدير: مثله في المعطوف، والأظهر أن يقال التقدير: واحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذي:

[٣٨] فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّبْرِ

رَبْوَةٌ اجْتُنَّتْ وَحَجُّ الْفَجْرِ

(فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّبْرِ) بالإضافة، إما للوزن، أو لأدنى الملازمة، وهي كونها مثالين للباء الموحدة، والظاهر أن كلمة (كَحُبِّ) محكية على ما ورد في الآية؛ إما بكمالها؛ أي: بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأما (الصَّبْرِ) فعطف عليه من غير عاطف؛ وإنما أمر بالحرص على إتيان صفة الشدة والجهر الكائنتين في الباء الموحدة والجيم؛ لثلاث تشبه الباء بالفاء، والجيم بالشين كقوله تعالى: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

(رَبْوَةٌ اجْتُنَّتْ وَحَجُّ الْفَجْرِ) بالإضافة أيضاً لما سبق، ولا يصح فيه الحكاية، كما توهم المصري^(١)؛ إذ لم يعرف لفظ (حج) منكرًا مجرورًا في القرآن.

والمعنى: وكباء ﴿رَبْوَةٌ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وجيم البقية، أو ﴿رَبْوَةٌ﴾ [المؤمنون: ٥٠] بفتح الباء لابن عامر وعاصم^(٢)، وهي في الموضعين ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾

(١) قال الفضالي المصري: «قوله: (الذي فيها وفي الجيم) صفة الجهر، ويدر مثله صفة للشدة؛ أي: على الشدة التي فيها وفي الجيم. والكلمات الممثل بها محكية على حالة الجر التي كانت عليها في الآيات المذكورة. ولولا الحكاية لكان حذف التنوين من (حب)، و(حج) للضرورة، والأصل عدمها». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٨٥).

(٢) قوله تعالى: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] بالمعنى والمؤمنون قرأه ابن عامر وعاصم =

[البقرة: ٢٦٥]، و﴿إِلَىٰ رَّبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ويجوز ضم تنوين (رَبُّوْة) وكسرتها، كما قرئ بهما في قوله: ﴿كَشَجَرَةٍ خَيْبَةٍ أَجْنُتَ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و(الحج) جاء معرفًا باللام، ومجردًا عنها قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. والمراد هذه الأمثلة، وأمثالها من الآيات.

وخصَّ الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضًا؛ لإخراج أهل مصر والشام إياها من دون مخرجها، [١٤/ب] فينتشر بها اللسان فيمزجونها بالشين، وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف؛ لارتفاع اللسان في مخرجها، لاسيما إذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة، فإن التحفُّظ على جهرها وشدَّتها يكون أتمَّ والزم، والله أعلم وأحكم.

[٣٩] وَيَبَيِّنُ مُقْلَقًا إِنْ سَكَنَّا

وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

(وَيَبَيِّنُ) بالنون الخفيفة، (مُقْلَقًا) بفتح القاف وكسرها، (إِنْ سَكَنَّا) بالفتح الإطلاق؛ أي: يبيِّن بيانا تامًا سكون حرفٍ مقلقل من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة في (قطب جد)، إن سكن الحرف المقلقل بسكون أصلي لازم، لا يختلف حاله أصلًا لا وقفًا نحو: ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: ٣٠]، و﴿رَبُّوْة﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ﴿وَالْفَجْرِ ١﴾ [الفجر: ١]، و﴿يَذْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤].

(وَإِنْ يَكُنْ)؛ أي: السكون (فِي الْوَقْفِ كَانَ)؛ أي: المقلقل أو المتقلقل (أَبِينَا) أي بالفتح الإطلاق؛ أي: أكثر بيانا وأظهر عيانًا من القلقلة عند سكونها

= بفتح الراء، وقرأه الباقون بضمها. ينظر: النشر في القراءات العشر (٣١٦/٢)، تحبير التيسير (ص ٣١٠).

لغير الوقف؛ نحو: ﴿وَبَرِّقْ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿مُحِيطٌ﴾ [ال عمران: ١٢٠]، و﴿كَسَبَ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿حَرَجَ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

والظاهر أن المراد بسكونه في الوقف أعظم من أن يكون عارضياً في الوقف، أم أصلياً؛ ليستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله: ﴿فَأَرْغَبَ﴾ [الشرح: ٨]^(١). وأما قول المصري: «أو عارضاً لوقف، نحو: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبَعْ﴾ [الحجرات: ١١]، و﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧]؛ فغفلة عن قواعد العربية؛ لأنه عارض لجازم لا لوقف، فهو في حكم سكون اللازم؟ فلازم العالم»^(٢).

وأما قوله: «وقيد شيخ الإسلام - يعني زكريا - المصراع الأول بغير الوقف بناء على أن تبيين القلقلة في الوقف معلوم من المصراع الثاني»^(٣). وما ذكرناه أولي؛ لأن الأصل الإطلاق، فليس في محله؛ إذ كلام شيخ الإسلام في مقام النظام لمن يتأمل في المرام؛ لأن الكلام إنما هو في السكون الأصلي مطلقاً، والعارض وقفاً.

ولا يختلف الحكم حيثئذ في الأول أن يقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي، أو يدرجها، فتأمل يظهر لك وجه الخلل.

ثم لا شك أنه إذا تكرر حرف القلقلة مدغمًا تكون المبالغة في القلقلة متعينًا، نحو: ﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، و﴿الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَصَدَّ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ثم اعلم: أن الأظهر كون (مُقلِّلاً) بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر، وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل (يُقلِّل). فيحتاج إلى مفعول

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٤).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٣٥).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٣٥).

مقدّر؛ أي: بين الحرف حال كونك مُقلِّلاً، ولا يخفى أن الأولى هي الأولى،
ويلائمه عطف المصنف رحمته الله على (مُقلِّلاً) قوله:

[٤٠] وَحَاءَ حَضَحَصَ أَحَطُّ الْحَقُّ

وَسِينٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو

(وَحَاءَ حَضَحَصَ أَحَطُّ الْحَقُّ) بإشباع ضمة القاف رعاية للقافية، ورفعه
بناء على الحكاية، ولو في آية، مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية، من حيث
إنه وما قبله معطوفان على (حَضَحَصَ) المضاف إليه بحذف العاطف.

والمعنى: ويبين ترقيق حاء نحو: ﴿حَضَحَصَ﴾ [يوسف: ٥١] الشاملة للأولى
والثانية، وحاء ﴿أَحَطُّ﴾ [النمل: ٢٢]، وحاء ﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]؛ لمجاورتها
حروف الاستعلاء المفخمة، حذراً من تفخيم الحاء حال المقاربة.

قال في النشر: «والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانساً أو
مقاربها لاسيما إذا سكنت، نحو: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿فَسَيِّئُهُ﴾
[ق: ٤٠]، فكثيراً ما يقلبونها في الأولى عيناً ويدغمونها، وكذلك يقلبون الهاء
في ﴿فَسَيِّئُهُ﴾ [ق: ٤٠] حاء لضعف الهاء، وقوة الحاء، فيتحد بها، فينطقون
بحاء مشددة، وكل ذلك لا يجوز إجماعاً، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا
جاورها حرف الاستعلاء، نحو: ﴿أَحَطُّ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]؛
فإن اكتنفها حرفان [كان ذلك أوجب] ^(١)، نحو: ﴿حَضَحَصَ﴾ [يوسف: ٥١] ^(٢) اهـ. كلامه.

(وَسِينٌ مُسْتَقِيمٌ) بكسر الميم بلا تنوين ضرورة، (يَسْطُو يَسْقُو) بحذف

(١) في (ف): «وجب»، والتصحيح من النشر.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٤٦).

العاطف فيهما؛ أي: يبين انفتاح السين المهملة، واستفالتها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة بعدها؛ لثلاثا تنقلب صادًا^(١) حال نطقها، ثم إيراد (مُسْتَقِيم) نكرة لتشمل المعرفة، وجره يصح إعرابًا وحكاية، لوروده في القرآن: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وأغرب المصري في قوله: «(مُسْتَقِيم) بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية؛ لأنه كذلك في سورة الفاتحة»^(٢). أهـ. ولا يخفى وجه الغرابة؛ لأنه ليس كذلك في الفاتحة، فإن الموجود فيها معرفة باللام، كما لا يخفى على من له إلمام بمراتب الكلام، وكذلك سين (يسطون يسقون) من قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، و﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]؛ لمجاورتهما الطاء والقاف، وهما من الحروف المستعلية والشديدة، مع كون السين مستقلة رخوة، وكذا مثال هذه الكلمات في الآيات البيّنات.

ثم حذف النون من المثاليين الأخيرين من باب الضرورة الشعرية؛ وإلا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراء، لا حال الاختيار ولا الاضطرار.

وكذا لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة، بأن يكتب النون في المثاليين [١٥/أ] المذكورين في أول سطر، وما قبلها في آخر سطر، فاحفظ هذه القاعدة، فإنها كثيرة الفائدة.

(١) في (ف): «صاد».

(٢) ينظر: الجواهر المضبية على المقدمة الجزرية (ص ١٩٠).

[بَابُ الرَّاءَاتِ]

[٤١] وَرَقَّ الرِّاءُ إِذَا مَا كُسِرَتْ

كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

(وَرَقَّ الرَّاءُ)؛ أي: الذي أصلها التفتيح (إِذَا مَا كُسِرَتْ)، نحو: ﴿زَقِّ﴾

[البقرة: ٦٠].

[فائدة]: (مَا) بعد (إِذَا) زائدة، ومفهومه أنها تفتح إذا ضمت أو فتحت،

نحو: ﴿تَبَّ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥].

(كَذَاكَ)^(١)؛ أي: مثل الراء المكسورة ترقق إذا وقعت (بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ

سَكَنَتْ)؛ أي: الراء، ومفهومه أنها تفتح إذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة،

والأمثلة: ﴿قَرَأَ﴾ [يونس: ٦١]، ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿قَرِيَّةً﴾ [البقرة: ٢٥٩].

[٤٢] إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلَاً

أَوْ كَانَتْ الْكُسْرُ لَيْسَتْ أَصْلًا

(إِنْ لَمْ تَكُنْ)؛ أي: الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر، واقعة (مِنْ قَبْلِ

حَرْفٍ اسْتِعْلَاً) بالقصر كوقف حمزة، لا للضرورة، وجزاء الشرط محذوف،

دلَّ عليه ما قبله، ومفهومه أن حرف الاستعلاء إذا كانت قبله، فإنها تفتح:

ك: ﴿مَرَّصَادًا﴾ [النبا: ٢١]، ﴿وَارْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿قِرطامين﴾ [الأنعام: ٧]،

و﴿فَرَقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] وليس غيرها في القرآن.

(أَوْ كَانَتْ الْكُسْرُ)؛ أي: كسرة ما قبلها، (لَيْسَتْ أَصْلًا)؛ أي: أصلية لا

عارضية ولا منفصلة؛ لأن الأصل هو الاتصال، فإنهما تفتحان ك: ﴿أَرْجِي﴾

[الفجر: ٢٨]، و﴿الَّذِي أَرْضَى﴾ [النور: ٥٥]، و﴿أَمْرًا تَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، وليس المراد

(١) في (ف): «كذلك»، وهي مخالفة لما نظم الناطم، فأثبت ما ورد في النظم.

أن الكسرة لا تكون موجودة أصلاً على ما يُتَوَهَّم.

قال الرومي: «أو كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة»^(١). اهـ.

وهو موافق للقواعد العربية؛ ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية، فإن الكسرة إن لم تكن أصلية، توجب تفخيم الراء بعدها، لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية، فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول (لم) الجازمة، ولما لم تكن تدخل على الصيغة الماضية يقدّر لها ما في معناها؛ ليؤدي مؤداها من إفادة النفي، فيقال: التقدير: أو ما كانت على ما أشار إليه الشيخ زكريا^(٢)، وبه تمام نظام مرام الكلام.

فترقيق الراء التي بعد كسرة، مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها، وبعدم كون الكسرة عارضية، فإنها إذا وجد حرف الاستعلاء بعدها تفخم، وكذا إذا كانت الكسر عارضية أو منفصلة، فإنها تفخم، فالقيدان عدميان مانعان، كما أشار إليه ابن المصنف^(٣)؛ إلا أن مآل كلام زكريا إلى أن الثاني قيد إثبات؛ لأن نفي النفي يفيد الإثبات، فيصير التقدير: أو كانت الكسرة أصلية، فيؤخذ حينئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية.

وأما قول اليماني: «أو كانت عطف على مقدّر، تقديره: تفخم الراء إذا كانت من قبل حرف استعلاء، أو كانت كسرة ما قبلها (لَيْسَتْ أَصْلاً)؛ أي: عارضية»^(٤). فهو أقرب إلى المبني، فإنه من باب العطف على المعنى كما لا يخفى.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٥٧).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٥٩-١٦٠).

(٣) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٩-١٦٠).

(٤) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ١٢٧).

وأما ما اختاره المصري من أن (ما) المقدرة عطف على (لَمْ تَكُنْ) ^(١).
فبعيد جداً؛ حيث لا دلالة على هذا المقدّر لشيء أبداً.

أقول: ولو قال المصنف: (أولم تكن الكسرة ليست أصلاً) لخلص، ثم
كان الأظهر أن يقول: (أو كانت كسرة أصلاً ووصلاً)؛ أي: أصلية لا عارضية،
ووصلية لا فصلية، فيوافق الشاطبية من جهة القيد في قوله:

وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَخُمُ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَّبِعًا لَا
وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضاً، وبالوصل أن لا يكون منفصلاً،
فرحم الله من أنصف ولم يتعسف.

ثم الأولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترددية لئلا يتوهم
التنويح الموهم بأن الكسرة الأولى يراد بها مطلقاً فتأمل فإنه موضع زلل.

والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا
بحلّ هذا المقام من جهة المبنى، واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى.

والحاصل: أن ترقيق الحرف انحافه؛ أي: جعله في المخرج نحيفاً، وفي
الصفة ضعيفاً، وضده التفخيم، فإنه بمعنى: التسمين والتجسيم فهو والتغليظ
واحد؛ إلا أن استعمال الأكثر في الرأ أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم، وفي
اللام التغليظ كما في قراءة ورش من طريق الأزرق ^(٢)، وقد عبّر قوم عن الترقيق

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٩٧).

(٢) أبو يعقوب الأزرق يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثم المصري، لزم ورشاً مدة طويلة،
وأقنن عنه الأداء، وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات.
توفي في حدود الأربعين ومائتين. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٨٧)، غاية النهاية
في طبقات القراء (١/ ٤٥٦).

في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعله الداني^(١) وبعض المغاربة^(٢)؛ إلا أنه تجوز؛ لأن الإمالة: أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء، والترقيق: إنحاف صوت الحرف، فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة.

وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، وأيضاً لو كان الترقيق إمالة لم يدخل مع المضموم والساكن؛ وإلا لكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم على الفرق بينهما، بأن الترقيق في الحرف دون الحركة، [١٥/ب] والإمالة في الحركة دون الحرف كذا ذكره المصري^(٣).

والتحقيق ما قاله في النشر: «من أن تغليظ اللام تسمينها؛ لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفه؛ إلا أن التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء، والترقيق ضدّهما، وقد يطلق عليه الإمالة مجازاً»^(٤)؛ لكن الصحيح هو الفرق بينهما، بأن الترقيق في الحرف دون الحركة، والإمالة في الحركة دون الحرف^(٥).

ثم الأصل في الراء التفخيم على ما عليه الجمهور، واختاره المكّي، وقال جماعة: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق؛ وإنما يعرض ذلك بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتنفخ مع الفتحة والضمّة لتصعدهما،

(١) قال الداني في التيسير: «اعلم: أن ورثاً كان يميل فتحة الراء قليلاً بين اللفظين؛ إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة، وسواء لحق الراء تنوين أو لم يلحقها». ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٧).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١/١٦٠).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ١٩١-١٩٢)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٦٣).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/١٨٠).

(٥) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٦٣).

فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم؛ لَبُعْدُ أن يَطل ما تستحقه في نفسها، بسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء^(١)؛ إلا أن المعتمد هو الأول، ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها، وقد صرح الشاطبي رحمته الله بهذا المضمون في قوله:

وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا

فلا ترقق إلا لموجب، وذلك إذا كانت مكسورة كسرة لازمة، مثل:

﴿رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦]، ﴿وَالْفُجْرَمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿وَالْفُجْرَ ۝١﴾ [الفجر: ١]، ﴿وَلِيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر: ٢]، و﴿يَا ضَرِبْ﴾ [العصر: ٣].

أو عارضة مثل: ﴿أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [يونس: ٢]، ﴿وَأَنْحَرِ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢-٣] على قراءة ورش تامة نحو: ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ﴾ [الإنسان: ٢٥].

أو مُبْعَضَةٌ بالاختلاس؛ نحو: ﴿أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، أو ممالئة أو لا نحو: ﴿رَمَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، أو وسطاً نحو: ﴿الَّذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨]، أو طرفاً نحو: ﴿عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦]، أو وصلاً نحو: ﴿ذِكْرَى النَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

أو منوَّنة نحو: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أو غير منوَّنة نحو: ﴿الْبَشْرَى﴾ [يونس: ٦٤] سكن ما قبلها كما تقدّم مثالها، أو تحرك ما قبلها بأيّ حركة، سواء وقع بعد الراء حرف مستقل كما سبق، أو مستعل كما في ﴿الزَّاقِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ سواء كان في الاسم أو الفعل.

وكذلك إذا كانت الراء ساكنة بعد الكسر، فإنها ترقق إذا كان سكونها لازماً نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿مَرْيَمَ﴾ [هود: ١٧]، أو عارضاً نحو: ﴿وَمَا

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٧٦).

يُشْعِرُكُمْ ﴿[الأنعام: ١٠٩] على قراءة الإسكان تكون الراء متوسطة كما سبق.

أو متطرفة وصلًا ووقفًا نحو: ﴿أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [يونس: ٢] إن كان قبلها كسرة متصلة حقيقة، أو حكمًا لازمة كما تقدّم، وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازًا عن نحو: ﴿أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿وَلَا تُصَيِّرْ خَلْقَكَ﴾ [القصص: ١٨]، ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥] مباشرًا^(١)، بأن لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل نحو: ﴿أَسْتَغْفِرُ﴾ [التوبة: ٨٠].

والاسم العربي نحو: ﴿الْأَرْبَةِ﴾ [النور: ٣١]، والأعجمي نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩].

وجملة الكلام، وزبدة المرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة، ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في التريق: هو تقوية السبب ليتمكن من إخراجها عن أصلها.

فالمتصل اللازم: ما كان على حرف أصلي وهو ظاهر، أو ينزل منزلة الأصلي كـ: ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، ﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] بكسر الميم الزائدة على أصل الكلمة؛ لأنهما من جملة مفعال ومفعول.

(١) قال الصفاقسي: «فإن كان حرف الاستعلاء مكسورًا، والوارد من ذلك في القرآن موضع واحد في الشعراء: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٢٣] ففيه الترقق والتفخيم، والوجهان صحيحان، صحح كل واحد منهما جماعة. وخرج بقيد الاتصال في حرف الاستعلاء ما إذا كان منفصلًا؛ بأن كانت الراء في آخر كلمة، وحرف الاستعلاء في أول كلمة أخرى، نحو: ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥]، و﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿وَلَا تُصَيِّرْ خَلْقَكَ﴾ [القصص: ١٨]. فلا عبرة بحرف الاستعلاء في مثل هذا؛ ولا بد من التريق لأجل الفصل الخطي... ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي (ص ١٤٩)، بتحقيقي.

قال ابن شريح^(١): «وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو: ﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]»^(٢).

وأما المتصل العارض: فهو ما دخل على كلمة الراء، ولم ينزل منزلة الجزء منها، وهو الذي لا يخل إسقاطه بها، كما في باء الجرّ ولامه، وكهمزة الوصل، نحو: ﴿أَرْكَبُوا﴾ [هود: ٤١]، و﴿أَرْقَابُوا﴾ [النور: ٥٠] في الابتداء.

وأما المنفصلة العارضة: فهو ما كانت في كلمة منفصلة إعراباً، وعروضها للساكنين وصلًا نحو: ﴿إِنْ أَرَبَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿لَمِنْ أَرَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، أو للبناء نحو: ﴿يَبْقَى أَرْكَبَ مَقْنًا﴾ [هود: ٤٢] بكسر التحتية، فإن أصله: (يا بني)، أو للإتباع نحو: ﴿رَبِّ أَرْحَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فإن أصله (ربي) فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء.

وإما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة: فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر نحو: ﴿الَّذِي أَرْضَى﴾ [النور: ٥٥] عند الكل، و﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] لورش.

(١) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله بن شريح، أبو عبد الله الرعييني الإشبيلي الأستاذ المحقق مؤلف الكافي والتذكير، ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، فقرأ على أبي العباس بن نفيس بمصر، وأحمد بن محمد القنطري بمكة، وتاج الأئمة أحمد بن علي، والحسن بن محمد البغدادي، ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه، وأخذ عن أبي ذر عبد بن أحمد، وعثمان بن أحمد القسطلاني، ورجع بعلم كثير فولي خطابة إشبيلية بلده، تلا بالقراءات الثمان عليه ابنه أبو الحسن شريح وعيسى بن حزم. (ت ٤٧٦هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٣٥)، الأعلام للزركلي (٦/ ١٥٨).

(٢) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٢/ ٣٦٠)، شرح طيبة النشر للنويري (٢/ ٣٠)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٩)، خلاصة العجالة للدركزلي الموصلي (ص ٤٥٨).

قال النويري^(١): «ولا ثاني له»^(٢)، وقال ابن المصنف وتبعه غيره: «والمنفصلة اللازمة لم تجيء في القرآن قبل راء ساكنة»^(٣)؛ لكن فيه نظر ظاهر، لوجود ما سبق، اللهم إلا أن يراد المتفق عليها، وأنه جعل كسرة (الذي) كسرة إتباع؛ ولذا فتح في (اللذان)؛ لكنه يخالف ما ذكره شراح الشاطبية في قوله: وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَخَّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَّبَذِلًا أن العارض ما حقه السكون، فيكسر ابتداء نحو: ﴿أَمْرًا﴾ [النساء: ١٢]، أو لالتقاء الساكنين نحو: ﴿أَمْرًا تَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، أو المنفصل بأن كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة نحو: ﴿الزَّيْعَ ارْتَضَى﴾ [النور: ٥٥]. وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة: [أ / ١٦] فإنما جاءت على قواعد ورش نحو: ﴿رَسُولٍ﴾ [الصف: ٦]، و﴿رَسُولٍ﴾ [آل عمران: ١٨٣] وهذا كله حكم الراء وصلًا.

أما وقفًا فلا يستفاد من الجزرية، وقد بيّنتها الشاطبية، ومجمل أحكامها في

(١) النويري: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري: فقيه مالكي عالم بالقراءات. هو من بلدة (نويرة) قرية بصعيد مصر الأدنى، وهي تتبع محافظة بني سويف، ولد كما بخط والده في رجب (٨٠١هـ) بالميمون قرية أقرب من النويرة إلى مصر، يُعرف بأبي القاسم النويري. تلا بالعشر على غير واحد أجْلهم الحافظ ابن الجزري، لقيه بمكة في رجب (٨٤٨هـ)، وأجاز له هو والزين بن عياش وغيرهما، وقرأ على شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في شرحه للصحبة، وأذن له في إفادتها، وله شرح الطيبة لشيخه والدرة وغير ذلك. توفي بمكة سنة (٨٥٧هـ)، وصُلِّي عليه بعد العصر عند باب الكعبة، ثم دفن بنويرة. ينظر: الأعلام للزركلي (٤٧/٧)، معجم المؤلفين (٢٥٠/١١).

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري (٣٠ / ٢).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٥٩)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٦٠).

الوقف أنها إن وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الأحوال؛ إلا أن في نحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ترقق لورش وتفخم للجمهور.

وإن وقفت بالسكون، وكان قبلها حرف ممال فمرقة ك: ﴿النَّارُ﴾ [البقرة: ٣٩]. وكذا إذا كان قبلها كسرة نحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ [القمر: ١٢]، و﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، و﴿وَلَا نَاصِرَ﴾ [الطارق: ١٠].

أو ياء ساكنة نحو: ﴿غَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٩]، و﴿ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]، و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤].

ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة، ليس بمانع من الترقيق نحو: ﴿الشَّعَرُ﴾ [يس: ٦٩]، و﴿أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، و﴿يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مثلنا، فإنها في الوقف بالسكون، ولو مع الإشمام تكون مرقة.

وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت:

وَفَخَّمِ الرَّاءَ زَمَانَ الْوَقْفِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ مُمَالِ الْحَرْفِ
أَوْ بَعْدَ كَسْرِ أَوْ سُكُونِ الْيَاءِ وَرَقَّقْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْبِنَاءِ

ولا يخفى أن قولي: (بَعْدَ كَسْرِ) بإطلاقه يعنى ما يكون بفصل وبدونه

فيشمل نحو: ﴿الشَّعَرُ﴾ [يس: ٦٩]، و﴿الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

ثم اعلم: أن الساكن الحاجز بين الكسرة والراء إذا كان صادا نحو: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وطاء نحو: ﴿عَيْنَ الْوَيْطْرِ﴾ [سبا: ١٢]، فقد اختلف في ذلك أهل الأداء، فمن اعتد بحرف الاستعلاء، فخم كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين، ومن لا يعتد به رقق، كما نص عليه أبو عمرو الداني في (كتاب الراءات) من (جامع البيان)، وهو الأشبه بمذهب الجماعة، ويدل عليه إطلاق الشاطبي وعدم التفاته إلى

الخلاف؛ لكن المصنف اختار في ﴿مَصْرَ﴾ [يوسف: ٢١] التفخيم، وفي ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبا: ١٢] الترقيق نظرًا فيهما للوصل، وعملاً بالأصل^(١).

[٤٣] وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ

وَأَخْفَ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

(وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ)؛ أي: والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وترقيقها لكسر يوجد في قافها.

فيكون وجه الترقيق: أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة، لتحركه بالكسر المناسب للترقيق، أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده، فيكون وجه الترقيق: ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين، ولو سكن وقفًا لعروضه.

وأما وجه التفخيم: فضعف^(٢) الكسرة لتقابل المانع القوي، وهو حرف الاستعلاء. قال الداني: «الوجهان جيّدان»^(٣)، الترقيق: وبه قطع مكّي^(٤)، والصقلي^(٥)، وابن شريح وأدعوا فيه الإجماع، والتفخيم: وبه قطع الداني في التيسير، كذا ذكره ابن المصنف^(٦).

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٠٦).

(٢) في (ف): «فضعفه»، وما ذكرته يناسب السياق.

(٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٧٨٦)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٠-٨١)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ١٧٨).

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (ص ١٥٥).

(٥) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف أبو القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحام الصقلي الأستاذ الثقة المحقق مؤلف كتاب التجريد شيخ الإسكندرية والذي انتهت إليه رقاسة الإقراء بها علوًا ومعرفة، مات في ذي القعدة سنة ست عشرة وخمسمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٤-٣٧٥)، الأعلام للزركلي (٣/ ٣١٦).

(٦) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٦٠).

وقال الداني في غير التيسير: «والمأخوذ به فيه التريق»^(١)، نقله النويري في شرح الطيبة^(٢)، فهو أولى بالعمل إفراداً، وبالتقديم جمعاً.

وقال المصنف في نشره: «والقياس لإجراء الوجهين في ﴿فَرَقَ﴾ [التوبة: ١٢٢] حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصاً»^(٣).

قلت: وهو قياس مع الفرق؛ لأن الإمالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة، فيضعف تأثيرها، لا سيما وهي عرضة حال وقفها.

(وَأَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدَّدُ) بالإشباع فيه وفيما قبله، فما في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له.

والمعنى: إذا كان الراء مشدداً، فأخف تكريرها، قال مكّي: «لا بدّ في القراءة من إخفاء التكرير، وواجب على القارئ أن يخفي تكرير الراء، فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفاً، ومن المخفف حرفين»^(٤).

فقوله: (إِذَا تُشَدَّدُ) ليس بقيد؛ بل إما على سبيل الاهتمام والاعتناء، أو من باب الحذف للاكتفاء.

والحاصل: أنك إذا قلت مثلاً: ﴿الزَّمَنُ الرَّجِيحُ﴾ [الفتح: ١]، فلا تترك لسانك أن يضطرب بالراء؛ بل احفظها من مخرجها؛ لئلا تكون لافظاً في موضع الراء الواحدة براءات متعدّدة.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٧).

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري (٢/ ٣٠).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٠-٨١).

(٤) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٣٥٠-٣٥١).

[باب التفخيم]

[٤٤] وَفَخِمَ اللَّامُ مِنْ اسْمِ اللَّهِ

عَنْ فَتَحٍ أَوْ ضَمٍّ كَ: عَبْدُ اللَّهِ

(وَفَخِمَ اللَّامُ مِنْ اسْمِ اللَّهِ)؛ أي: لا مَنْ غير الله؛ إلا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة، (عَنْ فَتَحٍ أَوْ ضَمٍّ) بالنقل؛ أي: بعد أحدهما، (كَ: عَبْدُ اللَّهِ) بفتح الدال وضمها ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني، ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الإعرابي.

والمراد به أنه تفخم بعد أحدهما، ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق، فلا تفخيم إلا لموجب، ومن ثمة كان المانع في الراء عن التفخيم أو الترقيق سبباً لأحدهما في اللام، فهي من اسم الله تعالى، وإن زيد عليه ميم وصار ﴿اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦] [إلا] إذا تقدمتها فتحة محضة، [١٦/ب] أو ضمة كذلك، فإنها تكون مفخمة نحو: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] ابتداءً، و﴿سَيُوتِينَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩] وصلاً، ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]، و﴿قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]؛ لمناسبة الفتحة والضم التفخيم المناسب للفظ الله من التعظيم؛ لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور المعظم.

فإن تقدمتها كسرة مباشرة، بأن لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى، وهي محضة، غير مماله، متصلة اتصالاً صورياً رسمياً نحو: ﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿يَا اللَّهُ﴾ [البقرة: ٨]، فإن الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة.

أو منفصلة عارضة ولازمة، فإنها تكون مرققة نحو: ﴿يَا أَمْرُ﴾ [الرعد: ٣١]، و﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٣٨]، و﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [الدراهم: ١٠]، و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾

[الفتح: ١]، و﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٢٩].

ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها إحالة على أصلها، أو اكتفاء بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية، وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية.

ثم هذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خال من ممال الكسرة، فهي على تفخيمها نحو: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣] في قراءة ورش، أو بعد إمالة كبرى؛ أي: محضة، وذلك في قراءة السوسي فوجهان، نحو: ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] التفخيم، وبه قرأ أبو العباس^(١)، والترقيق وبه قرأ عبد الباقي^(٢)، وإطلاق المصنف مما يؤيد الأول، فتأمل^(٣).

(١) أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس أبو العباس المصري الأطرابلسي الأصل، انتهى إليه علو الإسناد ورياسة الإقراء، قرأ على أبي أحمد السامري، وعبد المنعم بن غلبون، وأبي عدي عبد العزيز، وغيرهم، وحدث عن علي بن الحسين بن بندار الأنطاكي، وأبي القاسم الجوهري صاحب المسند، وجماعة، عرض عليه القراءات جماعة منهم: أبو القاسم الهذلي. توفي في رجب سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة وهو في عشر المائة. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢١٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٠).

(٢) عبد الباقي بن فارس بن أحمد بن الحسن الحمصي ثم المصري، مقرئ متصنّف مجوّد، روى القراءات عرضاً عن والده، وقرأ لورش على عمر بن عراك، وقسيم الظهراوي، وأدرك أبا أحمد السامري وسمع منه، قرأ عليه القراءات أبو القاسم بن الفحام مؤلف التجريد، وأبو علي بن بليمة مؤلف تلخيص العبارات، وأبو الحسين يحيى بن علي الخشاب، ومحمد بن مسيح الفضي، وعبد الله ابن سهل، وعمر دهرًا. ومات في حدود الخمسين وأربعمائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٥٧)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢١٤).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٨٥)، سراج القارئ (ص ١١٦-١١٧)، إبراز المعاني (١/ ٣٣٣).

ثم اعلم: أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام^(١):

١- مرققين نحو: ﴿عَلَى الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٨٩].

٢- ومفخمين نحو: ﴿أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨] في قراءة ورش عند بعضهم.

٣- ومرققة مفخمة نحو: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٤- ومفخمة ومرققة نحو: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] في قراءة ورش.

فأعطى كل ذي حق حقه خصوصاً المختلفين خوف السراية، هذا وقيل: إنما فُخِّمَت اللام من لفظة الجلالة فرقاً بينها وبين سائر اللامات، ولعل مراده أن التفخيم إنما هو لمجرد التعظيم، وهو لا ينافي ما ذكر من أن وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف، وتوارثهم ذلك كابراً عن كابرٍ من غير تكبيرٍ ناكِرٍ.

[٤٥] وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ فَخْمٌ وَاخْصُصَا

الْأَطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوُ قَالَ وَالْقَصَا

(وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ) بحذف همزة الوصل في الدرج، ونصب حرف على

أنه مفعول مقدّم لقوله: (فَخَّمْ)، ويجوز رفعه على تقدير: فخمه، نحو قوله

تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ﴾ [يس: ٣٩] على القراءتين^(٢).

ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبقاً أو غير مطبق؛ ولذا

قال: (وَاخْصُصَا) بضم الصاد، وبالألف المبدلة من النون المخففة.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٦٤)، شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي

(ص ٢٥١)، الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٠).

(٢) قرأ الكوفيون وابن عامر وأبو جعفر ورويس: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ﴾ [يس: ٣٩] بنصب الراء.

والباقون بضمها. ينظر: تحبير التيسير (ص ٥٢٣)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٤٤٤)،

التيسير في القراءات السبع (ص ١٧٦).

(الإطباق) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل، ونُصب على أنه مفعول لما قبله.

(أَقْوَى) صفة لموصوف.

والمعنى: خصص حروف الإطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء، (نَحْوُ: قَالَ) بالرفع وجوز نصبه، (وَالْعَصَا) بالالف لا بالياء كما في بعض النسخ.

والحاصل: أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات (خص ضغط قط)، مثل: ﴿قَائِمًا﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿خَالِدِينَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، و﴿صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿الْفَرِيقِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، و﴿الطَّائِفَةَ﴾ [النار: ٣٤].

وأمر بتخصيص حروف الإطباق الأربعة من جملتها [وهي]: الصاد، والطاء، مهملتين ومعجمتين، وبينهما عموم وخصوص مطلق؛ إذ كل مطبقة مستعلية، ولا كل مستعلية مطبقة، فأتى بمثالين، مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق، وهو القاف في ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في ال: (عَصَا).

قال ابن المصنف وتبعه غيره: «والالف واللام للعهد؛ أي: العصا المذكورة في قوله ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠]»^(١). اهـ.

وفيه بحث لا يخفى، فإن الحكم شامل له ولغيره أيضًا من قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، وأيضًا قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه: ١٢١]، فالصحيح أن

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٦٤).

اللام للجنس الاستغراقي الشامل لمادتي هذا اللفظ من الواوي واليائي.
وأما (صاد) غير هذا البناء، فيعلم حكمه من قوله نحو: (العصا)؛ إذ هو معطوف على (قَالَ) بكل حال، نعم لو قال: (مع عصا) بالالف أو الياء؛ لطابق ألفاظ التنزيل وهو أوفق في مقام التمثيل.

وأما قول زكريا: «لكونه أقوى»^(١)، فلا دلالة على تقديره في المبنى، فلا تتعدى على ما قدمناه في المعنى، غايته: أن الباء في (أقوى) محذوفة على حد قول القائل^(٢):

تمرُّون الديارَ

أي: تمرُّون بها.

ثم اعلم: أن في إتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة، وحكمة منيعة، وهي: أن الصاد المهملة مع قوتها، أضعف حروف الإطباق؛ لأنه مهموس، والقاف أقوى من باقي حروف الاستعلاء، هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشتين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الأندلسي^(٣):

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٦٥).

(٢) قائل البيت: جرير. ينظر: الجمل لابن عصفور الإشبيلي (١/ ١٦٣)، تاج العروس للزبيدي (٣٤٨١/ ١).

(٣) ابن الطحان: عبد العزيز بن علي بن محمد، أبو الأصبح الإشبيلي: قارئ مجود، له شعر حسن. ولد بإشبيلية، ورحل إلى مصر والشام وحلب والعراق. وانتهى إليه التفوق بالقراءات في عصره. من كتبه: (نظام الأداء في الوقف والابتداء)، و(مقدمة في مخارج الحروف)، و(مقدمة في أصول القراءات)، و(كتاب الدعاء)، و(مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقارئ). توفي بحلب سنة (٥٦٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢٢-٢٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢٧٨).

الأول: ما يتمكن فيه التفخيم، وهو ما كان مفتوحاً.

الثاني: ما كان [أ/١٧] دونه، وهو المضموم.

والثالث: ما كان دونه أيضاً، وهو المكسور^(١).

وعند المصنف على خمسة:

١- ما كان بعده ألف.

٢- ثم ما كان مفتوحاً من غير ألف بعدها، وهذان النوعان مندرجان تحت جنس أول الثلاثة.

٣- ثم ما كان مضموماً.

٤- ثم ما كان ساكناً^(٢).

٥- ثم ما كان مكسوراً^(٣).



(١) ينظر: الإنشاء في تجويد القرآن (ص ٤٣: ٤١).

(٢) نلاحظ أن علي القاري لم ينقل عن أي قارئ في عصره، أن الساكن تابع لما قبله من الحركة، بل هو بمرتبة مستقلة عما قبله وما بعده، والذي نجده في بطون كتب التجويد الحديثة؛

اجتهاد من بعض الشيوخ، ولا يصل إلى درجة الرواية.

(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ١٨٤).

[الإدغام الناقص]

[٤٦] وَبَيَّنَ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطَّتْ مَعَ

بَسَطَتْ وَالْخُلْفُ بِخُلُقُكُمْ وَقَعَ

أمر ببيان صفة إطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد: ﴿أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢]، ومن قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾ [المائدة: ٢٨]؛ لثلاث تشبه الطاء المطبقة المستعلية الجهرية، بالتاء المنفتحة المستقلة المهموسة المدغمة، كما هو أصل القاعدة في إدغام الحروف المتقاربة. وكذا الحكم في قوله: ﴿فَرَطْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

ثم أخبر أن الاختلاف وقع بين أهل الأداء من المشايخ، في إبقاء صفة استعلاء القاف مع الإدغام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ تُرَابٍ وَمِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، وفي ذهابها معه، مع اتفاقهم على الإدغام. قال ابن المصنف: «وكلاهما جائزان، وذهابها أولى»^(١).

وقال الناظم في كتاب التمهيد: «والأول مذهب المكي وغيره، والثاني مذهب الداني ومن والاه». ثم قال: «قلت: كلاهما حسن، وبالأول أخذ البصريون، وبالثاني أخذ الشاميون، واختياري الثاني وفاقاً للداني»^(٢).

وقال في النشر: «الإدغام المحض أصح رواية وأوجه قياساً»^(٣). أقول: ولذا لم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلاً، ولعله أراد بالقياس إجماعهم على إدغام القاف في الكاف للسوسي إدغاماً محضاً، مع وجود

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٦٦).

(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٠٨).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٩).

تحرك القاف وتعدد الكلمتين، فمع السكون واتحاد الكلمة بالأولى.

ثم اعلم: أن الإدغام على قسمين:

١- تام: وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفة، مثل: ﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾

[الأحزاب: ١٣].

٢- وإدغام ناقص: وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً لا صفة.

وإدغام ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] ونظائره من قبيل الناقص، وأيضاً قوة الطاء وضعف التاء يمنع الإدغام الكامل، ولو التجانس لم يسغ الإدغام أصلاً؛ لأن القوي لا يدرج في الضعيف، بخلاف العكس، نحو: ﴿فَأَمِنَتْ طَائِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤] حيث أجمعوا فيه على الإدغام الكامل، كما أجمعوا في نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] على الإدغام الناقص.

ثم ما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف في ﴿تَخْلُقُ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فذلك خطأ محض، اللهم إلا أن يحمل على إظهار صفة استعلائها، لا على إظهار الحرف ذاته، فعلم أن ما ذكره ليس بإدغام محض، ولا إظهار محض؛ بل حالة بينهما، فهو للإخفاء أشبه، فيكون نظير ما قال الشاطبي رحمه الله:

وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلاً

وإنما وقع الخلاف في القاف دون الطاء؛ لأن الإطباق أقوى من الاستعلاء، فيجب إبقاء الأول دون الثاني.

وأما ما ذكره الرومي: «من أنهم فرقوا بين ﴿بَسَطْتَ﴾ [المائدة: ٢٨] و﴿تَخْلُقُ﴾ [المرسلات: ٢٠]، بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة، وفي الثاني بلا زيادة القاف»^(١). فلم نره في الكتب المنسوبة إليهم،

(١) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٢٠).

ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم. ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما؟ لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، ثم رأيت منشأ وفهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه، حيث استشكل الإدغام، بأن الإطباق صفة للمطبق، ولا يأتي إلا به، فلو بقي الإطباق مع الإدغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها وصف الإطباق، وفي ذلك جمع بين ساكنين، فإذا [قرأت] نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] بالإطباق، ليس فيه إدغام حقيقة؛ ولكنه لما اشتد التقارب، وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان، أطلقنا عليه الإدغام مجازاً؛ لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجاربردي وغيره.

وفرق بين الإطباق والغنة: بأن الغنة لا تتوقف على النون؛ لأنها من مخرج غير مخرجه، فإن النون من الفم، والغنة من الخيشوم، بخلاف الإطباق، فإنه مع المطبق، فأخراجه لا يتأتى إلا به.

وأما ما ذكره المصري بقوله: «وأجيب بأن القراء نصّوا على أن في نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] تشديداً، ولا يمتنع إبقاء الإطباق في الطاء قائماً بمحض صوت الطاء؛ لأن الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء، ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى، ولا جمع بين ساكنين [١٧/ب] وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم»^(١). اهـ. فلا يخفى ما فيه من المصادرة؛ بل ما في معارضته من المكابرة، ثم قوله: «إذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء، وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل؛ بل يبقى معه صفة الإطباق؛ لقوة الطاء وضعف التاء»^(٢).

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢١١)، الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية للتأذني (ص ٥٦).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢١٢).

فيتعين على الموجود أن يوفيهما حقها، لاسيما إذا كانت مشددة؛ نحو:
﴿أَطْرَفْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَنْ يَطُوفَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ففيه أن المثالين الأخيرين
ليسا مما نحن فيه؛ بل من قبيل ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩] حيث أجمعوا
على أنه من الإدغام الكامل، وأن أصلهما (أطيرنا) و(يتطوف)، فأعلا
بإعلال حقق في محلهما، فهو من باب إدغام الأضعف في الأقوى؛ ليصير مثله
في القوة بخلاف نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، فإنه من باب إدغام الأقوى في
الأضعف، فيمتنع اندراجها فيه بالكلية، وبه يحصل الفرق في هذه القضية على
قواعد العربية.

وقال بعضهم^(١): ومن العرب من يبدل التاء طاء، ثم يدغم إدغامًا
مستكملًا، فيقول: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿قَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] بطاء واحدة
مشددة مدخمة. قال شريح: «وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق
ﷻ»^(٢). اهـ. لأن كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول
الله ﷺ بالطرق المتواترة في القراءات المشتهرة.
وأما في كلام المخلوقين، فيتوسع بكل ما جاء من اللغة، وبهذا يتبين أنه لم
يرد في لغة إبدال الطاء تاء، وإدغامها فيها فيجب الاحتراز عنها.

(١) القائل: شريح صاحب نهاية الإتقان تجويد القرآن.

(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٠٣).

[التنبهات]

[٤٧] وَأَخْرِضْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا

أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعَ ضَلَّلْنَا

(وَأَخْرِضْ) بكسر الراء (عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا)؛ أي: في لام ﴿جَعَلْنَا﴾

[البقرة: ١٢٥]؛ إذ كل سكون لا بدّ من الحرص على بيانه.

وكذا الحركة؛ إلا أنه خصّ لام ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ لتلا تصوير مدغمة،

ولا متحركة، فحيثُذ يتغيّر المعنى باختلاف المبنى، كما لا يخفى ونحوه

﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ [البقرة: ٩٦]، وكذا ﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] مما فيه اللام الساكنة وبعدها

نون، فيجب التحفّظ بإظهارها، مع رعاية سكونها.

قال المصري: «لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها»^(١).

قلت: اللام ليست [من] حروف القلقلة، فإن حروفها (قطب جد)، لا

حروف القلقلة سبعة، كما توهم المصري من الذهول والغفلة.

(أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعَ ضَلَّلْنَا)؛ أي: وكذا كن حريصاً على بيان سكون

نون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] وميمها، وغين ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ولام الثانية

من ﴿ضَلَّلْنَا﴾ [السجدة: ١٠]؛ ليتحرز من تحريكها، كما يفعله جهلة القراء، فإن

ذلك من فطيع اللحن عند العلماء، و(ضَلَّلْنَا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله:

﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠].

وأما (ظَلَّلْنَا) بالظاء المشالة، فلم يوجد فيه مخففة، ولا ضرورة بالإتيان بها،

والقول بتخفيفها للوزن، ولا يغرنك كثرة النسخ عليها، وإشارة بعض الشراح

(١) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ١٠٤).

إليها واقتصر ابن المصنف على نون: ﴿أَنْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] وتبعه الشراح^(١).

فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم، نعم في معنى نون ﴿أَنْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق كـ: ﴿وَيَتَوَكَّرُ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿مَنْ أَمِنْ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿مَنْ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿إِنْ هُوَ﴾ [الأعراف: ٩٠]، و﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُ﴾ [الأعراف: ٧٤]، و﴿مَنْ حَاذَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، و﴿يَعْقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿فَسَيَفْضَحُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، و﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [هود: ٥٨]، و﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَنْ خَوْفٍ﴾ [الزمر: ٤] ونحو ذلك.

ثم لا سكت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها إيضاح إظهارها، وأنها لا غنة فيها، فإن ذلك خطأ محض لا يفعله إلا الجهلة من القراء [و] في معنى غين ﴿الْمَعْصُومِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ضَغْنًا﴾ [ص: ٤٤]، و﴿بَغْيًا﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]^(٢)، و﴿أَغْنِ﴾ [الأعراف: ٤٨]، و﴿يَفْشَى﴾ [ال عمران: ١٥٤]، وعلل المصنف من التمهيد إظهار الغين الساكنة عند الشين من ﴿يَفْشَى﴾ [ال عمران: ١٥٤]؛ لثلاثا يقرب من لفظ الخاء، لاشتراكهما في الهمس والرخاوة^(٣).

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٦٨)، الحواشي الأهرية

(ص ١٢٠)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ١٨٤).

(٢) نلاحظ أن علي القاري لم يقل بترقيق الغين، تحت مسمى التفخيم النسبي عند النطق بالغين

الساكنة المسبوقة بكسر، وهذا مما يدل على أنه من اختراعات المعاصرين في التلاوة؛ إذ

يطلب بعضهم من طلبة العلم أن يرقق الغين والخاء الساكنتين المسبوقتين بكسر تحت مسمى

التفخيم النسبي. فلو كان هذا الأداء متواترا لنص عليه هو وغيره من أئمة القراءة. بل الساكن

في مرتبة مستقلة في تفخيمه، ولا ينظر فيه إلى ما قبل وما بعد من الحركة، وكلام الأئمة

السابقين خير دليل على ذلك، ومن عنده غير ذلك، فليأتينا بالدليل عن الأئمة غير مأمور.

(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٠٦).

[٤٨] وَخَلِّصْ أَنْفِتَاحَ مَحْذُورًا عَسَى

خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى

أي: يبين وميز صفة الانفتاح عن الإطباق في نحو: (مَحْذُورًا)، أو في نحو: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]؛ لثلا يشبه الذال بالظاء في قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].

والسين بالصاد في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، فإن كلاً من الذال والظاء من مخرج واحد، كذلك السين والصاد؛ وإنما يتميز كل من الآخر بتمييز الصفة، فالذال والسين منفتحتان، والظاء والصاد مطبقتان، فينبغي أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفم وانطباقه، وما يترتب عليهما من ترفيق الأوليين، وتفخيم الآخرين.

وكذا حكم كل حرف مع غيره إذا كانا متحدي المخرج مختلفي الصفة. ثم الضمير في (اشْتِبَاهِهِ) راجع إلى الحرف المنفتح، بقرينة المقام، أو تقديره: خوف اشتباه كل واحد من: (محذُورًا وعسى، بمحظُورًا وعصى)، أو خوف اشتباه المذكور، كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل منهم. والأظهر أن ضميره راجع إلى الانفتاح؛ أي: مخافة [١٨/ أ] اشتباه انفتاح (محذُورًا)، و(عسى)، بإطباق (محظُورًا)، و(عصى). ووجه الأظهرية: أن محل الاحتياج في صفة الحمل إلى التقدير، وهو الثاني دون الأول، فتأمل.

[٤٩] وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبَيْتَا

كَشِرْكَكُمْ وَتَتَوَفَّى فِئْتَنَا

(وَرَاعِ شِدَّةً؛ أي: كائنة (بِكَافٍ)؛ أي: في كاف (وَبَيْتَا) بالقصر على وقف

حمزة في الهمزة، لا كما قال الرومي للضرورة^(١).
 (كَشَرِكُكُمْ وَتَتَوَقَّيْ فَتَنَّتَا) بألف الإِطلاق، أو بإبدال التنوين ألفاً وقفاً على ما جاء في لغة.

(وَرَاعَ) أَمُرٌّ من المراعاة والمفاعلة، إذا لم تكن للمفاعلة فهي للمبالغة، وقول الرومي: «أمر من الرعاية»^(٢). ففيه نوع مساهلة؛ حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة لطالب المزيد.

فأمر بمراعاة الشدة في الكاف والتاء نحو: ﴿نَكْتَلُ﴾ [يوسف: ٦٣]، و﴿يَتَلَوُا﴾ [البقرة: ١٢٩] خصوصاً عند ورود تكرارها نحو قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿تَتَوَقَّيْهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿وَأَتَّقُوا فَتَنَةَ﴾ [الأنفال: ٢٥] وذلك لأن الشدة تمنع الصوت أن يجري معهما مع ثباتهما في موضعهما قويتين، فاحذر أن تتبعها ركافة^(٣).

والحاصل: أن كل حرف ينبغي أن تراعي فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك، بعد تمكينه من مخرجه، فاحفظ هذه القاعدة الكلية، وقس عليها الأمثلة الجزئية، ولم ينص عليها صاحب الجزرية.

هذا وقال في التمهيد: «إذا تكرر الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بد من بيان كل منهما؛ لئلا يقرب اللفظ من الإدغام، لتكلف اللسان بصعوبة التكرير،

(١) قال الرومي طاش كبري زاده: «(وراع) أمرٌ ومنصوبه شدة، (وبكاف) متعلق بمقدّر هو حال من شدة أي: كائنًا في كاف على أن يكون الباء بمعنى في، وكذا الحال في قوله: (وبتاء)، وهو عطف على (بكاف) وقصر تاء للوزن...». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٧٣).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٧٣).

(٣) أي: خلل.

نحو قوله تعالى: ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿إِنَّا كُنْتُ﴾ [يوسف: ٢٩] على مذهب المظهر^(١).

وكذا الحكم في تاء ﴿تَوَفَّيْهُمْ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، و﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وأشباهه، وتراعي الشدة التي فيها؛ لثلاث تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو: ﴿فِتْنَةً﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٧١]؛ ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقة، وتؤكد المراعاة فيها إذا تكررت نحو: ﴿تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ (٧) [النازعات: ٧]، و﴿تَوَفَّيْهُمْ﴾ [النحل: ٢٨]؛ لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان.

وقال مكي في الرعاية: «بمنزلة الماشي برفع رجله مرتين أو ثلاث مرات، ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه»^(٢).

وقال المصري: «وهذا ظاهر؛ ألا ترى أن اللسان إذا تلفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليتلفظ بالثانية، وكذلك صعب فيه تكلف، ولا يخفى قوله: أو ثلاث مرات زائدة لا أن الكلام في تكرارها ثلاث مرات كما نقل، وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات؛ بل مرتين»^(٣).

أقول: بل هو غير زائدة؛ إذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لا في كلمة؛ بل في كلمات متواليات، كما في قوله تعالى: ﴿تَوَفَّيْهُمْ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] وصلاً، وكذا قوله تعالى: ﴿تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ (٧) [النازعات: ٧]، ولا يشترط في إثبات تكرار التاء أن لا يكون بينهما فصل؛ ولذا عدُّ في أمثلة التكرار قوله: ﴿فِتْنَةً﴾

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٠٩).

(٢) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص ٣٥٩).

(٣) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٢١٨).

[البقرة: ١٠٢] كما سبق في كلام المصنف^(١)؛ إلا أن قوله: «وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة، نحو: ﴿فَتَنَّهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]»^(٢). فيه بحث؛ إذ الظاهر المتبادر أنها تصوير دالّ إذا لم يراع فيها صفة الشدّة والهمس لاتحاد مخرجهما، والتميز بينهما باعتبار صفتهم، وأما السين والdal فيبينهما قرب المخرج، والله أعلم. ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصاً إذا كان بعدها طاء ساكنة، أو ظاء، نحو: ﴿أَفَنظَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿تَطْهَرُونَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿وَلَا تَطْفَؤْا﴾ [طه: ٨١]، و﴿لَا تَطْلُمُونَ وَلَا تَظْلُمُونَ﴾^(٣) [البقرة: ٢٧٩].



(١) المقصود بالمصنف هنا الفضالي البصير وليس الحافظ ابن الجزري.

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢١٨).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢١٨-٢١٩).

[باب إدغام المتماثلين والمتجانسين]^(١)

[٥٠] وَأَوَّلِيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ

أَدْغَمَ كَقُلْ رَبِّ وَبَلْ لَا وَابْنُ

أمر من الإبانة؛ بمعنى: الإظهار^(٢)، ومتعلقه سيأتي في البيت الآتي، وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل التزام ما لا يلزم في شعر العرب، وإن التزمه العجم، والضمير المستكن في (سَكَنَ) راجع إلى الأول.

وفي قوله: (أَوَّلِيْ) بالثنية المضاف إلى (مِثْلٍ وَجِنْسٍ)، وحذف نونه بالإضافة ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله: (أَدْغَمَ).

وأما قول الرومي في بيان إعرابه من أن: «(أَوَّلِيْ) مبتدأ مضاف إلى (مِثْلٍ وَجِنْسٍ)، عطف على (مِثْلٍ)، و(إِنْ سَكَنَ) جملة شرطية جزاؤها (أَدْغَمَ)، والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ»^(٣). فخطأ فاحش؛ لأنه لو كان مبتدأ لرفع بالألف.

وقيل: أَوَّلَا (مِثْلٍ وَجِنْسٍ) وكأنه تصحّف عليه كتابة الياء لقراءة الألف، والمثالان نشر مشوش؛ لأن (بَلْ لَا) مثال المثلين، و(قُلْ رَبِّ) مثال الجنسين. وقول زكريا: «ولو سكوناً عارضاً»^(٤)؛ إنما يتم به في الإدغام الكبير، كما قرأ به

(١) زيادة من المحقق، ولم أذكر في العنوان المتقاربين؛ لأن الناظم لم ينص عليه في المقدمة، وهو نادر وقليل عند حفص في هذا الباب.

(٢) ينظر: لسان العرب (٣/١٣)، مادة: (أَبَنَ).

(٣) قال الرومي طاش كبري زاده: «(وَأَوَّلِيْ) مبتدأ مضاف إلى (مِثْلٍ)، (وَجِنْسٍ) عطف على (مِثْلٍ)، و(إِنْ سَكَنَ) جملة شرطية جزاؤها (أَدْغَمَ)، والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ». ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٧٨).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٧٠).

السوسي، والظاهر أن المصنف أراد به الإدغام المتفق عليه من الإدغام الصغير.

ثم اعلم: أن الحرفين إذا [١٨/ب] التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما:

١- إما أن يكون مثلين: بأن اتفقا مخرجاً وصفة، كالباء والباء، والتاء

والتاء، والياء والياء.

٢- وإما أن يكونا متجانسين: بأن اتفقا مخرجاً واختلفاً صفة، كالدال

والطاء والتاء، وكذا الذال والظاء والتاء.

٣- وإما أن يكونا متقاربين: بأن تقاربا مخرجاً وصفة، كالدال والسين،

والتاء والتاء، والضاد والشين.

فإذا عرفت ذلك فاعلم: أنهم اختلفوا في اللام والراء والنون، أنها^(١) من

مخرج واحد، وهو مختار القراء، أو لكل واحد منها مخرج على حدة؛ إلا أن

بينها قرب المخرج، وعليه الجمهور من النحاة، وهو مختار سيبويه، واختاره

المصنف تبعاً للشاطبي رحمته الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أولاً، فإنه

جعل اللام والراء من قبيل الجنس، فلو قال: (وقرب موضع جنس)؛ لشمّل

المذهبين، كما عبّر به الشاطبي في إدغام المتقاربين.

وأما ما اعتذر عنه المصري بقوله: «ولعل الناظم نظر إلى أن المتقارب

داخل في المجانس بخلاف عكسه»^(٢). فلا يصح للاتفاق على عكسه.

والحاصل: أنه إذا التقى المثلان أو الجنسان، وسكن الأول منهما أدغم

الأول في الثاني، نحو: ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ﴾ [المشر: ٥٣]، ﴿وَقُلْ لَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٣]،

و﴿هَلْ لَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ﴿وَقُلْ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٠]، و﴿يَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]

(١) في (ف): «أنهما»، والسياق لا يقتضي الثنية.

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٢٤).

عند من لم يسكت على اللام بلا خلاف.

وكذا سائر الحروف نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ﴾ [الأعراف: ٤]، و﴿أَذْهَبَ بِكُنْيَا﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿فَمَا رِيَحَتْ يَحْتَرِيْهُمُ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿فَلَمَّا أَتَتْ دَعَا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وأمثالهم.

ثم اعلم: أن ما ذكره المصنف في المثليين، فهو على عمومته عند جميع القراء، وأما ما أطلقه في المتجانسين، فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الأداء، فإن منهما ما اتفقوا عليه، ومنهما ما اختلفوا فيه، كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي في باب حروف قربت مخارجها، من جملتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف ﷻ من إدغام اللام في الراء، فإنهما مع كونهما من المتجانسين أو المتقاربين، اختلف حكمهما؛ حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الأول فتأمل، نعم إذا كان الأول من المتماثلين حرف مد، فإنه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو، كما أشار إليه في قوله: (وَأَبْن).

[٥١] فِي يَوْمٍ مَعٍ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ

سَبَّحَهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمَ

(في يوم) بترك التنوين ضرورة، (مَعٍ قَالُوا وَهُمْ) فإن الياء المدية من نحو: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، ونحوه: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ [الناس: ٥]، والواو المدية من نحو: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ونحو: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، لا تدغمان في مثلهما بالمعنى الأعم؛ إذ لا يتصور اجتماع المديين حتى يقال: لا يدغم، فافهم.

ولذا قالوا في التعليل: محافظة على المد؛ لئلا يذهب بالإدغام، بخلاف ما إذا كان الأول من المتماثلين حرف اللين، فإنه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام، نحو: ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢].

فقوله: (أَبْن) بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبني.
وأما قول الرومي: «اللهم إلا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد»^(١). فغير صحيح.

ثم قوله: (وَقُلْ نَعَمْ، سَبِّحْهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمَ) استثناء من إدغام المتجانسين، فيجب إظهار اللام الساكنة عند النون، نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨] مع أنهما متجانسان أو متقاربان؛ لأن النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف (يرملون) كذا أطلقوه، ومرادهم سوى النون.
وأما قول الرومي: «ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما أو تجانسهما، بناء على أن النون لما لم تدغم فيما لم يدغم في اللام من الحروف، كالميم والواو والياء، حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك، فلم يدغم اللام فيها؛ إلا ما روي عن الكسائي من إدغام (هل، ويل) خاصة في الإدغام الصغير: ﴿يَلْ تَبِيعُ﴾ [البقرة: ١٧٠]، و﴿هَلْ تَلْبِثُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]»^(٢). اهـ. فهو ظاهر؛ لأن النون تدغم في اللام كما تدغم في الميم والواو والياء، كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة.

قال الناظم في التمهيد: «فإن قلت: لم أدغمت اللام الساكنة نحو: ﴿النَّارُ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، وأظهرت في قوله: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، وكل منهما واحد»^(٣). قلت: لأن هذا فعل قد أُعِلَّ بحذف عينه، فلم يُعَلَّ ثانيًا بحذف لامه؛ لثلا يصير في الكلمة إجحاف، و(أل) حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يُعَلَّ بشيء؛ فلذلك أدغم؛ ألا ترى أن الكسائي ومن

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٠).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٠-١٨١).

(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢١٠).

واقفه أدغم اللام من (هل ويل) في نحو قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ١٥]، و﴿يَلْ﴾ [نَحْنُ] [الحجر: ١٥]، ولم يدغمها في: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفات: ١٨]، و﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١] ^(١).

وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عن الهاء في قوله: ﴿فَسَيَحْكُمُ﴾ [ق: ٤٠]؛ لقاعدة: أن الحلقي لا يدغم في أدخل منه، والهاء أدخل من الحاء، بخلاف الهاء في الهاء نحو: ﴿مَالِيَةَ﴾ (٢٨) ﴿هَلْكَ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]؛ وإنما خص [١٩/أ] الناظم بيان ﴿فَسَيَحْكُمُ﴾ [ق: ٤٠]؛ وإظهاره لأن كثيراً من الناس يقع في إدغامه بناء على قرب المخرجين، ولا يعلمون أن الحاء أقوى من الهاء، والقاعدة: أن الأقوى لا يدغم في الأضعف.

وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، قال ابن المصنف: «لتغايرهما، فإن الغين حلقيّة والقاف لهوية» ^(٢). وفيه أن بينهما قرب المخرج، فلا ينافي تغايرهما، فالأوّل أن يقال: لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها.

وقد ذكر المصنف في التمهيد: «أن الغين إذا لقيت حرفاً حلقيّاً، وجب بيانها، نحو: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿أَلْيَغْ﴾ [التوبة: ٦]، وكذا القاف، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]؛ لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله، والقاف بعده» ^(٣).

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢١٠).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٧٤).

(٣) هل مسمّى التفخيم النسبي من حيث المسمّى والأداء واردة؟

التفخيم النسبي: لفظ محدث أحدثه المتأخرون باجتهاد محض، ومعناه في اصطلاحهم الحادث: (هو النطق بأحرف التفخيم المفتحة وكأنها مرّقة).

فقولهم: (وكانها مرققة)، تحريف للأداء، وسمعتناهم بالفعل عند نقطتهم يرققون الحروف المفتحة المفخمة، تحت مسمى الاصطلاح المخترع (التفخيم النسبي).
والأعجب: أنهم جعلوا لما اخترعوه في التلاوة، مستثنيات من تلقاء أنفسهم، من غير الإحالة على أي مصدر من مصادر القراءات أو التجويد القديمة.

ويقولون عن التفخيم النسبي - بحسب زعمهم: - هو إذا كان ساكنًا قبله كسر أصلي أو عارض، مثال الكسر الأصلي: ﴿يَرْجُ﴾ (ال صرنا: ٨)، ﴿أَفْرَجُ﴾ (البقرة: ٢٥٠)، ﴿إِنْخَرَجُ﴾ (ال صرنا: ١٠٣).

ومثال الكسر العارض: ﴿مَنْ أَعْرَفَ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، ﴿وَلَكِنْ اأَخْتَلَفُوا﴾ (البقرة: ٢٥٣).
وإذا كان حرف الاستعلاء مكسورًا مثل: ﴿قِيلَ﴾ (البقرة: ١١)، ﴿وَضِغْنَ﴾ (هود: ٤٤)، ﴿خِيفَةَ﴾ (هود: ٧٠).

وإذا كان قبل الخاء والغين ياء ليشية وقفًا مثل: ﴿شَيْخٌ﴾ (القصص: ٢٢)، ﴿زَيْجٌ﴾ (ال صرنا: ٧).
وكلمة ﴿نَبِيٍّ﴾ (الكهف: ٦٤) يزعمون الخلاف فيها بين من فتحها تفخيماً قوياً وبين من رققها تحت مسمى التفخيم النسبي.

والأعجب أيضاً أنهم جعلوا لما سبق استثناء، وقالوا: يستثنى من القاعدة الأولى كلمة ﴿إِنْخَرَجَ﴾ (البقرة: ٢٤٠) حيث وردت، فتفخّم تفخيماً قوياً لوقوع راء مفخمة بعدها، ويعلمون ذلك بقولهم: حتى تتناسب معها في التفخيم، ويسهل النطق بها.

وردد على هؤلاء بكلام الدكتور أيمن مسويد إذ قال عن هذا الاستثناء: «سبحان الله !!! إذا كانت الراء تؤثر في الخاء التي قبلها فتفخّمها قليلاً؛ لأن الراء بعدها مفخمة، ألا تؤثر القاف في قوله تعالى: ﴿لَا تَرْجُ قُلُوبَنَا﴾ (ال صرنا: ٨) في الغين فتفخّمها. أيهما أولى أن تؤثر القاف، وهي حرف مستعمل لا يرقق البتة، أم الراء التي قد تفخّم أو ترقق؟

فكيف نبيح لأنفسنا تفخيم الخاء في ﴿إِنْخَرَجَ﴾ (البقرة: ٢٤٠) زيادة قليلة من أجل الراء التي بعدها، ولا نبيح ذلك مع غين: ﴿لَا تَرْجُ﴾ (ال صرنا: ٨) مع أن بعدها قاف مستعلية؟
فما دام أن الأمر اجتهاد، فلا بد أن يقع الإنسان في تخط في أمثلة متضاربة... انتهى كلامه.
كيف يمكن أن نجعل القاف قي: ﴿أَقْرَبَ﴾ (الأنبياء: ١) في نفس المرتبة مع ﴿قِيلَ﴾ (البقرة: ١١)؟
وهذا يحتاج إلى نص من النصوص المعتمدة، ولا يمكن أن نجتهد في هذه المسائل =

= لأنه يترتب عليه تغيير الصوت القرآني.

فالصحيح أن الساكن يكون في مرتبة مستقلة لا يتبع ما قبله، وهذا هو المؤيد لنصوص الأئمة. وبعض الشيوخ المعاصرين طعن في علماء التجويد القدامى لعدم ذكرهم للتفخيم النسبي. قلت: ليس صحيحاً أن يحاكم المعاصرون علماء التجويد القدماء، على وقف ما وضعوه من مصطلحات معاصرة، تخالف في مجملها مصطلحات القدماء.

ويجب أن نعتمد التسمية القديمة في مثل: (قيل) (البقرة: ١١) أن القاف في: (أدنى درجات التفخيم)، مع العلم أن أقصى مؤخرة اللسان مع الحرف المستعلي المكسور، أعلى بقليل من الحرف المرقق. وهيئة أقصى اللسان مع المرقق، تختلف عن المفخم المكسور.

قال شيخ الصنعة الإمام أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ): «والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: ضغظ خص قط، الخاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء، سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك، ولذلك تمنع الإمالة، إلا أنه على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق وهي حروف الأطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق، وهي ثلاثة: الغين والحاء والقاف». ينظر: التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ٢٣). فأريد من أصحاب القول بالتفخيم النسبي، أن يستخرجوا من كلام الداني مصطلح التفخيم النسبي ومستثنياته، وهل جهل علماء التجويد القدامى بمستثنياته، أو قنعهم في اللحن الجلي أو الخفي؟! إذن نستنتج أن مصطلح: «(التفخيم النسبي)» لفظ محدث، أحدثه المتأخرون باجتهاد محض، فهم يجعلون مرتبة الساكن قبل الكسر في مرتبة المكسور، ولو سألناهم ما دليلكم على ذلك؟ كما استطاعوا أن يجيبوا إلا بالاجتهاد المحض، والأصل في القراءة الاتباع. كيف يمكن أن نجعل الساكن قبل الكسر في مرتبة المكسور، مع أن في المكسور ينخفض الفك عند النطق به، والساكن لا ينخفض فيه الفك.

وقد جعلت مرتبة المكسور في أدنى مراتب التفخيم؛ لأجل انخفاض الفك، وقد علمنا أن في الساكن ليس فيه انخفاض الفك؛ فلم نسوّي بين الساكن قبل الكسر والمكسور؟ إذن نستخلص من ذلك أن ترفيق الغين والحاء تحت مسمى التفخيم النسبي أمر حادث في تلاوة القرآن، وليس فيه رواية متواترة عن إمام معتبر، ونقول لمن يرفعون هذا الأداء للنبي ﷺ: هل عندكم من علم فتخرجوه لنا، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. ينظر:

فيخشى أن يتبادر اللفظ إلى الاختفاء والإدغام^(١). اهـ.
وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ﴾ [الصافات: ١٤٢]؛
لبعد مخرجهما، وهو ينافي الإدغام.

وأما إدغام لام التعريف في التاء؛ فلكثر استعمالها؛ ولعل هذا وجه
استثنائها؛ لثلاث تشبه بها ويجري عليها حكمها، وبهذا يفرق أيضًا بين ﴿قُلْ
نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، وبين ﴿التَّعْيِيرِ﴾ [المائدة: ٦٥]، ثم الفرق أيضًا باعتبار أن
(التقم) كلمة واحدة، فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية، وكذلك كلمتين من
نحو: ﴿التَّوْبَةُ﴾ [النساء: ١٧].

ثم الحروف من حيث هي قسمان:

١- قمرية.

٢- وشمسية.

وكل منهما أربعة عشر حرفًا.

فالقمرية: يجمعها قولك: (ابغ حجك وخف عقيمه)، فيظهر لام
التعريف عندها.

والشمسية: ما عداها، ويدغم لام التعريف فيها.

وقد نظم الحروف القمرية بعضهم في أوائل قوله^(٢):

أَلَا بَلْ وَهَلْ يَرْوِي خَيْرَ حَدِيثٍ مَنْ جَلَا عَنْ فُؤَادِي غَمَّةً قَدْ كَسَتْ هَمًّا
والأمثلة: (الأحد)، ﴿الْبَرِّ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿الْوَلِيِّ﴾ [الشورى: ٩]، ﴿الْيَقِينِ﴾ [الحجر: ٩٩]، ﴿الْخَيْرِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿الْحَلِيمِ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿الْمُؤْمِنِ﴾ [الحشر: ٢٣]،

= شرح كتاب الإنباء في تجويد القرآن لابن الطحان (ص ٣٣-٣٦).

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٠٥).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٣٤).

(الجليل)، ﴿الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿الْفَقْرُ﴾ [ص: ٦٦]، ﴿الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿الْكَبِيرُ﴾ [الرعد: ٩]، (الهادي).

وتسميته شمسية من باب تسمية الكل باسم الجزء، وهو لام الشمس والقمر. وسبب الإظهار في الأول: تباعد المخرجين.

وسبب الإدغام في الثاني: تقارب المخرجين، وإن تفاوتاً في غير اللام للتماثل فيها.

ثم إن الإدغام: عبارة عن خلط الحرفين، وإدخال أحدهما في الآخر، مأخوذٌ من إدغام اللجام في فم الفرس^(١).

فيصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة^(٢)، وهو يؤذن بحرفين فصار لشدة^(٣) الامتزاج في السمع كالحرف الواحد؛ وإلا فهما حرفان في الحقيقة، وعوض عنه التشديد، وهو حبس الصوت في الحيز بصنف، وليس التشديد عوضاً عن الحرف المدغم؛ بل عمّا فاته من الاستيلاء في التلفظ، فإنك إذا أصغيت إلى لفظك سمعت ساكناً مشدداً ينتهي إلى مخفّف.

فقول بعضهم: «هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة»؛ إنما يصح على سبيل التقريب؛ لأن الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن،

(١) ينظر: لسان العرب (٢٠٢/١٢)، مادة: (دغم).

(٢) وقيل: في تعريف آخر: «إيصال حرف ساكن بآخر متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً مثل الثاني يرتفع عنهما العضو ارتفاعاً واحدة»؛ وإنما قلت: (يرتفع العضو) ولم أقل كما قال غيرنا: (يرتفع اللسان)؛ لأنه في مثل قوله تعالى: ﴿أَضْرِبْ يَعْصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠] لا يقال: ارتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية، مخطوط.

(٣) في (ف): «الشدة».

وثانيهما متحرك، وفائدته تخفيف اللفظ؛ لثقل عود اللسان إلى المخرج الأول، أو مقاربه، فاختر العرب الإدغام طلباً للخفة؛ لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار. كما يشهد به الحس والمشاهدة.

ولذلك شبه النحاة الإظهار بمشي المُقَيَّد؛ لأن الإنسان إذا نطق بحرف، وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه يكون كالراجع إلى حيث فارق، أو إلى قريب من حيث فارق.

وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكيفية: ذلك أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه، إذا لم يكونا مثلين في أصلهما، فإذا صار مثله حصل حيثئذ مثلاً، وإذا حصل مثلاً، وجب الإدغام حكماً إجماعياً.

فإن جاء نصٌ بإبقاء صفة من صفات الحرف المدغم، فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح؛ بل هو إخفاء صريح، كما سبق تحقيقه.

وأما الإظهار: فهو عبارة عن ضد الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المميزين جنساً واحداً منطوقاً بكل واحد منها على صورته، مستوفياً بكل صفة، مخلصاً إلى كمال بنيته.

وليحترز عن إدغام نحو: ﴿وَأَخْرِجْ قَوْمَكَ﴾ [إبراهيم: ٥]؛ لبعده مخرج الجيم عن القاف.

ثم اعلم: أن ذال (ذ)، ودال (قد)، وتاء التانيث الساكنة، ولام هل (بل)، لا شك في إدغامها عند اجتماعها لأمثالها.

وأما عند مجانسها ومقاربتها، ففي أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولي الشاطبي، وفي بعضها اتفاق لهم، ولا بد من معرفتها، فقلت نظماً على منوال كلام الناظم يمكن أن ينظم في سلك نظمه: [١٩/ب]

وأدغمن ذال إذ في الظاء ودال قد بعينه في التاء
وتاء تأنيث بدال ويطاء ولام هل وبل كذا عند الراء
والأمثلة: ﴿إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَقَدْ نَبَّيْتُ لَكُمْ﴾
[العنكبوت: ٣٨]، و﴿أَتَقَلَّتْ دَعْوَا اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [ال عمران: ٧٢]،
و﴿يَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و(هل رأيتم) وهذا التمثيل غير موجود في التنزيل.

[باب تمييز الضاد من الظاء]

[٥٢] وَالضَّادُّ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ

مَيِّزٌ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي

(وَالضَّادُّ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ) بالإشباع، والضاد منصوب، ويجوز رفعه،
والعامل فيه قوله: (مَيِّزٌ) أي: ميزها بصفة استطالتها، وإخراجها من مخرجها
(مِنَ الظَّاءِ) فإن الضاد من حافة اللسان، والظاء من رأس اللسان.
(وَكُلُّهَا تَجِي) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة، لا كما قال الرومي:
«إنه للضرورة»^(١). وضميره راجع إلى الكل، والتأنيث باعتبار المعنى، وهو
الجماعة، وإلى الظاءات.

ثم الاستطالة هي: «الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها». كما قال
الجعبري^(٢).

وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة
الجهر والإطباق والاستعلاء، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله،
وأسنة الناس فيه مختلفة، فمنهم من يخرج ظاء، ومنهم من يخرج دالاً
مهملة أو معجمة، ومنهم من يخرج طاء مهملة كالمصريين، ومنهم من يشمه
ذالاً، ومنهم من يشير بها بالظاء المعجمة؛ لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلاً
بالنسبة إلى غيره، أمر الناظم بتمييزه عنه نطقاً.

ثم بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظاً، والمعنى: أن جميع مواد الظاءات
المشالة، وهي تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة،

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٣).

(٢) ينظر: كثر المعاني للجعبري (٥ / ٣١٥).

باعتبار أصولها في الآيات الستة الآتية.

وأما قول زكريا: «في سبعة أبواب فغير ظاهر؛ وإنما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد، فهو أقرب إلى ضبط المراد يتعلق بتجيء»^(١)، قوله:

[٥٣] فِي الظَّنِّ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظُمَ الْحِفْظُ

أَيْ قِظْ وَأَنْظِرْ عَظُمَ ظَهْرُ اللَّفْظِ

(فِي الظَّنِّ ظِلُّ الظُّهْرِ) بفتح الأول، وكسر الثاني، وضم الثالث، و(عَظُمَ الْحِفْظُ) بضم العين، (أَيْ قِظْ وَأَنْظِرْ) بفتح الهمزة، وكسر الثالث منها، (عَظُمَ ظَهْرُ اللَّفْظِ) بفتح العين والطاء الأولى، وحذف العاطفة غالباً للضرورة.

فالظن: منحصر في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعَنَ كُمْ﴾ [التل: ٨٠]، وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبي عمرو^(٢).

ومعناه: الرحلة من مكان إلى آخر، ضد الإقامة^(٣).

وباب الظل^(٤): جميعه كيفما تصرف منه، وأول ما جاء منه في سورة النساء: ﴿وَنَدْخَلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً، والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان في البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنَسَ ظُلْمًا﴾ [البقرة: ٥٧].

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٧٧).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٩٤)، تحبير التيسير (ص ٤٣٣)، التيسير في القراءات السبع (ص ١٤٠).

(٣) ظَعَنَ يَظَعُنُ ظَعْنًا وَظَعَنًا بِالتَّحْرِيكِ وَظَعُونًا: ذهب وسار. ينظر: لسان العرب (١٣/ ٢٧٠)، مادة: (ظعن).

(٤) الظل: كُلُّ شَيْءٍ أَظْلَكَ فَهُوَ ظِلَّةٌ، ويقال: ظِلٌّ وَظِلَالٌ، وَظِلَّةٌ وَظُلٌّ. ينظر: لسان العرب (١١/ ٤١٥)، مادة: (ظلل).

وقوله: ﴿ظَلَّلَ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وكأنَّ ابن المصنف ومن تبعه^(١) في عدَّ اثنين وعشرين، غفل عن موضعين في البقرة، بدليل قولهم: وأولهما في سورة النساء: ﴿وَنَدْخَلَهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].
ومنه الظلة: ﴿كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] في الأعراف، و﴿يَوْمَ الظَّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩] في الشعراء.

ومنه قوله تعالى: ﴿فِي ظِلَّلٍ عَلَى الْأَرْيَاقِ﴾ [يس: ٥٦] بضم الظاء وفتح اللام، كما قرأ به حمزة والكسائي^(٢). ومنه قوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَلَىٰ ظِلِّكُمْ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧].

وباب الظُّهْر: وهو وقت انتصاف النهار^(٣)، [و] في سورة النور: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨]، وفي سورة الروم: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ [الروم: ١٨]؛ أي: تدخلون في الظهيرة.

وباب العُظْم: بمعنى: العظمة كيفما تصرَّف فيه^(٤)، وأوَّل ما جاء منه القرآن ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ووقع منه في القرآن مائة موضع وثلاثة مواضع.

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٧٦)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ١٩٤)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٥).

(٢) ينظر: تحبير التيسير (ص ٥٢٥).

(٣) الظهيرة: وهو شلَّة الحرِّ نصف النهار. ولا يقال في الشتاء: ظهيرة. قال ابن سيده: الظهيرة حدُّ انتصاف النهار. ينظر: لسان العرب (٤/ ٥٢٠)، مادة: (ظهر).

(٤) العظيم: نقيض الحقيق، وهو أبلغ من الكبير؛ لأن نقيضه صغير. ينظر: تنبيه الغافلين للصفافسي (ص ١٥٨)، من تحقيقنا. وينظر: تفسير البيضاوي (١/ ٢٧).

وباب الحِفْظ: وما تصرف منه^(١)، وأوّل ما جاء منه في البقرة: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصُّلُوكِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ووقع في اثنين وأربعين موضعاً^(٢).

وقال المصري: «في أربعة وأربعين»^(٣).

وأيقظ: ضدّ النوم^(٤)، [و] ليس في القرآن منه إلا في الكهف: ﴿وَتَحَسَّبَهُمْ أَيْكَافًا لَهُمْ رُفُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

وباب انظروا: وهو من الإنظار؛ بمعنى: التأخير والإهمال^(٥)، وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً، أولها: ﴿لَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢] كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره؛ لكنه يحتمل أن يكون صيغة المجهول من الإنظار، وأن يكون من النظر^(٦)، كما فسر بهما، فالمثال المتفق

(١) الحِفْظ: نقيض التَّسْيَان وهو التعاهد وقلة الغفلة. حَفِظَ الشَّيْءَ حِفْظًا، ورجل حافظ من قوم حُفَاط. ينظر: لسان العرب (٧/ ٤٤٠)، مادة: (حفظ).

(٢) قال الصفاقسي: «الحفظ: وقع منه في القرآن العظيم أربعة وأربعون موضعاً: أولها: في قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصُّلُوكِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] بالبقرة. وآخرها: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] بالطارق. قال المحقق أبو الخير محمد بن الجزري في تمهيده: اثنان وأربعون، وتبعه على ذلك ابنه، وتبعهما على ذلك الشيخ العلامة شيخ شيخ شيخ شيوخنا أحمد القسطلاني، والشيخ المجمع على فضله وجلالته شيخ شيخ شيوخنا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وزاد أولها قوله تعالى في البقرة: ﴿حَفِظْهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والصواب ما ذكرناه». ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي (ص ١٥٨-١٦٠).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٤١).

(٤) اليَقَظَةُ: نقيض النوم، والفعل استَيْقَظَ، والنعت يَقْظَانٌ، والتأنيث يَقْظَى. ينظر: لسان العرب (٧/ ٤٦٦)، مادة: (يقظ).

(٥) الإنظار: التأخير والإهمال. ينظر: لسان العرب (٥/ ٢١٥)، مادة: (نظر).

(٦) النَّظَرُ: الانتظار، ويقال: نَظَرْتُ فلاناً وانتَظَرْتُهُ، بمعنى: واحد فإذا قلت: انتَظَرْتُ فلم يُجاوِزْكَ فَعَلْتَ فَمَعْنَاهُ: وقفت وتمهل، ومنه قوله تعالى: ﴿انْظُرُوا نَفْسَ مِن نَّفْسِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. =

عليه: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [١٤] [الأعراف: ١٤]، ومن المختلف قوله تعالى: ﴿أَنْظِرُونَا نَقْتَسِمَ مِنْ ثَوْرِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فقرأ حمزة من الإنظار، والباقون من النظر^(١). ثم اعلم: أن مادة النظر والإنظار والانتظار متحدة في أصل اللغة، والاختلاف إنما هو بحسب الأبواب الواردة، وإنما غاير المصنف بينهما للإيضاح لاسيما وهو قد خفي على بعض الشراح.

وياب العظم^(٢): وقع في أربعة عشر موضعاً جمعاً وفرداً، وقال المصري: «خمس عشرة»^(٣)، وأوله: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] في البقرة^(٤).

وياب [٢٠/أ] الظهر من الآدمي: كقوله تعالى: ﴿وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، أول ما جاء في البقرة، ومن غيرها كقوله تعالى: ﴿لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣].

ووقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً، وقال المصري: «ستة عشر»^(٥)، وأما قول خالد: «وقع في القرآن موضع واحد»^(٦). فخطأ فاحش.

= ينظر: لسان العرب (٢١٥/٥)، مادة: (نظر).

(١) ينظر: تحبير التيسير (ص ٥٧٥)، النشر في القراءات العشر (٢/٤٧٥).

(٢) العظم: الذي عليه اللحم من قصب الحيوان، والجمع أعظم وعظام وعظامه الهاء لتأنيث الجمع كالفحالة. ينظر: لسان العرب (١٢/٤٠٩)، مادة: (عظم).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٤٥).

(٤) قال الصفاقسي: «العظم، وهو معروف، قالوا: وقع في القرآن العظيم في أربعة عشر موضعاً، والصواب أنها خمسة عشر: أولها: قوله تعالى: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِتَجْعَلَكَ آيَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وآخرها: قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا عِظَمًا تُخْرَجُ﴾ [الأنعام: ١١] بالنازعات...».

ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي (ص ١٨٠).

(٥) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٤٧).

(٦) لم يرد عن خالد الأزهرى أنه موضع بل قال: «ظَهْرٌ؛ أي: ظهرُ الآدمي وغيره، وقع منه =

واللفظ^(١): لم يجيء منه إلا حرف بقاف: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨].

[٥٤] ظَاهِرٌ لَظَى شَوَاطُ كَظَمَ ظَلَمًا

اغْلُظْ ظَلَامَ ظُفْرٍ انْتَظِرْ ظَمًا

(ظَاهِرٌ) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة، أو تنزيلاً للوصل منزلة الوقف،

وقد يكسر على ارتكاب زحاف.

(لَظَى شَوَاطُ) بالجر غير منون، (كَظَمَ) بالتنون مجرورًا.

(ظَلَمًا) فعل ماضٍ من الظلم، وألفه للإطلاق وفي نسخة: (ظَلَمًا) بضم

وسكون، فألفه مبدل من التنون وقفًا، ونصبه على الحكاية.

(اغْلُظْ) بضم الهمزة واللام، (ظَلَامَ) بفتح الظاء وكسر الميم.

(ظُفْرٍ) بالتنون مجرورًا (انْتَظِرْ ظَمًا) بالالف كوقف حمزة لا أقصر للوزن.

كما قيل.

والمعنى: أن كل ما جاء من لفظ ظاهر؛ وهو ضد الباطن، وهو ستة، ويأتي

بمعنى: العلو، وهو ثلاثة: ﴿يُظْهِرُهُ عَلَى الَّذِينَ كُفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٣]، وبمعنى:

النصر والعون نحو: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [البقرة: ٨٥] فجميعه

بالطاء ونحو: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠] في الأنعام، وهو أول ما جاء،

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَقَالَهَوْا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤]؛ وبمعنى: الإطلاع أيضًا

﴿وَأَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٣]، ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، كذا

ذكره شارح^(٢)، والظاهر أنهما متعديا ظهر، فتدبر.

= في القرآن أربعة عشر، أولها: ﴿كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١] في البقرة.

ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٣١).

(١) لَفْظٌ بِالشَّيْءِ يَلْفِظُ لَفْظًا: تَكَلَّمَ. ينظر: لسان العرب (٧/ ٤٦١)، مادة: (لفظ).

(٢) ينظر: الجواهر المضبية على المقدمة الجزرية (ص ٢٤٧-٢٥٤).

وأغرب زكريا: «وبمعنى: الظفر، وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى في براءة: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٨]، وقوله في الكهف: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [الكهف: ٢٠]، وقوله في التحريم: ﴿وَإِظْهَرَهُ اللَّهُ﴾ [التحريم: ٣]»^(١). اهـ.

ومن غرابته إدخال ما في التحريم في سلك ما تقدّم، والفرق أن ﴿وَإِظْهَرَهُ﴾ [التحريم: ٣]؛ هو بمعنى: أطلعه لا بمعنى: أظفره، ولا بمعنى: ظفر كما يدل عليه تعدية الأولين بعلى، وتعدية الأخير بنفسه في المفعول الأول، فتأمل.

قال ابن المصنف: «و(ظَاهِرٌ) مشترك بين هذا المعنى، وبين الذي بمعنى الظهار الذي هو الحلف». اهـ وتبعه الشراح^(٢).

وأقول: الظاهر أن الظهار من مادة الظهر، لا من مادة الظاهر؛ لأن الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي، وقد جاء في موضع من الأحزاب، وموضعين من المجادلة، ومحل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها.

ثم اعلم: أن الظهر والبطن مادّتهما متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة، على احتمال أن أيهما هو السابق منهما؛ إلا أنه لما غاير الناظم بينهما، وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما.

وباب لظى: في سورة المعارج، وهو اسم من أسماء جهنم أو طبقة من طبقاتها^(٣)، وفي الليل: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]؛ أي: تلهب

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٧٩).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٧٨)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٧)، الدقائق المحكمة (ص ١٨٠).

(٣) اللَّظَى: النار، وقيل: اللَّهَبُ الخالص، وَلَظَى: اسم جهنم، نعوذ بالله منها. ينظر: لسان العرب (٢٤٨/١٥)، مادة: (لظى).

وتتوقد، فهذا يدل على أن أصل هذه المادّة بمعنى: الاشتعال هو من الصفة اللازمة للنار.

وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح: «إنه اللزوم والإلحاح، يقال: ألظّ بكذا؛ إذا ألزمه وألحّ به، ومنه قوله ﷺ: «الظُّوا بِنَاذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»^(١)؛ أي: ألزموا أنفسكم، وألحوا بكثرة الدعاء بهما.

وسُمّيت جهنم بهما للزومها العذاب على من يدخلها، قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، أجارنا الله وأبعدنا عنها. اهـ^(٢). فخطأ ظاهر؛ لأن مادّة: لظي^(٣)، وألظّ^(٤)، مختلفان؛ إذ الأوّل معتل اللام، والثاني مضاعف بلا كلام.

وأما قول المصري: «إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو: ﴿يَتَمَطَّى﴾ [القيامة: ٣٣] في قول من جعل أصله: (يتمطط)، فغير مستقيم؛ إذ الصحيح في القاموس من أن اللَّظْيَ، كالفتى: النار، أو لهبها أو لظيت كرضي والتظت وتلظت لهبت هذا في المعتل^(٥)، وذكر في الأجوف أن

(١) ينظر: سنن الترمذي (٤٣٢/١١) ح ٣٤٤٨، مسند أحمد (٤٧٩/٣٥)، ح ١٦٩٣٥، المستدرک علی الصحیحین (٣٨٣/٤)، ح ١٧٩٠، وصححه الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي، وصححه العلامة الألباني. ينظر: السلسلة الصحيحة (١١٠/٤)، ح ١٥٣٦.

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٧٩)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٨)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٥٦).

(٣) اللَّظْيُ: النار، وقيل: اللَّهْبُ الخالص. ينظر: لسان العرب (٢٤٨/١٥)، مادّة: لظي.

(٤) أَلْظُّ لَظَاظًا وَأَلْظَّ فُلَانٌ بِفُلَانٍ: إِذَا لَزِمَهُ، وَلَظَّ بِالشَّيْءِ: لَزِمَهُ. ينظر: لسان العرب (٤٥٩/٧)، مادّة: (لظظ).

(٥) اللَّظْيُ، كالفتى النار، أو لهبها. وَلَظِيٌّ، مَعْرِفَةٌ جَهَنَّمَ. وَلَظِيَّتٌ، كَرَضِيَّتٌ، لَظْيٌ وَالتَّظَّتْ وَتَلَظَّتْ تَلَهَّبَتْ، وَلَظَاهَا تَلْظِيَّةٌ. وَذُو لَظْيٍ. ينظر: القاموس المحيط (٤٧١/٣).

اللفظ اللزوم والإلحاح، والظ: لازم وداوم. اهـ^(١).

فافترقا في المبني والمعنى، فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر، وأما مطه بمعنى مده، [٢٠/ب] وتمطط: تمدد، وكذا أمطى بالقوم مد بهم في السير، وتمطى النهار وغيره: امتد وطال، كذا في القاموس أيضاً^(٢).

فاتحدا معنى، وإن اختلفا مبني، فيصح إبدال إحدى الطاءين ياء، كما في تقضى بمعنى: تقضض بخلاف الأول، فتأمل.

وأما شواظ: في سورة الرحمن: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكَ شَوَاطِئُ مِّنْ نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥]، وهو لهب لا دخان معه، وقيل: معه دخان^(٣).

وقال المكي: «بكسر شينه»^(٤).

وأما باب الكظم: وهو اجتراع الغيظ، وابتلاع الغضب، وعدم إظهاره باحتماله، وترك المؤاخذه به^(٥)، فوقع منه ستة ألفاظ، أولهما ما في آل عمران: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

(١) اللَّظُّ وَاللُّزُومُ، وَالْإِلْحَاحُ، كَاللَّغِيظِ، وَالطَّرْدُ. وَالْمِلَظَاظُ، بِالْكَسْرِ الْمِلْحَاحُ. وَيَوْمٌ لَّظْلَظٌ حَارٌّ. وَالْمِلَظَةُ، بِالضَّمِّ الرَّسَالَةُ، مَنِ الظُّ لَا زَمَ، وَدَامَ، وَأَقَامَ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٢/٢٤٩).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (٢/٢٣٨).

(٣) الشَّوَاظُ وَالشُّوَاظُ: اللَّهَبُ الَّذِي لَا دُخَانَ فِيهِ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٧/٤٤٦)، مَادَّةُ: (شَوْظ)، تهذيب اللغة (٤/١١٧)، كتاب العين (٦/٢٧٨).

(٤) قرأ ابن كثير: (شَوَاظُ) [الرحمن: ٣٥] بكسر الشين، والباقون بضمها. ينظر: تحبير التيسير (ص ٥٧٢)، النشر في القراءات العشر (٢/٤٧٢).

(٥) كَظَمَ الرَّجُلُ غَيْظَهُ: إِذَا اجْتَرَعَهُ، كَظَمَهُ يَكْظِمُهُ كَظْمًا: رَدَّهُ وَحَبَسَهُ فَهُوَ رَجُلٌ كَظِيمٌ، وَالْغَيْظُ مَكْظُومٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزُ: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، فَسَّرَهُ ثَعْلَبُ فَقَالَ يَعْنِي: الْحَاسِبِينَ الْغَيْظَ لَا يُجَاوِزُونَ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (١٢/٥١٩)، مَادَّةُ: (كظم).

وأما باب الظُّلْم: وهو وضع الشيء في غير موضعه، والتعدي في ملك غيره، أو على نفسه^(١)، فوقع منه مائتان واثنتان وثمانون موضعاً^(٢)، أوّله في البقرة: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

وأما الغلظة: ضدُّ الرِّقَّة^(٣)، وما تصرف منها، فثلاثة عشر موضعاً، أوّلهما ما في آل عمران: ﴿غَلِظَ الْقَلْبُ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وأما الظُّلْمَة: وهي ضدُّ النور^(٤)، ف وقعت في مائة موضع، كذا ذكره ابن المصنف وتبعه زكريا^(٥)، وفي شرح الرومي والمصري في ستة وعشرين

(١) الظُّلْمُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ فِي الشَّبَه: مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: مَا ظَلَمَ؛ أَي: مَا وَضَعَ الشَّبَهَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٣٧٣/١٢)، مَادَّةُ: (ظلم).

(٢) قَالَ الصَّفَاقْسِيُّ: «الظُّلْمُ: وَهُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، قَالُوا: وَقَعَ فِي مَائَتَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ مَوْضِعًا، وَالصُّوَابُ أَنَّهَا مَائَتَانِ وَثَمَانِيَةٌ وَثَمَانُونَ مَوْضِعًا: أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] بِالْبَقَرَةِ. وَآخِرُهَا: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَهْلَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأنعام: ٣١] بِالْإِنْسَانِ. يَنْظُرُ: تَنْبِيهُ الْغَافِلِينَ لِلصَّفَاقْسِيِّ (ص ١٨٥).

(٣) الْغِلْظُ: ضِدُّ الرِّقَّةِ فِي الْخَلْقِ، وَالطَّبْعِ، وَالْفِعْلِ، وَالْمَنْطِقِ، وَالْعَيْشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٤٤٩/٧)، مَادَّةُ: (غلظ).

(٤) الظُّلْمَةُ وَالظُّلْمَةُ: بضم اللام ذهاب النور وهي خلاف النور، وجمعُ الظُّلْمَةِ: ظُلُمٌ وظُلُمَاتٌ وظُلُمَاتٌ وظُلُمَات. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٣٧٣/١٢)، مَادَّةُ: (ظلم).

(٥) قَالَ ابْنُ الْمَصْنُفِ فِي الْحَوَاشِي: «وَبَابُ الظَّلَامِ؛ أَي: الظُّلْمَةُ بِالظَّاءِ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَزَكَرَكُم فِي ظُلْمَنٍ لَا يُبْصَرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، وَوَقَعَتْ فِي سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ مَوْضِعًا. يَنْظُرُ: الْحَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْرِيَّةِ (ص ١٨٠)، إِذْ: ابْنُ النَّازِمِ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا مِائَةٌ مَوْضِع. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «(ظلام): وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ مِائَةٌ مَوْضِع، أَوَّلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَزَكَرَكُم فِي ظُلْمَنٍ لَا يُبْصَرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]». يَنْظُرُ: الدَّقَاقِقُ الْمَحْكَمَةُ (ص ١٨١).

وضِعاً^(١)، وهو الصواب، أولها في البقرة: ﴿وَرَكَّبَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

وأما الظُّفْرُ: بضمين، ويجوز إسكان الفاء لغة^(٢)، وقرئ بها، فليس إلا في سورة الأنعام: ﴿كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]؛ ولا فقد قرئ شاذاً بالسكون^(٣)، وهو لغة كما في القاموس^(٤). قال ابن المصنف وأتباعه: «وسكن الناظم الفاء في (ظفر) ضرورة؛ يعني: لأنه وقع في القرآن بضم الفاء»^(٥).

وقال الرومي: «أو لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه؛ بل قصد الإشارة إلى ذلك». اهـ^(٦). ويُعَدُّه لا يخفى.

وأما باب الانتظار: وهو الارتقاب للشيء^(٧)، فأربعة عشر موضعاً^(٨)، أولها

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٩)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٦٠).

(٢) الظُّفْرُ والظُّفْرُ معروف، وجمعه: أَظْفَارٌ، وَأَظْفُورٌ، وَأَظْفِيرٌ يكون للإنسان وغيره، وأما قراءة من قرأ (كل ذي ظفر) بالكسر فشاذ غير مأنوس به؛ إذ لا يُعرف ظُفْرٌ بالكسر. ينظر: لسان العرب (٤/ ٥٧١)، مادة: (ظفر).

(٣) قرأ الحسن البصري: ﴿ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] بسكون الفاء. ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٨٩/١).

(٤) ينظر: القاموس المحيط (١/ ٤٥٥).

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨٠).

(٦) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٨٨).

(٧) التَّنَظَّرُ: الانتظار، ويقال: نَظَرْتُ فَلَانًا وَانْتَنَظَرْتُهُ، بمعنى واحد، فإذا قلت: انتَظَرْتُ فلم يُجاوِزْكَ فعلتك فمعناه: وقفت وتمهلته، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْظَرُونَا نَقْنِسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. ينظر: لسان العرب (٥/ ٢١٥)، مادة: (نظر).

(٨) قال الصفاقسي: «الانتظار؛ بمعنى: الارتقاب، وقع منه في القرآن العظيم خمسة وعشرون موضعاً، وقال ابن الجزري وغيره: أربعة عشر، والصواب ما ذكرناه: الأول»

في الأنعام: ﴿قُلْ أَنْظِرُوا أَنَا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وأما الظما: وهو العطش^(١)، فثلاثة أحرف:

١- في آخر براءة: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمًا﴾ [التوبة: ١٢٠].

٢- وفي طه: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [طه: ١١٩].

٣- وفي النور: ﴿يَحْسَبُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ [النور: ٣٩].

[٥٥] أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعِظُ سَوَى

عَضِينَ ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرُفٍ سَوَا

(أَظْفَرَ ظَنًّا) بالنصب حكاية، (كَيْفَ جَا) بالقصر ضرورة، وهو قيد للثاني،
أو لقوله: (وَعِظُ) وهو بفتح فسكون، وفي أصل خالده: (وَعِظُ) بالواو العاطفة،
وكسر العين على أنه أمر حاضر^(٢).

وضبطه الرومي بفتحيتين على أنه فعل فعل ماض سكن آخره ضرورة من
العظة والوعظ؛ بمعنى: التذكير والنصيحة^(٣).

(سَوَى) بكسر السين، ويجوز فتحه مقصوراً أيضاً، وفتح ممدوداً وهو
استثناء منقطع؛ أي: لكن (عَضِينَ) بالضاد لما سيأتي من بيان المراد.

(ظَلَّ النَّحْلُ) الكائن فيها (زُخْرُفٍ) بحذف العاطف؛ أي: وفي زخرف،

= ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] بالبقرة؛ أي: ينتظرون.

يقال: نظرت وانتظرت بمعنى واحد...^(٤). ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقي (ص ١٧١).

(١) الظَّمَا: العطش، وقيل: هو أَخْفَهُ وَأَيْسَرُهُ. وقال الزجاج: هو أَشَدُّهُ وَالظَّمَانُ العطشان، وقد
ظمى فلان يظماً ظمًا وظماء وظماءة: إذا اشتدَّ عطشه. ينظر: لسان العرب (١/١١٦)،
مأذة: (ظما).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهري (ص ١٣٤).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٩٠).

وفي نسخة بالنصب على الحكاية، أو على نزع المخافض.

(سَوَا) بالقصر على لغة وقراءة؛ أي: حالة كونهما في السورتين مستويين، وهو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] في السورتين. وجعل الرومي (زُخْرُفًا) نصبًا على أنه مفعول (سوى) بناء على أنه فعل؛ بمعنى: ساوى؛ أي: لفظ (ظل) الواقع في سورة النحل، سوى (ظل) الواقع في الزخرف؛ بمعنى: ساواه في التلفظ بالطاء، ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبني، والتعسف في المعنى، والغريب أن أتى بهذا المعنى العجيب، وهو أن (سوا) في المصراع الثاني بمعنى: العدل، ثم اعترض على ابن المصنف بقوله: «ولا حاجة إلى حمل الثانية على الفتح»^(١)، ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف»^(٢).

أما أَظْفَرُ: فمن الظَّفَر بفتحيتين؛ بمعنى: الفوز والنصر^(٣)، فليس إلا في سورة الفتح ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤]. وأما باب الظَّن^(٤): بمعنى: ترجيح أحد الأمرين، أو الشك، ومنه قوله: ﴿وَلَقَدْ نَبَّأْتُكَ بِالْقَوْلِ﴾ [الفتح: ١٢]، وقد يطلق على اليقين، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُتِلُوا أَتَمَّ مَوَاقِعُهَا﴾ [الكهف: ٥٣].

وقد يأتي بمعنى التهمة، كما في (بظنين)، فكيف ورد ماضيًا أو مضارعًا أو وصفًا أو مصدرًا، فهو بالطاء، وأوّل ما جاء منه في البقرة: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٩٠).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٩١).

(٣) الظَّفَرُ: الفوز بما طلبت، والفَلَجُ على من خاصمت. ينظر: لسان العرب (٥١٧/٤)، مادة: (ظفر).

(٤) الظَّنُّ: شك ويقين؛ إلا أنه ليس بيقين عيان؛ إنما هو يقين تدبّر. ينظر: لسان العرب

أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبِّهِمْ ﴿البقرة: ٤٦﴾، وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى: التهمة^(١)، وليس كذلك، فإنه هاهنا بمعنى العلم واليقين، لا بمعنى الحسبان والتخمين، فإنه لا ينفع في أمر الدين.

ثم اعلم: أن اصطلاح الفقهاء أن الظنَّ هو الترددُ بين أمرين، سواء استويا أو رجح أحدهما على الآخر، وأما عند المتكلم، فالشك تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، والظن تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر، والمرجوح هو الوهم، ووقع منه في القرآن سبعة وستون موضعاً^(٢).

وأما باب الوعظ: بمعنى: التخويف من العذاب والترغيب في الثواب^(٣)، فكله باعتبار جميع ما يتصرف منه بالطاء تسعة مواضع، كذا قيل: والصواب خمسة وعشرون^(٤)، وأول ما جاء منه [٢/١] في البقرة: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿البقرة: ٦٦﴾؛ لكن قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ ﴿١١﴾ ﴿الحجر: ٩١﴾؛ ليس منه، فإنه بالضاد بلا خلاف، وهو جمع عضة على أن أصلها، إما عضة ثم حذفت الهاء الأصلية كما في شفاء، بدليل أنها تجمع على عضاه، مثل: شفاء، وإما عضوة، ثم حذفت الواو، فعلى الأول معناها: الكذب

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨١).

(٢) قال الصفاقسي: «الظنَّ، ولو بمعنى العلم، وقع منه في القرآن العظيم تسعة بتقديم المثناة على المهملة وستون موضعاً: أولها: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ ﴿البقرة: ٤٦﴾ بالبقرة. وآخرها: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّنْ يَحُورَ﴾ ﴿١٦﴾ ﴿الانشقاق: ١٦﴾ بالانشقاق». ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي (ص ١٧٨).

(٣) ينظر: معجم العين (٢/٢٢٨).

(٤) قال الصفاقسي: «الوعظ، وهو التخويف من عذاب الله، والترغيب في ثوابه، قال شيخ الإسلام: وقع منه في القرآن العظيم تسعة مواضع، وليس كذلك؛ بل هي أربعة وعشرون موضعاً». ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي (ص ١٦٨).

والبهتان، وعلى الثاني معناها: التفرق؛ أي: فرّقوا فيه القول، وقالوا: أهو شعر، وكهانة، وسحر؛ أي: متفرقين فيه، فأمنوا ببعضه، وكفروا بباقيه^(١).

وقال شارح: «عضين: جمع عضة؛ بمعنى: الجزء من الشيء، ومنه أعضاء الإنسان»^(٢). وقال زكريا: «بمعنى: فرقة»^(٣).

وأما باب ظل: إذا كان بمعنى دام، أو صار، فجاء في تسعة مواضع، استوعبها المصنف، ففي النحل: ﴿وَضَلَّ وَجْهَهُ مُسْوًدًا﴾ [النحل: ٥٨]، ومثله في الزخرف. قال ابن المصنف: «والى المثلية أشار بقوله: (سوا)، وأصله سواء بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف»^(٤). يعني: من حذف الهمزة، وتجويز المد والقصر.

قال اليمني: «أي: سواء في كونهما بالطاء، وغيرهما بالضاد، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا آلَٰهَآذَا ضَلَّلْنَآ﴾ [السجدة: ١٠]؛ بمعنى: غبننا، ومنه: ﴿قَالُوا ضَلُّوْا عَنَّا﴾ [الأعراف: ٣٧]، و﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

وكذا الضلالة: ضد الهداية بالضاد، وكذا الضلال بمعنى: الهلاك، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبْجِرِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]؛ أو بمعنى: البطلان، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلُهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿وَاضْلَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٨]، أو بمعنى: التخيير، ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ [الضحى: ٧]»^(٥).

(١) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٥١٥)، مادة: (عضه).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٤٣).

(٣) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٨٣).

(٤) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨٢).

(٥) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٤٣).

وقال خالد: «ولكونهما بمعنى أشار إلى ذلك بقوله: (سوا)»^(١).
 أقول: الصواب أنه لما كان التركيب في الجملتين مستويًا بحسب المبنى
 والمعنى، فقال: (سوا).
 والحاصل: أن (سوى) الأول مقصور من أصله، وسواء الثاني ممدود؛
 لكن قصر لوزنه.

وقال الرومي: «(وسوا) إذا كان بمعنى غير، كما في آخر المصراع الأول، أو
 بمعنى العدل، كما في آخر المصراع الثاني، يكون فيه ثلاث لغات: إن ضمنت
 السين، أو كسرت قصرت فيهما جميعًا، وإن فتحت مدّدت، ولا بدّ أن يحمل
 هنا على الضم، أو على الكسر فيهما؛ ليتعادل الكلمتان»^(٢).
 قلت: الصواب أن الأول: مكسور أو مضموم.

والثاني: مفتوح؛ سواء أريد به المصدر؛ بمعنى: التسوية أو يقصد به
 الوصف؛ أي: مستو، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، أو أريد به الفعل
 الماضي، كما اختاره الرومي على ما سبق، يترتب على مختاره أن يكتب
 (سوى) بالياء، كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى، ولا يبعد أن يقابل
 المراد به، سواء أريد بظل في الموضعين بمعنى دام أو صار، فإنه بالطاء المشالة
 لا محالة.

وأما قول ابن المصنف: «(والنحل) في البيت مخفوض، (وزخرفًا)
 منصوب، وكلاهما على الحكاية»^(٣). فلعله محمول على ما عنده من الرواية؛
 وإلا فيجوز جر النحل على الإضافة، مع أن وجه الحكاية يحتاج إلى تكلف في

(١) ينظر: الحواشي الأزهريّة (ص ١٣٥).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٩١).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨٢).

مقام الدراية؛ رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية.

[٥٦] وَظَلَّتْ ظَلُّنَّ وَيَرُومَ ظَلُّوا

كَالْحَجَرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ

بإشباع اللام، وقصر همز (شُعْرًا)؛ يعني: الثالث: من ظل؛ بمعنى: دام في سورة طه: ﴿إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].

والرابع: في سورة الواقعة: ﴿فَظَلَّتْ نَفَسْكَ هُؤْلٌ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وأصلها: ظللت وظللت باللامين، فحدث الثاني منهما تخفيفاً.

والخامس: في الروم: ﴿مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١].

والسادس: في الحجر: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَمْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]، وإليه أشار بقوله: (كَالْحَجَرِ).

والسابع: في الشعراء: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾ [الشعراء: ٤].

والثامن: فيها: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عُنُقَيْنِ﴾ [الشعراء: ٧١].

والتاسع: في الشورى: ﴿فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ عَالِي ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣]، وإليه أشار بقوله:

[٥٧] يَظْلَنَ مَخْظُورًا مَعَ الْمُخْظَرِ

وَكُنْتُ فَظًّا وَجَمِيعِ النَّظَرِ

(يَظْلَنَ مَخْظُورًا مَعَ الْمُخْظَرِ) بكسر الظاء، (وَكُنْتُ فَظًّا وَجَمِيعِ النَّظَرِ)

يجوز في لفظ (جميع) أنواع الإعراب، والجر أظهر، فتدبر.

أما باب الحظر: بمعنى: المنع والحجر^(١)، ﴿كَهَشِيرِ الْحُظْرِ﴾ [القمر: ٣١]

فمنه القرآن حرفان:

(١) حَظَرَ عَلَيْهِ حَظْرًا: حَجَرَ وَمَنَعَ. ينظر: لسان العرب (٤/٢٠٢)، مادة: (حظر).

أولهما: في سبحان: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].
والثاني: في القمر: ﴿كَهَشِيمِ الْمَخْطِرِ﴾ [القمر: ٣١]؛ أي: كالنبات اليابس المتكسر^(١).
والمنحظر: صاحب الحظيرة، كانوا كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة،
وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك، يمنع البرد والريح، وتمنعها
من الخروج ودخول غيره عليها.
وقيل: المنخذ حظيرة على زرعه يمنع الداخل، وما عداها من الضاد؛
لأنه من الحضور ضد الغيبة^(٢).

وأما الفظاظلة: وهي الجفاء والغلاظة^(٣)، ففي القرآن موضع في آل عمران: ﴿وَلَوْ
كُنْتَ فَظًا﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولم يذكره ابن المصنف، وليس منه قوله: ﴿لَا تَقْضُوا مِنْ
حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿لَا تَقْضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]؛ أي: تفرقوا.
وأما باب النظر^(٤): بجميع [٢١/ب] أنواع تصرفه، فسته وثمانون موضعًا،
أولها قوله تعالى في البقرة: ﴿وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ﴾ [البقرة: ٥٠]؛ لكن استثنى منه ثلاثة
مواضع، فلا يتوهم أنها منه في بادئ النظر بقوله:

[٥٨] إِلَّا يَوْنِلْ هَلْ وَأُولَى نَاضِرَةٌ

وَالْغَيْظُ لَا الرَّغْدُ وَهُوَ قَاصِرَةٌ

(إِلَّا يَوْنِلْ هَلْ وَأُولَى نَاضِرَةٌ) إلا قوله تعالى: ﴿نَضْرَةٌ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤]

في سورة ويل للمطففين، وقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] في

(١) ينظر: لسان العرب (٦١١/١٢)، مادة: (هشم).

(٢) الحضور: نقض المغيب، والغيبة: حضر يحضر حضورًا وحضارة. ينظر: لسان العرب

(٤/١٩٦)، مادة: (حضر).

(٣) الفظ: الخشن الكلام، وقيل: الفظ الغليظ. ينظر: لسان العرب (٤٥١/٧)، مادة: (فظظ).

(٤) ينظر: لسان العرب (٢١٥/٥)، مادة: (نظر).

سورة هل أتى على الإنسان، وقوله: ﴿وَجُودٌ بِوَمَهْدٍ نَاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ (٢٣) ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣] في سورة القيامة، فإن هذه الثلاثة بالضاد من النضارة، وهي الحسن والبهجة، ونضّر ككرم وفرح، ونضّر بمعنى: نعم والتشديد للتعديّة أو للثبوتية، وروي بهما حديث: «نضّر الله وجه امرءاً، سمع مقالتي فوعاها، وأداها كما سمعها»^(١).

واحترز بالأولى عن الثانية وهو قوله: ﴿وَأَن تَنظُرُونَ﴾ [القيامة: ٢٣]؛ فإنها بالظاء.

ثم النظر: بالظاء؛ سواء كان بمعنى: الرؤية؛ نحو: ﴿وَأَن تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿وَتَرَبُّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٩٨]، وهذا يتعدّى إلى أو بمعنى: الفكر؛ لكنه متعدّد: (في) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. فقول زكريا: «وجميع النظر؛ بمعنى: الرؤية»^(٢). ففيه نظر.

(وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدَ وَهُوَ قَاصِرَةٌ)؛ أي: جميع مواد الغيظ، وهو غضب كامن للعجز، وأصله: فوران حرارة القلب، فوقع منه في القرآن أحد عشر موضعاً، وأولهما في آل عمران: ﴿عَصَوْا عَلَيْكُمْ الْآنَايِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ويشبه هذا اللفظ في المبنى؛ لكنه مغاير له في المعنى حرفان:

أحدهما: في سورة هود: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤].

وثانيهما: في سورة الرعد: ﴿وَمَا تَقِيضُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَزِدَادُ﴾ [الرعد: ٨].

فكلاهما بالضاد؛ لأن معناهما النقصان، وهو لازم ومتعدّد من الغيظ،

(١) ينظر: سنن الترمذي (٢٥٩/٩)، ح ٢٥٨١، سنن أبي داود (٧٦/١٠)، ح ٣١٧٥، سنن ابن ماجه (٢٦٧/١)، ح ٢٢٦. قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وقال عنه العلامة الألباني: صحيح. ينظر: مختصر السلسلة الصحيحة (٧٦٠/١)، ح ٤٠٤.

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٨٥).

فأشار باستثنائهما منقطعاً بقوله: (لَا الرَّعْدُ وَهُوْدٌ)؛ أي: ليس الواقع فيهما من هذا الباب، فإن ضادهما قاصرة، أو حال كون ضادهما قاصرة، لا ظاء مشالة، فالمعنى: قصر ألف ظائهما فصارا ضاداً في تلفظهما؛ وذلك لأن الضاد بخط الكوفي لا بد لها من ألف قصيرة دون ألف الظاء، فإنها طويلة في الكتابة تفرقة بينهما في الكلمات المركبة، وأما بخط غيرهم على حسب العرف، فالفرق بينهما بزيادة المركز في الضاد، وتركها في الظاء، كما لا يخفى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء.

وأما ما ذكره الرومي: «من أن الناظم عبّر عن معنى النقصان بالقصور»^(١). [فقصور] عن درج المبني ودرك المعنى.

وأما قول زكريا: «قاصرة عليهما»^(٢). فإشارة إلى أن القصر؛ بمعنى: الحصر؛ أي النفي: منحصر فيهما ومقتصر عليهما.
[٥٩] وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ

.....
(وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ) بالجرّ فيهما، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما، (عَلَى الطَّعَامِ)؛ أي: وباب الحظ: بمعنى: النصيب^(٣)، فسبعة ألفاظ، أولها في آل عمران: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، ويشبهه في المبني، ويخالفه في المعنى ثلاثة أحرف لا رابع لها:
الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَشْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٤] في الحاقة.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ١٩٦).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٨٧).

(٣) الْحَظُّ: النَّصِيبُ، زاد الأزهري عن الليث من الفضل والخير، وفلان ذو حظ وقسم من الفضل. ينظر: لسان العرب (٧/ ٤٤٠)، مادة: (حفظ).

والثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْضَوْنَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الفجر: ١٨] على وجوه قراءته الثلاثة في سورة الفجر.

والثالث: ﴿وَلَا يَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الماعون: ٣] في سورة الماعون، فإنها من الخَضُّ، بمعنى: التحريض على فعل الشيء. واللام في (الطعام) للجنس إذا أشير إلى ما في القرآن تلويحاً، أو للعوض عن المضاف إليه على طعام المسكين، إذا أريد به ذكر ما في القرآن تصريحاً، والأول أظهر، فتأمل وتدبر.

[٥٩]

وَفِي ضَنِينِ الْخِلَافِ سَامِي

(وَفِي ضَنِينِ الْخِلَافِ سَامِي) بإثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو: (باقي، وواق)، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها؛ أي: وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] في سورة التكوير المكتوب في مصحف الإمام بالضاد، خلاف القراء باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر في القراءات السبع المتواترة، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء على أنه فعيل بمعنى مفعول، من: ظننت فلاناً؛ اهتمته، وعليه رسم ابن مسعود، وقراءته؛ أي: وما محمد ﷺ بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه إليه من تحريف، أو تصحيف، أو تغيير بزيادة أو نقصان، وهذا تأكيد لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، والباقون قرؤوا بالضاد^(١)، على أنه فعيل؛ بمعنى: فاعل من

(١) قوله تعالى: ﴿وَفِي ضَنِينِ الْخِلَافِ سَامِي﴾ [التكوير: ٢٤] قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وزويس بالظاء. وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً، وقرأ الباقر بالضاد، وكذا هي في جميع المصاحف. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٤٩٠)، تحبير التيسير (ص ٦٠٦)، السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٢٧٧).

ضَمَّنَ يَضُنُّ بكسر ضاده وفتححه: بخل، وهو رسم الإمام، وسائر المصاحف العثمانية، وعليه رسم ما في النظم على ما الأصول المعتمدة.

وأما قول المصري: «وفي إثارة الناظم ذكر (ظنين) بالطاء، إيماء [٢٢/أ] إلى اختياره الطاء على الضاد في القراءة، وهو اختيار المحقق الجعبري، على أن نفي المحقق أولي من نفي المقدّر»^(١). فمحلُّ بحثٍ ونظر ظاهر؛ إذ الترجيح في المعنى لا يغير رسم المبنى؛ أي: وما محمد ﷺ ببخيل على الناس في بيان الوحي من الله ﷻ إليه، وهو تحقيق لقوله: ﴿يَتَأْتِيَكَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] الآية.

[٦٠] وَإِنْ تَلَاقِيَا الْبَيَانَ لَازِمٌ

أَنْقَضَ ظَهْرَكَ بَعْضُ الظَّالِمِ

(وَإِنْ تَلَاقِيَا)؛ «أي: الضاد والطاء (البَيَانُ)؛ أي: فبيان كل منهما، لا أحدهما من الآخر»، كما قال زكريا^(٢)؛ لأن المراد ببيان مخرج كل منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما عند نطقهما، كما يوهم كلامه؛ حيث علل أيضًا بقوله: «لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته»^(٣).

(لَازِمٌ)؛ «أي: على القارئ، ولا يحتاج إلى تقدير: فقل البيان»، كما قاله زكريا^(٤)؛ بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورة، كما في قوله^(٥):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٧٨).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٨٩).

(٣) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٨٩).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٨٩).

(٥) ينظر: القاموس المحيط (٣/ ٤٩٣).

أي: فالله يجازي بها، والمعنى: الزم بيان مخرجهما وصفتهما؛ ليمتاز كل منهما، ولا يجوز الإدغام لبعده مخرجهما.

قال خالده: «سواء بينهما فاصل أو لا»^(١). ولعله أراد الفرق بين المثالين في قوله: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ١٣]، ﴿يَعِضُّ الظَّلَامُ﴾ [الفرقان: ٢٧].

فإن المثال الثاني بحسب الأصل بينهما فصل، وهو لام التعريف، لا أنه لما أدغم وصار ظاء مشددة، فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل، وحكمًا في الأصل نظرًا إلى الفصل.

ومثّل المثال الثاني بـ: ﴿يَعِضُّ الظَّلَامُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، قال اليميني: «فلو قرأ بالإدغام تفسد الصلاة، يعني: في ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ١٣]»^(٢).

وقال ابن المصنف وتبعه الرومي: «وليحترز من عدم بيانها، فإنه لو أبدل ضادًا بظاء أو بالعكس بطلت صلاته لفساد المعنى»^(٣).

وقال بحرق: «فلو أبدل ضادًا بظاء عامدًا بطلت صلاته على الأصح؛ لفساد المعنى»^(٤).

وقال المصري: «فلو أبدل ضادًا بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته بتلك الكلمة»^(٥).

أقول: وفيه خلاف طويل الدليل في هذا المبنى. وخلاصة المرام ما ذكره ابن

(١) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٤٠).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ١٤٧).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨٧)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٠١).

(٤) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ١٤٧).

(٥) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٨٠).

الهمام^(١): «من أن الفصل إن كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد، فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد، وإن كان بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين، والطاء مع التاء قيل تفسد، وأكثرهم لا تفسد». اهـ.

وذكر صاحب المنية: «أنه إذا قرأ الطاء مكان الضاد المعجمتين، أو على القلب، فتفسد صلاته، وعليه أكثر الأئمة، وروي عن^(٢) محمد بن سلمة، لا تفسد؛ لأن العجم لا يميزون بين هذه الأحرف، وكان القاضي الإمام الشهيد يقول: الأحسن فيه أن يقال: إن جرى على لسانه، ولم يكن مميزاً، وكان في زعمه أنه أدنى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته، وكذا روي عن محمد بن مقاتل^(٣)، وعن الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد».

قال الشارح: «وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة أنه يفتى في حق الفقهاء بإعادة الصلاة، وفي حق العوام بالجواز»^(٤).

(١) ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسي ثم الأسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. ولد بالأسكندرية، ونبغ في القاهرة. وأقام بحلب مدة. وجاور بالحرمين، ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيعونية بمصر. وكان معظماً عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة. من كتبه (فتح القدير) في شرح الهداية، ثماني مجلدات في فقه الحنفية، و(التحرير) في أصول الفقه و(المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة)، و(زاد الفقير) مختصر في فروع الحنفية. توفي سنة (٨٦١هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٦/٢٥٥)، هدية العارفين (٢/٥٣).

(٢) في (ف): «عنه».

(٣) محمد الرازي: محمد بن مقاتل الرازي، الحنفي، فاضل. من آثاره: المدعى والمدعى عليه.

توفي سنة (٨٤٢هـ). ينظر: معجم المؤلفين (١٢/٤٥)، تقريب التهذيب (٢/١٣٦).

(٤) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٤٧).

أقول: هذا تفصيل حسن في هذا الباب، والله أعلم بالصواب.
وفي فتاوى قاضي خان: إن قرأ ﴿غَيْرِ الْمَقْصُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] بالطاء، أو
بالدال تفسد صلاته، ﴿وَلَا الْكَاثِرِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بالطاء المعجمة، والدال المهملة
لا تفسد، ولو بالدال المعجمة تفسد.

[٦١] وَاضْطُرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضُتُمْ

وَصَفَّ هَاجِبَاهُمَا عَلَيْهِمُ

(وَاضْطُرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضُتُمْ) بالإشباع ونحوه: ﴿وَحُضِّتُمْ﴾ [التوبة: ٦٩]؛
أي: وبيان الضاد والطاء لازم إذا وقعا قبل طاء أو تاء، خوفاً من إدغامهما حيث
لا يجوز لاختلاف مخارجهما. وأما قول زكريا: «يلزم بيان الضاد من الطاء في
قوله: ﴿وَحُضِّتُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] مع بيان الطاء من التاء... إلخ»^(١). فليس في محله؛ إذ
لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة، ولا بين الطاء المشالة والتاء الفوقية، حتى
يسلك في مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والطاء المعجمتين.
وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال: «هنا رجع الناظم إلى ما كان بصدد
من الأحكام المتعلقة بالتجويد»^(٢).

(وَصَفَّ)؛ أمر، من التصفية؛ أي: خلص (هَاجِبَاهُمَا) بالقصر ضرورة، (جِبَاهُهُمُ)
بالضم حكاية، (عَلَيْهِمُ) بالإشباع ونحوه إليهم. والمعنى: بين الهاء من أختها،
ومن الياء بيائهما، وتميز شأنهما؛ لأن الهاء حرف خفي، فينبغي الحرص على
بيانه، وكذلك الحكم في نحو: ﴿أَمَدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿وَالْأَكْثَرُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٩٠).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٤٠).

[باب النون والميم المشدّتين والميم الساكنة]

[٦٢] وَأَظْهَرِ الثُّنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ
مِيمٍ إِذَا مَا شُدُّدَا وَأَخْفِيْنَ

بالنون المخففة لتأكيد الأمر بالإخفاء، و(مَا) بعد (إِذَا) زائدة.

والمعنى: بالغ في إظهار الغنة الصادرة من نون [٢٢/ب] وميم مشدّتين؛ نحو: ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿ثُمَّ﴾ [البقرة: ٢٨]؛ وإنما قدّرنا المبالغة؛ لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحرّكتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفّتين أو مدغمتين^(١)؛

(١) ما هو مقدار زمن الغنة؟ وللجواب عن ذلك نقول: لم يترك علماء التجويد القدامى الأمر غامضاً في تقدير زمن الغنة؛ ولم يأتِ عن أحدهم ما نسمعه من بعض الشيوخ في عصرنا من القول بتقدير زمن الغنة بحركتين من حركات قبض الإصبع أو بسطه؛ فإن هذا التقدير حادث ودخيل على كتب التجويد، وقبل الخوض في ذكر نصوص الأئمة القدامى في تحديد زمن الغنة؛ لابدّ من معرفة الأساس الذي بنى عليه علماء التجويد المعاصرين تقدير زمن الغنة بمقدار حركتين. فمن هو أول من قال بذلك؟ ومن نقل عنه العبارة من اللاحقين بعد؟ وبالبحث والاستقراء بحسب ما بين يديّ من مصادر، وجدت المرعشيّ ساجقلي زادة (ت ١١٤٥ هـ) هو أول من قام بتقدير أزمن الغنات عامة، وفصّل القول في غنة الإخفاء الحقيقي خاصّة، ثم بعد ذلك يعترف المرعشيّ بأنه لم ير في مؤلف سبقه تقدير امتداد الغنة. ينظر: جهد المقل (ورقة/ ٣١ م)؛ ولكنه بعد ذلك قال: «لكن لا يصل امتدادها إلى قدر ألف أو أزيد»، والمدقق في كلام المرعشيّ السابق يلحظ أنه قدّر زمن امتداد الغنة بمقدار ألف، ومشهور بين المصنفات أن الألف يقدر بمقدار حركتين من حركات الإعراب، فمن هنا نشأ القول بتقدير زمن الغنة بحركتين، ثم جاء بعد المرعشيّ الدركزلي (ت ١٣٢٧ هـ) وجنح ناحية رأي المرعشيّ، وقال في كتابه المخطوط (خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة): «وأما زمنها فهو أطول من زمن الحرف، وأقصر من زمن الحرفين، فيكون قريباً من زمن المدّ الطبيعي». ينظر: خلاصة العجالة (ورقة/ ٥٠)، ثم جاء الشيخ محمد مكي نصر الجريسي في كتابه (نهاية القول المفيد) وفسّر كلام المرعشيّ والدركزلي بقوله: =

= «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعي». وسار على منوال الشيخ محمد مكي نصر كثير من الذين أتوا بعده من المعاصرين، وهذا التقدير لزمان الغنة فيه نظر، ولا دليل عليه من المصنفات القديمة، ولم أر في كتب القدامى التصريح بأنها بمقدار حركتين.

تقول الشيخة كوثر الخولي في كتابها (سراج الباحثين): «... إن تقدير زمن الغنة بالجملة بزمان حركتين غير صحيح؛ لأن أحكام النون والميم الساكتين من (إظهار أو إدغام أو إخفاء) تؤثر على الجزأين معاً اللساني والشفوي من ناحية، وعلى الجزء الخيشومي من ناحية أخرى، وهذا بالإضافة إلى أن النون لا علاقة لها بمخرج الجوف الذي تقدر حروفه بالحركات، والغنة ليست بحرف حتى يقاس زمنها بالحركات». ينظر: سراج الباحثين (١/٦٦). وقد أجريت عدة دراسات حديثة على بعض المصاحف المرتلة، وأثبتت الدراسات أن زمن الغنة في المصحف المرتل للشيخ محمود خليل الحصري أطول بكثير من حركتين، وزمن الغنة في المصحف المرتل للشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد أطول بكثير من زمن الغنة في مصحف الحصري، ونوقشت هذه الرسائل بعضها في جامعة المنيا وبعضها في جامعة الألسن بالقاهرة، وبخوذة نسخ من هذه الرسائل.

والسؤال الآن ما هو مقدار زمن الغنة عند علماء التجويد القدامى؟ وللجواب عن ذلك نقول وبالله التوفيق والسداد: يتفاوت الحرف المشدد في مقدار التثبث في نطقه تبعاً لطبيعة الحرف المشدد، ولا شك في أن الحرف المشدد حين يشدد يكون أسرع في نطقه من الحرف الرخو إذا شدد، وهما أسرع في النطق من الحرف المشدد الأغن، وبين أيدينا محاولتان لعلماء التجويد القدامى في تحديد زمن امتداد الغنة.

المحاولة الأولى: كانت على يد عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) قال: «وينبغي أن يكون التشديد ولا غنة فيه بزنة حرفين»، ثم قال عن النون والميم: «وينبغي أن يكون تشديد هذا الباب أعني: الميمين آخذاً حالاً متوسطة من غير إشباع ولا ترفيه؛ لما يحافظ عليه من إبقاء زمن الغنة... وكذلك حال النون». فمقدار زمن الغنة متوسط لا بالطويل ولا بالقصير عند القرطبي.

والمحاولة الثانية: كانت على يد شيخ المحققين الحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في

تمهيده حيث قال: ذكر صاحب التجريد، فيما حكاه عن أبي إسحاق إبراهيم بن وثيق =

إلا أنها في الساكن أكمل من المتحرّك، وفي المُخْفَى أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى.

وقد عرفت أن الغنة مخرجها الخيشوم، ثم كل من النون والميم المشدّتين يشمل المدغمتين الواقعتين في كلمة أو كلمتين، وغير المدغمتين الحاصلتين في كلمة، والنون المدغمة في كلمة ك: ﴿الْجَنَّةُ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿إِنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

والمدغمة في كلمتين، نحو: ﴿مِنْ تَصْرِيفٍ﴾ [الك عمران: ٢٢]، ﴿إِنْ نَقُولُ﴾ [هود: ٥٤]؛ وإنما جعل ﴿إِنَّا﴾ [البقرة: ١٤] كلمة، وإن كانت في الأصل: (إن نا)؛ فإنهما لكمال امتزاجهما، وعدم قابلية انفصالهما، لا وصلًا ولا وقفًا عُدْنَا

= (ت ٦٥٤ هـ)، أن المشدّات على ثلاث مراتب:

الأولى: ما يشدد بخرقة، وهو ما لا غنة فيه.

الثانية: ما يشدد بتراخ، قال: وهو ما يشدد فيه غنة مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأول بكماله وذلك لأجل الغنة.

الثالثة: ما يشدد بترaxي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، انتهى. قلت: وهذا قول حسن... ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ٧٦)، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٤٥١). وخلاصة منهج القدامى في ذلك أنها تُتَلَقَّى بالمشافهة، وزمنها يختلف بحسب سرعات القراءة الثلاث: (الحذر والتحقيق وبينهما التدوير). ومقدار زمن الغنة بحركتين فيه نظر من عدّة وجوه:

١- القول به من عمل المتأخرين.

٢- تقدير الزمن بحركتين لا يستقيم مع سرعات القراءة الثلاث.

٣- تقدير الحركتين بقبض الإصبع أو بسطه فيه قصور؛ لأنه يتفاوت ويختلف بحسب أعمار وحالات الناس (طفل - شاب - رجل - كهل).

٤- ولم يرد القول بذلك عن عالم قديم معتبر. والله من وراء القصد.

كلمة واحدة.

وكذا الكلام في ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٤] وأمثالهما.
وأما النون المشددة بغير المدغم: نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ثم الميم
المدغمة في كلمة نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١]،
والمدغمة في كلمتين نحو: ﴿كَمْ مِنْ فَتْنةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾
[الرعد: ٣٤].

وأما الميم المشددة بغير الإدغام: نحو: ﴿لَمَّا﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿ثُمَّ﴾
[البقرة: ٢٨]، و﴿ثُمَّ﴾ [التكوير: ٢١]، وكذا ﴿أَمَّا﴾ [الأنعام: ١٤٣] بالفتح، ﴿وَلَمَّا﴾
[الأنعام: ٦٨] بالكسر، ففي بعض المواضع مدغمة نحو: ﴿فَأَمَّا يَا تِيبُكُم﴾
[البقرة: ٣٨]؛ إذ أصله: (إِنَّ) الشرطية، أدغمت في (ما) الزيدة للتأكيد، وفي بعضها
مشددة بغير إدغام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَتَابَعْدُ وَآمَنَّا فِدْلًا﴾ [محمد: ٤] فاعرف
التفصيل، وإن وقع إجمالاً في كلام ابن المصنف^(١)، ولعل هذا مراد خالد حيث
قال: «وفيه بحث يعرف بالتأمل»^(٢) ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري حيث
قال: «وفيه بحث؛ إذ التشديد مستلزم الإدغام»^(٣)؛ لكنه غير صحيح؛ إذ الأمر
بالعكس فإن الإدغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه؛ وإنما يتبين لك الفرق
بينهما بحسب بنية أصولها.

[٦٣] المِيمُ إِنْ تَسْكُنُ بَغْنَةً لَدَى

بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

بالقصر وقفاً، والميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق: (أَخْفَيْنَ)،

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٨٨-١٨٩).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٤٣).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٨٥).

ويتعلّق به قوله: (بُغْنَةٌ)، و(عَلَى الْمُخْتَارِ).

وأما قوله: (لَدَيْ بَاءٍ) فظرف لقوله: (إِنْ تَسْكُنْ).

فأمر بإخفاء الميم إذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من أقوال أهل الأداء، فالمضاف محذوف؛ لأن المراد معروف. وهذا القول هو المعمول، وعند الجمهور عليه العمل، وهو مذهب ابن مجاهد^(١) وغيره، وبه قال الداني، واختاره الناظم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث قال: «وبالإخفاء أخذ»^(٢). ثم قال^(٣) شيخنا ابن الجُنْدِي: «واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، وإلى إظهارها ذهب المكي، وابن المنادي^(٤)،

(١) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبّع السبعة، ولد سنة (٢٤٥هـ) بسوق العطش ببغداد، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة وعلى قنبل المكي. وعبد الله بن كثير المؤدب صاحب أبي أيوب الخياط صاحب اليزيدي. توفي سنة (٣٢٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٤٢: ١٣٩)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٢٩).

(٢) تُحذّر بعض الكتب المعاصرة في التجويد من كز الشفتين عند النطق بغنة القلب وبالإخفاء الشفوي؛ ويعلمون ذلك بأن الكز يترتب عليه غنة ممطوطة من الخيشوم، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن أي غنة لابد أن تكون ممطوطة سواء مدغمة أو مخفاة، وزمنها طويل ومتراخي، ومعنى التراخي: المطّ والتطويل في صوتها وهو واقع في مجراها الخيشومي، فلا بد لأي غنة أن تكون ممطوطة؛ لأنها رخوة والرخاوة معناها: جريان الصوت مع الحرف. مع الانتباه إلى أن الاحتراز المسمّى (الكز) حادث في كتب التجويد، ولكن عبارات القدماء تنص على إطباق الشفتين فحسب، ولا يعرف عندهم هذا الاحتراز. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

(٣) القائل: ابن الجزري.

(٤) في (ف): «المنائي»، وهو تصحيف، والصواب: ابن المنادي؛ وهو أحمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن المنادي؛ عالم بالتفسير والحديث من أهل بغداد، كان كثير =

قوله سبحانه: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم﴾ [المائدة: ٤٢] (١)،

(١) وقفت مؤخرًا على نص يؤكد بشكل واضح انطباق الشفتين في إخفاء الميم عند الباء، فقد قال عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد، أبو محمد المالقي (ت ٥٧٠هـ) في كتابه: شرح التيسير للداني، المسمى: الدر الثير والعذب النмир، وهو يتحدث عن قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا قبل الباء: «لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلًا من النون الساكنة، ويَحْفَظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر والشمس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تفتتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سري التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تفتح الشفتان بالحركة، ويُخَرَّزُ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة». وهذا النص وإن كان يختص بنطق الميم المنقلبة عن النون الواقعة قبل الباء في مثل: ﴿أَنْبُورِكَ﴾ [النمل: ٨] فإنه ينطبق على نطق الميم الساكنة قبل الباء في مثل: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ﴾ [الحج: ٢٨]، يؤكد ذلك قول عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ): «فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله: ﴿أَمْ يَظَاهِرُونَ الْقَوْلَ﴾ [الرعد: ٢٣]، ﴿أَمْ يَوْمَ جَنَّةٍ﴾ [سبا: ٨]، وبين قوله: ﴿أَنْبُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿أَنْبُورِكَ﴾ [البقرة: ٣١]، سواء كان ما قبل الباء نونًا أو ميمًا، لا فرق بينهما، كله في اللفظ سواء»، كما يدل عليه عدم تفريق أهل الأداء في زماننا بين الحالتين. (والمالقي)، صاحب القول السابق، قال عنه ابن الجزري: «أستاذ كبير، شرح كتاب التيسير شرحًا حسنًا، أفاد فيه وأجاد»، قرأ على عدد من شيوخ الإقراء في زمانه، منهم الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص المعروف بابن الناظر (ت ٦٨٠هـ) قاضي المرية ومالقة، والذي قال عنه ابن الجزري: «الأستاذ المجود... تصدر للإقراء بمالقة، وألف كتابًا كبيرًا حسنًا في التجويد، سمّاه: الترشيذ، قال أبو حيّان: رحلت إليه قصدًا من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد». والتعريف بالمالقي وكتابه يحتمل تفصيلًا أكثر من هذا، لكن خشية الإطالة تمنع من ذلك الآن، ولعل القارئ يدرك مما ذكرته عن منزلة الرجل وعلو قدره في علم التجويد، وقيمة رأيه العلمي في الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه، وأحسب =

وتبعه إياز محمد السمرقندي^(١)، واشتهر عند العامة أن حروف (بوف)، تظهر عندها الميم؛ أي: الأصلية^(٢).

ثم اعلم: أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو: ﴿أَمْ يَنْظُرُونَ﴾

[الرعد: ٢٣]، أو عارضة السكون كقوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِمِ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ومنه

= التصنيف حتى أنه صنف في علوم القرآن ٤٠٠ كتاب، جمع بين الرواية والدراية، ولا حشو في كلامه. توفي ببغداد (٣٣٦هـ). ينظر: البداية والنهاية (١١/ ٢٤٧)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ١٣٨).

(١) السمرقندي: محمد بن محمود بن محمد بن أحمد، شمس الدين السمرقندي: عالم بالقراءات. أصله من سمرقند، ومولده بهمدان، وإقامته ببغداد. له تأليف، منها: (الصنائع) كتيب، قال تيمور: ذكر فيه الصنائع التي التزمها في مصحف كتبه بخطه وقال: إنها تبلغ ألفاً، وأتبع ذلك بفوائد مهمة تتعلق بالقراءات، و(القراءات السبع) بالجدول، و(كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار)، و(التجويد في التجويد)، و(العقد الفريد في نظم التجويد) منظومة، و(المبسوط في القراءات السبع)، توفي سنة (٧٨٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٨٧)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٩٠).

(٢) وقع الخلاف قديماً حول حكم ملاقات الميم الساكنة للباء هل تظهر عندها أم تخفى؟ فاعتمد الناظم والشارح الإخفاء، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وقال الناظم في تمهيده: «الوجهان صحيحان ومأخوذ بهما؛ إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب». ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ٤٨)، قلت: ووجه الإظهار للميم عند ملاقاتها الباء لا يُقرأ به حالياً؛ بسبب انقطاع أسانيد؛ فانظر كيف انقطع العمل بوجه متواتر عن النبي ﷺ بسبب إهمال تلقي القرآن بالأسانيد. والسؤال الآن، أين أسانيد أغلب من تصدروا للإقراء والتعليم بديارنا؟ بل إن بعضهم يستهزئ بالأسانيد وأهلها ويرئ - بحسب زعمه - ألا فائدة من القراءة على شيخ ذي إسناد متصل، ومعلوم أن الإنسان عدو كل ما يجهله، هداانا الله لاتباع نهج سبيل السلف في العمل والاعتقاد.

ونقل زكريا أنه قيل: بإدغامها^(١)، والله أعلم.

[٦٤] وَأَظْهَرْنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ

وَإِخْفَازَ لَدَيْ وَآوِ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

(وَأَظْهَرْنَهَا)، أي: أظهر الميم البتة (عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ) بالإشباع، والمراد منها غير الميم، فإن حكمها عُلِمَ من إدغام المثليين، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٠١].

(وَإِخْفَازَ لَدَيْ وَآوِ وَفَا) بالقصر للوزن، (أَنْ تَخْتَفِي) بالمصدرية، والضمير للميم ومحلّه النصب على أنه مفعول: اخذر، فتدبر؛ أي: أظهر الميم الساكنة عند سائر الأحرف، مما عدا الميم والباء الموحدة؛ سواء وقعت في كلمة، نحو: ﴿أَنْصَتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو في كلمتين، نحو: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ [البقرة: ١٧].

ثم أمر بالحدز عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء، مع أن حكمهما عُلِمَ مما قبلهما في ضمن باقي الأحرف تصريحاً لدفع من توهم أنها تختفي عندهما، كما تختفي عند الباء، كما يفعله جهلة القراء؛ وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء، فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء.

وأما قول بحرق: «لاتحاد المخرج؛ ولذا أظهرها بعضهم عند الباء

= أن قوله السابق مستغن عن التعليق، لوضوح دلالة على وجوب انطباق الشفتين عند نطق

الميم الساكنة قبل الباء، بل هو يجعل انفتاحهما من اللحن الخفي!

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٩٤). قلت: في مصنفات القراءات والتجويد القديمة

كان الإخفاء الشفوي يسمّى بالإدغام الناقص؛ بسبب بقاء صفة الغنة في الحرف الأول،

وصرح بذلك أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في كتابه السبعة في القراءات، والسيّراني

(ت ٣٦٨هـ) في كتابه الإدغام، وهو من تلامذة الأخفش، وصرح بذلك أيضاً أبو شامة

الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) في إبراز المعاني.

أيضاً^(١). فتعليله غير صحيح؛ لأن ترتيب الإظهار على اتحاد المخرج غير صحيح.

ثم إذا أظهرت فلتستحفظ^(٢) من إسكانها؛ ولتحترز عن تحريكها كما يفعله العامة في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٩]، واجتماعاً في قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

ثم اعلم: أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وهو عارٍ من التشديد؛ بل تسكن الحرف كما في المدغم؛ إلا أنه يفرق بينهما بأن المخفى [مخفف]، والمدغم مشدد؛ وإنما يكون إذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم، ولا بعد حتى يظهر.

ثم إن الإخفاء أيضاً مراتب، فكل ما هو أقرب يكون الإخفاء أزيد، وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك، وتظهر [٢٣/أ] فائدته في تفاوت التشديد، وتفاوت الغنة^(٣).

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٥٢).

(٢) أي: فلتحترز.

(٣) قول الشارح: (تفاوت الغنة)، فسرّه المرعشي بقوله: «قوله: - أي علي القاري - (وتظهر فائدته في تفاوت الغنة)؛ يعني: أن كون إخفاء النون أزيد وغير أزيد، لا يظهر فائدته في نفس النون؛ لأنها معدومة في جميع المراتب، ولا تمايز في الإدغام، ففائدة هذه المراتب إنما هي في الأثر الباقي من النون، وهي الغنة». ينظر: بيان جهد المقل للمرعشي (ص ١٤٣). ولكنه ذهب أن غنة الإخفاء في المراتب الثلاث متفاوتة من حيث الزمن، وهذا خلاف ما ذكره ابن الجزري من قوله: (وَاللَّفْظُ فِي تَطْيِيرِهِ كَمَثَلِهِ)، فمن امتداد الغنة في مرتبة الإدغام والمشدّد أصالة وفي الإخفاء واحدة، بدليل كلام الناظم السابق؛ لكن المرعشي فسر كلام علي القاري بأن التفاوت في زمن الغنة؛ حيث قال في جهد المقل: «وبالجملة إن مراتب الحروف ثلاث، فإخفاؤهما عند الحروف الثلاث الأول أزيد، وغنتهما الباقية

نعم الإخفاء لا يكون بدون غنة فقوله: (بِغْنَةٍ) للإيضاح بأمرها، والاهتمام بإظهارها، ولدفع وَهْم تركها؛ لوقوعها في مقابل نقيضها.
وأما قول الرومي: «(بِغْنَةٍ) متعلقة بـ: (تَسْكُنُ)»^(١).
فَوَهْمٌ وَمُوْهَمٌ أَنْ يَكُونَ قِيْدًا لِلسَّكُونِ، فالصحيح ما قدّمناه.
وكما أن الإخفاء له مراتب، كذلك الإظهار يكون قوياً وغير قوياً؛ ولذا قال: (وَاحْذَرْ لَدَيْ وَآوِ وَفَا أَنْ تَخْتَفِيَ)؛ فالمعنى: أنك إذا لم تظهرها عندهما، كمال إظهارها يخشى إخفاؤها في أدنى مراتبها.
ثم قال بعضهم: «إن النون أصل في الغنة من الميم؛ لقربه من الخيشوم»^(٢).

وأما قول المصري: «وإنما لم يذكر التنوين؛ لأنه نون خفيفة في المخرج والصفة؛ وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف، وفي صورة الخط، وأن لا يكون زائداً على هجاء الكلمة»^(٣). فليس في محله إذ الكلام في النون المشددة والمدغم، ولا يتصور أنه في نون التنوين مع أن سيبويه وأتباعه لم يذكروا في حروف الغنة إلا النون والميم، وسيأتي بعد ذلك حكم التنوين عند

= قليلة، بمعنى: أن زمان امتداد الغنة قصير، وإخفاؤها عند القاف والكاف أقل، وغنتهما الباقية كثيرة بمعنى أن زمان امتدادها طويل، وإخفاؤها عند بواقي الأحرف متوسط، فزمان غنتهما متوسط، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب. ينظر: جهد المقل للمرعشي (ص ١٤٤)، قلت: كلام المرعشي عن تفاوت زمن غن الإخفاء اجتهداً محض، جاء به من تلقاء نفسه، وهو بنفسه اعترف بذلك حيث قال: «ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب»، فلا يعول عليه، والعبرة بما ذكره الحافظ ابن الجزري.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٠٤).

(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٢٧).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٨٣).

الحروف الهجائية على حسب أقسامها، فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة والرخوة: ومنها: حرف يجري معه الصوت، وأن ذلك الصوت غنة من الأنف؛ فإنما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت، وهو النون، وكذلك الميم^(١).

قال نصر بن علي الشيرازي^(٢): «ومنها: حرف^(٣) الغنة، وهي النون والميم؛ سُمِّيَا بذلك؛ لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم، وهي الصوت المحصور فيها، كأصوات الحمام^(٤) والقماري^(٥)». اهـ.

وأما تقييد الشاطبي التتوين [والنون] والميم مع الغنة؛ حيث سَكَنَ، ولا إظهار؛ فبيان للحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الحروف، لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة؛ إذ لا تنفك عنها؛ فلذلك قال: «شرطها أن يكنَّ سواكن، وأن يكنَّ مخفيات أو مدغمات؛ إلا في موضع نصوا على الإدغام^(٦) فيه بغير

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٣٤).

(٢) ابن أبي مريم: نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي القسوي، أبو عبد الله، ابن أبي مريم: خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره. له: (تفسير القرآن)، و(شرح الإيضاح للفارسي) قال ياقوت: قرئ عليه سنة ٥٦٥ وتوفي بعدها، و(الموضح في القراءات الثمان)، أملاه سنة ٥٦٢. توفي بعد (٥٦٥ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٨/٢٦-٢٧)، معجم المؤلفين (٩٠/١٣).

(٣) في الموضح لابن أبي مريم الشيرازي: «حروف». ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم الشيرازي (١/١٧٧).

(٤) في الموضح لابن أبي مريم الشيرازي: «الحمام». ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم الشيرازي (١/١٧٧).

(٥) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم الشيرازي (١/١٧٧).

(٦) في (ف): «الإدغام».

غَنَّةٌ، واختلف في ذلك على ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين. فإن كُنَّ مظهرات أو متحرّكات؛ فلا غَنَّةٌ أي: ظاهرة، لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة بجزئه، فالعمل في النون للسان، وفي الميم للشفتين على ما تقدّم.

وكان يُجزّئه أن يشترط عدم الإظهار؛ إذ يلزم ذلك أن يكنّ سواكن هذا، وقال الشيخ أبو عمرو^(١): «وفي شرح هذه الغنة المسمّاة بالنون المخفأة، هذه النون ليست التي قد ذكرها، فإن تلك من الفم، وهذه من الخيشوم»^(٢).

ثم قال: «وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم؛ ليصح إخفاؤها، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق، أو كانت آخر الكلام، وجب أن تكون الأولى، فإذا قلت: ﴿وَمَنْكَ﴾ [المائدة: ١١٤]، و﴿عَنْكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فمخرج هذه النون من الخيشوم، وليست تلك النون في التحقيق، فإذا قلت: ﴿مِنْ خَلْقٍ﴾ [اعراف: ٥٧]، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فهذه هي النون التي مخرجها من الفم، وكذلك إذا قلت: (أمكن، وزين) مما يكون آخر الكلام، وجب أن تكون هي النون الأولى أيضًا»^(٣). فافهم، والله أعلم.

(١) القائل أبو عمرو بن الحجاب، نقله الشارح من إبراز المعاني. ينظر: إبراز المعاني (١٦/٣).

(٢) ينظر: إبراز المعاني (١٦/٣).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (١٦/٣-١٧).

باب حكم النون الساكنة والتنوين

[٦٥] وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى

إِظْهَارُ ادْغَامٍ وَقَلْبُ إِخْفَا

(وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ؛ أي: ساكن.

(يُلْفَى) بصيغة المجهول من الإلقاء؛ أي: يوجد أحدهما في الكلام مقروناً

بأحد حروف الهجاء.

(إِظْهَارُ ادْغَامٍ وَقَلْبُ إِخْفَا) أخبار معدودة لقوله: (حُكْمُ) أتى في بعضها

بالعاطف، وفي بعضها بغير إيماء إلى الجواز، وإشعاراً إلى الإيجاز، ف: (يُلْفَى)

صفة للتنوين، ومفعوله الثاني مقدّر كما قررنا.

وأما إعراب الرومي بقوله: «(يُلْفَى) خبر مبتدأ، ونائب فعله مفعول

الأول ضمير راجع إلى الحكم، ومفعوله الثاني محذوف؛ أي: يوجد حكم

التنوين والنون على أربعة أقسام»^(١).

وقوله: (إِظْهَارُ) خبر مبتدأ محذوف تقديره: أي الحكم المذكور وإظهار

... إلخ^(٢). فلا يخفى على أولي النهى أنه تطويل خارج عن تحقيق المبنى

وتدقيق المعنى، وإن كان مأخذه ظاهر عبارة ابن المصنف^(٣)؛ لكن مراده بيان

حله، ومما يراد إعرابه أن (حُكْمُ تَنْوِينِ) مبتدأ ونكرة؛ لأنه مضاف إلى النكرة،

وكل مضاف إلى النكرة نكرة؛ وإنما سوّغ كونه مبتدأ، وصفه بالجملة.

ثم قوله: (إِظْهَارُ ادْغَامٍ) أن يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التنوين،

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٠٨).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٠٨).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٩٢).

كما في قاعدة ورش. [٢٣/ب]

ثم الفرق بين النونين:

أن التنوين: نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم لفظاً في الوصل، لا وقفاً ولا خطأ^(١).

وأن النون الساكنة: تثبت لفظاً وخطأ، ووصلاً ووقفاً، وتكون في الاسم

(١) قال ابن غازي: «اعلم: أن النون الساكنة ضد المتحركة، والتنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة، تثبت وصلاً، وتحذف خطأ ووقفاً استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم؛ وإنما قلنا: آخر الكلمة، ولم نقل آخر الاسم ليدخل فيه ﴿لَتَنفَعَا﴾ [العلق: ١٥]، و﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٢٢]. ينظر: تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين لابن غازي (ص ١٥). قلت: تعريف ابن غازي للتنوين جيد جداً، حيث إنه يشمل إلحاق التنوين بآخر الأسماء والأفعال، وليس الأمر كما ذهب إليه صاحب كتاب (غاية المرید في علم التجويد) وغيره؛ حيث تأول إلحاق التنوين بالأفعال؛ فقال: «(شبيهة بالتنوين)». ووجدت في بعض الكتب المعاصرة تعريفاً للتنوين وقع فيه القصور، وهو قول بعضهم: «إن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم لفظاً وتفارقه خطأ»، فصاحب هذا التعريف قصر إلحاق التنوين على الاسم فقط بحسب ما هو مشهور؛ ولكن في لغة القرآن جاء إلحاق التنوين ببعض الأفعال مثل: ﴿لَتَنفَعَا﴾ [العلق: ١٥]، والأوّل أن تبدل كلمة (تلحق الاسم) بكلمة (تلحق الآخر) كما نصّ عليه ابن غازي، فكلمة (الآخر) يندرج تحتها كل من الفعل والاسم، ونص الإمام الأشموني قبل ابن غازي على تعريف جامع شامل للتنوين، فقال: «التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ». ينظر: حاشية الصّبّان على الأشموني (١/ ٦٢). أما قول بعض المعاصرين عن إلحاق التنوين بالأفعال بأنه: «نون ليس تنويناً لاتصالها بالفعل، وإن كانت غير ثابتة خطأ ووقفاً كالنوين، فهي إذاً نون ساكنة شبيهة بالتنوين». فقله: (شبيهة بالتنوين) فيه نظر؛ لأن العرب القدماء صوروا التنوين في آخر الفعل بفتحتين متراكبتين، ولم يرد القول عن اللغويين، أو من سطرّوا الهجاء عن رمز اسمه شبيه بالتنوين. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

والفعل والحرف، متوسطة ومتطرفة.

ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة، منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالأسماء: وهي:

نون التمكين: وهو ما يدل أمكنية الاسم؛ لكونه منصرفاً من كمال حركات الإعراب فيه لفظاً أو تقديرًا، نحو: (اسم الله)، و﴿هَذَى الثَّيْنِ﴾ [البقرة: ٢].
وتنوين المقابلة: نحو: ﴿مُسَيِّمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ﴾ [التحریم: ٥]، فإن التنوين فيهما قابل النون في مسلمين ومؤمنين.

وتنوين العوض: نحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]؛ فإن التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة، ومنه: ﴿وَأَنْتُمْ جِنْدٌ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ فإن تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة؛ أي: وأنتم حين إذ بلغت الحلقوم؛ وإنما حركت الذال، لالتقاء الساكنين، ومنه تنوين كل، فإنه عوض عن المضاف إليه؛ أي: وكلهم.

وتنوين التناسب: نحو: ﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [الانسان: ٤]؛ فإنه صرف ﴿سَلْسِلًا﴾ [الانسان: ٤] عند بعض القراء؛ لمناسبة ﴿وَأَغْلَلًا﴾ [الانسان: ٤].

قال خالد: قلت: «قد أخل الناظم بقيد السكون وفي قوله: (وَنُون). قلت^(١): هو معلوم من قرينة قوله (وَحُكْمُ تَنْوِينٍ)؛ لأن الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالبًا، ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون»^(٢). اهـ.

وبقيد قوله: (غالبًا)، خرج ما يرد على جوابه بدونه وعدم التسوية منهما في كثير من الأوصاف، على بَيِّنَاتِهِ، وإذا عرفت مجملًا أن أحكامها أربعة، فاعلمها مفصلة.

(١) القائل خالد الأزهرى.

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٤٧).

[٦٦] فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ وَأَدْغَمَ
فِي السَّلَامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةً لَزِمَ

(فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ) بالإضافة الجنسية؛ أي: عند الحروف الحلقية.
(أَظْهَرَ)؛ أي: التوئين. والمعنى: فأظهرهما عندهما.

(وَأَدْغَمَ) بتشديد الدال، وهو من باب الافتعال، لغة في تخفيضها من باب
الأفعال، وأما ما ضبط في بعض النسخ، بضَمِّ هَمْزٍ (أَظْهَرَ) وضم الدال، فغير
ظاهر، وإن ذهب إليه ابن المصنف وتبعه الرومي^(١)، وذكره المصري، ووجهه
بأنه نائب الفاعل (فِي السَّلَامِ وَالرَّاءِ)^(٢). بخلاف الشيخ زكريا^(٣)، فإنه اقتصر على
ما اخترناه، ويؤيده عطف قوله: (وَأَدْغَمَ بَغْنَةً) عليه.

والمعنى: وأدغمها (فِي السَّلَامِ وَالرَّاءِ) بالقصر للوزن (لَا بَغْنَةً لَزِمَ).
قال خالده: «أي: إدغامًا لازمًا بغير غنة، وفي بعض النسخ: (أَتَمَّ) مكان
(لَزِمَ)؛ يعني: إدغامًا تامًا مستكملًا للتشديد، وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن
الناظم^(٤) حيث جعل (لَزِمَ)؛ صفة لغنة^(٥). اهـ.

والمعنى: أنه نعتٌ لمصدر محذوف، والأظهر أن التقدير: لا تدغم إدغامًا
مقرونًا بغنة. وأن قوله: (لَزِمَ) جملة مستأنفة مبيّنة أن الحكم السابق من الإدغام
فيها لازم لجميع أفرادهما من غير استثناء عنهما، بخلاف قوله:

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٩٤)، شرح الجزرية لطاش كبرى
زاده (ص ٢٠٩).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٩٧).

(٣) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٩٩).

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٩٤).

(٥) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٥٠).

[٦٧] وَأَدْغَمَنَ بِئْنَةً فِي يَوْمِنُ

إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنُونُوا

وفي نسخة: (صَنُونُوا)، وهو أولى؛ لورود أصله في التنزيل من قوله: (صِنُونَانُ وَغَيْرُ صِنُونَانٍ) (الرعد: ٤) بخلاف مجيء العنوان على ما سيأتي له من البيان.

ثم قوله: (وَأَدْغَمَنَ) بالنون الخفيفة المؤكدة، ومفعوله مقدر؛ أي: التنوين، ويقرأ (يَوْمِنُ) بإشباع النون، ولا يكتب بالواو في آخره، كما في بعض النسخ، ولا يهمز (يَوْمِنُ)؛ بل يقرأ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة، وسبق حكم الهمزة؛ ولذا قال الشاطبي: (ينمو)؛ ثم الاستثناء من حروف (يَوْمِنُ)؛ أي: إلا الواقع منها بكلمة كـ: ﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿صِنُونَانٍ﴾ [الرعد: ٤]، ولم يجيء غيرهما منها في كلمة واحدة من الميم والنون؛ وإلا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد الاشتراك لعله بينهما.

وأما قول ابن الرومي: «من أن الاستثناء من (أَدْغَمَنَ)»^(١). فلا يصح بظاهره؛ إلا بتكلف بل بتعسف.

وأما قول زكريا: «إلا أن يكون الحرفان بكلمة»^(٢).

فصحيح بحسب المعنى؛ إلا أنه غير صحيح في حل المبني.

والحاصل: أن الناظم رحمه الله أمر بإظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة في المخارج، وهي: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، يجب ترتيبها في مخارجها الثلاثة من الأقصى والأوسط والأدنى، ويجمعها

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢١٠).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٠٠).

أوائل قولك^(١):

أَخِي هَاكَ، عَلِمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ
[٢٤/أ] وهو لمجيئها مرتبة في المبنى، مع قطع النظر عن المعنى أحسن
موقعًا من قول الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

..... أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا

قال المصري: وجمعت في بيتٍ أيضًا وهو قوله:

فَهَمْزٌ^(٢) وَهَاءٌ ثُمَّ حَاءٌ وَعَيْنٌهَا وَخَاءٌ وَغَيْنٌ يَا أَخِي تَأْمَلَا

قلت: تأملنا، فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول:

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ وَحَاوُهَا وَغَيْنٌ وَخَاءٌ ثُمَّ كُنْ مُتَأْمَلَا

والأمثلة: ﴿وَيَتَوَوَّنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿وَمَنْ

عَادَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ وإنما يتأتى المثالان لغير من ينقل.

و﴿يَتَهَوَّنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلَكَ﴾

[النساء: ١٧٦]، و﴿أَسْمَتَ﴾ [الفاحة: ٧]، ﴿مِنْ عَلِيٍّ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾

[الأعراف: ١٠٥]، ﴿وَأَنحَرَ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مَنْ حَادَّ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾

(١) ينسب هذا الشطر من البيت لابن القاصح (ت ٨٠١هـ)، فهو من قوله، وذكره في كتابه
(نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين)، فقال: «فالحكم الأول: الإظهار،
وهو أن يكونا مظهرين، وذلك عند حروف الحلق، وهي ستة، وقد جمعتها في أوائل هذه
الكلمات، وهن نصف بيت من بحر الطويل فقلت:

أَخِي هَاكَ عَلِمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ

ينظر: نزهة المشتغلين لابن القاصح (ص ٧٣-٧٤).

(٢) في (ف): «همز»، والتصحيح من الجواهر المضية للفضالي المصري. ينظر: الجواهر
المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٩٣).

[القارعة: ١١]، ﴿فَسَيَنْفُضُونَ﴾ [الاسراء: ٥١]، ﴿مَنْ عَلَى﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿مَلَأَ غَيْرَ مَاسِينَ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿وَالْمُنْحَرِفَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿يَوْمَ يَلِيهِ خَشِيعَةً﴾ [الغاشية: ٢].

ووجه الإظهار: رعاية غاية بُعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه.

قال في التمهيد: «وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيها، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد^(١) في مصنف له: أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهر، وهو مذهب النحاة، وبه صرحوا في كتبهم، وبه قرأت علي كل شيوخي ما عدا قراءة يزيد^(٢) والمسيب^(٣). اهـ^(٤)».

وأقول: يمكن أن يكون النزاع لفظيًا؛ لأن من قال ببقائها أراد في الجملة

(١) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير نزيل مصر الأستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، ورحل وقرأ على عبد الباقي بن الحسن توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة رحمته الله. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٧٨/١) معرفة الكبار للذهبي (١/١٩٠).

(٢) يزيد بن القعقاع أبو جعفر القارئ أحد العشرة مدني مشهور رفيع الذكر قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقًا، وقال غير واحد: قرأ أيضًا على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن قراءتهم على أبي بن كعب. توفي سنة (١٣٢ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٢٣: ٢٥)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٤٦).

(٣) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومي أبو محمد المسيبي المدني إمام جليل عالم بالحديث قيم في قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه. توفي سنة ست ومائتين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٦٨)، معرفة الكبار للذهبي (١/٦٧).

(٤) ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٢٢٤).

لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها.
ثم اعلم: أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها؛ وإنما روى أبو جعفر إخفاءهما عند الخاء والغين من طريق الطيبة؛ إلا في ثلاث كلمات وهي: ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] بالمائدة، استثنائها بعض أهل الأداء، و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] بالنساء، أو ﴿فَسَيَنْفُضُونَ﴾ [الاسراء: ٥١] بالإسراء^(١).

ثم لا يخفى وجه تقديم الإظهار، فإنه الأصل، وتثنى بالإدغام؛ لأنه ضد الإظهار المتقدم، والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه؛ إذ الضد أقرب خطأً بالبال، ولمساواته أيضاً في عدة الحروف.

ثم ذكر القلب؛ لأنه نوع من الإدغام، وحرفه واحد قريب إلى الضبط.
ثم ذكر الإخفاء حفظاً للإحصاء؛ ولأنه حالة بين الإظهار والإدغام، فيتوقف على تحققهما. والله أعلم.

(١) قال الحافظ ابن الجزري: «والحرفان الآخران اختلف فيهما وهما: الغين والخاء نحو ﴿فَسَيَنْفُضُونَ﴾ [الاسراء: ٥١]، ﴿مَنْ غَلِي﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿إِلَى غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿مَنْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٥]، ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما. وقرأ الباقر بالإظهار. واستثنى بعض أهل الأداء عن أبي جعفر ﴿فَسَيَنْفُضُونَ﴾ [الاسراء: ٥١]، و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، فأظهروا النون عنه في هذه الثلاثة، وروى الإخفاء فيها أبو العز في إرشاده من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في كفايته عن الشطوي كلاهما من رواية ابن وردان. ورواه أبو طاهر بن سوار في ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، خاصة من الروايتين جميعاً. ولم يستثنها الأستاذ أبو بكر بن مهران في الروايتين بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخص في الكامل استثنائها من طريق الحمامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين... ينظر: النشر في القراءات العشر (٧٩/٢).

ثم أمر بإدغام كل من النونين في اللام والراء من غير إظهار غنة نحو: ﴿يَنْهِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٠]، و﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿أَنْ تَوَكَّلْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و﴿هَذَى لِّلشَّافِيَيْنِ﴾ [البقرة: ٢].

ووجه إدغامهما فيهما: تلاصق مخرجهما عند الجمهور، واتحادهما عند جمع، ثم نفي الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما؛ لأن في بقائها ثقلاً ما. قال الرومي: «أو لا تباع الصفة الموصوف، ولتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثليين النائب أحدهما مناب الآخر، وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثليين من الميمين والنونين، فلا وجه لتفنيهما فيما ينتزل منزلتهما»^(١).

قال ابن المصنف: «والى عدم الغنة أشار بقوله: (لَا بُغْنَةَ لَزِمَ)؛ أي: لا بغنة لازمة؛ بل منفكة عنها»^(٢). فما سبق لخالد من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبني على عدم الفهم^(٣)، نعم ذكر زكريا أن في نسخة: (أَتَمَ). فيفيد جواز إدغامهما في ذلك بغنة، وبه قرأ جماعة؛ لكن المشهور الأول، وعليه العمل^(٤). اهـ. والأظهر أن لا يجعل (أَتَمَ) صفة (لُغْنَةً)؛ لثلا يتوهم جوازها في قراءة أو رواية؛ لما صرح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله:

وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينُ وَالتَّنُونُ اذْعَمُوا بِلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا
بل يجعل صفة الإدغام مقدراً كما سبق في (لَزِمَ) أو خبر لمبتدأ محذوف

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢١٠).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٩٥).

(٣) قال خالد الأزهرى: «وفي بعض النسخ (أَتَمَ)؛ مكان (لَزِمَ). يعني: إدغاماً تاماً مستكملاً التشديد، وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم؛ حيث جعل (لَزِمَ) صفة لـ (غُنَّةٍ)». ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٥٠).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٩٩).

هو: هو، وهو: أفعل التفضيل؛ أي: وذلك الإدغام أنتم، والحكم أعظم، وهو الملائم؛ لأن الإدغام إذا لم يكن مقروناً بالغنة، فلا شك أنه أكمل وأنتم مما توجد فيه الغنة؛ إذ هي كنوع فصل بين الحرفين.

ثم أمر الناظم بإدغامهما مقروناً بغنة في حروف (يومن)، وهي أربعة أحرف: الياء، والواو، والميم، والنون، نحو: ﴿وَأَنْ يَرَوْا﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿مِنْ﴾ [فَتَنَ يَضْرُوبُهُ] [القصاص: ٨١]، ﴿مِنْ وَالِ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿إِيْمَنًا وَعَلَى﴾ [الأنفال: ٢]، ﴿عَنْ مَنْ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿سُبْحَةَ مِائَةِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿وَأَنْ تَحْنُ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿مَلَكًا نَقِيلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

ثم اعلم: أن خلفاً راوي حمزة من القراء السبعة يدغمهما في الواو والياء بلا غنة، بإطلاق المصنف رحمته الله بناء على قراءة العامة.

ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي^(١)، وابن مجاهد المقرئ ونحوهما، إلى أنها غنة النون تغليظاً للأصالة، وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه، [٢٤/ب] وهو اختيار الداني

(١) ابن كيسان: هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، وذكر أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن بزهان أن كيسان ليس باسم جدّه؛ وإنما هو لقب أبيه فالله أعلم، وكان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين. أخذ عن المبرّد وثعلب. ومن كتبه: (تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها)، و(المهذب في النحو)، و(غلط أدب الكاتب)، و(غريب الحديث)، و(معاني القرآن)، و(المختار في علل النحو). توفي سنة (٢٩٩هـ). ينظر: تاريخ بغداد (ص ٢٤٤)، والأعلام (٣٠٨/٥)، العبر في خبر من غير (١٠٨/١).

والمحققين^(١)، وهو الصحيح؛ لأن الأولى قد ذهبت بالقلب، فلا فرق بين (من) (من)، وبين (أم من).

أقول: ولا يبعد أن يقال: بغتتهما إلا في الواو والياء، فإنه لا غنة فيهما بالأصالة؛ وإنما توجد فيهما عند المقارنة، فيفيد أن الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو والياء؛ ولذا وقع خُلْفُ خَلَفٍ فيها، وجاء التأكيد بإظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق بيانها. ولا بد أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما.

ثم وجه الإدغام في النون: هو التماثل.

وفي الميم: التجانس.

وفي الغنة: الجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة.

وفي الواو والياء: هو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر، ومشابهة الغنة المد، ومن ثم أعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المد في الأسماء الستة.

أما إذا اجتمعت التّون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو: ﴿الذِّيَّا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿بُذَيِّنْ﴾ [الصف: ٤]، و﴿قَتَوَانْ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿صَوَّانْ﴾ [الرعد: ٤] ولا خامس لهذه الأربعة؛ أظهرت لثلاثا يلتبس بالمضاعف إذا أدغمت، وهو ما تكرر أحد أصوله، نحو: (صَوَّانْ، وَدِيَّا) كذا ذكره المصنف^(٢)، وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثي، وهو ما اتحد عين الفعل ولامه من حروف أصوله، ك: (مد، وعد)، فيصير وزن (صَوَّانْ) فعلاً، ووزن (دِيَّا)

(١) ينظر: التحديد في صنعة الإتيان والتجويد (ص ٢١٦).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٩٦).

فعلاً؛ ليكون مضاعف الافتعال، فإنه يصير باقياً على كونه أجوف وزن فعلاً، ومع هذا فقد يقال: إنه لفيف؛ لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة؛ ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

..... مَخَافَةٌ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلًا

وأما قول الرومي: «ونحو: (عَنُونُوا)، فإنه إذا أدغم يصير (عُونُوا)، فيصير (عموا) فخطأ ظاهراً؛ إذ (عموا) لا شك أنه مضاعف و(عُونُوا) على حاله أجوف، غايته أنه انتقل من باب فعلل إلى باب التفعيل^(١). فتأمل في حروف الأصيل.

ثم اعلم: أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك إذا كان يجب إظهارهما معهما؛ لثلاثي يشبه بمضاعفهما؛ إلا أنه ما لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة، لم يحتج إلى استثنائه، وأما في كلمتين، وهو قوله: ﴿مَنْ رَأَى﴾ [القيامة: ٢٧]، فالجمهور على إدغامه؛ وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه، وكذا على لام ﴿بَلِّغْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، خوف اشتباهه بالمضاعف، حيث يصير (مراق) و(بران)، فيتوهم أن يكون الأول مبالغة (مراق)، والثاني تشنية (البر). والمراد بالمضاعف هنا، معناه اللغوي دون الاصطلاحي، فتدبر، وسيجيء وجه سكوته على غيرهما في باب الوقف إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم: أنه لم يتأت للناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن، فأتى بلفظ (عَنُونُوا)، من عنوان الكتاب بضم العين وبكسرها، وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه؛ ولذا قيل: الظاهر عنوان الباطن، وما أحسن ملائمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه إلى المدعى.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢١٢).

قال ابن المصنف: «وهو من تعنين الكتاب لختمه»^(١).

وقال الرومي: «من عنوان الكتاب لختمه»^(٢).

والظاهر: ما قال صاحب القاموس: «عَنْ الْكِتَابِ وَعَنْتُهُ وَعَنْتُونَهُ وَعَنْاءُ: كَتَبَ عَنْوَانَهُ»^(٣). اهـ.

ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة، ففيه من الفائدة أن في تصويرها إشارة إلى أن الراو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة.

ثم اعلم: أن القراء اختلفوا في نون ﴿يَسْ﴾ ١ ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ ٢ ﴿يَسْ﴾: [٢٠-١]، و﴿ت وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] حال الوصل، كما بيّنه الشاطبي بقوله:

وَيَسْ أَظْهَرَ عَنْ قَتَى حَقَّةً بَدَا وَنُونٌ وَفِيهِ الْخِلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا

وكذا في نون ﴿طَسَرَ﴾ [الشعراء: ١] عند الميم، فأظهرها حمزة دون غيره^(٤).

[٦٨] وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِفُتَّةٍ كَذَا

الْأَخْفَاءُ لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذَا

(وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا) بقصرها للوزن.

(بِفُتَّةٍ كَذَا) أي: وقلب النونين ميمًا عند ملاقاتهما الباء، كما قال الشاطبي:

وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْبَا
.....

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ١٩٦).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢١٢).

(٣) ينظر: القاموس المحيط (٣/ ٣٤٨).

(٤) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف: ﴿طَسَرَ﴾ ١ ﴿الشعراء: ١﴾ في أول الشعراء، وفي أول

القصص، و﴿طَسَّ﴾ [النمل: ١] في أول النمل، بإمالة فتحة الطاء، والباقون بإخلاص فتحها، وأظهر

حمزة النون من هجاء سين عند الميم هنا وفي القصص، وأبو جعفر على أصله في السكت،

وأدغمها الباقون. ينظر: تحبير التيسير (ص ٤٨٧)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٧٦).

حال كونهما مقرونة بغنة، كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع الغنة، كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله: ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، و﴿أَتَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [الملك: ٨]، و﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

ووجه القلب: عُسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما، ثم إطباق الشفتين لأجل الباء، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج، وقلة التناسب، فتعین الإخفاء، ويتوصل إليه بالقلب ميمًا لتشاركه الباء مخرجًا والنون غنة. وقال سيبويه في تعليل ذلك: - «أي في وجه تخصيص قلبهما ميمًا بين سائر الحروف - : لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العنبر)، و(من بذلك) فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون، لم يغيّره وجعلوه بمنزلة [٢٥/٢] النون كانا حرفي غنة، ولم يجعلوا النون باء؛ لبعدها في المخرج من الباء؛ ولأنها ليست فيها غنة؛ أي: في الباء؛ ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم»^(١).

ثم قوله: (كَذَا) متعلقات المصراع الآتي؛ أي: وكذلك بغنة (كَذَا الإخفاء لَدَيْ بَاقِي الْحُرُوفِ أَخِذَا) بصيغة المجهول، وألفه للإطلاق، والتقدير أخذ به؛ أي: بالإخفاء، ولا يبعد أن يقال: أخذهما؛ أي: بالقلب والإخفاء، أو بما ذكر من مجموع ما تقدم؛ أي: عمل بها، والله أعلم.

ولا يبعد أن يكون الألف للتثنية، والضمير راجع إلى الحكمين من القلب والإخفاء في هذا البيت.

وقد أبعد الرومي حيث قال: «و(أَخِذَا) مبني للمفعول تثنية (أخذ) ونائب

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٤٧).

فاعله ضمير راجع إلى النونين، ثم قال: «ويجوز أن يكون مفردًا، ويكون الألف للإطلاق، ونائب فاعله راجع إلى النون، فتكون اللام في القلب عوضًا من النون الساكنة فقط، وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركته النون في الحكم المذكور»^(١). اهـ.

وهو في غاية من التكلف، ونهاية في التعسف مع أن الإسناد غير صحيح؛ إلا أن يقدر مضاف، ويقال إخفاؤهما، فتأمل فإنه موقع ذلك.

ثم قول الناظم: (الإخفاء) بقصر الهمز ضرورة، وينقل حركة الهمزة إلى اللام والاكْتفاء بها عن همز الوصل، لغة وقراءة كما سبق تحقيقه في الأضراس، والتقدير: إخفاؤهما لا (لإخفاء) لهما كما ذكره زكريا^(٢).

والحاصل: أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كما قُلِّبَا ميمًا عند الباء وأخفيا بغنة، كذلك أخذ إخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر، وهي ما عدا الحروف السابقة للأحكام الثلاثة، وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات^(٣):

ضَحِكْتُ زَيْنَبُ فَأَيْدَتْ ثَنَائَا تَرَكْتَنِي سَكْرَانٌ دُونَ شَرَابِي
طَوَّقْتَنِي ظُلْمًا قَلَائِدَ ذُلٍّ جَرَّعْتَنِي جُفُونَهَا كَأَسْ صَابِي
واعلم: أن الجيم من (جفونها) مكررة لإقامة الوزن؛ ولذا لم تميّز كغيرها بالأحمر فهو كما قال الشاطبي:

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلًا

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢١٣).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٠٤).

(٣) ينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٤٨)، شرح المقدمة الجزرية

للمستكاوي (ص ٣٠٩)، الحواشي الأثرية (ص ١٥٥).

وأمثلة: ﴿مَنْضُورٌ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، و﴿يُنْزِلُ﴾ [سبا: ٢]، ﴿فَإِنْ زِلْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]، و﴿يُنْفِقُ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿فَإِنْ قَاءُوا﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿سَفَرٍ قَوْدَةً﴾ [البقرة: ١٨٤].

و﴿مَنْشُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، و﴿كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿جَنَّتْ تَجْرَى﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿أَنْ سَبَّحُونَ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿وَعِنْدَهُمُ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ﴿وَيُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢]، ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿شَيْءٌ مُشْهَدٌ﴾ [المائدة: ١١٧].

﴿وَمَا يَطِيقُ﴾ [النجم: ٣]، ﴿فَإِنْ طِبْنَ﴾ [النساء: ٤]، ﴿صَوِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿وَأَنْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفصلت: ٢٢^(١)]، ﴿ظِلًّا ظِلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].

﴿وَيَنْقَلِبُ﴾ [الانشقاق: ٩]، ﴿وَإِنْ قِيلَ﴾ [النور: ٢٨]، ﴿وَيَسْأَلُ قِبَلَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ﴿لَتُنذِرَ﴾ [الأعراف: ٢^(٢)]، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ظِلِّي ذِي ثَلَاثٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]، و﴿تُجِجُكَ﴾ [الصف: ١٠]، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا﴾ [النساء: ٣٣]، و﴿أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿مَنْ كَانَتْ﴾ [البقرة: ٩٧]، ﴿زَرْعًا﴾ [٢٢] ﴿كُنَّا﴾ [الكهف: ٣٢-٣٣]، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، ﴿عَمَلًا صَالِحًا﴾ [التوبة: ١٠٢].

(١) في (ف): «إن ظن»، ولا يوجد في التنزيل، فوضعت مكانه آية من التنزيل تصلح مثالا لإخفاء النون عند الظاء.

(٢) في (ف): «لتنظر».

ووجه الإخفاء: تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الإدغام ومبانيها لحروف الإظهار فأخفيت، فإن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام الذي لا تشديد معه، وإن إخفاء الحروف نفسه عند غيره لا في غيره، بخلاف الإدغام. قال اليميني: «وحقيقة الإخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة»^(١).

وقال الرومي: «المراد هنا إخفاء الحروف، لا إخفاء الحركة»^(٢). ثم كل ما ذكره من أول هذا الباب إلى هنا، إن كانا من كلمة، فالحكم عام في الوصل والوقف، وإن كانا من كلمتين، فالحكم مختص بالوصل فافهم، والله أعلم.

فإن قلت: وجود الغنة مع الإدغام في الواو والياء يمنع أن يكون إدغاماً، فينبغي أن يكون إخفاء، كما صرح به السخاوي^(٣) حيث قال: واعلم: أن حقيقة

(١) من اللحن إلصاق طرف اللسان بالثة عند النطق بغنة الإخفاء الحقيقي؛ لأن هذا العمل يحول النون المخففة إلى نون مشددة، وقد حذر بعض الأئمة من ذلك، وعلى رأسهم القسطلاني في لطائف الإشارات حيث قال: «وليحترز من تثقيب - أي تشديد - النون بإلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند الإخفاء، فذلك خطأ، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلاً عن مخرج النون». ينظر: لطائف الإشارات للقسطلاني (٤/ ١٠١)، تنبيه الغافلين للصفارسي (ص ٢٢٠). قلت: يتشتر هذا الخطأ بين كثير من القراء الذين يرون أن للإخفاء مراتب، فيلصقون اللسان بالثة عند غنة الإخفاء فيما لو وقع بعد النون كاف نحو: ﴿كَتَبْتُ﴾ [البقرة: ٢٣].

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ٧٢).

(٣) السخاوي: علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن عطاس الإمام علم الدين السخاوي أبو الحسن الهمداني السخاوي المقرئ المفسر النحوي اللغوي الشافعي شيخ الإقراء بدمشق، ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة بسخا =

ذلك إخفاء لا إدغام؛ وإنما يقولون له إدغامًا مجازًا؛ وإلا فهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من بقي الغنة، ويمنع تمحض الإدغام؛ لكن لا بد من تشديد يسير فيهما. قال: «وهو قول الأكابر»^(١)، حيث قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة»^(٢).
أجيب: بأن الإدغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه، وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل، وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في النشر^(٣).

فإن قلت^(٤): الصحيح من قول الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨]، [٢٥/ب] والدليل على أن ذلك إدغام، وجود التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.

قلت^(٥): قال الحافظ أبو عمرو: «فمن أبقي غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغامًا صحيحًا في مذهبه؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إذا كان لفظه ينقلب إلى اللفظة المدغم فيه، ويصير مخرجه من مخرجه؛ بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف

= من عمل مصر، وقرأ القراءات بالديار المصرية على أبي القاسم الشاطبي، وبه انتفع. توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٥٦٨: ٥٧١)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٣١٩).

(١) ينظر: النقط في شكل المصاحف للداني (ص ١١٠)، من تحقيقي.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للسخاوي (١/٢٧٠-٢٧١).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٨٦).

(٤) القائل الحافظ ابن الجزري.

(٥) القائل الحافظ ابن الجزري.

من القلب؛ لظهور صوت المدغم، وهو الغنة؛ ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قبلهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه، فعلمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه؛ إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف، أو مخالطة بحرف لا غنة فيه؛ لأنها مما تختص به النون والميم لا غير^(١). اهـ.

فإن قيل هلاً أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة إذا كانتا في كلمة، ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف؟

أجيب: بأنها لما كانت فارقة فرقاً خفياً لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبراً، فمنع الإدغام حذراً من اللبس ظاهراً.

هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين: «التحقيق أنها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض، وغيره، وسبق بيانه، وإخفاء مع قلب ودونه».

قال المصنف في النشر: «فلا فرق حيثنذ بين ﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿وَمَنْ يَمْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]؛ إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند ما ذكر، ولا في إظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة، كما تقدّم^(٢).

ثم قال: «وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح (أرجوزة ابن بري^(٣)) في قراءة نافع) حكى ذلك عن الداني؛

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٦).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٤).

(٣) ابن بري: علي بن محمد بن الحسين الرباطي، أبو الحسن، المعروف بابن بري: عالم بالقراءات، من أهل تازة. ولي رئاسة ديوان الإنشاء فيها. من كتبه: (الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع) أرجوزة في القراءات، لقيت من الذبوع في شمالي إفريقية =

وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء^(١). اهـ. كلامه.



= مثل ما لقي كتاب: (الأجرومية). توفي سنة (٧٣٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥/٥)،

معجم المؤلفين (٧/٢٢٠).

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٨٤).

باب المذات

[٦٩] وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى

وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

(وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى)؛ أي: المد، (وَجَائِزٌ وَهُوَ)؛ أي: المد، (وَقَصْرٌ ثَبَتَا) بألف التثنية؛ أي: ثبت كلاهما؛ إذ الكلام في المد الجائز.

والمد لغة: الزيادة^(١).

واصطلاحاً: إطالة الصوت بحرف مدّي من حروف العلة.

والقصر لغة: الحبس^(٢).

واصطلاحاً: ترك المد، وهو الأصل؛ إذ المد لا يد له من وجود سبب يتفرّع عليه.

وقال الجعبري: «المد طول زمان صوت الحرف، اللين أقله، والقصر عدمهما»^(٣).

وقدّم الناظم المد على القصر، مع أن القصر هو الأصل؛ لأنه هو المقصود بالذكر؛ لأنه يبحث فيه القراء.

وأما قول المصري: «إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر»^(٤). فخروج عن الحد؛ إذ فيه الفوائد أيضاً من غير الحصر، مع أن الأشياء إنما تبيّن بأضدادها. ثم اعلم: أن حروف المد الثلاثة:

(١) ينظر: لسان العرب (٣/٣٩٦)، مادة: (مدد).

(٢) ينظر: لسان العرب (٥/٩٥)، مادة: (قصر).

(٣) ينظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٩).

(٤) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٣١٣).

١- الألف ولا تكون إلا ساكنة، ولا توجد حركة ما قبلها؛ إلا من جنسها، وهو الفتحة.

٢- والياء الساكنة إذا كان قبلها كسرة.

٣- والواو الساكنة إذا وقع قبلها ضمة.

أما إذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة، فتُسَمَّى حروف اللين، وإذا كانتا متحركتين، فاختصا بحرف العلة.

والحاصل: أن العلة أعم من المد واللين، والألف دائماً مد، بخلاف أخويها، ثم قيل بتباين حرفي المد واللين، وعدم صدق أحدهما على الآخر في التمكن؛ لكن من المحققين من جعل بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا مع قوله بذلك الفرق السابق، قاطعًا بصدق حروف اللين على حروف المد من غير عكس.

ثم المد نوعان:

١- أصلي: وهو واللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها؛ بل ليس لها وجود بعده لا ابتناء بنيتها عليه، يُسَمَّى مدًا ذاتيًا وطبيعيًا، وامتداده قدر ألف، واجتمعت الثلاثة في كلمة (أوتينا)، فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد.

٢- وفرعي: وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المد الأصلي، والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة، لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم. ثم السبب لزيادة المد:

١- إما همز.

٢- أو سكون.

والهمز: إما أن يوجد مع حروف المد في كلمة أو في كلمتين.

والسكون: إما لازم أو عارض.

فالأقسام أربعة:

١- لازم.

٢- وواجب.

٣- وجائز.

٤- وعارض.

وسياقي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه.

قال ابن المصنف: «والى الأربعة أشار في البيت»^(١).

قلت: المصنف ما ذكر سابقاً في مقام الإجمال إلا ثلاثة، وأما فيما سياتي بيان التفصيل، فذكر الأربعة، وكأنه أدرج هذا العارض في ضمن [٢٦/أ] الجائز، لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة، أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة.

[٧٠] فَلَا زِمَ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٍّ

سَاكِنٌ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ

(فَلَا زِمَ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٍّ) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، و﴿حَجَّ﴾ [البقرة: ١٥٨] نحوهما، ويخفف للوزن.

(سَاكِنٌ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ)؛ أي: يزداد حرف المد، والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد الأصليّ معهما، أو بدونه.

(فَلَا زِمَ) خبر لمبتدأ مقدر؛ أي: فالمد لازم.

وقوله: (سَاكِنٌ حَالِيْنٍ) فاعل (جاء)، وهو بالإضافة؛ أي: ساكن في حالي

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٠).

الوصل والوقف.

وقيل: هو الذي لا يخلو عن السكون، والمؤدّي واحد، والمعنى متّحد.
وأما العارض الذي يقابله، فهو أن يكون سكونه عارضاً لأجل وقف أو إدغام، كما سيأتي.

والحاصل: أن الفاء لتفصيل ما أجمل أولاً، فأخذ يبيّن كل نوع من أنواع المدّ مفصلاً، فأخبر أنّ المدّ اللازم هو الذي جاء بعد حروف المدّ حرف ساكن لازم سكونه في الحالين، لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف، فلا يضّر كون سكونه عارضاً عند الإعلال، نحو: ﴿وَدَا۟بُّرُۙ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فإنها في الأصل كانت (دَابَّة) على وزن فاعلة، فسكنت الباء الأولى، وأدغمت في الثانية، فلا يُسمّى سكونه عارضياً عند القراءة.

ثم السكون: إما مدغم: نحو: ﴿وَلَا الضَّٰكِنَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿أَتَجِدُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و﴿هَٰذَانِ﴾ [طه: ٦٣] ^(١)، و﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦] عند من شدد نونهما ^(٢)، و﴿الذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ٤٣] في وجه الإبدال دون التسهيل، وهذا لازمٌ كلمي ^(٣)، ويسمّى لازماً مشدّداً.

وإما غير مدغم: كما في قوابع السور من ﴿ص﴾ [ص: ١]، و﴿ق﴾ [ق: ١]

(١) قرأ ابن كثير بتشديد النون في (هَٰذَانِ) (طه: ٦٣)، والباقون يخففونها. ينظر: تحبير التيسير (ص ٤٥٩)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٤١١).

(٢) قرأ ابن كثير: ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]، وفي طه: ﴿وَالَّذَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وفي الحج: ﴿هَٰذَانِ﴾ [الحج: ١٩]، وفي القصص: ﴿هَٰذَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، وفي فصلت: ﴿أَرَأَيْتُمُ اللَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩] بتشديد النون، وتمكين مدّ الألف والياء قبلها في الخمسة، والباقون بالتخفيف من غير تمكين الألف، ولا مدّ الياء. ينظر: تحبير التيسير (ص ٣٣٦).

(٣) في (ف): «كلي».

ونحوهما، وهذا لازمٌ حرفي باعتبار أصل كلمي^(١)، ويسمى لازماً مخففاً، ويلحق به نحو: ﴿مَّا أَتَيْنَا﴾ [يونس: ٥١] في وضعي يونس، وكذا ﴿وَأَلَيْكَ﴾ [الطلاق: ٤] في قراءة من أسكن ياءهما؛ لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض^(٢). واختلف في ﴿وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ١] فاتحة البقرة، وكذا في فاتحة آل عمران وفقاً هل مد اللام لكونه مشدداً أكثر، أو مد الميم؛ لأنه في محل الوقف أظهر؟ والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري.

ثم اعلم: أن القراء أجمعوا على مد اللام بقسميه مداً مشبعاً قدرًا واحدًا من غير إفراط، فقد قال الناظم في النشر: لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلافاً، إلا ما ذكره الأستاذ الجاجاني^(٣) في كتاب: [حلية القراء]^(٤) نصاً^(٥) عن أبي بكر بن مهران^(٦) إلا حيث قال: «والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون

(١) في (ف): «كلي».

(٢) ينظر: تحبير التيسير (ص ١٩٢)، النشر في القراءات العشر (١/ ٣٢٦).

(٣) في (ف): «الجاجان»، والتصحيح من النشر. والجاجاني اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن مندة أبو عبد الله الجاجاني الدسوقي الأصبهاني، روى القراءات عن أبي علي الأهوازي، روى القراءات عنه أبو بكر محمد بن علي بن محمد الأصبهاني شيخ الحافظ أبي العلاء الهمداني. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٥٨).

(٤) زيادة من النشر.

(٥) في (ف): «اتصالاً».

(٦) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الإمام الجليل، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وزيد بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود وأبي حصين، ويحيى بن وثاب، ومجاهد بن جبر، وأبي العالية الرياحي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيات، قال هشام: ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله ﷻ من الأعمش. مات في ربيع الأول سنة (١٤٨ هـ). ينظر: غاية النهاية =

منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه^(١).

ثم اختلفوا أيضًا في تفاوت بعض ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكينًا من المظهر، من أجل الإدغام مثل: ﴿دَابَّةً﴾ [البقرة: ١٦٤] بالنسبة إلى ﴿وَحَيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] عند من أسكن^(٢)، وينقص عند هؤلاء مد: ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، و﴿تَ وَالْقَلِيرَ﴾ [القم: ١] عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن مد غير المدغم فوق المدغم.

وقال: «لأن المد يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم لحركته؛ فكان الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله؛ إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاءهما موجود في كل، فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله. وهذا هو التحقيق، فلا يعدل عنه، وبه صرح أبو عمرو الداني رحمه الله».

وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الإدغام نحو: ﴿الرَّجِيمِ﴾ [التكوير: ٢]، ﴿تِلْكَ﴾ [الفتح: ٣-٤]، و﴿فِي هَذَى﴾ [البقرة: ٢] كما هو قراءة أبي عمرو

= في طبقات القراء (١/ ٣١٥-٣١٦)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٣٧).

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٦٤).

(٢) قوله تعالى: ﴿وَحَيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] فتحها نافع وأبو جعفر وأبو عمرو، سكنها أبو جعفر

ونافع بخلاف عن ورش. ينظر: تحيير التيسير (ص ٣٦٨)، النشر في القراءات العشر

(٢/ ٣٥٣).

برواية السوسي^(١)، وكذا ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَا تَعَاوُوا﴾ [المائدة: ٢٧]،
على رواية البزي^(٢) عن ابن كثير^(٣). فليس في محله؛ إذ كلام المصنف على
حسب مرامه؛ إنما هو في ساكن حالين، والأمثلة المذكورة ليست كذلك؛ إذ
الإدغام عند الوقف على الكلمة الأولى منهما، فحقها أن تذكر في المدّ الجائز
لجواز مدّها وقصرها، كما اختلف القراء فيها أو في المدّ العارض؛ لأن العارض،
كما يكون في الوقف يكون عارضاً في الوصل.

وكذا ﴿اَللّٰهُ﴾ [آل عمران: ٢-١] في الوصل عند الكل، و﴿اَللّٰهُ﴾
أَحَسِبَ النَّاسُ ﴿[العنكبوت: ٢-١] عند الناقل وهو ورش مطلقاً، وحمزة وقفاً من
المدّ الجائز، أو العارض؛ لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض
جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر؛ لكن صرحوا بأن
التوسط ضعيف؛ ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عده^(٤)، وإن اعتبر^(٥)
الأصل عدم الاعتداد بالعارض، وهو الأكثر، فالإشباع.

وأغرب المصري حيث جعل نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصافات: ١]
بالإدغام [ب/٢٦] عند حمزة، ونحو: ﴿فَلَا أَفْسَابَ يَنْهَهُنَّ﴾ [المؤمنون: ١٠١]،

(١) ينظر: تحبير التيسير (ص ١٨٩)، النشر في القراءات العشر (١/٣٢٥).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٦٠).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، المكي البزي: مؤذن المسجد الحرام بمكة، محقق
ضابط ومتقن للقراءة وهو أحد الرواة عن ابن كثير المكي، وإليه انتهت مشيخة الإقراء
بمكة، توفي بمكة سنة (٢٠٥هـ). ينظر: غاية النهاية (١/١١٩-١٢٠)، معرفة القراء الكبار
للذهبي (١/٨٣).

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٣).

(٥) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١١).

(٦) في (ف): «اعتبار».

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] من المدِّ اللازم^(١).

وقال: «خلافًا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز، والمعتمد الأول»^(٢). وهذا زلل منه وخطئ^(٣) فإنه ذهب إلى خلاف ما صرَّحوا به، فما ذكرناه فهو المعوَّل. ثم اعلم: أن أهل الأداء اتفقوا على إشباع المدِّ للسكان اللازم في فواتح السور، التي وجد فيها حرف المدِّ والسكون، وكذا قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: وَفِي تَخْوِطَةِ الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ قِيَمَطًا واختلَفوا في قدر مدِّ غير الفواتح، فمنهم من مدَّ قدر ألفين كالقواتح، وهو اختيار الناظم، وإليه أشار بقوله: (وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ)، كذا ذكره المصنف مجملًا. وينبغي أن يكون كلامه محمولًا على أن المراد بقدر الألفين زيادة على المدِّ الأصلي؛ ليصح إطلاق الطول عليه؛ فإن أقلَّ الطول ثلاث ألفات، والتوسط قدر ألفين ليبقى قدر ألف للقصر.

ثم قال: ومنهم من مدَّ قدر ألف، واختاره الأهوازي^(٤)، والسخاوي في قوله: وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمُسَكَّنِ دُونَ مَا قَدْ مَدَّ لِلْهَمْزَاتِ بِاسْتِيقَانٍ

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣١٧).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣١٧-٣١٨).

(٣) الخطأ: الكلام الكثير المضطرب. ينظر: لسان العرب (٢٠٩/١١)، مادة: (خطئ).

(٤) أبو علي الأهوازي، واسمه الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز المقرئ الأستاذ المحدث، ولد سنة اثنتين وستين وثلاث مائة وقدم دمشق سنة إحدى وتسعين فاستوطنها، كان أعلى من بقي في الدنيا إسنادًا في القراءات على لين فيه، غني من صغره بالروايات والأداء، وصنف عدة كتب في القراءات (الموجز والوجيز) ورحل إليه القراء لتبحره في الفن وعلو إسناده، وقد تلقى القراء رواياته بالقبول، وكان يقرئ بدمشق من بعد سنة أربع مائة وذلك في حياة بعض شيوخه. توفي في ربيع ذي الحجة سنة (٤٤٦ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، الأعلام للزركلي (٢/ ٢٤٥).

أقول: ومن المعلوم أن أقلَّ مدَّ الهمزات ثلاثة إجماعاً، فمراده بقدر ألف غير ما في حرف المدِّ من المدِّ الطبيعي.

ثم وجه المدِّ اللازم أنه تقرَّر في علم التصريف، أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين، فإذا أدَّى الكلام إليه حُرِّك أو حذف أو زيد في المدِّ ليقدَّر محرِّكاً، وهذا موضع الزيادة؛ ولذا قال الخاقاني^(١):

مَدَدَتْ لَأَنَّ السَّاكِنِينَ تَلَاكِيَا فَصَارَا كَتَحْرِيكِ كَذَا قَالَ ذُو الْخَبْرِ

هذا: ويسمَّى مدُّ العدل أيضاً؛ لأنه يعدل حركته، ولتساوي القراء في قدر مدّه. قال ابن المصنف: ويسمَّى مدُّ الحجز؛ لأنه فصل بين الساكنين^(٢).

وجعله خالد في شرحه مدُّ الحجز، كقوله: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أَوْدَا﴾ [الرعد: ٥]؛ سُمِّي بذلك لدخول الألف بين الهمزتين حاجزة بينهما، ومبعدة إحداهما عن الأخرى عند بعض القراء ممن يدخل الألف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين، سواء كانتا متفتحتين أو مختلفتين^(٣).

ثم اعلم: أن لفظ (عين) في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كان ياؤه لينية غير مدّية، وإن كان سكون النون لازماًختلف القراء في مقدار مدّها.

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقاني: أوّل من صنف في التجويد. كان عالماً بالعربية، شاعراً، من أهل بغداد. غلب عليه حب معاوية بن أبي سفيان، فقال فيه أشعاراً كثيرة دونها الناس. وكان راوية مأموناً. له: (قصيدة في التجويد)، و(قصيدة في الفقهاء). توفي (٣٢٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٢٤-٣٢٥)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٣).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٥٩).

فقال ابن المصنف: «فيه الإشباع والتوسط»^(١). وتبعه الشيخ زكريا^(٢). والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضاً، كما أشار إليه الشاطبي بقوله:
وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلاً
لأن الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر والتوسط، ويحتمل الطول مع أحدهما، فيتحصل جواز الوجه الثلاث.

فوجه الإشباع: أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين، وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمد مع ما فيه من المناسبة، لما جاوزه من الممدود، وك: (صاد) في مريم، و(سين) في الشورى.

ووجه التوسط: هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه، وبين ما لا يكون؛ لتوجد مزية لحرف المد على اللين.

ووجه القصر: أن المد من خواص حرف المد، فيتفي بانثفائه، مع أن القصر هو الأصل، وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في طيئته فقال:

..... وَنَحْوُ عَيْنِ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ

فثبت الأوجه من الطريقتين، فلا يعاب بقول مخالفها.

ثم اعلم: أن أنه حيث قيل بالقصر في كلمة، فلا يخرج بها عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به، ولا يتوقف على وجود سبب مدّه، فالمخرج عنه مخطئ؛ لأنه لا يتوصل إليه إلا بإسقاط حرف من القرآن.

[٧١] وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ

مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٣).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٠٧).

(وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ) بالإشباع.

(مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ) المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول
المعتبرة بكسرة همزة (إِنْ) على أنها للشرط.

قال اليميني: «والأوَّلَى أَنْ يَكُونَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَتَكُونُ الْبَاءُ مَقْدَّرَةً، قُلْتُ: لَمْ يَتَجَهْ وَجْهُ الْأَوَّلَى مَعَ أَنَّ النُّسخَةَ الْأَوَّلَى مُسْتَقِيمَةٌ فِي الْمَعْنَى غَيْرَ مُحْتَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرٍ فِي الْمَبْنِيِّ»^(١).

قال: «وفي بعض النسخ: (إِذَا جُمِعَا)، فَيَكُونُ تَعْلِيلًا لِلاتِّصَالِ. قُلْتُ: إِنْ صَحَّتْ (إِذَا) وَلَمْ يَكُنْ تَصْحِيفًا؛ لِأَنَّ فَحِيتَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلظَّرْفِيَّةِ إِذَا لَمْ يَسْتَحْسِنِ تَقْدِيمَ التَّعْلِيلِيَّةِ»^(٢).

أي: والمد واجب إن جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلاً بها، [٢٧/أ] بأن اجتمعتا في كلمة واحدة، كما مثله الشاطبي بقوله:

كَجِئَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ

ومنه قوله: هاء ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، فتنبه لهذا الأمر اللغوي، فإن الاعتبار بالاتصال الأصلي، لا بالاتصال الكتابي، ولا بالانفصال الرسمي، ومنه ﴿النَّبِيُّ﴾ عند من همز، ويسمى هذا المد مد المتصل، لما ذكر، وله محل اتفاق، ومحل اختلاف:

أما الأوَّل: فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة إذا كانت بعد المد، بخلافه إذا كان الهمز قبل حرف المد ك: ﴿أَمِنْ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿أَوْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿يَمْنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]،

(١) ينظر: شرح الجزرية لبهراق اليميني (ص ٧٢).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لبهراق اليميني (ص ٧٢).

﴿وَالْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، فإنه من مختصات رواية ورش، ويجوز له فيه المدُّ والتوسط والقصر، ويسمَّى مدُّ البدل.

وكذا يجوز له الوجهان في نحو: ﴿شَقِيحٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سَوَّوْهُ﴾ [مريم: ٢٨]، مما يقع الهمز بعد أحد حرفي اللين وصلًا، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة له ولغيره وقفًا. ولم يتعرض الناظم لهما؛ لأن غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها، لا ما اختلف فيها؛ لأنها موضوعة للمبتدئين على أن مدَّ البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون، واختاره بعض المحققين كالجعفري من أن حروف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محقة أو مخففة بالإبدال أو التسهيل أو النقل الجائز، مقصورة لكل القراء وجهًا واحدًا؛ إلا أن ورشًا من طريق الأزرق، ورد عنه ثلاث طرق: القصر وهو مذهب ابن غلبون^(١)، والتوسط وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي، والطول وهو مذهب الهذلي، فيما رواه عن شيخه أبي عمرو، وضبطه بالإشباع المفرط، وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط، وهو قدر ثلاث ألفات، وممن روى الثلاثة الصفراوي^(٢) في

- (١) ابن غلبون: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، أبو الحسن ابن أبي الطيب: أستاذ في القراءات، ثقة. وهو شيخ الداني. له كتاب (التذكرة في القراءات الثمان). مات بمصر سنة (٩٣٣هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٢٢)، معجم المؤلفين (٥/ ٣٧).
- (٢) الصفراوي: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوي، أبو القاسم: مقرئ من فقهاء المالكية، له اشتغال بالتاريخ. نسبته إلى وادي الصفراء (بالحجاز) ومولده ووفاته بالاسكندرية. قال ابن الجزري: انتهت إليه رئاسة العلم ببلده. من كتبه: (الإعلان) في القراءات، و(زهر الرياض) في التاريخ، و(التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن). توفي سنة (٦٣٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٣١٤)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٦٥).

علانه^(١)، والشاطبي في قصيدته^(٢).

وأما الثاني: وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد، فالذي نقله السخاوي عن شيخه الإمام الشاطبي أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين: طولي لورش وحمزة، ووسطى للباقيين.

قال ابن المصنف: «وكان الناظم يأخذ به، إذا قرأ من طريق الشاطبي»^(٣). أقول: وفي الطول خلاف، هل هو مقدار خمس ألفات، أو أربع، وكذا في الوسطى هل هو مقدار أربع، أو ثلاث؟

ومنشأ الخلاف إدخال المد الأصلي فيه وتركه، فالنزاع لفظي لا تحقيقي. قال ابن المصنف: «وإذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحد، تلخص منها أربع مراتب:

فيكون أطولهم في هذا النوع ورش وحمزة.

ثم عاصم.

ثم ابن عامر والكسائي.

ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون»^(٤).

أقول: وقد جمعها الشيخ عبد الله الجزري في بيتين فقال:

وأطولهم مدًّا بها جود قاضل ودونهما نور ودونه رُم كلا

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٨٧).

(٢) أي: منظومة الشاطبية حيث قال ناظمها:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَّى لِوَرَشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسْطَى قَوْمٌ كَأَمَّنَ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً آتَى لِلْإِيمَانِ مَثَلًا

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٤).

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٤).

وأقصره من هذين حافة بحره بخلفهما والقصر لا تعد مطولا
لكن قوله: (بخلفهما)؛ إنما أراد في المدد المنفصل لهما، وقد أوضح
المراتب بعضهم بقوله نظمًا:

بمدد بقدر الخمس جود وفاضل والأربع نجم وثلاث رضا كلا
والاثنان بر دارم ثم حامد مراتب مد جاء في ذا مسجلا
ثم تفصيله ما ذكره المصنف في (التقريب) حيث قال: فالمتصل اتفق
جمهور القراء على مده قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاش، وذهب آخرون
إلى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره، وبه قرأت
على عامة مشايخي، وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين، وهو اختيار أبي بكر بن
مجاهد، وصاحب العنوان، والشاطبي وبه كان يقرأ، وبه أخذ غالبًا^(١).

وقال أيضًا في (التقريب) - بعد ذكر اختلاف القراء في المدد المنفصل على
ما سبق بيانه - : وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الأداء من المشاركة والمغربة.
وذهب آخرون^(٢) إلى أن وراء القصر مرتبتين:

١- طولي: لحمزة والأزرق.

٢- ووسطى: لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه
أخذ اختصارًا^(٣).

وأما المدد اللازم: نحو: ﴿وَدَاخِلْ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فكلهم يقرؤون على نهج
واحد على المختار، هكذا نقل عن الجزري مطلقًا، والله أعلم.

(١) ينظر: تقريب النشر (ص ٩٤-٩٥).

(٢) القائل ابن الجزري في تقريب النشر.

(٣) ينظر: تقريب النشر (ص ٩٥).

وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل، نقلًا عن الهذلي^(١)، فمردودٌ بما صرح به الناظم في النشر حيث قال: «وهذا شيء لم يقله الهذلي ولا ذكره العراقي؛ وإنما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط»^(٢).

ثم قال الناظم: «وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة، ولا شاذة؛ بل رأيت النص بمده عن ابن مسعود رضي الله عنه [٢٧/ب] يرفعه إلى النبي ﷺ: «أن ابن مسعود كان يُقرئ رجلًا، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾» [التوبة: ٦٠]، رسالة. فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾» [التوبة: ٦٠] فمدها»^(٣).

قال الناظم: «وهذا حديث جليل حجة في هذا الباب، ورجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في معجمه الكبير»^(٤).

ثم اعلم: أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها، فقليل: أول الرتب ألف وربع، قال زكريا: وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير، ثم ألف ونصف، ثم ألف وثلاثة أرباع، ثم ألفان^(٥).

وقيل: أولها ألف ونصف، ثم ألفان، ثم ألفان ونصف، ثم ثلاث ألفات، وهذا هو الذي اختاره الجعبري.

وقيل: أولها ألف، ثم ألفان، ثم ثلاث، ثم أربع.

(١) ينظر: إبراز المعاني (١/١٦٢-١٦٣).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٦١-٣٦٢).

(٣) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٩/١٣٧)، ح ٨٦٩٦.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٦٢).

(٥) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٠٨).

قال الرومي: «وهذا مذهب الجمهور»^(١). ولا يخفى عليك أن المراد بالألف ما عدا الألف هو المد الأصلي للإجماع على ذلك.
وأما معرفة مقدار المَدَّات المقدَّرة بالألفات فإن تقول: [آ]^(٢) مرَّة أو مرَّتين أو زيادة، وتمدُّ صوتك بقدر قولك: ألف ألف أو كتابتها، أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها، وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن؛ إذ لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان^(٣).

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٢٠).

(٢) ساقط من (ف)، استدرسته من الدراسات الصوتية للدكتور غانم. ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٥٤٠-٥٤١).

(٣) قال طاش كبري زاده في شرحه للمقدمة عن مقادير المدود: «ويعرف مقدار المَدَّات:

إمَّا بقولك: (أ) مرَّة أو مرَّتين، إلى غير ذلك.

أو تُعَدُّ عددًا، وتمدُّ صوتك بمقدار ذلك.

أو تعقد الأصابع، وتمدُّ بقدر ذلك.

لكن هذا كله تقريب ولا يضبطه إلا المشافهة من لفظ المشايخ، والسماع من فم الأستاذ الراسخ؛ ثم الإدمان على ذلك». ينظر: شرحه للمقدمة (ورقة ٤٠/ب). يشير النص الذي أمامنا أن طاش كبري زاده هو أوَّل من أدخل قياس أزمنة المدود بمقدار قبض الإصبع أو بسطه، أما قبل عصره فلا يوجد أي إشارة إلى تقدير زمن المد بقبض الإصبع أو بسطه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن مقدار قبض الإصبع أو بسطه لا ينضبط مع جميع الناس؛ بل يختلف باختلاف الأعمار، ومن وجه آخر أنه ميزان عضلي، والقراءة ميزان صوتي، فلا يوزن ميزان عضلي بصوتي، فكلاهما مختلفان، أما ما عليه إجماع السابقين قبله أن مقدار المد يضبط بالألفات، حتى طاش كبري في نهاية ما ذكر قال: «... لكن هذا كله تقريب ولا يضبطه إلا المشافهة من لفظ المشايخ والسماع من فم الأستاذ الراسخ ثم الإدمان على ذلك»، فجعل المرجع للمشافهة المنضبطة بكلام الأئمة المعوَّل على علمهم، وليس كل مشافهة في وقتنا المعاصر تمثل الرواية الصحيحة في القراءة، والقياس المعول =

ثم وجه المدد: أن حرف المدد ضعيف خفي، والهمزة حرف قوي صعب، فزيد في حرف المدد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي.

= عليه في أزمنة المدود يكون بالألفات، والألف مركب من فتحتين، والفتحة تسمى في اللغة العربية (حركة) وتعريف الحركة في باب المدد هو: «وَحْدَةُ زَمَنِيَّةٌ صَوْتِيَّةٌ تَقَاسُ بِهَا الْمُدُودُ، وَيُقَدَّرُهَا الْكَثِيرُونَ بِمَقْدَارِ قَبْضِ الإصْبَعِ أَوْ بَسْطِهِ فِي الْحَالَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ غَيْرُ دَقِيقٍ، وَمَا هُوَ إِلَّا تَقْرِيبٌ لِأَذْهَانِ الطَّلَابِ الْمُبْتَدِئِينَ. وَيُعَبِّرُ الْعُلَمَاءُ الْقَدَامَى عَنْ مَقْدَارِ الْحَرَكَاتِ بِقَوْلِهِمْ: أَلْفٌ، أَوْ أَلْفَانِ، أَوْ أَلْفٌ وَنِصْفٌ، وَيَقْصِدُونَ بِالْأَلْفِ زَمَنَ الْحَرَكَتَيْنِ، أَيْ إِنْ أَلْفٌ بِوِزْنِ حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ، مِثْلُ: (قَ قَ) بِمَعْنَى: أَنَّ الْفَتْرَةَ الزَّمَنِيَّةَ الَّتِي يَسْتَغْرِقُهَا نَطْقُ حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مُتَتَالَيْنِ هِيَ بَعِينُهَا الْفَتْرَةُ الزَّمَنِيَّةُ الَّتِي يَسْتَغْرِقُهَا نَطْقُ الْأَلْفِ». يَنْظُرُ: أَحْكَامُ التَّجْوِيدِ لِلْعَرَبِيَّةِ (ص ٦٦). وَفِي هَذَا النِّصِّ لِلشَّيْخِ طَاشُ زَادَهُ ثَلَاثُ طَرُقٍ لِقِيَاسِ زَمَنِ نَطْقِ الْأَلْفِ. وَقَوْلُ عَلِيِّ الْقَارِي (ت ١٠١٤ هـ) فِي هَذَا الْكِتَابِ: «فَإِنْ تَقُولَ (أ) مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ زِيَادَةً. وَتَمَدَّ صَوْتُكَ بِقَدْرِ قَوْلِكَ: أَلْفٌ أَلْفٌ، أَوْ كِتَابَتِهَا، أَوْ بِقَدْرِ عَقْدِ أَصَابِعِكَ فِي امْتِدَادِ صَوْتِهَا. وَهَذَا كُلُّهُ تَقْرِيبٌ لَا تَحْدِيدٌ لِلشَّأْنِ؛ إِذْ لَا يَضْبِطُهُ إِلَّا الْمَشَافَهَةُ وَالْإِدْمَانُ». فَقِي هَذَا النِّصِّ السَّابِقُ أَرْبَعُ طَرُقٍ لِقِيَاسِ نَطْقِ زَمَنِ الْمَدِّ، وَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّصِّينِ خَمْسُ طَرُقٍ لِقِيَاسِ زَمَنِ نَطْقِ الْأَلْفِ الَّتِي اتَّخَذَهَا عُلَمَاءُ التَّجْوِيدِ أَسَاسًا لِقِيَاسِ مَقَادِيرِ الْمُدُودِ، وَتِلْكَ الطَّرُقُ:

- ١- أن تقول: (أ) مرة أو مرتين أو أكثر، كل مرة تساوي نطق الألف.
- ٢- العقد بالأصابع، ولعل معناه الطَّرْقُ بِأَيِّ مِنَ الْأَصَابِعِ عَلَى الْإِبْهَامِ، كُلُّ طَرْقَةٍ تَقَابِلُ نَطْقَ الْأَلْفِ.
- ٣- أن تُعَدَّ عَدَدًا، فتقول: واحد، اثنان، ثلاثة... إلخ. وقد انفرد بذكر هذه الطريقة طاش كبيري زاده، وهي موضع نظر؛ لأن كل واحد من الأعداد المذكورة يتضمن صوت الألف إلى جانب أصوات أخرى، فكل كلمة تعادل في النطق أكثر من ألف.
- ٤- أن تمَدَّ صَوْتُكَ بِقَدْرِ قَوْلِكَ: أَلْفٌ أَلْفٌ.
- ٥- أو كِتَابَتِهَا، أي: كِتَابَتِهِ (أ)، وليس كِتَابَتِهِ (ألف) فيما نرجح، وانفرد علي القاري بذكر هاتين الطريقتين. ينظر: الدارسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٥٤٠-٥٤١).

وقيل: ليتمكن من التلطف بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها، ثم لا يخفى أن المد ليس حرفاً ولا حركة؛ بل زيادة على كمّية حرف المد؛ إلا أنها عارضة لا تقوم إلا بها كالحركة عليها، وسيجيء زيادة بيان لها.

[٧٢] وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا

أَوْ عَرَضَ الشُّكُّونُ وَقَفًّا مُسَجَّلًا

(وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا)؛ أي: والمد جائز إذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة، بأن اجتماعهما في كلمتين، وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية، والهمزة في أول الكلمة الآتية. وقد جمع الشاطبي أمثله في قوله:

..... وَمَقْضُوهُ فِي أَمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى

منبّهاً على أن المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظياً، لا أن يوجد مكتوباً، ومن اللطافة ما أشار في العبارة من أن حصول الجمع بين المثالين يولد مثلاً ثالثاً وهو وقوع حرف الألف قبل الهمزة، فتأمل فإنه عليه المعول.

وإنما سُمّي هذا المد جائزاً لاختلاف القراء فيه، فإن ابن كثير والسوسي يقصرانه بلا خلاف، وقالون والدوري يقصرانه ويمدّانه، والباقون يمدّونه بلا خلاف، وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مرّ في المد المتصل.

وقد يقال: سُمّي جائزاً؛ لأنه إنما يجوز مدّه إذا وصل بين الكلمتين في القراءة، وأما إذا وقف على الكلمة الأولى، فلا مد أصلاً كما لا يخفى.

وقيل: سُمّي جائزاً؛ لجواز زوال سببه، فيجوز قصره حيثنذ كما بيّناه.

وأما قول المصري: «فالجائز ما كان مدّه جائزاً عند جميع القراء، مع جواز

القصر، وقيل: ما جاز مدّه عند جميع القراء، والعبارة الأولى أولى^(١). فلا يخفى أن كليهما لا يصح عند أرباب المبنى وأرباب المعنى، كما سبق من أن المدّ المنفصل يجب قصره عند بعض، فلا يجوز مدّه عندهم، ويجب مدّه عند آخرين، فلا يجوز قصره عندهم؛ وإنما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه، وهو المدّ العارض؛ لكن إطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ، مع أن مؤدّي العبارتين في كلامه متحد، فله دَرُّ القائل^(٢):

عِبَارَاتُنَا شَتَّى وَحُسْنُكَ وَاحِدٌ وَكُلُّ إِلَى ذَاكَ الْجَمَالِ يُشِيرُ

فالرجل كحاطب ليل لا يفرّق ما وقع في يده من حصول نيل، فوجه المدّ اعتبار اتصالهما لفظاً في الوصل، واعتبار العارض كاللازم، ولما روي: «أنه سئل أنس^(٣) عن قراءة النبي ﷺ فقال: كَانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا»^(٤).

وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المدّ، كذا ذكره ابن المصنف؛ لكن ينبغي أن يفصل، ويحمل كل موضع من محالّ المدّ على مقداره اللائق به، حتى يشمل المدّ الأصلي والفرعي، والاتفاقي والاختلافي. وأما وجه القصر: فهو إلغاء أثر الهمزة؛ لعدم لزومه باعتبار حال الوقف،

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣١٥).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٦٠)، إشارات الإعجاز (١/ ٢٣١).

(٣) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري أبو حمزة صاحب النبي ﷺ وخادمه، روى القراءة عنه سماعاً، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، قرأ عليه قتادة، ومحمد بن مسلم الزهري. توفي سنة (٩١ هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ١٧٢)، أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٧٩).

(٤) ينظر: سنن النسائي (٤/ ١٢٩)؛ ح ١٠٠٤، سنن ابن ماجه (٤/ ٢٥٤)، ح ٣١٤٣.

فإن العارض بمنزلة المعدوم. وأما ما نقل أبو علي الأهوازي، عن الحلواني^(١) والهاشمي^(٢)، كلاهما عن [٢٨/أ] القوَّاس^(٣)، عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين، تجويز البتر، وهو حذف الألف والواو والياء، فقال أبو عمرو الداني: «هذا مكروةٌ قبيحٌ لا يعول عليه، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحنٌ لا يجوز بوجه، ولا تحلُّ القراءة به»^(٤).

قال: «ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدِّ وإسقاطها، وعبروا عن ذلك بحذف حرف المدِّ، وإسقاطه مجازاً»^(٥).

(أَوْ عَرَضَ الشُّكُونُ وَفَقًا مُسَجَّلًا)؛ (أَوْ) للتنويع، لا للترديد عاطفة لما

(١) أحمد بن يزيد بن ازداذ، ويقال: يزداذ الصفار، الأستاذ أبو الحسن الحلواني، قال الداني: يُعرف بازداذ إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام، قرأ يمكة على أحمد بن محمد القوَّاس، وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين. قيل: إنه توفي سنة نيف وخمسين ومائتين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٥٦)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٠٧).

(٢) عبد الله بن جبير الهاشمي الملكي، روى الحروف عن أحمد بن القوَّاس، وعرض على قنبل، روى عنه الحروف إسحاق بن أحمد الخزاعي، وعرض عليه أبو بكر الداجوني. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٨٢).

(٣) أحمد بن أحمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون أبو الحسن المكي المقرئ الثِّبَال المعروف بالقوَّاس قرأ على أبي الأخریط وهب بن واضح، وحَدَّث عن مسلم بن خالد الزنجي وغيره، وجلس للإقراء مُدَّة، قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وقنبل وعبد الله بن جبير الهاشمي. وقيل: إن البزي قرأ عليه القرآن أيضاً. توفي سنة (٢٤٥ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٨٦) غاية النهاية في طبقات القراء (١/٥٣)، الوافي بالوفيات للصفدي (٤/١١٧).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٦٧).

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٦٧).

بعدها على قوله: (أَتَى)؛ أي: والمدُّ جائز أيضًا إذ عرض السكون حال كون السكون ذا وقف، أو موقفًا عليه.

ومعنى: (مُسَجَّلًا) مطلقًا، بأن يكون الوقف بالإسكان، سواء يكون معه الإشمام أم لا، بخلاف ما إذا كان الوقف بالروم، فإنه حينئذ حكمه حكم الوصل، وسيأتي بيان الروم والإشمام في محلِّهما مع اختلاف محالهما. وأما عطف الشيخ زكريا (وَقَفًا) على قوله: (أو إدغامًا)؛ أي: صاحب إدغام^(١)، فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً؛ إلا أنه كالمستدرك عليه أورده فصلاً، ويتعذر عن المصنف بأنه إنَّما حصل هذه المقدِّمة، لما اتفق عليه الأمة، وذهب إليه أكثر الأئمة.

ثم الأمثلة في الوقف العارض نحو: ﴿الْبَحْرِ﴾ [الفتحة: ١]، و﴿تَسْمِيَّتِ﴾ [الفتحة: ٥]، و﴿الْيَرْطِ﴾ [الفتحة: ٦]، فيجوز في كلٍّ منها لكلُّ القراء ثلاثة أوجه: الطول، والتوسط، والقصر.

فوجه الطول: حمله على اللازم بجامع اللفظ، ووجه التوسط اعتبار كون الوقف العارض ملاحظاً عن سكون اللازم، أو التعادل بين الحالين رعاية للجانبين، ووجه القصر مع ما ذكر فيما سبق، أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً، فاستغنى عن المدِّ.

أقول: وهذه الأوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضاً، ولو كان بعد حرف اللين نحو: ﴿لَا خَوْفَ﴾ [يونس: ٦٢]، و﴿لَا خَيْرَ﴾ [النساء: ١١٤]؛ إلا أن الطول أفضل، ثم التوسط، وهذا في حرف المدِّ. وأما في حرف اللين؛ فالقصر أولى، ثم التوسط.

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٠٩).

وقال زكريا: «وفي نحو: ﴿الرَّجِيمُ ۖ تِلْكَ﴾ [الفاتحة: ٣-٤] في قراءة أبي عمرو؛ أي: برواية السوسي، ونحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] في قراءة البزي، يجوز ثلاثة أوجه»^(١).

أقول: فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف، فأعطي له حكمه، فالشرط أن لا يقف على الكلمة؛ سواء وقف على الأخرى، أو وصلها بما بعدها.

فإن قلت: إن ما يفهم من قول الناظم: (وَجَائِزٌ) أَنَّ المَدَّ جائِزٌ، وكذا قصره بحكم مفهومه، أو باعتبار أن أحد الجائزين مدٌّ، والآخر منهما قصرٌ، فالتوسط أمرٌ زائدٌ لا يؤخذ منه، ولا يشير إليه ما يدل عليه؟

فالجواب: أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر، وهو أعم من أن يكون طولاً أو توسطاً؛ ولهذا نص المصنف على الأول في اللازم المتصل بقوله: (وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ)؛ لئلا يتوهم مطلقاً المد الشامل له ولغيره، أو نأخذ من عموم القصر الذي هو نقيض المد ما يكون قصراً حقيقياً أو إضافياً، كما يستفاد من صنيع الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في قوله:

بَطُولٌ وَقَصْرٌ وَضَلٌّ وَزَشٌّ وَوَقْفَةٌ

فإن الإجماع على أن مراده بقصر هو التوسط؛ لكن لو قال بدله: (ووسط) لكان صريحاً على المقصود.

ثم اعلم: أن هاهنا دقيقة وهي أن إدخال الألف بين الهمزتين على ما هو المقدَّر عند بعض القراء، وإن كان حرف مدٍّ، فليس بموجب لزيادة الامتداد، وإن وقع بعده سبب من همز محقق، أو مسهل كرواية هشام عند الإمام الشامي

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٠).

في نحو: ﴿وَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]، بخلاف إبدال الهمزة الثانية ألفاً، حيث يتولد منه المدُّ اللازم، والفرق أنَّ أصل هذه الألف موجود في بنية الكلمة، بخلاف الأولى، فإنه ليس له ثبوت في الرسم أصلاً، وبهذا يتبيّن أن صورة الألف إنما هي للهمزة الثانية، وأن الأولى هي الساقطة، خلافاً لمن خالف في هذه القاعدة.

ثم اعلم: أن الألف مركب من فتحتين، والواو مركب من ضمتين، والياء مركب من كسرتين، فإذا أُشِبت الفتحة يتولد منها ألف، وإذا أُشِبت الضمة يتولد منها الواو، وإذا أُشِبت الكسرة يتولد منها الياء، [٢٨/ب] كذا ذكر الشارح اليمني، وفيه إيماء إلى أن هذه الحركات، هي أصول هذه الحروف، ومختار الشاطبي أن القضية منعكسة حيث قال:

أَوْ أَمَاهُمَا وَאוُ وَيَاءٌ
.....

يؤيده ما ذكره من أنَّ الحروف ذات والحركة عرض محلها.

ثم اعلم: أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحياً، أما باعتبار المعنى اللغوي، وكذا العرفي، فلا فرق بينهما، فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء، فلو قرئ بالقصر يكون لحنًا جلياً وخطأً فاحشاً مخالفاً لما ثبت عن النبي ﷺ، بالطرق المتواترة.

وكذا إذا زاد في المدُّ الأصلي والطبيعي على مدّه العرفي من قدر ألف، بأن جعله قدر ألفين أو أكثر، كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم، فإنه محرم قبيح لاسيما، وقد يقتدي بهم بعض الجهلة، ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة^(١).

وأما إذا قصر المنفصل جاز؛ لكن ينبغي أن لا يقع تركيب، وتلفيق في

(١) في (ف): «القراء».

قراءته، بأن يمد في موضع، ويقصر في موضع، فإنه مكروه، وأما إذا كان في نفس واحد، فهو أشد كراهة.

ثم اعلم: أن الزيادة على مقدار الوارد في حد المد أيضًا ممنوع، فمذهب الجمهور أن قدر المد الأولي خمس ألفات، وقدر المد الطولي أربع ألفات، وقدر مد المتوسط ثلاث ألفات، وقدر المد فوق القصر ألفان، ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولي أربع ألفات، ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهي إلى مرتبة القصر، وهي ألف واحد، ومذهب الصقلي أن المد الطولي ألفان، ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف؛ لكن الجعبري رد المذهب الأول في المتصل والمنفصل حيث قال: ولا تحصيل لمن قال: غايتهما خمسة للخروج عن الحد، واختار المذهب الثاني، حيث قال: وهذا أعدل، وبه قرأت.

أقول: والأول أن يكون مراد الجمهور بالخمس بناء على إدخال المد الأصلي، ومراد غيرهم بالأربع ما عداه، فالخلاف لفظي لا حقيقي. والهاصل: أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات إجماعًا، فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين، فمن أقبح البدعة وأشد الكراهة.

وأما تقدير الهذلي الطولي: بست ألفات، وذلك في كاملة لورش فيما رواه الحداد^(١)، وابن نفيس^(٢)، وابن سفيان، وابن غلبون، فنسبوه في ذلك إلى الوهم،

(١) إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل بن راشد الحداد، أبو محمد المصري شيخ صالح كبير، قرأ على أبي عدي عبد العزيز بن الإمام، وغزوان بن القاسم، وقسيم بن مطير، قرأ عليه أبو القاسم يوسف الهذلي، وإبراهيم بن إسماعيل المالكي، والحسين بن محمد بن مبشر. توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٧٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ١٤٧).

(٢) أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس أبو العباس المصري الأطلابلي الأصل، انتهى =

كما قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ فِي نُشْرِهِ^(١)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثم لما عرفت أَنَّ الهمزة والسكون، هو السبب لزيادة المدِّ، فلا وجه لمن مدَّ: ﴿مَعْيَشٍ﴾ [الأعراف: ١٠]، و﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١]؛ إذ ليس بعد ألفهما إلا الياء والواو المتحركتان، وهما ليس من أسباب المدِّ. وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المدِّ أربعة عشر^(٢)، وكذا عدَّ غيره تسعة وعشرين^(٣)، فكلها مندرجة فيما ذكر إجمالاً؛ وإنما اختلف باختلاف الأسماء، (فكل الصيد في جوف الفرا)^(٤)، كما ورد عن سيّد الوري.

هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المدِّ، وأراد به حرفه كقوله:

وَفِي حَاذِرُونَ الْمَدِّ

واستعمل القصر فيه أيضاً، وأراد به حذفه كقوله:

وَقُلْ لَا يَشِينُ الْقَصْرُ

ثم اعلم: أن الشارح المصري ذكر أن الساكن العارض بقسميه، للقراء فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع، كاللزام؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، وهو

= إليه علو الإسناد ورياسة الإقراء، قرأ على أبي أحمد السامري، وعبد المنعم بن غلبون، وأبي عدي عبد العزيز وغيرهم. عرض عليه القراءات جماعة منهم: أبو القاسم الهذلي. توفي في رجب سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢١٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٤).

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٧٤).

(٢) ينظر: الحواشي الأزرعية (ص ١٥٩).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٤٠).

(٤) ينظر: المختصر من المختصر من مشكل الآثار (٢/ ١٤٣)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٤/ ٣٧١).

اختيار الشاطبي لجميع القراء^(١). فهذا قد يتوهم منه أنه من طريق الشاطبية ليس لكل القراء؛ إلا المد، وليس كذلك لقوله في الشاطبية:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِينٍ

أي: من السكون اللازمي لمقابلته بقوله:

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

مع ما فيه من الإشارة إلى أن الوجهين أصلان، وهما المد والقصر، وهناك وجه فرع يتفرع عليهما مع عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما؛ ليعدل الأمر بالحط عن درجة الأولى، وبالرفع في درجة الأخرى.

ثم اعلم: أن أسباب المد منها لفظي كما تقدم، ومنها معنوي، وهو قصد المبالغة في التنفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، كما نص على ذلك أبو معشر الطبري^(٢)، وأبو القاسم الهذلي، وابن مهران، وغيرهم^(٣). ويقال له أيضًا: مد المبالغة، قال ابن مهران: «وإنما سُمِّيَ بمدَّ المبالغة؛

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٤٠).

(٢) أبو معشر الطبري عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الطبري الشافعي: عالم بالقرآن، مؤرخ لرجالها. كان شيخ أهل مكة، وتوفي بها. له: (التلخيص في القراءات الثمان)، و(سوق العروس في القراءات)، و(الدرر) تفسير، و(طبقات القراء)، و(عيون المسائل في التفسير)، و(الأحاديث السبعة المروية عن أبي حنيفة). توفي سنة (٤٧٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥٢/٤)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٧٧).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٩٣).

لأنه طلب للمبالغة في نفي [٢٩/أ] إلهية سوى الله ﷻ^(١).

قال: «وهذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنها تمتدُّ عند الدعاء، وعند الاستغاثة، وقد استحَبَّ العلماء المحققون مدَّ الصوت بلا إله إلا الله، إشعارًا بما ذكرناه»^(٢).

ومما يدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر^(٣) مرفوعًا إلى النبي ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله، ومدَّ بها صوته، أسكنه الله تعالى دار الجلال سمي بها نفسه، فقال: ذو الجلال والإكرام ورزقه النظر إلى وجهه»^(٤). وفي الحديث عن أنس: «من قال: لا إله إلا الله، ومدَّها هدمت له أربعة آلاف ذنب»^(٥).

قال الناظم في النشر: «وكلا الحديثين ضعيفان؛ إلا أنه يعمل بهما في فضائل

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٩٣).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٩٣).

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية. كان جريئًا جهوريًّا، نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة. ومولده ووفاته فيها. أفتى الناس في الإسلام ستين سنة. ولما قتل عثمان عرض عليه نفر أن يبايعوه بالخلافة فأبى. وغزا إفريقية مرتين: الأولى: مع ابن أبي سرح، والثانية: مع معاوية بن حديج سنة ٣٤ هـ. وكف بصره في آخر حياته. له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثًا. وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة سنة (٧٣ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/١٠٨)، مشاهير علماء الأمصار (١/٢٦).

(٤) ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/٣٢٥)، ج ١٩، كتاب معرفة التذكرة لابن طاهر المقدسي (١/٢٢٧)، ج ٨٥٢.

(٥) ينظر: تذكرة الموضوعات (١/٥٥)، كنز العمال (١/٦٠)، ج ٢٠٢، تذكرة الموضوعات للفتني (١/٢٥).

الأعمال»^(١).

أقول: وعلى تقدير صحته وجواز العمل بروايته؛ ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمدّ المنفصل، ولا يلزم منه أن يكون مدّه وجهًا لمن يجوز قصر المنفصل؛ ولهذا ما عرّج عليه الشاطبي وجمهور القراء؛ وإنما هو من طريق المصنف.

وكذا ما جاء من مدّ المبالغة للنفي في نحو: ﴿لَا رَبَّ﴾ [البقرة: ٢] التي للتبرئة عن حمزة^(٢)، فإنه لا يصح من طريق الشاطبية، وعامة أهل القراءة؛ بل هي رواية شاذة عند أهل الدراية.



(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٩٣).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٩٣).

[باب معرفة الوقوف]

[٧٣] وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ

لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

(وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ) بالإشباع؛ أي: وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومرتبة، وموصولة وموقوفة، وتعميمنا أولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء، واعتراضه على ابن المصنف في تفسيره إياها بالكلمات، فإنه عدول عن الظاهر^(١).

(لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ)؛ أي: لا بد لك من معرفة أماكن الوقوف.

[٧٤] وَالْإِبْتِدَاءَ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِلَى

ثَلَاثَةٍ: تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ تَفْضُّلاً

(وَالْإِبْتِدَاءَ وَهِيَ تُقَسَّمُ إِلَى) بحذف همزة (أل)، وكسر لامه لانتقاله، ويسكون هاء (وَهِيَ) الراجعة إلى الوقوف.
(وَتُقَسَّمُ) بصيغة المجهول مخففاً، وفي نسخة ضبط بكسر هاء (وَهِيَ) ويسكون ياءها.

(وَتُقَسَّمُ) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر (وَالْإِبْتِدَاءَ).

(ثَلَاثَةٌ تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ تَفْضُّلاً) بضم الضاد تمييزاً، كما اختاره الرومي^(٢)،

وبفتحها جملة مستأنفة، كما أشار إليه ابن المصنف، بقوله: «أي: تبين تقسيم

(١) قال الفضالي المصري: «اللام الجارة في قوله: (للحروف) لام التقوية، والمعرفة لام

العهد، والمعهود هو الحروف المذكورة في تعريف التجويد، حيث قال: (وهو إعطاء

الحروف حقها) يكون المراد بها حروف الهجاء، وفسرها ابن الناظم بالكلمات، وهو

عدول عن الظاهر». ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٤٥).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٢٩).

الوقوف»^(١)، فألفه للإطلاق، وخفف ميم (تأم) ضرورة، وفي نسخة:

..... وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنٌ

ثَلَاثَةٌ: تَأْمٌ وَكَافٌ وَحَسَنٌ

فمعنى: (إِذْنٌ)؛ أي: حيثُ، فهو ظرف لـ: (تُقَسَّمُ) كما صرح به الرومي^(٢)، وقال الشيخ زكريا، وتبعه المصري: «زائدة»^(٣)، وفيه أن (إِذَا) الزائدة لا تكون منوثة، ونصب (ثَلَاثَةٌ) على المفعولية من (تُقَسَّمُ)، وحذف (إِلَى) لدلالة الحال عليها.

وقوله: (تَأْمٌ) مخفف خبر مبتدأ محذوف هو هي.

(وَكَافٌ) بكسر الفاء منوّن وهو مرفوع؛ لكن علامة رفعه مقدرة كإعراب قاضٍ مرفوعاً.

(وَحَسَنٌ) بالسكون وقفاً، وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى^(٤).

قال ابن المصنف: «الوقوف جمع وقف، وجمعها باعتبار تنوعها، يعني: في محل واحد من الإسكان، والروم والإشمام، ووحد الابتداء؛ لأنه غير متنوع»^(٥)؛ أي: كذلك.

والأظهر: أن الوقوف: مصدر كالابتداء، ففي القاموس: وَقَفَ يَقِفُ وَقُوفًا:

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٠).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٢٩).

(٣) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٢)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٤٩).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٢)، الحواشي الأزهرية (ص ١٦٥).

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٩).

دَامَ قَائِمًا^(١).

والموقوف: ولا يبعد أن يقدر مضافاً فيقال: معرفة مواضع الوقوف، ومحال الابتداء.

فالمعنى: معرفة المواقف والمبادئ، أو يراد بهما المعنى المصدري؛ أي: معرفة كيفية الوقوف والابتداء.

ثم قال ابن المصنف: «والوقف عن الشيء ترك الإتيان به؛ ولهذا سُمِّيَ في الاصطلاح: وقفاً؛ لأنه وقف عن الحركة؛ أي: تركها»^(٢). وفيه أن هذا الحد غير جامع؛ لأنه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكناً من أصلها كـ: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، و﴿إِنْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿فِي﴾ [البقرة: ١٠] ونحوها، فالأولى أن يقال: لأنه وقف على الكلمة ولم يتعدها.

[٧٥] وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ

تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاِبْتَدَى

(وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ) بالإشباع، (تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاِبْتَدَى)؛ أي:

وهذه المواقف المذكورة؛ إنما تكون لما تم معناه، لا لما كمل مبناه.

والحاصل: أن هذه الوقوف للفظ، تم الكلام عليه من حصول ركني الجملة من المسند والمسند عليه، ثم يقسم ذلك التمام إلى ما فصله في مقام المرام بقوله: (فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ) لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبنى ولا معنى، أو يوجد له تعلق به معنى لا مبنى، فابتدئ أنت بما بعده في القسمين المذكورين إذا وقفت على ما قبله في الصنفين المسطورين.

(١) ينظر: القاموس المحيط (٢/٤٣٨).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٠٩).

فقوله: (فَابْتَدِي) عطف على مقدر؛ أي: قف حيثد على ما تم فابتدي بما بعده.

قال الرومي: «هو أمرٌ حذف الهمزة من آخره، وأشبع الدال للوزن»^(١). وفيه أنه لا وجه لحذفها مجاناً فالصواب أنه إبدال الهمزة الساكنة على قاعدة حمزة وهشام وقفاً، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال؛ ليكون دالاً [٢٩/ب] على الإعلال.

[٧٦] فَالْتَامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَاْمُنَعْنُ

إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَوْزُ فَالْحَسَنُ

الفاء الأولى للتفصيل أو للتفريع، وما بعدها للترتيب في التنويع، وفيه لفٌ ونشر مرتَّب في الصنيع، وتقدير الكلام: وقل: أمّا الوقف على الأول منهما. فالْتَامُ: سُمِّيَ به لتمام المبنى، وانقطاع ما بعده عنه في المعنى. وأمّا الوقف على الثاني فالْكَافِي: وسُمِّيَ به للاكتفاء في الوقف عليه، والابتداء بما بعده كالْتَامُ.

(وَلَفْظًا) عطف على معنى في البيت السابق؛ أي: وإن كان فيه تعلق لما بعده لفظاً ومعنى؛ لأنه يلزم من اللفظ تعلق المعنى، بخلاف عكس المبنى كما سيأتي في تحقيق التعلق.

وقوله: (فَاْمُنَعْنُ) بالنون الساكنة المخففة دخلت على الأمر للتأكيد والفاء؛ لأنه جواب للشرط المقدر.

والمعنى: فامنع الابتداء حيثد بما بعده؛ بل ابتدي بما قبله إلا رؤوس الآي التي فيها التعلق اللفظي، يجوز الابتداء بما بعدها؛ لورود الحديث بالوقف

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٣١).

على ﴿الْمَلَكُوتِ﴾ [الفاتحة: ٢]، والابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١]؛ ولأن رؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث إنها محال التوقف.

وقوله: (فَالْحَسَنُ)، فالفاء بناء على أنه جواب (إن) المقدّرة؛ أي: وإن كان التعلّق لفظاً، فوقفه الحسن، أو فاسم وقفه الحسن.

فإذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ الوقف على ما فيه التعلّق اللفظي مطلقاً سُمّي بالحسن لحسن الوقف عليه، وإن كان تفصيل في الابتداء بما بعده.

فقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] مثلاً، لفظ غير تامّ، فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة.

وأما ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] فوقفه حسن؛ لكن لا يحسن الابتداء بما بعده، فلا بدّ أن يعيد ما قبله كله أو بعضه.

وأما ﴿تَبَّ الْمَلَكُوتِ﴾ [الفاتحة: ٢] فوقفه حسن أيضاً؛ لكن الابتداء بما بعده؛ لكونه من رؤوس الآي على خلاف في أن الوقف على مثله أو وصله بما بعده أعلى، وسيجيء تحقيقه. وكذا الكلام على ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

وأما الوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فكاف، وكذلك على ﴿نَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الأولى.

قال ابن المصنف: «والوقف التامّ عند تمام القصص، وأكثره ما يكون موجوداً في الفواصل، ورؤوس الآي كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]^(١)، زاد الشيخ زكريا: ﴿وَإِلَّا تَكُنْ تَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥]^(٢). وفيه بحث،

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٠).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٤).

والله هو المعين.

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا آيَةً أَهْلِهَا أَذِلَّةٌ﴾ [النمل: ٣٤]، قال ابن المصنف: «وهذا الوقف تامٌّ؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس^(١)، وهو رأس آية^(٢)». اهـ. يعني قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته.

وفيه أن له تعلقاً معنوياً، فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً. وقال بعض المفسرين: إن قوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها، فالوقف على ﴿أَذِلَّةٌ﴾ [ال عمران: ١٢٢] كاف، وعلى ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] تامٌّ. وقد يقال: إنه كاف أيضاً؛ لأن ما بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله.

ثم قال: «وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُ لَكُمْ رُوحُكُمْ﴾ [النمل: ٣٤]، وفيه البحث السابق؛ إذ من جملة التعلق المعنوي، قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٨] فهو وقف تامٌّ، وما قبله كاف. ثم يقال: وأما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ، فنحو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها، وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن.

(١) بلقيس بنت الهداد بن شرحبيل، من بني يعفر بن سكسك، من حمير. ملكة سبأ. يمانية من أهل مأرب. أشير إليها في القرآن الكريم، ولم يسمَّها. ينظر: الأعلام للزركلي (٧٣-٧٤).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١١).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١١).

ثم قال: «وكذلك القطع على الفواصل في سورة الجن، و المدثر، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، وما أشبههن، وفيه أن رؤوس آي هذه السور المختلفة الصور، فبعضها تام، وبعضها كاف، وبعضها حسن عند من له إلمام بالمباني العربية والمعاني التفسيرية خصوصاً في فواصل سورة الجن، فإن أرباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد الواو فيها، وتعيين الوصل على فتحها.

ثم قال: «وكذلك مثل: الوقف على ﴿لَارَبِّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينافيه، فبعضهم وقف على ﴿لَارَبِّ﴾ [البقرة: ٢]، بناءً على أن خبر ﴿لَا﴾ [البقرة: ٢] محذوف لحذفه كثيراً بلا شك، وأن قوله: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] خبرٌ مقدّم لقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ [٣٠/أ] أي: هداية وباعثة عناية للمؤمنين، وبعضهم وقف على ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] بناءً على أنه خبر ﴿لَا﴾ [البقرة: ٢]، وأن ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢] خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (هو هدى) بمعنى: هاد أو ذو هداية، وُسِّمِيَ بالمصدر للمبالغة، ومثل هذا التركيب يُسمَّى عند أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة، بمعنى: أنه إذا وقف على الأول يصل في الثاني أو بالعكس، فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما، ومثال ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم.

ثم اعلم: أن الوقف على رؤوس الآي سنة لما ذكره ابن المصنف^(١)، بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة^(٢)، «كان إذا قرأ قطع آية آية،

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٤).

(٢) أم سلمة أم المؤمنين ؓ، كُتِبَ بابنها سلمة بن أبي سلمة، وهي هند بنت أبي أمية، واسمها: هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومية، وأمها: عاتكة بنت عامر بن ربيعة، كانت قبل رسول الله ﷺ عند أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد. تزوج بها النبي

يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ثم
يقف^(١)، قال: ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب^(٢).

أقول: فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها؛ سواء
وجد تعلق لفظي أم لا^(٣)، وهو الذي اختاره البيهقي^(٤).

وقال أبو عمرو^(٥): «هو أحب إليَّ»^(٦)؛ لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب

﴿﴾ بعد وفاة أبي سلمة توفيت في ذي القعدة (٥٩ هـ) وكان لها يومئذ أربع وثمانون سنة،
وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة. ينظر: تهذيب الأسماء (٣/٢٣٩)، الأعلام للزركلي
(٣٠٦/١).

(١) ينظر: سنن أبي داود (١١/١٣)، ح ٣٤٨٧، سنن الترمذي (١٠/١٦٦)، ح ٢٨٤٧، مسند
الإمام أحمد (٥٤/٣٣)، ح ٢٥٣٧١.

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٤).

(٣) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي (٦/١٠٩).

(٤) البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: من أئمة الحديث. ولد في خسروجرد (من
قري بيهق، بنيسابور) ونشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرها، وطلب
إلى نيسابور. توفي سنة (٤٥٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/١١٦-١١٧)، معجم
المؤلفين (١/٢٠٦).

(٥) هو أبو عمرو البصري.

(٦) قال الداني في المكتفى: «حدثنا فارس بن أحمد المقرئ، قال: حدثنا جعفر بن محمد
الدقاق، قال: حدثنا عمر بن يوسف، قال: حدثنا الحسين بن شريك، قال: حدثنا أبو
حمدون، قال: حدثنا يزيد، عن أبي عمرو أنه كان يسكت عند رأس كل آية، وأنه كان
يقول: إنه أحب إليَّ أنه إذا كان رأس آية أن يسكت عندها». ينظر: المكتفى في الوقف التام
والكافي للداني (ص ١٣)، جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٥٦٤).

الوقوف كالسجّاوندي^(١)، وصاحب الخلاصة، وغيرهما من أن رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلّق ما بعده بما قبله، وعدم تعلّقه؛ ولذا جعلوا رمز (لا) ونحوه فوق الفواصل، كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤوس الآي، بخلاف ما سواها، مما لا يكون علامة الوقوف فوقها.

وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز، وعلى تعليم الفواصل فإنه من باب التوقيف لعدم إطلاع غيره عليه السلام؛ بل فرّقوا في رؤوس الآي بحسب اختلاف القراء المقتضي لاختلاف الإعراب الموجب للتعلّق وعدمه.

فوقفوا في سورة إبراهيم على قوله تعالى: ﴿الْمَرْيَمَ الْحَمِيدَ﴾ [إبراهيم: ١]، إذا قرءوا النافع والشامي برفع ما بعده، ووصلوا على قراءة غيرهما بجزءه، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الأعيان.

وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشأن، وأهمّل أمره قراء الغرب في هذا الزمان، حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي^(٢)، قدّس سره السامي بطريق

(١) السجّاوندي: محمد بن طيفور أبو عبد الله السجّاوندي الغزنوي، إمام كبير محقق مقرئ نحوي مفسر، من كتبه: (تفسير حسن للقرآن)، و(الإيضاح في الوقف والابتداء)، وكتاب: (علل القراءات) في عدة مجلدات، وكان من كبار المحققين. توفي سنة (٥٦٠هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٧)، الأعلام (٦/ ١٧٩).

(٢) الجامي: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسر، فاضل. ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) وانتقل إلى هراة. وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، وحج سنة ٨٧٧ هـ فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها. له: (تفسير القرآن)، و(شرح فصوص الحكم لابن عربي)، و(شرح الكافية لابن الحاجب) وهو أحسن شروحاتها، سمّاه: (الفوائد الضيائية)، و(الدرر الفاخرة) في التصوف والحكمة، و(شرح الرسالة العضدية) في الوضع، وغير ذلك. وله كتب بالفارسية. توفي سنة (٨٩٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٩٦)، معجم المؤلفين (٥/ ١٢٢).

اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام، فكان قضائهم لما ضيقوا أوقاف كل مكان رفعوا أيضاً وقوف القرآن.

هذا: والتعلق اللفظي: هو أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفاً بشرط أن يكون ما قبله كلاماً تاماً.

وأما التعلق المعنوي: فهو أن يكون من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلاً، فإنه لا يتم إلا إلى قوله: ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظاً ولا معنى.

وقد اعتنى أبو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقف من التام والكافي والحسن في جميع السور^(١).

وأما قول الأزهري: «والمختار أن التام والكافي حسن، والحسن جائز، وكذا حكم الابتداء»^(٢). فخرج عن اصطلاح القراء، وتحقيق العلماء، ومبني على عدم التمييز بين مراتب الوقف والابتداء.

[٧٧] وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ

يُوقَفُ مُضْطَرّاً وَيُبْدَأُ قَبْلَهُ

(يُبْدَأُ) بصيغة المجهول، وسكن همزته ضرورة، ثم أبدل ألفاً. وقال

اليمني: الهمزة في (يُبْدَأُ) ساكنة على نية الوقف كما في رواية قبل: (بسيلاً).

(١) هو كتاب (المكتفى في الوقف والابتداء) لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهري (ص ١٦٨).

وضبط الرومي بصيغة الفاعل حيث قال: «ويبدأ القارئ؛ لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل»^(١)، ولو بقرينة المقام، مع ما يفوته من المناسبة بين (يبدأ)، و(يوقف) على ما فيه من نظام المرام.

وفي أصل زكريا: «(الْوَقْفُ مُضْطَرًا) بفتح همزة (أل) للابتداء»، وقال: «التقدير للقارئ الوقف على ذلك، وفي نسخة: (يُوقَفُ)؛ أي: ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرًا... إلخ»^(٢).

وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر، ومعنى البيت مجملًا؛ أي: غير ما تم من الكلام قبح الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار، دون وقت الاختيار والانتظار والاضطرار، فالمراد بالاضطرار أعظم من الحقيقي والحكمي في الاعتبار.

وقوله: (مُضْطَرًا) حال من الواقف بناء على نسخة [٣٠/ب] (الْوَقْفُ) ومن الوقف على نسخة: (يُوقَفُ)، ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرًا للعلّة، والأظهر أنه صفة مصدر محذوف؛ أي: يوقف وقفًا مضطرًا لعي وحصر وغيرهما؛ لكن حيث بدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة التي وقف عليها. وبيان تفصيله بحسب تمثيله أن الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفتحة: ٢] قبيح، وكذا على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفتحة: ١]، كما صرح به ابن المصنف^(٣).

وأما ما سبق من المصري أن الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفتحة: ١] قبيح، وعلى ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفتحة: ١] كذلك، وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفتحة: ١] تام^(٤).

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٣٩).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٥).

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٦).

(٤) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٣٥٧).

فخطأ قبيح منه، فإن الوقف على كل من الجلالة، و﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفاتحة: ١] حسن؛ لأنه مع متعلّقه من الفعل أو الاسم المقدّر كلام تامّ، كما ورد في أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على (بسم الله) في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام؛ وإنما يقبح الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ [الفاتحة: ١]؛ لأنه لا يعلم لأي شيء أضفته.

وكذا الوقف على المضاف دون المضاف إليه، والصفة دون الموصوف، والرافع دون المرفوع، والناصب دون المنصوب، والمنصوب دون الناصب، وكذا الوقف على المعطوف دون ما عطفته عليه، وعلى إن وأخواتها دون اسمها، واسمها دون خبرها، وعلى كان وأخواتها دون اسمها، واسمها دون خبرها، وعلى ظننت وأخواتها دون منصوباتها، وعلى صاحب الحال دونها، وعلى المستثنى منه دون الاستثناء، وعلى المفسر دون المفسر، وعلى (الذي) و(ما) و(من) دون صلاتهنّ، وعلى صلاتهنّ دون معمولاتهنّ، وعلى الفعل دون مصدره، وعلى مصدره دون آله، وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، وعلى حروف الشرط دون المشروط، وعلى المشروط دون الجزاء، وعلى الأمر دون جوابه؛ إلا أن يكون القارئ مضطراً، فإنه يجوز الوقف حال اضطراره، كاتقطاع نفس ونحوه؛ لكن إذا وقف يبتدى من الكلمة التي وقف عليها؛ يعني: إذا حسن الابتداء بها، كذا ذكره المصنف^(١). ولعله مبني على أن التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام.

وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه إلى أنواع التعلّق، فمعنى التام: استيفاء الكلام للمسند والمُسند إليه، ثم يردّ على ابن المصنف في إطلاق أمثلته إذا وقع شيء منها في رؤوس الآي؛ فإنه ليس الوقف عليها بقبيح

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٧).

إجماعاً؛ وإنما اختلفوا في الوجه الأولي، وكذا يردُّ على قوله^(١): «والمعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه أن الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] هو الكافي، ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وكذا يرد على قوله: «وعلى الموصوف دون الصفة»^(٢). ما تقدّم من حسن الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، وكذا على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

ثم قال: واعلم: أن من الوقف القبيح الوقف على (غير) من ﴿غَيْرِ الْمُقْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعلى (إله) من ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ [الناس: ٣] كما يفعله جهلة القراء، ويستدلون برقم السجّاوندي على ما قبل هذه الكلمات (لا)؛ أي: لا وقف، فليت شعري هل هناك عن الوقف على رؤوس الآي الذي هو سنة، وأمر ك بالوقف على المضاف دون المضاف إليه من (غير) و(إله) يعني: وتخالف السنة وأئمة الوقوف في القراءة، فتقف تارة بعد تمام الآي، وتارة قبلها؛ لكون كتابة (لا) على رؤوس الآي.

وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية، أن الوقف على ﴿أُنْمِتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] غير جائز؛ بل حرام وكفر، وأمثال ذلك، فهذا نقل باطل ليس فيه وجه طائل.

وكذا ذكره بعضهم من أن الوقف على: ﴿وَأَسْمَاءُ ذَاتِ الْأَرْحَامِ﴾ [الطارق: ١١] مبطل للصلاة، وكفر في خارجها تعمداً. فمن أقبح الروايات؛ لأنه مخالف لأرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية، لاسيما وقد

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٧).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢١٧).

وردت الأحاديث النبوية بخصوص رؤوس الآي القرآنية.

ثم قال: «وأقبح من هذا الوقف على قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَفَاعْبُدُونِ﴾ [١٥] ﴿وَقَالُوا﴾ [الأنبياء: ٢٥-٢٦]، ﴿وَمِنْ إِنْكِهِمْ لَيَقُولُنَّ﴾ [الصافات: ١٥١]، ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [١٦] ﴿وَمَا لِي﴾ [يس: ٢١-٢٢]، ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، ﴿وَمِنْ لَيْسَ بِنَذِيرٍ﴾ [٣٠] ﴿فَبَعَثَ﴾ [المائدة: ٣٠-٣١]، ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ﴾ [الإسراء: ٩٤].

والابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، و﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، و﴿يَذَّابِلُ اللَّهِ مَقُولُهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، و﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ [الصافات: ١٥٢]، و﴿لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، و﴿إِنِّي إِلَهُ مِنْ دُونِهِ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، و﴿اللَّهُ عَزَّابًا﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿اللَّهُ بَشَرًا﴾ [الإسراء: ٩٤]؛ لأن المعنى يختل؛ بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله.

قلت: أما الابتداء في المثاليين الآخرين، فإنه يشبهه على العوام، حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام، ونظام المراد.

وأما في سائر الأمثلة، [٣١/أ] فالوقف ليس بقبیح، فضلاً عن أن يكون أقبح؛ وإنما القبح في غاية القبح هو الابتداء بما بعد؛ لما يتفرع على الابتداء من توهم الإنشاء، وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء، ومن هذا القبيل الوقف على نحو: ﴿قُلْ يَتُوبُ إِلَهُ الْكَافِرُونَ﴾ [١] ﴿لَا﴾ [الكافرون: ١-٢]، والابتداء بقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [٢] [الكافرون: ٢].

ثم قال: «ومثله في القبح الوقف على قوله: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [الحل: ٣٠]، و﴿إِنَّ

﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [المائدة: ٥١]، و﴿لَا يَبْسُتُ اللَّهُ﴾ [الحل: ٣٨] وشبهه؛ لأن المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده.

أقول: وإنما قال: «ومثله وفصله عما قبله»؛ لأن الوقف على هذه المواضع قبيح جداً لما يترتب عليه من قبح العطف، أو ترك المفعول، وأما الابتداء بما بعده، فليس بقبيح بخلاف الأمثلة التي قبله، فقلوه: «ومن انقطع نفسه على ذلك، وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعبءه ببعض، فإن لم يفعل أثم»^(١). إنما يستقيم في الأمثلة الأولى.

وأما في الأمثلة الثانية، فينبغي أن يعود، فالعود أحمد، ثم قال: «وكان ذلك أي الابتداء في القسم الأول، والوقف في الثاني من الخطأ العظيم الذي لو تعمدته متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام؛ لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله ﷻ وجهلاً به سبحانه»^(٢).

وأقول: وأما قول قاضي خان من علمائنا الحنفية في فتاواه: «وإن غير المعنى تغيراً فاحشاً، بأن قرأ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] برفع الهاء، ونصب العلماء، وقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣] بكسر لام الرسول، وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر، وإذا قرأ خطأ، فسدت صلاته في قول المتقدمين»، فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة القراءة الشاذة، ووجوه القواعد العربية، إذ نصب: ﴿الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، روي عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إمام الفقهاء.

ووجه بأن: ﴿يَخْشَى﴾ [فاطر: ٢٨]؛ بمعنى: يعظم، على قاعدة التجريد، فإن

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٠).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٠).

الخشية خوف مقرون بالتعظيم.

ووجه كسر ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] المقروء في الشواذ أيضاً: بأن واوه للقسم، أو جره للجوار، كما ذكر صاحب الكشف.

ثم قال: «وإن وصل في غير موضعه، وفصل في غير موضعه، فإن لم يتغير المعنى تغيراً فاحشاً، بأن وقف على الشرط، وابتدأ بالجزء، فقرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البينة: ١٧] ووقف، ثم ابتدأ بـ: ﴿أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ١٧]، أو فصل بين الصفة والموصوف، نحو: إن قرأ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا﴾ [الإسراء: ٣]، ثم ابتدأ بقوله: ﴿شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، فمثل هذا لا يحسن، ولا يفسد صلاته؛ لأن مواضع الفصل، والوصل لا يعرفها إلا العلماء، وإن تغير المعنى تغيراً فاحشاً، نحو أن يقرأ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، [ويقف]، ثم يتبدى بقوله: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقرأ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠] ويقف، ثم يتبدى بقوله: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ونحو ذلك»، قال عامة العلماء: «لا تفسد صلاته، وقال بعضهم تفسد». اهـ.

وفي الخلاصة: لو وقف على قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ثم ابتدأ بقوله: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] لا تفسد صلاته بالإجماع.

أقول: ولعل وجه ما روي عن عبد الله بن المبارك^(١)، وأبي حفص الكبير

(١) ابن المبارك: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي أبو عبد الرحمن: الحافظ، شيخ الإسلام، المجاهد التاجر، صاحب التصانيف والرحلات. أفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء. كان من سكان خراسان، ومات بهيت (على الفرات) منصرفاً من غزو الروم. له كتاب في (الجهاد) وهو أول من صنف فيه، و(الرقائق). توفي سنة (١٨١ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ١١٥)، معجم المؤلفين (٦/ ١٠٦).

البخاري^(١)، ومحمد بن مقاتل وغيرهم، من أن عدم فسادہ لما فيه من ضرورة سبق اللسان.

ثم قال في الخلاصة: «ولو لم يقف عند قوله: ﴿أَنْتُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]؛ بل وصل بقوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] لا تفسد؛ لكنه قبيح». اهـ.
ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا (الميم) الذي هو علامة الوقف اللازم على قوله: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]؛ لأن في وصله إيهام أن يكون ما بعده صفة لما قبله، وهو يغير المعنى تغيراً فاحشاً؛ لأن قصد ذلك المعنى يكون كفراً، وبهذا التقرير وما سبق به من التحرير، تبين معنى قول الناظم التحرير.

[٧٨] وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَنْ وَقَفَ وَجَبَ

وَلَا حَرَامَ غَيْرِ مَا لَهُ سَبَبُ

(وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَنْ وَقَفَ وَجَبَ)، وفي نسخة: (يجب)، و(من) زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي، فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم، ولا يكون فاعله تاركاً لواجب عليه؛ بمعنى: أن يائمه بترك الوقف لديه؛ وإنما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي.

ويستحب له باللزوم العرفي في مراعاة الوقوف القرآنية؛ لما ورد أن علياً - كرم الله وجهه - سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]، فقال: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»^(٢).

ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لقد عشنا»^(٣) برهة من دهرنا، وأن

(١) أبو عبد الله أحمد بن أبي حفص الكبير البخاري. ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٢٢٠).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥٤)، التمهيد في علم التجويد (ص ٤٦)، منار الهدى في الوقف للأشموني (ص ٩)، العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطاني (ص ٢٤٨).

(٣) في (ف): «عينا».

أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ، فتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»^(١).

قال الناظم: «ففي كلام علي عليه السلام دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برهان [٣١/ب] على أن تعلمه إجماع من الصحابة عليه السلام، وصح بل تواتر عندنا تعلمه، والاعتناء به من السلف الصالح»^(٢).

قال: «ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز ألا يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء»^(٣).

وقال الإمام أبو زكريا: «الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء، مطلوب فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة، ففي الصحيحين أن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» [الفتحة: ٢] ثم يقف»^(٤). الحديث.

وروي أن رجلين أتيا النبي ﷺ، فتشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، ووقف فقال النبي ﷺ: «قم بئس الخطيب أنت»^(٥). قال بعضهم: إنما قال ذلك لقبح لفظه، وكان حقه أن يقف على (رشد)، أو على

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/١٢٠)، المستدرک علی الصحیحین (١/١٠٤)، ح ١٠٠، مشکل الآثار للطحاوي (٣/٤٨١)، ح ١٢٥٣.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٥٤)، الافتداء إلى بيان الوقف والابتداء للخليجي (١/٥).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٥٤)، الافتداء إلى بيان الوقف والابتداء للخليجي (١/٥).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: صحيح مسلم (٤/٣٦٢)، ح ١٤٣٨، سنن أبي داود (٣/٣٠٤)، ح ٩٢٦.

(غوي)، أو يصل الجميع، فانظر كيف كره قبح لفظه، وإن كان مراده الخير لا الشر^(١). اهـ.

ولا يخفى أن قوله: (وما ينبغي أن يوقف عنده منها) لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها، فليس في الحديث الثاني نصٌّ على الوقف المصطلح عليه.

.....

وَلَا حَرَامَ غَيْرِ مَا لَهُ سَبَبٌ

يجوز رفع (حرام) على أنه معطوف على محل (من وقف)؛ لأنه اسم ليس، وجره للعطف على لفظه، كما قرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]؛ لكن الجمهور بالرفع.

وأما (غير) في البيت، فتابع لـ: (حرام) في إعرابه، وجوز نصبه حالاً، ويمكن نصبه على الاستثناء أيضاً.

وحاصل معنى البيت بكماله: أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بوقفه؛ لأنهما لا يدلان على معنى فيختل بذهابهما؛ إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه، وموجب يقتضي تأثيمه، كأن يقصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ونحوهما كما سبق من غير ضرورة؛ إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه، وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه.

وأما غير الواقفين على معناه، ففي الأمر سعة عليهم؛ إذ لا يتصور القصد

(١) ينظر: المكتفى في الوقف (ص ٣٨).

لديهم؛ لكن الأحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقاً للإيهام على خلاف المرام؛ لاسيما إذا كان مستمعاً في ذلك المقام. ثم اعلم: أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ إن كان في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً، وإن كان مما اعتقده كفر؛ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب.

قال قاضي خان: «وما قاله المتأخرون أوسع، وما قاله المتقدمون أحوط؛ لأنه لو تعمده يكون كفراً، وما يكون [كفراً لا يكون] من القرآن». قال ابن الهمام: «فيكون متكلماً بكلام الناس الكفار، وهو مفسد، كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً، مما ليس بكفر، فكيف وهو كفر».

قال شارح المنية: «ولا يقاس مسألة زلة القارئ بعضها مما ليس مذكوراً عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور، لا بعلم كامل في اللغة، وهو العربية والمعاني، ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ليعلم ما اعتقده كفر، وما هو متغير فاحشاً أو غير فاحش».

ثم قال: «وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض، بأن أراد أن يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، فقال: (ال) فانقطع نفسه، أو نسي الباقي، ثم تذكر فقال: (حمد لله)، أو لم يتذكر فترك الباقي، وانتقل إلى كلمة أخرى؛ فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني^(١) يفتي بالفساد في مثل ذلك، وعامة المشايخ

(١) عبد العزيز الحلواني: عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد، الملقب بشمس الأئمة: فقيه حنفي. نسبته إلى عمل الحلواء، وربما قيل له: الحلواني، كان إمام أهل الرأي في وقته ببخارى. من كتبه: (المبسوط في الفقه)، و(النوادر في الفروع)، و(الفتاوى)، و(شرح أدب القاضي) لأبي يوسف. توفي في كش ودفن في بخارى سنة (٤٤٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/١٣)، كشف الظنون (١/١).

قالوا: لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والسيان.

أقول: وفيه بحث؛ لأن المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض، على وجه الحقيقة، فإن لام التعريف كلمة مستقلة؛ لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة، ولا يستحسن قطعها عما بعدها، وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها رسماً، فالمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفتحة: ٢]، بأن يقف على (الميم)، وابتدأ (بالدال) فتأمل في تحقيق تصور المثال.

قال: «وأما الوقف في غير موضعه، والابتداء في غير موضعه، فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضاً لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان، وعدم معرفة المعنى في حق العوام، وانتفاء القصد المذموم بالنسبة إلى الخواص عند عامة علمائنا، وعند بعض العلماء تفسد إن تغير المعنى تغيراً فاحشاً، نحو أن يقرأ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ووقف، [٣٢/أ] وابتدأ بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وهذا مثال الوقف، أو قرأ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ١٣١] ووقف، وابتدأ بقوله: ﴿وَايَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

أو قرأ: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ﴾ [المتحنة: ١] ووقف، وابتدأ بقول: ﴿وَايَّاكُمْ أَنْ تَزِمُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة: ١] وأمثال ذلك مما تقدم، فالصحيح عدم الفساد في ذلك، والله أعلم.

ثم قال: «ولو وصل حرفاً من آخر كلمة، بكلمة أخرى، بأن قرأ: ﴿إِيَّاكَ تَبَدُّوْا إِلَيْكَ فَتَسْتَعِيْثُ﴾ [الفتحة: ٥]، بوصل كاف ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفتحة: ٥] بالنون. أو قرأ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] وما أشبه ذلك، فإن صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء».

قال قاضي خان: «وإن تعمد ذلك، وفي شرح التهذيب: هو الصحيح؛ لأن من

ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بالثانية». قال في فتاوى الحجة: «المصلي إذا وصل في الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ تَبْتَ وَيَاكَ نَسْتَعِثُ﴾ ﴿الفاتحة: ٥﴾، لا ينبغي أن يقف على ﴿إِيَّاكَ﴾ ﴿الفاتحة: ٥﴾، ثم يقول: ﴿تَبْتَ﴾ ﴿الفاتحة: ٥﴾؛ بل الأولى والأصح أن يصل ﴿إِيَّاكَ تَبْتَ وَيَاكَ نَسْتَعِثُ﴾ ﴿الفاتحة: ٥﴾.

قال صاحب المنية: «وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته، والظاهر أن مراد هذا القائل، إنما هو عند السكت على (إيا) ونحوها، فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد، فضلاً عن العالم هذا، وبعض المشايخ فصلوا^(١) وقالوا: إن علم القارئ أن القرآن كيف هو؛ أي: علم أن (الكاف) من الكلمة الأولى لا من الثانية؛ إلا أنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلاته، وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك؛ أي: إن (الكاف) مثلاً من الكلمة الثانية تفسد صلاته؛ لأن ما قرأ ليس بقرآن نظراً إلى ما أراده، والصحيح قول العامة؛ لأن هذه كلها تكلفات باردة، وإذا اتسق اللفظ، فلا عبرة بإرادة».

أقول: وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القراء^(٢) في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء، في مثل هذه التراكيب من البناء، فخطأ فاحش، وإطلاق قبيح، ثم سكتهم عن نحو: دال ﴿الْحَمْدُ﴾ ﴿الفاتحة: ٢﴾، وكاف ﴿إِيَّاكَ﴾ ﴿الفاتحة: ٥﴾، وأمثالها غلط صريح.

ثم اعلم: أن الوقف: هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس. والسكت: قطع الصوت زمناً أقصر من زمن التنفس. ثم الوقف:

(١) في (ف): «فصلوا».

(٢) في (ف): «القرآن».

- ١- اختياري: وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته.
- ٢- واضطراري: وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان؛ لما بعده من كلماته.
- ٣- واختباري: وهو ما يمتحنه الأستاذ بقوله: كيف تقف على هذا اللفظ بعينه؟ ليعلم مهارته في وجوه قراءته.
- ٤- وانتظاري: وهو أن يقف على كلمة؛ ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته.

ثم اعلم: أن الوقف قد يكون كافيًا على إعراب وتفسير، وغير كافٍ على آخر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْكُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فإنه كافٍ على أن ما بعده مستأنف، وهو قول ابن عباس، وعائشة^(١)، وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل العلم، وذهب إليه الفراء، والأخفش^(٢)،

(١) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ، أم عبد الله التيمية، فقيهة نساء الأمة؛ دخل بها رسول الله ﷺ في شوال بعد بدر وعمرها تسع سنين، وتزوجها قبل الهجرة بستين، وتوفيت رضي الله عنها سنة (٥٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٤٠)، الوافي بالوفيات (٣٢٦/٥).

(٢) الأخفش: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش: شيخ المدرسة البصرية بعد سيبويه، وواحد من أحذق أصحابه، وعن طريقه وصل إلينا كتاب سيبويه، وهو أحذق أصحاب سيبويه وهو أسن منه فيما يروى، ولقى من لقيه سيبويه من العلماء، والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علمًا وله كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي. منها: المسائل، ومعاني القرآن. وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: مات الأخفش بعد الفراء، ومات الفراء سنة سبع ومائتين بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين. ينظر: أخبار النحويين (٧/١)، الأعلام للزركلي (٣/ ١٠١).

وأبو حاتم^(١)، وغيرهم.

قال عروة^(٢): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] لا يعلمون التأويل؛ ولكن يقولون: ﴿أَمَّا يَوْمَهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعند غيرهم الوقف كافٍ على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فإنه عندهم معطوف عليه، وهو رواية ابن عباس، واختاره ابن الحاجب ومن تبعه، والمعتمد هو الأول، وعند أرباب الوقف هو المعوّل^(٣)؛ ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة، للإيماء إلى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد^(٤).

(١) أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة، كان المبرّد يلازم القراءة عليه، قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي وغيره، وأخذ العربية عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، ووهب بن جرير، وروى عنه أبو داود والنسائي في كتابيهما، والبزار في مسنده، والمبرّد وابن دريد وابن خزيمة ويحيى بن صاعد. له نيف وثلاثون كتاباً، منها كتاب: (المعمرين)، و(النخلة)، و(ما تلحن فيه العامة). توفي سنة (٢٤٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١٤٣/٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١٠٦/١).

(٢) عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله المدني، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، روى عن أبيه وعائشة، وروى عنه أولاده والزهري وجماعة، قال ابن شوذب: كان يقرأ ربع القرآن كل يوم في المصحف نظراً، ويقوم به بالليل فما تركه إلا ليلة قطعت رجله، ثم عاود في ليلته المقبلة، وكان قد وقع في رجله الأكلة فنشرها. مات سنة ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين، وهو صائم فإنه كان يصوم الدهر. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٨٨/١)، الوفيات لابن قنفذ (٣/١).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (٦/٢)، تفسير البغوي (٨/٢)، تفسير الطبري (٧٣/١).

(٤) ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٢٩٩/٢)، ح ٧٨٥، تفسير ابن أبي حاتم

(٤١٩/١١)، ح ٣٢٤١.

وأما جعل المصري الوقف على الجلالة تاماً^(١)، فغير تام؛ لأن ما بعده له تعلق معنوي بما قبله عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلق المعنى في جميع الآيات، ولو ما بين القصص وبين الصور من سائر الكلمات. والحاصل: أن الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعاً لأبي عمرو الداني، وأما السجّاوندي وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي؛ لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلق، ورمزه: (الطاء)، حيث لم يجوز فيه الوصل، ومن وقف جائز، وهو صلة والأولى وقف، ورمزه: (الجيم)، ومن وقف مجوز وصله أولى، ورمزه: (الزاي)، وجعل لطول الكلام وقفاً سماً: (مرخصاً)، ورمزه: (الصاد)، وجعل بعض أنواع المطلق وقفاً لازماً، ورمزه: (الميم)، وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) يُخَدِّعُونَ اللَّهَ ﴿البقرة: ٨-٩﴾، فإن حال الوصل قد يتوهم أن قوله: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ ﴿البقرة: ٩﴾ قيد للنفي؛ لكونه وصفاً أو حالاً، والصواب: أنه استئناف.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الصِّدْقَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٦٥]، و﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ [يس: ٧٦]، فإن وصله موهم أن القول هو ما بعده وليس كذلك؛ بل القول مقدر؛ أي: فينا أو فيك، أو في كتابنا، ثم الجملة [٣٢/ب] استثنائية معللة لنفي الحزن، وتسلية له ﷺ، وتهديد لهم، وقد يكون الاختلاف اختلاف القراءة فنحو قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وقف كافٍ على قراءة من رفع ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]^(٢)، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]^(٣).

(١) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٣٥٢).

(٢) ينظر: السبعة في القراءات (١/٨٦)، التيسير في القراءات السبع (ص ٣٦)، النشر في

القراءات العشر (١/٣٢٩).

(٣) في (ف): «فيعذب، ويغفر».

ووقف حسن لمن يجزمهما؛ لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده، وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله.

وقد جاء في سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]، وبين قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هُودًا﴾ [الأعراف: ٧٣]؛ حيث جعل رمز الوقف على الأول مطلقاً، وعلى الثاني لازماً مع أن ما بعدهما، قال: ﴿قَالَ يَنْفُورُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]، بلا تفاوت في الموضعين.

فقلت: لأن الأول: علم جامد لا يصلح أن ما بعده - وهو قوله: ﴿قَالَ يَنْفُورُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣] - وصف له، بخلاف الثاني: فإنه علم مشتق وقع في صورة النكرة، فقد يتوهم أن ما بعده نعت له. ومن تحقيق أرباب هذا الفن، وتدقيق نظرهم في التعبير، وكمال حداقتهم في علم التفسير، أن السجاء ندي جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٤]، ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٨] مطلقاً، وعلى قوله ﷺ في الدخان: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الدخان: ٧] لازماً، مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الدخان: ٧]، وقد جاد صاحب الخلاصة وجعل رمزهما مطلقاً من غير فرق بينهما؛ بل اعترض على من ميز باختلاف رمزهما.

وأقول: الصواب هو الأول؛ لأن الوصل في الآية الأولى ليس بموهم لخلل في المعنى، بخلاف الآية الثانية؛ لأن ما قبلهما فيه خطاب للنبي ﷺ، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ ٥ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ [الدخان: ٦٠-٥]، فلو وصل؛ لربما يتوهم أن الخطاب في (كنتم) له ﷺ عن طريق التعظيم أو له ولأمته على جهة التغليب، وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين

أعنى شيخ القراء بالمدينة السكنية مولانا المغفور له^(١) أبي الحزم^(٢) المدني،
وشيوخ القراء بمكة الأمانة أستاذنا المبرور سراج الدين عمر الشوافي اليمني،
فاستحسننا ما ذكرته غاية التحسين، لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين.

وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم، والعوام يحسبون
أنه واجب ووصله حرام، ويغفلون أنه مقيد بما ذكره الناظم من سبب قصد
المخالف المرام، وقد صُنِّفَت كتب^(٣) في الوقوف القرآنية بعضها مدًا ببيان
إعراب المباني، وإعراب المعاني، والمصاحف المصححة المقرؤة على قراء
العجم، مرموزة في مشتبهات المثاني.

فإن قلت: ما وجه أرباب الوقوف أنهم كتبوا (لا) في بعض المواضع، ولم
يستثنوا بعدم كتابة رمز الدال على نفي الوقف في أكثرها؟

قلت: لأن تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عما
بعدها، فنبهوا على خلاف ما يتوهم من ظواهرها، هذا وقد وقع اختلاف بين
الكوفي والبصري في بعض رؤوس الآي، فجعل رمز آية الكوفي (لب) وعلامة
خمسهم (الهاء)، وعشرهم (رأس العين)، أو حرف (الياء)، ورمز آية البصري
(تب)، وخمسهم (خب)، وعشرهم (عب) فقله: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّئِيسَ ①﴾
[الفاتحة: ١] في الفاتحة آية للكوفي، و﴿أَنصَتَ عَلَيْهِمْ ②﴾ [الفاتحة: ٧] آية للبصري، مع
الإجماع على أن سورة الفاتحة سبع آيات، وأما البسملة في سائر السور،
فليست بآية اتفاقاً، وكذا ﴿الْأَلِفِ ③﴾ [البقرة: ١] البقرة عند الكوفي، خلافاً للبصري،

(١) لا يجوز أن يحكم لأحد من أهل القبليتين مات بجنة أو بنار أو بغفران؛ بل أمره متروك إلى
الله تعالى.

(٢) في (ف): «الحرم».

(٣) في (ف): «كتابات».

وتفصيل ذلك يطول ويضر للملول، والعاقل يكفيه الإشارة.

ثم اعلم: أنه قد يقع الوقف كافياً على إعراب، وحسنًا على آخر نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فإنه إن جعلت الموصول بعده نعتاً له، فالوقف حسنٌ، وإن جعلته مرفوعاً أو منصوباً على القطع، أو مبتدأ فوقفه كافٍ، وبمراعاة هذه الملاحظات في إعراب الآيات، وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية، ومعراج الرواية، فتلذذ في التلاوة على وجه الغاية والنهاية. وأما إذا لم يلاحظ الإعراب والمعنى، فقد يقع الوقف في خطأ المبني، كما إذا وقف على نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النَّيْفُ وَلَا بَوَيْتٌ﴾ [النساء: ١١].

وكذا الوقف على ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، وكذا ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، وإن كان رأس آية، ولا يقاس هذا على نحو: ﴿نَبِّ الْقَوْمِ﴾ [الفتح: ٢] لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي.

وأما قول المصري: الوقف على ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح، والابتداء [٣٣/أ] بـ: ﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] أقبح. فليس بصحيح؛ لأن الوقف على ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] حسنٌ؛ إلا أنه يبدأ بما قبله، والابتداء بـ: ﴿خَتَمَ﴾ [البقرة: ٧] أحسن من الابتداء بالجلالة. ثم قوله: وقد يكون الوقف قبيحاً، والابتداء به جيداً نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢]، فإن الوقف على هذا قبيح؛ لفصله بين المبتدأ والخبر؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى ﴿مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢]، وليس كذلك عند أئمة التفسير، ففيه تنبيه حسن؛ إلا أن الأقبح منه وصل ﴿مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢] فإن وقفه عند أرياب الوقوف لازم؛ لما سبق، وإن وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم، واختار حفص عن عاصم السكت على ﴿مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢] وهو وقفة لطيفة من غير تنفس؛ لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك

المبنى؛ ولأن هذا وما بعده مع ما قبله داخِلان في أجزاء مقولهم، فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم، فتأمل فإنه موضع تحقيق، ومحل تدقيق.

كما اختار السكت أيضًا على قوله في سورة الكهف: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١]، وغيره جعل وقفه مطلقًا، مع أنه من رؤوس الآي، ويتبين لك وجه سكته، وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يعرب لتلميذه ﴿قِيمًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ ﴿قِيمًا﴾ [الكهف: ١-٢] صفة لـ ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١]، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قِيمًا؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] ووقفه لطيفة رفعا لهذا الوهم؛ وإنما ﴿قِيمًا﴾ [الكهف: ٢] حال، إما من اسم محذوف هو وعامله؛ أي: أنزله قِيمًا، وإما من (كتاب)، وجملة النفي معطوفة على الأول، ومعتضة على الثاني، على ما ذكره المفتي.

[بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ]

[٧٩] وَأَخْرِفَ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا

فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

(وَأَخْرِفَ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا)؛ أي: كن عارفاً بها، وعالماً بمواضع

اختلافها، وقَدِّمِ المقطوع؛ لأنه الأصل الموضوع.

(فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى) والمراد بالتاء تاء التأنيث التي كتبت

بالتاء المجرورة، وحَقَّهَا عَلَى الْقِيَاسِ أَنْ تَكْتُبَ بِالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةَ، فَالْجُمْهُورُ

يَقْفُونَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ مَتَابَعَةً لِلرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ، وَبَعْضُهُمْ يَقْفُونَ بِالْهَاءِ كَمَا فَضَّلَهُ

الشَّاطِبِيُّ، بِنَاءً عَلَى قَوَاعِدِ كِتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَخَرَجَ بِمَا قَرَّرْنَا نَحْوُ: ﴿قَالَتْ﴾ [٢٥]

عمران: [٢٥]، و﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]؛ فإنه لا خلاف فيهما رسماً ووقفاً عند

جميع القراء.

والمراد بمصحف الإمام: هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان

ﷺ الذي اتخذَه لنفسه يقرأ فيه، كما قال الشيخ زكريا^(١)، وليس هو بخطه كماتوهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد^(٢)؛ ولعله أراد الشارح اليمني حيث

قال: «المراد بمصحف الإمام في البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان ﷺ لنفسه

على الخصوص، وهو وَهْمٌ»^(٣). اهـ. إذ هو أمر زيد بن ثابت كاتب الوحي

وغيره، بأن يكتبوا المصاحف المتعددة، وأرسلها إلى مواضع مختلفة، واختار

واحد منها لنفسه ولأهل المدينة، وما بقي منها شيء.

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٦).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٦٩).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ٧٣).

والأظهر: أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة، ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها.
ولام (لِمَقْطُوع) زيد لتأكيد التعدية والتقوية، وقصر (تَا) كوقف حمزة، وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله.
وقد أبعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله، وقال: «واعرف تاء التأنيث ... إلخ»^(١).

وكذا قول المصري: «إنه يحتمل أن يكون بمعنى: (على)، والتقدير: اعرف الوقف على المقطوع والموصول»^(٢). ليس في محله؛ لأن المراد هاهنا بمعرفة المقطوع والموصول رسمًا؛ وإنما يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعًا.

وأما قول ابن المصنف وتابعه^(٣) الرومي: «إنها بمعنى في كقوله تعالى: ﴿وَضَعُ الْمَوَاقِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾»^(٤)، فليس في محله؛ ولذا قال المصري: «ولا معنى لقول القائل، واعرف في مقطوع؛ لكنني أقول: يمكن أن يقال: التقدير: واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتاء كائنة في مصحف الإمام فيما قد وصل رسمه إلينا من طريق علمائنا الأعلام»^(٥).
والحاصل: أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام.

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٦).

(٢) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٦٤).

(٣) في (ف): «ومن تابعه».

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢١)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٤٤).

(٥) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٦٥).

ثم اعلم: أن الناظم أتى بجملته من المرسوم، وهو كثير صنّف فيه كتاب (المقنع) لأبي عمرو الداني، ونظمه الشاطبي في الرائية، وهي مشروحة مبسطة؛ وإنما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المنافع المسطور. أما في المقطوع: فإنه يجوز الوقف على الكلمة الأولى، وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول؛ فإنه لا يجوز فيه كلاهما. وأما تاء التأنيث فلما تقدّم والله أعلم.

ومما يجب التنبيه عليه: «أنه سئل مالك^(١) رحمته الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا [إلا على]^(٢) الكتابة الأولى^(٣)». وقال أبو عمرو الداني: «ولا مخالف في ذلك من علماء الأمة^(٤)»، وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية: [٣٣/ب]

وقال مالك القرآن يُكْتَبُ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ لَا مُسْتَحْدَثًا سَطْرًا
[٨٠] فَأَقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا
مَعَ مَلَجًا وَلَا إِلَهَ إِلَّا

(١) الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله: إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة. كان صلياً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، وُثِّقَ به فضربه سياطاً انخلعت لها كتفه. ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يؤتى، فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدثه. وسأله المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به، فصنّف (الموطأ). توفي سنة (١٧٩ هـ). الأعلام للزركلي (٥/٢٥٧)، هدية العارفين (١/٤٤٤).

(٢) في (ف): «إلا هي الكتابة». والتصحيح من كتاب المقنع للداني.

(٣) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ١١٩).

(٤) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ١١٩).

(فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا) ضبط بتنوين (كَلِمَاتٍ) وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقدير؛ أي: اقطع (أن) في عشر كلمات (أن لا)، والأول أسلس في المبنى، وأحسن في المعنى، فإن (لا) مفعول (اقطع)، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي (أن لا) حال كونها مقارنة.

(مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا) فالأول: قوله تعالى في التوبة: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، والثاني: قوله في هود: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].

وفتح (مَلْجَأًا) على الحكاية، ويجوز جرّه منوّنًا على الإعراب، أو للضرورة، وفي نسخة: (ملجأ أن لا إله إلا)، وهي أولى كما لا يخفى.

قال ابن المصنف: «اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون (أن) الناصبة للفعل، و(أن) الناصبة للاسم، عن (لا) النافية في عشرة مواضع»^(١). اهـ. وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضًا^(٢).

والظاهر أن يقال: نون المفتوحة المخففة عن (لا) النافية الداخلة على الاسم كما تقدّم، والناصبة الداخلة على الفعل، كما في قوله:

[٨١] وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا

يُشْرِكْنَ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَغْلُوا عَلَى

(وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا)؛ أي: ﴿وَأَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٣٠] الواقعة في سورة يس، فنصب (يَاسِينَ) على الظرفية، وكان حقه أن يقول: (وثاني هودا) بالنصب، فحذف العاطف، وسكّن الياء ضرورة، والمراد به قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، واحترز بثانيها عن أولها فإنه موصول

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢١).

(٢) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٧)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٤٧).

بلا خلاف.

ثم قوله: (لَا) متعلقة بقوله: (يُشْرِكُنْ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَغْلُوا عَلَى)؛ أي: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [المنحة: ١٢] في الممتحنة، و﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ فِي شَيْئًا﴾ [الحج: ٢٦] في الحج، و﴿أَنْ لَا يَدْخُلَنَّ الْيَوْمَ﴾ [القم: ٢٤] في ن. وخفف نون (يَدْخُلْنَ) وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة الوزن.

﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٩] في الدخان، وبقيد على بالآلف احترز مما في سورة النمل: ﴿وَالَّذِينَ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [النمل: ٣١] بتشديد الياء. [٨٢] أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولُ إِنْ مَا

بِالرَّغْدِ وَالْمَفْشُوحِ صَلِّ وَعَنْ مَا

(أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولُ)؛ أي: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] في الأعراف، و﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] فيها أيضاً في أول السورة، وآخر للضرورة، [على خلاف في الخطاب والغيبة]. و(لَا أَقُولُ) عطف على (لَا يَقُولُوا) بحذف العاطف، لا أَنَّ (أَنْ) حذف ضرورة كما توهم المصري^(١).

وقال الرومي: «قوله: (أَنْ لَا يَقُولُوا) عطف على ما سبق، وكرر (أَنْ) هاهنا لطول العهد. وقوله: (لَا أَقُولُ) عطف على (أَنْ لَا يَقُولُوا) بحسب المعنى؛ فتقديره: أَنْ لَا أَقُولُ؛ وإنما ذكر (لَا)، وحذف (أَنْ) للوزن؛ لكن جعل (لَا أَقُولُ) منصوباً؛ ليدل على تقدير: (أَنْ)»^(٢). اهـ.

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٦٩).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٤٩).

ولا يخفى (أن لا) معنى لطول العهد أصلاً في ذكر (أن لا)، فإنه على أصله وصلاً وفصلاً، والصواب ما قدّمناه من (أن لا أقول) عطف على (لا يقولوا)، كما هو صحيح المبنى، فلا يحتاج عطفه على (أن لا يقولوا) بحسب المعنى. وبهذا تمت العشرة، والمفهوم من إفادة الحصر أن كلما جاء (أن لا) من غيرها تكون موصولة اتفاقاً، نحو: ﴿الَّذِينَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿وَلَا يَزُرُّ وَارِدًا وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ إلا في سورة الأنبياء من قوله: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فإنهم اختلفوا في قطعها ووصلها، ويمكن إدراجها تحت عموم قوله سابقاً: (ولا إله إلا)؛ أو يقال: لعل مختار الشيخ أنه موصول.

وقد ذهب الشيخ زكريا إلى ظاهر كلام المصنف رحمته الله حيث قال: «وما عدا العشرة موصول»^(١). نعم قال اللبيب: «والوصل أشهر»^(٢).

فالقطع هو الأولى، فإنه الأصل في انفصال إحدى الكلمتين عن الأخرى. ووجه الوصل: هو التقوية، وقصد الامتزاج، وتنزيله بمنزلة المحذوف؛ لأن النون لما أدمغت بلا غنة، فكأنها ذهبت بالكلية لفظاً، وسقطت رسماً، فيجري عليها حكم نون (جنت) المدغمة من أنها لم ترسم، فإنها لكمال اتصالها عُدَّت كلمة واحدة، واعتبرت تلك الحالة.

ثم المراد بالوصل، وصل اعتباري، وهو أن يوجد هناك حذف حرف، ولا وصل صوري لاستحالة اتصال الهمزة بالنون في الكتابة.

ثم قال: (إِنْ مَا بِالرَّغْدِ وَالْمَفْتُوحِ صِلْ وَعَنْ مَا)؛ أي: وكذا اتفقوا أيضاً على قطع (إن) الشرطية عن (ما) المؤكدة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مَا تُرِيَّتْكَ بَعْضَ الَّذِي

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٨).

(٢) راجع: الدرة الصقلية (ورقة ٨٧)، مخطوط.

نَعِدُّهُمْ ﴿الرعد: ٤٠﴾ بالرعد.

واتفقوا على وصل ميم (أم) بـ: (ما) الاسمية حيث جاءت، نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ عَلَيْكَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] بالأنعام، و﴿أَمَّا يَشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، و﴿أَمَّا أَذًا كُنْتُمْ﴾ [النمل: ٨٤] كلاهما بالنمل؛ لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك؛ لعدم تقدم (أم) هنالك.

وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة: «إنهم اتفقوا على وصل (أن) المفتوحة بـ: (ما) الاسمية»^(١). فمؤيدهم لذكرهم هذه الأمثلة في مقابلة (إن) المقصورة مع ما جاء في سائر السور من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ هَذِي﴾ [البقرة: ٣٨] في البقرة، ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨] بالأنفال، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ [مريم: ٣٦] بمريم، ﴿وَأَمَّا زَيْنَبُكَ﴾ [يونس: ٤٦] بيونس وغافر.

فقوله: (وَالْمَفْتُوحُ صِلْ) أراد به (أَمَّا) [٣٤/أ] المفتوح الهمزة، ولو كان أصلة (أم لا)، (أن ما)؛ وإنما ذكره بعده استطراداً ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباهاً.

ذكر المصري أنه قال في المقنع: «وقوله: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، هي في المصحف حرف واحد، ومعناها: أم الذي»^(٢).

قلت: وأطلق الناظم الحكم فيه، ولم يقيد بموضع، وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه، وأفهم كلام (المقنع) تقييده بما اشتملت، وليس كذلك. أقول: التخطئة خطأ فاحش على إمام الكل في هذا الفن؛ وإنما نشأ هذا من قصور فهم القائل؛ لأن قوله: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ﴾ [الأنعام: ١٤٣] أول ما وقع في

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٢).

(٢) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ١٩٨)، الجواهر المضية على المقدمة

الجزرية (ص ٣٧١).

القرآن، وقد بيّنه بتعليل الشامل له، أو لغيره حيث قال: معناه: أم شيء. فكل الصيد في جوف الفراء، فافهم بلا امتراء.

واتفقت المصاحف أيضاً على قطع (عن) عن (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦] في الأعراف، وإليه أشار بقوله: [٨٣] نُهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَا بَرُّومَ وَالنِّسَاءِ

خُلِفَ الْمُتَأَفِّقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسَا

(نُهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَا بَرُّومَ وَالنِّسَاءِ) ففي غير الأعراف تكون موصولة، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿وَأَن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٧٣]، و﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

هذا وقد ضبط: (رُوم) بالرفع والنصب، وهو الأولى؛ ليكون نصبه على نزع الخافض، ويؤيده ما في نسخة صحيحة، وهو أصل الشيخ زكريا: (نهُوا اقطعوا مما بروم والنساء)^(١).

والمعنى: أن المصاحف اتفقت على قطع (من) الجارة عن (ما) الموصولة نحو: ﴿مَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ [الروم: ٢٨] بالروم، ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِّسَاءٍ﴾ [النساء: ٢٥] بالنساء.

وقدّم الروم لأجل الوزن، والخطاب في (اقطعوا) للقراء؛ ولكتابة المصاحف ومفعوله (عن ما نهوا) وما بعده معطوف على ما قبله، بحذف العاطف. (خُلِفَ الْمُتَأَفِّقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسَا) بألف الإطلاق معروفاً ومجهولاً، كما قرئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول.

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٨).

أقول: (خُلِفَ) ضبط بالرفع؛ أي: خلف ما في المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا^(١)، وبالنصب على أنه ظرف لـ: (اقطعوا) بتقدير مضاف؛ أي: من خلف المنافقين.

والمعنى: اختلف المصاحف في قطع ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [المنافقون: ١٠] في المنافقين؛ بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فإنه موصول اتفاقاً نحو: ﴿وَمَنَّا نَقْتُمْ يَتُفُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

وأما قوله: ﴿مِن مَّالِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٣]، و﴿مِن مَّأْوَاهِينَ﴾ [السجدة: ٨] وشبهه فمقطوع.

ولعل قيده بقوله: (ملك) لهذا، وكذا لا خلاف في نحو: ﴿مِمَّن مَّنَعَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿مِمَّن أَفْتَرَىٰ﴾ [هود: ١٨]، ونحو ذلك في أن (من) موصولة بـ: (من) الموصولة.

ثم قوله: (أَمْ مِّنْ أُنثَىٰ) معطوف على مفعول (اقطعوا)، بحذف العاطف، والجملة بينهما معترضة.

والمعنى: أنهم اتفقوا على قطع (أَمْ) عن (مِّن) الاستفهامية في ﴿وَالنُّورِ: ١٠٩﴾ في التوبة، و﴿أَمْ مِّنْ يَّأْتِي آمِنًا﴾ [فصلت: ٤٠] في فصلت، و﴿أَمْ مِّنْ يَّكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩] بالنساء، و﴿أَمْ مِّنْ خَلْقْنَا﴾ [الصافات: ١١] بالصافات، بكسر الذال، وهو الصافات لقوله تعالى فيها: ﴿وَقَدَيْتُهُ يَذْبَحُ عَظِيمٌ﴾ [الصافات: ١٠٧] كما قال:

[٨٤] فَصَلَّتِ النُّسَا وَذَبَحَ حَيْثُ مَا
وَأَنَّ لَّمِ الْمَفْتُوحُ كَسْرٌ إِنَّ مَا

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢١٩).

(فُصِّلَتِ النِّسَاءُ وَذَبِحَ حَيْثُ مَا) وقصر: (النِّسَاءُ) ضرورة، وكذا حذف العاطف فيهما، وقد أغرب المصري حيث قال: «أبعد المصنف في الدلالة بقوله: وذبح. ولو قال: (فصلت النساء خلقنا حيثما)؛ لكان أقرب كعادته، ولعدم نظيره»^(١). اهـ. وغرابة تعبيره لا تخفى.

وأما قول الرومي: «إن (النساء) عطف على (فصلت) بحسب المعنى»^(٢). فلا معنى له؛ إذ يصح من حيث المبنى.

واتفقوا على وصل ما عدا الأربعة نحو: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَكِينَ﴾ [الملك: ٦٠]، و﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [الملك: ٦٢]. فوجه الفصل: كونه الأصل.

وجه الوصل: التقوية.

وجه الخلف: الجمع.

ثم قوله: (حَيْثُ مَا) مقطوعة معطوف المحل على مفعول (اقطعوا).

والمعنى: أنهم اتفقوا على قطع (حيث) عن (ما) في موضعي البقرة، ولم يأت غيرهما، وهما قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقد دل إطلاق النظم على إرادة شمولها، وفقاً للشاطبي في الرائية، وقد نص المقنع على موضعي البقرة^(٣).

(وَأَنْ لَّمِ الْمَفْتُوحُ كَسْرُ إِنْ مَا) ينصب (الْمَفْتُوحُ) على أنه مفعول تقديره: واقطعوا (أن لم) المفتوح همزته، وهو (أن) المصدرية عن (لم) الجازمة أينما

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٣٧٥).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٥٢).

(٣) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ٢٠٠).

وقعت، لإطلاق حكمه نحو: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١] في الأنعام،
﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] في البلد.

وقيد بالمفتوح احترازًا عن المكسور، فإن بعضه مقطوع، وبعضه موصول،
كما سيأتي.

وكسر (إن ما) منصوب أيضًا على المفعولية؛ أي: اقطعوا (إن) المكسورة
عن (ما) الموصولة بالأنعام فقط، [٣٤/ب] نحو: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ولهذا قال:

[٨٥] لَأَنْعَامَ وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعًا

وَحُخْلَفَ الْأَنْفَالِ وَنَحْلَ وَقَعًا

(لَأَنْعَامَ وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعًا) إعلال الأنعام سبق في الأضراس، وهو
منصوب على نزع الخافض، (وَالْمَفْتُوحَ) منصوب؛ أي: اقطعوا (أن ما) المفتوح
همزته من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] في الحج، ﴿وَأَنْ
مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] في لقمان، على خلاف خطاهما وغيبتهما،
وهذا معنى قوله: (معًا)؛ أي: في الموضوعين جميعًا، وحذف تنوينه وقفًا.
(وَحُخْلَفَ الْأَنْفَالِ) بالنقل، (وَنَحْلَ وَقَعًا) بالفتح الإطلاقي نظرًا إلى إفراد لفظ
الخلف، أو بالفتح التثنية نظرًا إلى وقوع الخل في السورتين، والتقدير: وخلف ما
فيهما وقع في رسوم المصاحف، وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق
لما ونشراً مشوشاً من (إن) المكسور والمفتوح مع (ما).

والحاصل: أنهم اختلفوا في وصل (إن ما) المكسورة، وقطعه في قوله
تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥] في النحل، والوصل أثبت كما في
الرائية، والباقي موصول اتفاقاً، نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾ [طه: ٦٩]، ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ
لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]، ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ [المرسلات: ٧]، ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾

[النساء: ١٧١] ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠].

وكذا اختلفوا في وصل (إنما) المفتوح وقطعه في قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١] بالأنفال، والوصل أثبت كما في الرائية.

واتفقوا على وصل ما عداه نحو: ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكَبِ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (٧٠) [ص: ٧٠]، و﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢].

ثم اعلم: أن في كلامه ما لا يخفى من الإيهام والإيهام، فإنه أوهم أن كلا منهما مفتوحة، وأبهم المكسورة مع أن في النحل ثمانية مواضع غير هذه المكسورة.

قال بحرق: «وإنما تعينت لكونها اسمية، وما عداها فعلية: ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾ [النحل: ٩٢]، ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُكُمْ﴾ [النحل: ١٠٠]، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٠]»^(١). اهـ. وخطؤه مما لا يخفى؛ لأنَّ كلاً من المثالين الآخرين اسمية، ولا يفيد وقوع الجمل الفعلية بعدها من قوله: ﴿إِذَا أَرَدْتَهُ﴾ [النحل: ٤٠]، ومن قوله: ﴿يَتَوَلَّوْهُمْ﴾ [النحل: ١٠٠]؛ إلا بتكلف لا يخلو من تعسف في الجملة، نعم لو قال: وما عداها عرفية؛ لكان تفرقة منه خفية.

[٨٦] وَكُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلِفَ

رُدُّوا كَذًّا قُلْ بِشَسْمَاً وَالْوَضَلِ صِفْ

(وَكُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلِفَ) بكسر (كل) على الحكاية؛ وإلا فهو منصوب على المفعولية؛ أي: اقطعوا لفظ (كل) عن (ما) في ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] في سورة إبراهيم.

واختلف أرباب الرسوم في غيره، فوقع الاختلاف في كل ما (رُدُّوا كَذًّا قُلْ

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليمني (ص ١٧٣).

بِشَسْمَا وَالْوَصْلَ صِيفٌ) فـ ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١] بالنساء مختلف في فصله وقطعه.

وكذا وقع الاختلاف في ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ٣٨] في الأعراف، و﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] بالمؤمنين، و﴿كُلَّمَا أَلْقَى﴾ [الملك: ٨] بالملك، كما نص أبو عمرو الداني في المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة^(١).

ففي هذا قصور من الناظم، للكلام عن مقام المرام، حتى قال ابن المصنف: «وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف إلى هذه الثلاثة»^(٢).

وأما قول الرومي: «ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها، ولاشتهار ما عداه عندهم»^(٣). فعذر بارد، وعن خطوط الفهم شارده^(٤).

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ٢١٥).

(٢) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٦).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لطاش كيري زاده (ص ٢٥٤).

(٤) قال شيخ شيوخنا في السند الشيخ عبد الفتاح المرصفي عن هذه المواضع المختلف فيها:

«القسم الثاني: مختلف فيه بين القطع والوصل، فقد رسم في بعض المصاحف مقطوعاً،

وفي بعضها موصولاً، وذلك في أربعة مواضع في التنزيل:

الأول: قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١] بسورة النساء.

الثاني: قوله سبحانه: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أَخِيهَا﴾ [الأعراف: ٣٨] بسورة الأعراف.

الثالث: قوله عز شأنه: ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] بسورة المؤمنون.

الرابع: قوله عز من قائل: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ [الملك: ٨] بسورة الملك.

هذا: ولم يتعرض الحافظ ابن الجزري في مقدمته إلى هذه المواضع المختلف فيها إلا لموضع النساء فقط، وتعرض لها في النشر كما تعرض لها شارحوا المقدمة وغيرهم.

وقد نظمها العلامة ملا علي القاري في شرحه على المقدمة فقال ﷻ تعالى:

وجاء أُمَّةٌ وَأَلْقَى دَخَلَتْ فِي وصلها وقطعها اِخْتَلَفَتْ

القسم الثالث: موصول بالإجماع - أي وصل (كل) بـ (ما) وذلك في غير موضع =

= القطع المتفق عليه وفي غير المواضع الأربعة المختلف فيها يبين القطع والوصل نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَهْبَأَ لَهُمْ مَسْجُودًا﴾ [البقرة: ٢٠] بسورة البقرة.

وقوله سبحانه: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] بسورة البقرة أيضا.

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤] بسورة المائدة وما إلى ذلك.

تنبيهات: الأول: بالنسبة للخلاف الذي في المواضع الأربعة في كلمة (كلما) قد اختلف في الأشهر فيها هل الوصل أو القطع؟ أو هما مستويان؟ أقوال:

منها: أن الوصل هو المشهور فيها ذكر ذلك الحافظ ابن الجزري في النشر.

ومنها: أن الوصل والقطع مستويان: جاء ذلك في (العقيلة) للإمام الشاطبي وإتحاف فضلاء البشر للشهاب البنا. وكتاب نهاية القول المفيد، والعقد الفريد الكبير، والسلسيل الشافي، وبعض شراح المقدمة الجزرية كشرح شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري، وشرح الشريف بن يالوشة.

ومنها: أن المعمول به هو القطع في موضع النساء والمؤمنون. وأن الوصل هو المعمول به في موضع الأعراف والملك. ذكر ذلك العلامة المارغني التونسي في كتابه: (النجوم الطوالع)، و(دليل الحيران شرح موارد الظمان)، وذكر ذلك أيضًا العلامة المحقق الشيخ علي محمد الضباع في كتابه (سمير الطالبين)، والذي أميل إليه من هذه الأقوال كلها ما قاله العلامة المارغني والأستاذ الضباع. وعليه رسم المصحف المصري المعروف بمصحف الأزهر الشريف وغيره.

التنبيه الثاني: قال ملا علي القاري في شرحه على المقدمة الجزرية بعد أن انتهى من شرح كلام الناظم لكلمة (كلما): (وكذا) وقع الخلاف في ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ٣٨] بالأعراف، و﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] بالمؤمنون، و﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ [الملك: ٨] بالملك، كما نص أبو عمرو الداني في المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة، ففي هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف: «وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف إلى هذه الثلاثة». وأما قول الرومي: «ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها، ولاشتهار ما عداه عندهم فعذر يارد وعن خطور الفهم شارد». اهـ. أقول: والجواب عن جميع ما ذكره:

- **أولاً:** أما قوله: كما نص أبو عمرو الداني في المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة، فإن أبا عمرو لم ينص عليها البتة؛ وإنما تركها على أنها موصولة وعبارته في المقنع: «قال محمد: (كل ما) مقطوع حرفان: في النساء: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١]. وفي إبراهيم: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، قال: ومنهم من يصل التي في النساء. ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ٢٠١) منه بلفظه. وعليه: فيؤخذ من كلام المقنع أن (كل ما) التي في إبراهيم مقطوعة بالاتفاق، وأن (كل ما) التي في النساء فيها الخلاف. وأن المواضع الثلاثة التي نسب ملا علي القاري فيها الخلاف إلى الداني هي عند الداني ضمن المواضع الأخرى الموصولة، ويعلم هذا من السكوت عليها كما هو مقرر عند علماء الفن. وعليه: فلا قصور عند الناظم بحال، فإنه تبع في ذلك الحافظ أبا عمرو الداني الذي نص في المقنع على أن المقطوع بالاتفاق موضع إبراهيم والمختلف فيه موضع النساء فحسب كما تقدم نقل ذلك عنه.

فإن قال أحد: قد قدمتم قريباً أن الناظم أورد في النشر الخلاف في المواضع الثلاثة التي قال عنها ملا علي مع موضع النساء أيضاً فكيف نوفق بين اختلاف النص عنه في المقدمة الجزرية والنشر؟ فالجواب: أن ما ذهب إليه الناظم رحمته الله في المقدمة الجزرية فقد وافق فيه ما ذهب إليه الحافظ أبو عمرو الداني في المقنع.

وأما ما ذهب إليه في النشر فقد تبع فيه ما ذهب إليه الإمام الشاطبي رحمته الله في العقيلة فإنه ذكر القطع قولاً واحداً في موضع إبراهيم، والخلاف في المواضع الأربعة التي هي موضع النساء والأعراف والمؤمنون والملك حيث قال رحمته الله في العقيلة:

وَقُلْ أَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا قَطَعُوا وَالْخَلْفُ فِي كُلِّ مَا رُدُّوا فَشَا خَبْرَا
وَكُلُّمَا مَا أَلْقَى أَسْمَعَ كُلِّ مَا دَخَلَتْ وَكُلُّمَا جَاءَ عَنْ خُلْفٍ يَلِي وَفَرَا

وبعد: فقد بان لك أيها القارئ الكريم أن الحافظ ابن الجزري رحمته الله تعالى لا اعتراض عليه ولا قصور عنده للكلام كما قال ملا علي القاري فقد اتبع فيما قاله في المقدمة الجزرية والنشر إمامين جليلين كل منهما له قوله واعتباره في فن الرسم والقراءات وغيرهما من العلوم عند الأمة.

ورحم الله شيخ شيوخنا شيخ الإسلام أبا يحيى زكريا الأنصاري، والعلامة ابن =

فنظمت فقلت:

وَجَاءَ أُمَّةٌ وَأَلْفِي دَخَلَتْ فِي وَضْلِهَا وَقَطَعَهَا اخْتَلَفَتْ
فما عدا الخمسة اتفقوا على وصله، نحو: ﴿أَقْلَمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾
[البقرة: ٨٧]، ﴿كَلِمًا نَضِجَتْ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].
هذا ومن المعلوم أن خطين لا يقاسان، خط العروض، وخط المصحف؛

= يالوشة حيث ذكرنا في شرحيهما على المقدمة الجزرية المواضع المختلف فيها التي لم يذكرها الناظم بدون تعليق ولا اعتراض منهما؛ لأنهما يعرفان أن الناظم قد تبع في ذلك الحافظ الداني في المقنع؛ وإنما ذكرنا المواضع المختلف فيها لإفادة الطالب وحسب؛ فلربما لا يقف على المقنع ولا على العقيلة فيفوته تحصيل مثل هذه القاعدة.
وأما العلامة الشيخ خالد الأزهرى رَحِمَهُ اللهُ فَلَمْ يتعرض إلى هذه المواضع الثلاثة المختلف فيها في شرحه لا من قريب ولا من بعيد، ولا اعترض على الناظم؛ لأنه يعرف أن الناظم في ذلك قد تبع ما جاء في المقنع، وأن ما ذكره الناظم في المقدمة الجزرية فيه الكفاية بالنسبة للطالب المبتدئ فرحم الله الجميع ورحمنا معهم بفضله وكرمه آمين.
ثانيًا: وأما قوله عن ابن المصنف رحمهما الله تعالى: «وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف إلى هذه الثلاثة». فهذا صحيح؛ لأن والده ترك الكلام على هذه الثلاثة في هذا المقام متبعًا في ذلك الداني كما تقدم.

ثالثًا: وأما قوله: - أي ملا علي - عن الرومي «ولعله سكنت عنها - أي المواضع الثلاثة - اكتفاء بذكر واحد منها، ولاشتهار ما عداها عندهم». فهذا كلام محتمل متوجه أيضًا - لأن الناظم رَحِمَهُ اللهُ اكتفى بذكر واحد من مواضع الخلاف، وترك باقيها، وقد تقدم في النشر أن المشهور في المواضع الأربعة المختلف فيها الوصل، وهو مذهبه. فاعتذار الرومي رَحِمَهُ اللهُ عن الناظم هو اعتذار حسن مقبول له وجه. وليس بالاعتذار البارد، ولا هو عن خطوط الفهم شارد كما قال ملا علي القاري سامحه الله تعالى وتجاوز عنا جميعًا وألهمنا الاشتغال بما يرضيه، ورزقنا التوفيق والهداية في البداية والنهاية ومن علينا جميعًا بالقبول إنه خير مأمول. ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (١/ ٢٨٢-٢٨٦).

وإنما يتبع الرسم تعبدًا وتبرُّكًا، واقتداء بالصحابة الكرام كتابة أو قراءة.
وقد نبّه الزجاج^(١) على أن (كلما) إن كانت ظرفًا كتبت موصولة، أو شرطًا
فمقطوعة، فهي إن لم تحتل الطرفية كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّكُم مِّنْ كُلِّ مَآ
سَاءٍ لِّثَمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] فمقطوعة؛ أي: قطعًا، وإن احتملتها وعدمها كالمواضع
المذكورة آنفًا، ففيها خلاف، وإن تعينت للطرفية فموصولة.

قلت: فكأنه أخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم (كلما) المسطورة.
وأما ما عداها نحو: ﴿كُلَّمَا أَصْبَأَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فموصول.
ثم قال: (كذا قل بتسما)؛ أي: ﴿يَتَسَمَّيَا مُرْكُم بِوَيْهٍ إِيْمَنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣]
بالبقرة مختلف أيضًا في وصله وقطعه، ثم جزم بقوله: (والوصل صِف).

[٨٧] خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا أَقْطَعَا

أَوْحِي أَفْضَلُ شَتَّهْتَ يَنْبَلُو مَعَا

(خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا أَقْطَعَا)؛ أي: صف الوصل في ﴿يَتَسَمَّيَا خَلَفْتُمُونِي
مِنْ بَعْدِي﴾ [الأعراف: ١٥٠] [٣٥/١] بالأعراف، و﴿يَتَسَمَّيَا اشْتَرَوْا بِوَيْهٍ أَنْفُسُهُمْ﴾
[البقرة: ٩٠] بالبقرة اتفاقًا.

ومفهوم كلامه أن ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف، وهو حيثما وقع

(١) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. كان في
فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرد. حكى عنه أبو محمد بن دستوريه قال:
كنت أخرط الزجاج فاشتبهت النحو، فلزمت المبرد، وكان لا يعلم مجانًا، فقال لي: أي
شيء صنعتك؟ قلت: زجاج، وكسبي كل يوم درهم ونصف. من كتبه: (معاني القرآن)،
(الاشتقاق)، و(خلق الإنسان)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في
تصريف الألفاظ، و(المثلث) في اللغة، مهياً للنشر في بغداد، و(إعراب القرآن)، ولدومات
في بغداد. سنة (٣١١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٥/٣٧٤)، الأعلام (١/٤٠).

بشما مقرونًا باللام، وهي خمسة:

١- ﴿وَلَيْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢] البقرة.

٢- ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢].

٣- ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣].

٤- ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩].

٥- ﴿لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠] بالمائدة.

أو مقرونًا بالفاء، وهو موضعان: ﴿فَيْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] في موضعي آل عمران، بالمجموع سبعة لا ستة كما توهم المصري^(١).

ثم قوله: (فِي مَا أَقْطَعَا) ابتداء كلام، وأصله اقطن، قلبت النون المخففة ألفًا حال الوقف لا لضرورة الوزن، كما ذكره اليميني، و(فيما) مفعول مقدّم. والمعنى: اقطن (في) عن (ما) الموصولة في أحد عشر موضعًا كما بينها بقوله: (أَوْحِي أَفْضَلْتُمْ أَشْتَهْتُمْ يَبْلُوا مَعَا).

[٨٨] ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومٌ كَلَا

تَنْزِيلَ شَمْرًا وَغَيْرَهَا صِلَا

أي: صِلْنَ؛ أمرٌ بالوصل مؤكدًا بالنون المخففة المبدلة ألفًا حال الوقف، أراد قوله تعالى:

١- ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] بالأنعام.

٢- و﴿فِي مَا أَفْضَلْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] بالنور.

٣- و﴿فِي مَا أَشْتَهْتُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٢] بالأنبياء.

٤- ﴿وَلَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ اتَّكُمُ﴾ [المائدة: ٤٨] بالمائدة.

(١) ينظر: الجواهر المضوية على المقدمة الجزرية (ص ٣٨٢).

٥- ﴿لَيْسَ لَكُم مَّا آتَاكُم﴾ [الأنعام: ١٦٥] آخر الأنعام، وإليهما أشار بقوله: (معاً ثاني فعلن) احترازاً من أوله، وهو قوله: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٦- ﴿وَتُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦١] بالواقعة.

٧- ﴿وَهَلْ لَكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ [الروم: ٢٨].

٨- ﴿فِي مَّا رَزَقْتَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] بالروم.

٩- ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣].

١٠- ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] كلاهما بالزمر وأشار بقوله: (كلاً تنزيل).

١١- وقوله تعالى: ﴿أَتَذْكُرُونَ فِي مَا هُمْ بِأُمَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦] بالشعراء.

ثم الضمير في قوله: (وَعَبْرَهَا صِلَا) راجع إلى سورة الشعراء؛ لكونها أقرب مذكور؛ ولأنه المطابق لكتب الرسم، والموافق لما صرح الشاطبي في قوله:

وفي سُوَى الشُّعْرَا بالوصلِ بَعْضُهُمْ

وفي نسخة: (وَعَبْرَ ذِي صِلَا)، وفي أخرى: (وَعَبْرُهُ صِلَا) بالتذكير، فهو راجع إلى لفظ الشعراء، فإنه لا خلاف في قطعه، وبخلاف ما عدا المذكورات، فإنه لا خلاف في وصله؛ سواء كان (مَا) خبرية أو استفهامية، نحو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] في أول البقرة، كما فهم من قيد ثاني البقرة، ونحو: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: ٩٧]، و﴿فِيمَ أَنْتَ﴾ [الذاريات: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ١٢٤]، فحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه، كما صرح به المصنف، وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها وقطعها؛ وإنما حكم عليها بالقطع أولاً، ثم جَوَّز وصلها آخرًا إشعاراً بأن القطع هو الأولي؛ لأنه الأصل في المبنى.

فقول خالد الأزهرى: «وأما آية: ﴿أَتَذْكُرُونَ مَا هَمَّنَا أَمِينٌ﴾ (١٥) [الشعراء: ١٤٦] في الشعراء، فهو من المختلف فيه، فذكره مع المتفق عليه سهوً منه»^(١). خطأ فاحش صدر عنه؛ حيث عكس القضية.

وأما قول ابن المصنف: «أي: وغيره هذه الأحد عشر موضعاً صله بلا خلاف، فيفهم منه أن المواضع الأحد عشر كلها ليس فيها خلاف. وليس كذلك لما تقدّم، ولما صرح أيضاً من أن قطع (في) عن (ما) الموصولة في عشرة مواضع بخلاف، وفي موضع بلا خلاف، ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم؛ لأنه لم يذكره صريحاً، ولا إشارة»^(٢). اهـ.

فتبيّن لك أن ضمير (غيرها) إلى جميع المذكورات خطأ ظاهراً، ويترتب عليه فساد باهر، وقد غفل عنه المصنف أيضاً.

وأما قول الرومي: «وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع، والمشهور الاختلاف في العشرة الأولى منها، والجزم [في] الحادي عشر فقط، اللهم إلا أن يرجح عنده جانب القطع فيها أيضاً»^(٣). فغلط منه، وكأنه تبع خالدًا في نقله^(٤)، وقلّد ابن المصنف في مرجع ضمير (غيرها)^(٥).

وأما الشيخ زكريا فقد استراح في هذا المقام، واكتفى بتحصيل المرام حيث قال: «وهذه الأحد عشر فيها خلاف؛ إلا الأخير، فمتفق على قطعه؛ لكن غفل

(١) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٧٥).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٨).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبرى زاده (ص ٢٥٦).

(٤) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٧٤).

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٨).

عن موضع حله؛ إذ قال: (وغير ذي)؛ أي المواضع الأحد عشر^(١)، فتدبر.
ثم قوله: (صلا)؛ أي: صلها غير صحيح؛ لأن مفعول (صل) (غيرها)،
وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذا المحل، وقد وقع في الوهل
من جهة الحل؛ ولهذا اعترض المصري عليه بقوله: «إنه أجرى الخلاف في
التي في الشعراء، وجزم بالقطع في العشرة، وهو مخالف لما في المقنع»^(٢). اهـ.
ولا يخفى أنه ليس مخالفاً للمقنع، لا باعتبار أول كلامه، ولا بالنسبة إلى
آخر مرامه، فتأمل، فإنه موضع زلل، والله سبحانه هو الملهم بالصواب، وإليه
المرجع والمآب. [٣٥/ب]

[٨٩] فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلِفٌ

فِي الشُّعْرَا الْأَخْرَابِ وَالنِّسَا وَصِفٌ

بصيغة المجهول؛ أي: صف الاختلاف في السور الثلاثة.

قال اليميني: «وفي بعض النسخ: (تصف)، والمعنى واحد»^(٣).

أقول: وفيه أن المبنى مختلف؛ لأن الفعل اللازم لا يبنى مجهولاً.

ثم قوله: (مُخْتَلَفٌ) اسم فاعل، والتقدير: مختلف رسمه، والرسم مختلف.
وقوله: (وصف) الجملة استثنائية.

وأغرب بحرق حيث قال: «(وَمُخْتَلَفٌ) حال»^(٤)؛ أي: صف لنا مختلفاً.

وقصر (الشُّعْرَا)، و(النِّسَا) ضرورة، وفي نسخة بدل: (الشُّعْرَا)؛ (الظِّلَّةُ)،

وهي أصل الشيخ زكريا لما جاء في السورة: ﴿عَذَابٌ يَوْمَ الظِّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩]؛

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٢٣).

(٢) ينظر: الجواهر المضبية على المقدمة الجزرية (ص ٣٨٥).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لبهراق اليميني (ص ٧٣).

(٤) ينظر: شرح الجزرية لبهراق اليميني (ص ٧٣).

أي: اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] بالبقرة، وكذلك ﴿أَيْنَمَا يُوْجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] النحل، فالفاء في الآية الأولى من نفسها.

وقوله: (كَالْتَّحْلِ) بالعطف على المعنى، أو على أصل المبنى؛ لثلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه، كما لا يخفى، ثم تصرف الأولى للبقرة؛ لأنها في الإطلاق أول سورة، وهي أول ما وقع فيها.

وقال اليميني: «وعلم كونه في سورة البقرة من الفاء في (أينما) بالفاء؛ لأن أينما بالفاء، لم يقع في غيرها، والمعنى: صل بالبقرة، كوصلك بالنحل»^(١).
وأما قوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢] في الشعراء، وقوله: ﴿أَيْنَمَا تَقِفُوا﴾ [الأحزاب: ٦١] بالأحزاب، و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] في النساء.

فأكثر المصاحف على قطع (أين) عن (ما) كذا ذكره الشراح، والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل، ويستوي الأمران في الأحزاب والشعراء.
وأما ما بقي متفق على قطعه نحو قوله: ﴿فَأَسْتَفِيقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وفي بعض نسخ ابن المصنف: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢]^(٢). وهو وهم وسهو قلم. و﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣]، و﴿أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].
فوجه القطع: الأصلي.

وجه الوصل: شبهة التركيب للجزم، وهو معنى قول ابن قتيبة: «لأنها

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ٧٤).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٢٩).

أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم، بخلاف (حيث)»^(١).
كما قال الجعبري^(٢).

[٩٠] وَصِلْ فَإِلَمْ هُوَ أَلَّن نَجْعَلَا

نَجْمَعُ كَيْلَا تَحْزَنُوا تَأْسُوا عَلَى

(وَصِلْ فَإِلَمْ هُوَ أَلَّن نَجْعَلَا) بآلف الإطلاق، وهو معطوف بالعاطف
المقدّر على (فَإِلَمْ هُوَ)، وهو المنصوب على الإضافة؛ لكونها علم السورة،
أو على نزع الخافض، واعتبار الظرفية.

والمعنى: أن المصاحف اتفقت على وصل (إن) الشرطية بـ: (لم) في
قوله تعالى: ﴿فَإِلَّا تَرَىٰ تَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤] يهود، وعلى قطع ما عداه نحوه:
﴿فَإِنْ لَّمْ تَقْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿لَئِنْ لَّمْ تَنْتَهُوا﴾ [يس: ١٨]، ﴿فَإِنْ لَّمْ تَسْتَجِيبُوا
لَكُمْ﴾ [القسم: ٥٠].

فوجه القطع: هو الأصل.

ووجه الوصل: اتّحاد عمل (إن) و(لم).

وكذلك اتفقوا على وصل (أن) المصدرية بـ: (لن) الناصبة في موضعين
قوله تعالى: ﴿أَلَّن نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] بالكهف، و﴿أَلَّن نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾
[القيامة: ٣] بالقيامة.

وعلى قطع ما سواهما نحو: ﴿أَن لَّن يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢]، و﴿أَن لَّن
نَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنَّ﴾ [الجن: ٥]، و﴿أَن لَّن يَفْعَلَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥].
وأما قوله: ﴿أَن لَّن تُحْصَوْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فقال بعضهم: موصول، وقال

(١) ينظر: أدب الكتاب لابن قتيبة (ص ٤٩).

(٢) ينظر: جميلة أرباب المراصد للجعبري (٢/ ٢٠٣)، بتحقيقي.

آخرون: مفصول على^(١) ما في المقنع.

ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل؛ ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه.

فوجه القطع: الأصل مع التنبيه على أن العمل للثاني.

ووجه الوصل: التقوية مع مجانسة الإدغام، وهذا معنى قوله: (نَجْمَعُ كَيْلًا تَحْزَنُوا تَأْسُوا عَلَى)، فـ: (نَجْمَعُ) عطف على (نَجْعَلُ)، و(كَيْلًا) عطف على (فَالَمْ)، و(تَأْسُوا عَلَى) (تَحْزَنُوا)، و(عَلَى) يتعلق بـ: (تَأْسُوا).

والمعنى: أن المصاحف اتفقت على وصل (كي) بـ: (لا) في أربعة مواضع:

١- ﴿لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣] بآل عمران.

٢- ﴿لِكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] بالحديد.

٣- ﴿لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥] بالحج.

٤- ﴿لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وهو الثاني من الأحزاب.

ولهذا احترز بقوله: (عَلَيْكَ) من أوله؛ لأنه متعلق على المؤمنين، واتفقت

على قطع ما عداها، وهو الأول من الأحزاب ﴿لِيَكُنِيَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧] بالحشر، و﴿لِيَكُنِيَ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ

عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٠] بالنحل.

فوجه القطع: الأصل.

ووجه الوصل: التقوية مع تحقق عدِّ الحجر، وهذا معنى قوله:

[٩١] حَرَجٌ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطَعُوهُمْ

عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ

أي: ثالثها موضع (حَرَجٌ)؛ أي: ما وقع في سورة الحج، ورابعها الذي بعده

(١) في (ف): (وعلى).

(عَلَيْكَ حَرْجٌ)، كما سبق.

ثم قوله: ﴿وَقَطَعُوهُمْ﴾ [٣٦/أ] مبتدأ، أي: مقطوع أرباب الرسوم.

واتفاقهم على قطع (عن)، (من) الموصولة في موضعين، وهما قوله:

١- ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣] بالنور.

٢- ﴿وَعَنْ مَنْ قَوْلٍ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩] بالنجم، وليس ثم غيرهما، كما نبّه

عليه ابن المصنف، وتبعه الأزهرى^(١).

وقد قال في المقنع: «وليس في القرآن غيرهما»^(٢). قال الجعبري: «أي: لا

مفصلاً ولا موصلاً»^(٣).

وأما قول الشيخ زكريا، وتبعه الرومي: «بأن ما عداهما موصول»^(٤). فوهم منهما.

وكذا اتفقت المصاحف على قطع (يوم) عن (هم) المرفوع المحل وحده

في موضعين:

١- ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦] بغافر.

٢- ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] بالذاريات.

واتفقت على وصل (يومهم) المجرورة المحل نحو: ﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٣١)، الحواشي الأزهرية (ص ١٧٧).

(٢) قال الداني في المقنع: «وكتبوا في كل المصاحف في النور: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣]، وفي والنجم: ﴿عَنْ مَنْ قَوْلٍ﴾ [النجم: ٢٩] بالتون، وليس في القرآن غيرهما، فأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] فموصلاً بلا خلاف». ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ١٩٨).

(٣) ينظر: جميلة أرباب المراصد للجعبري (٢/ ١٨١)، بتحقيقي، ومن مطبوعات مكتبتي.

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٢٦)، شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٦٠).

يُوعِدُونَ ﴿الذاريات: ٦٠﴾، ﴿حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥].

فوجه القطع: أن (هم) مرفوع بالابتداء منفصل، فيناسبه الفصل مع كونه هو الأصل.

ووجه الوصل: أن المجرور متصل حكمًا فيلائمه الوصل.

وقد أغرب اليميني حيث قال: «وقطع لفظ (هم) الساكن الميم وقفًا ووصلًا ثابت أيضًا في السورتين. قال: وإنما قيدنا بالساكن الميم احترازًا: ﴿مِنْ يَوْمِهِمْ﴾ [الذاريات: ٦٠]؛ فإنه موصول»^(١). اهـ.

ووجه غرابته: أن هذا فرق عام لفظي، لا حكم خاص حقيقي، مع أن ميم الأولين ليس ساكنًا في الوصل عند الكل؛ بل فيه خلاف لبعضهم، وأما الوقف فلا فرق أصلاً.

[٩٢] وَمَالٍ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَا

تَحِينُ فِي الْإِمَامِ صَلِّ وَوَهْلَا

(وَمَالٍ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَا)؛ أي: وجب قطعهم، أو وكذا قطعهم (لام الجر)

عن مجرورها في أربعة مواضع:

١- ﴿مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف: ٤٩] في الكهف.

٢- ﴿وَمَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧] في الفرقان، فالمراد بهذا جنس هذا

الواقع بعد (مال).

٣- ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦] بالمعارج.

٤- ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨] بالنساء.

وعلى وصل (لام الجر) بمجرورها فيما عداها، نحو: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ١٨٠).

[النساء: ٨٨]، و﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ﴾ [الليل: ١٩].

فوجه قطع (لام الجر): هو التنبيه على أنها كلمة برأسها.

ووجه وصلها بما بعدها: تقويتها؛ لأنها على حرف واحد؛ ولأنها غير مستقلة؛ ولأنها تكتب موصولة بما دخل عليه غالباً، كما هو قاعدة كتابة العربية، ثم ما في هذه الأربعة للاستفهام فالجمهور يقفون اختياراً واضطراراً لا اختياراً على اللام اتباعاً للرسم، وأبو عمرو يقف في هذه الأربعة على (ما)، والكسائي يقف على (ما) في رواية، وعلى اللام في الأخرى، وفي نسخة: (بعدها)؛ ولأنها من تنمة المسألة السابقة.

و(لا) متعلقة بالقضية اللاحقة، وهي قوله: (تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صَلِّ وَوَهْلًا) بألف الإطلاق، ويضم الواو وتشديدها مكسور؛ أي: ضعف وغلط قائله، وانسب إلى الوهل^(١): والوهم ناقله.

وفي أكثر النسخ: (وَقِيلَ لَا)، كما نصح عليه الرومي^(٢)، واختاره الأزهري^(٣)؛ أي: وقيل لا وصل، أو المعنى: لا تصل بل اقطع (التاء) عن (حين)؛ لكن تعبيره بـ: (قِيلَ) مشعر بتضعيفه، وهو خلاف ما عليه الجمهور، فالصواب الأول، وهو مختار الشيخ زكريا^(٤)، وعليه المعول، فنكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، لا على هذه الكيفية لا تحين.

واعلم: أن أبا عبيد^(٥) قال: «رسم في الإمام - يعني مصحف عثمان

(١) وَهْلٌ وَهْلًا: ضَعْفٌ. ينظر: لسان العرب (٧٣٧/١١)، مادة: (وهل).

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطايش كيري زاده (ص ٢٦١).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٧٨).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٢٧).

(٥) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي، من

﴿الخاص به - (لا تحين) نص على أن التاء متصلة بحين﴾^(١)، وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطأ ومتصلة بـ: (لا) حكماً، وذلك لأن (لات) في قول الأكثرين هي (لا) النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة، كما دخلت على (رُبَّ)، و(ثُمَّ)؛ لذلك فـ: رُبَّتْ، وثُمَّتْ، فهي زائدة متعلقة بما قبلها، لا بما بعدها، والمعنى: ليست تلك المدة حين الفرار.

واختلف القراء، فالكسائي يقف بالهاء لأصالتها، والباقون يقفون بالتاء تبعاً لرسمها، فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على (لا)، ولا الابتداء بـ: (تحين)، وبهذا يظهر صحة نسخة: (وَهَلَا)؛ وإنما خالفهم أبو عبيد حيث قال: الوقف عندي على (لا)، والابتداء بقوله: (تحين) فيكون قراءة شاذة؛ لأنها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى، وأن وجه قراءته بقوله: لأنني نظرتها في الإمام، فوجدتها (تحين)، قال: وهذه التاء تزداد في حين، فيقال: هذا تحين كان كذا، وأنشد شعراً^(٢):

الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ

قال الناظم في النشر: «إني رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان ؓ لا مقطوعة، والتاء موصولة، ورأيت به أثر الدم، وتتبع فيه ما ذكره أبو عبيد، فرأيت كذلك [٣٦/ب] وهذا المصحف هو اليوم

= كبار علماء الحديث، حافظ، فقيه، مقرئ، عالم بعلوم القرآن، روى القراءة عن الأعمش وهو أحد الثلاثة الذين ختموا عليه. توفي بمكة سنة (٢٢٤هـ). ينظر: الأعلام (٤/١٨٨)، غاية النهاية (١/٢٧٥).

(١) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص ٢٠٢).

(٢) ينظر: خزنة الأدب (١٨/٢)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٣٣).

في المدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة»^(١). اهـ.

وقال القسطلاني: «الأكثر على خلاف ذلك، وحملوا ما حكاه أبو عبيد

على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس»^(٢).

وأما قول المصري: «فحيث صح النقل عن أبي عبيد أنه وجد ذلك كذلك

في مصحف الإمام»^(٣). فيكون كافيًا في حكم المرسوم، فيكون حكمه كحكم

غيره؛ إذ لا فرق فمدفوع؛ لأن الفرق هو مخالفته للجمهور مع مخالفته لسائر

المصاحف، فغايتة أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله.

[٩٣] وَوَزَنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صَل

كَذَا مِنْ أَلْ وَهَآ وَيَا لَا تَفْصِلِ

(وَوَزَنُوهُمْ) بالإشباع.

(وَوَزَنُوهُمْ صَل) بالإشباع؛ أي: كتب أرباب الرسوم ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ

وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] موصولين؛ أي: حكمًا؛ لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفًا،

فعدم الألف يدل على أن الواو غير منفصلة، فتكون موصولة بخلاف قوله

تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَفْقَرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] في سورة الشورى، فإن الألف

تكتب بعد الواو، فيجوز الوقف على ﴿عَصَبُوا﴾ [الشورى: ٣٧]، وكذا الابتداء

بقوله: ﴿هَمْ﴾ [الشورى: ٣٧].

قال ابن الأنباري: «قال: أبو عمرو وعاصم وعلي - يعني الكسائي -

والأعمش؛ أي: من الأربعة عشر ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حرف واحد؛ أي:

حكمًا، والأصل: (كالوا لهم)، فحذف اللام على حدّ كلتك طعامًا، فحذفت

(١) ينظر: الشرف في القراءات العشر (٢/ ٢٢٤).

(٢) ينظر: العقود السنية شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ص ٢٩١).

(٣) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤٠١).

اللام وأوقع الفعل على (هم) فصارا حرفاً واحداً؛ لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة، وكان عيسى بن عمرو يقول: ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] كلمتان؛ أي: كل منهما، وكان يقف على (كالوا) و(وزنوا)، ويتدعى به: (هم)».

والمعنى: أنه كان يجوز الوقف على الواو، والابتداء بقوله: (هم) لا أنه كان يفعل اختياراً بخلاف القراء أجمع، فإنهم لا يجوزون الوقف على الواو أصلاً؛ ولذا قال أبو عبيد: «والاختيار الأول؛ أي: قال مختار الجمهور، هو الموعول». ثم اعلم: أن في معنى (وزنواهم) نحو: ﴿وَنَقَّحْنَهُمُ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ [الكوثر: ١]، و﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنعام: ٩٢]، و﴿أَنْزَلْنَاهُ كُتُوبَهَا﴾ [هود: ٢٨]، و﴿أَوْرَثْنَاهُهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وأمثال ذلك.

(كَذَا مِنْ أَلْ وَهَا وَيَا لَا تَفْصِلُ) بالإشباع؛ أي: لا تفصل مدخول لام التعريف من (أل)، ولو قمرية، لا كتابة ولا قراءة، وكذا مدخول هاء التنبيه، وباء النداء، وإن كانت كلمات مستقلة؛ لقلة الامتزاج بينهما في الصورة نحو: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤].

ونحو: ﴿يَأْتِيَهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَكَادِمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿يَنْبِئُ﴾ [البقرة: ٤٠]. ونحو: ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿هَذَا﴾ [البقرة: ٢٥] وأمثال ذلك، فلا يوقف على (أل)، و(يا)، و(ها)، ولا يبدأ (حمد)، و(حق)، و(أرض)، و(آخرة)، و(آدم)، و(بني)، و(أنتم)، و(أولاء)، و(ذا) في الأمثلة المذكورة وأمثالها، كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفاً عليها، وبدأ بما بعدها.

وقد أخطأ الرومي حيث قال في إعراب البيت: «وإضافة الياء إلى الضمير

العائد إلى (أل) للمناسبة بينهما في التعريف^(١). فإن الصواب أن (ها) عطف على (يا)، وليس تلك الواو علامة ضمة الهمزة، وفي نسخة بالعكس، وهو الأولي كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم، كما لا يخفى.

وأيضاً (من) في البيت ليست زائدة، كما قررناه خلافاً للرومي، ثم قول الناظم (كذا) محمول على التشبيه المعنوي بين قوله: (صل)، و(لا تفصل)؛ لأن مؤداهما واحد، وإن كان بين الأمر والنهي خلاف صوري.

ومما يجب التنبيه عليه: أن ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿مَهْمَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، و﴿زَيْمًا﴾ [الحجر: ٢] موصولة في جميع المصاحف.

قال ابن الأنباري: وحَدَّثَنَا خلف، قال: قال الكسائي: (نِعِمَّا) حرفان؛ أي: كلمتان؛ لأن معناه: نعم الشيء، وكتب بالوصل؛ أي: كلمة واحدة.

ثم قال ابن الأنباري عن الكسائي: ومن قطع لم يخطئ؛ أي: في اللفظ بناء على الأصل، وإن أخطأ [٣٧/أ] من حيث إنه خالف الرسم، ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة، أما أولاً، وإما آخرًا، بخلاف الواو العاطفة، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿وَكَلِمَةً رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] موصولات، و﴿مِمَّنْ﴾ [البقرة: ١١٤] كله موصول.

و﴿أَنْتَ لِرَبِّكَ كَوْهًا﴾ [هود: ٢٨] كذلك، و﴿أَنْ يُجِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] هو مفصول. وكتبوا: ﴿أَبْنِ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠] في سورة الأعراف مفصلاً، وصورة ﴿يَبْتَنُومُ﴾ [طه: ٩٤] بطة حرف النداء موصول بالباء، وكتبوا صورة الهمزة واواً متصلة بالنون.

ومن المعلوم أن في المنفصلين يجوز الوقف على آخر كل منهما بخلاف

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٦٢).

المتصلين، فإنه لا يوقف إلا في آخر الثانية.

﴿وَيَكُنْ لِلَّهِ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَيَكُنْ لِلَّهِ﴾ [القصص: ٨٢] في موضعي القصص يوصل فيهما الياء بالكاف، كما قال الداني في مقنعه، والشاطبي في عقيلته؛ لكن وقف أبو عمرو على الكاف، والكسائي على الياء، والجمهور على آخرهما على وفق رسمهما، ومعناه: تندم وتنبه على الخطأ.

فأما: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، و﴿قُلْ يَعْجَبُونِي الَّذِينَ أَتَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فياء الإضافة ثابتة فيهما اتفاقاً، كما اتفقوا على حذفها في ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْقُزْكُمْ﴾ [الزمر: ١٠] في الزمر، واختلفوا في قوله ﷻ: ﴿يَنْصَبُوا لَأَخَوْفٍ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] في الزخرف.

وحذف ياء الإضافة أيضاً بعد نون الوقاية كثير نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢]، و﴿إِنْ يُرِيدَنَّ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٢٢].

وكذا من غير نون الوقاية كقوله: ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠]، و﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦]، ومحل بسطها كتب الرسم.

ومنها: ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٣]، فهي محذوفة بالمائدة في الأولى، وهي التي بعدها ﴿الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣].

وثابتة في البقرة وهي قوله: ﴿وَأَخْشَوْنِي وَلَا تَمَنَّ﴾ [البقرة: ١٥٠] إجماعاً، فهما كتابة وقراءة.

وأما الثانية في المائدة وهي التي بعدها: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [البقرة: ٤١] فمحذوفة رسماً، ويثبتها أبو عمرو وصلًا.

من المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] على قراءة الضاد المعجمة، و﴿نُتِجَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] بيونس، و﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾

[طه: ١٢]، ﴿وَإِذْ أَوْفَىٰ الْوَعْدَ﴾ [النمل: ١٨]؛ إلا أن الكسائي يقف فيه بالياء، و﴿يَهْدِي﴾
 الْعُمَى﴾ [الروم: ٥٣] بالروم؛ إلا أن حمزة والكسائي يقفان بالياء، و﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾
 [الصافات: ١٦٣]، ﴿فَمَا تَنْفِرُ الْفُجْرُ﴾ [القمر: ٥]، ﴿الْجَوَارِ الْكُنُشَاتِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، ﴿الْجَوَارِ
 الْكُنُشِ﴾ [التكوير: ١٦].

وأما قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] فمحذوفة الياء أيضاً؛ لكن أثبتها
 نافع وأبو عمرو وصلّا، وابن كثير في الحاليين.
 ثم قوله: ﴿ذَا الْآيَةِ﴾ [ص: ١٧]، وكذا ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِآيَاتٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]،
 فيصح الآخر؛ لأن وزنه فعل فمعنى؛ الأيد: القوة، بخلاف ﴿أُولَى الْآيَةِ﴾
 [ص: ٤٥]؛ لأنه جمع (يد) أصلها (يدي).

وأما: ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿وَالِ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]،
 و﴿وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، فمحذوف الياء؛ إلا أن ابن كثير يثبتها وفقاً.
 و﴿الْمُهْتَدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨] بالأعراف ثابتة، وفي غيره محذوفة؛ لكن
 فيه انحلال كما سبق في ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وأمثال ذلك كثير
 محله الشاطبية الصغرى، وهي الرائية من جهة الرسم، والكبرى من جهة
 اختلاف القراء.

وحذفت الواو من لام الفعل، من غير جازم في أربعة مواضع:

- ١- ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١].
 - ٢- ﴿وَيَمْنَعُ اللَّهُ الْكَافِرَ﴾ [الشورى: ٢٤].
 - ٣- ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦].
 - ٤- ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨].
- وليس منه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي﴾ [الإسراء: ٥٣]، كما في بعض مصاحف
 العوام، فإنه خطأ عظيم في هذا المقام.

﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] فالحذف اتفاقاً على خلاف في كونه جمعاً أو مفرداً أريد به الجنس.

ثم اعلم: أنه كان مكّي يقول في نحو: ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [الإنعام: ٥٧]: «بأنه لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل، وإن وقف على الأصل خالف الرسم».

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «وكان أبو حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك؛ إلا برء ما حذف، وهو القياس في العربية». قال: «على أن الأئمة على خلاف ذلك والقراءة سنة متبعة». اهـ. وفيه بحث لا يخفى؛ إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة في مثل تلك الكلمة: لا مقطوعة ولا موصولة؛ وإنما ثبت على خلاف القياس رسم الكتابة، فالتحقيق ما قاله مكّي، حيث لا ضرورة في العدول عن الدراية، من غير ثبوت الرواية.

قال المصري: «فإن قلت: كيف يوقف على نحو: ﴿يُنْجِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠]؟ قلت: يوقف على ذلك برء الياء؛ لأنها حذفت من الكتابة؛ لكرهه الجمع بين صورتين متفتتين، واكتفاء بالكسرة التي قبلها، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف؛ بل يرد ما حذف، والله أعلم»^(١). قلت: يرد عليه أن هذا خلاف ما أجمع عليه القراء^(٢)، وكان اختيار بعض

(١) ينظر: الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٤١٨-٤١٩).

(٢) ما ذكره الحافظ ابن الجزري في النشر يخالف ما ذهب عليه علي القاري، حيث أجاز إثبات الياء المحذوفة رسماً عند الوقف، وعن هذه القضية يقول ابن الجزري: «قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره؛ إنما يعنون بذلك الحذف المحقق لا المقدّر مما حذف تخفيفاً لاجتماع المثليين أو نحو ذلك، =

النحاة في هذا الاكتفاء على أن عروض السكون في الوقف، لا يرفع حكم كسر ما قبلها؛ ولذا جَوَّز النحاة أيضًا اجتماع الساكنين حينئذ، حيث [٣٧/ب] لم يعتبروا بالعارض.



= أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿مَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿دُعَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿مَلَجَعًا﴾ [البقرة: ٥٧] بالآلف بعد الهمزة، وكذلك على الوقف على: ﴿تَرْكًا﴾ [الشعراء: ٦١]، و﴿رَمًا﴾ [الأنعام: ٧٦] ونحوه مما حذف منه الياء وكذا الوقف على نحو: ﴿يُتَيِّءُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] بالياء، وكذلك يريدون الإثبات المحقق لا المقدّر، فيوقف على نحو: ﴿وَأَيْتَايَ ذِي الْقُرْفَيْنِ﴾ [التحليل: ٩٠] على الهمزة، وكذا على نحو: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٨٨] لا على الياء والواو؛ إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة كما قدّمنا. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٣).

[باب التاءات]

[٩٤] وَرَحِمْتُ الزُّخْرِفَ بِالتَّاءِ زَبْرَةً

لَاغَرَفٍ رُومَ هُودَ كَافِ الْبَقَرَةِ

(وَرَحِمْتُ الزُّخْرِفَ بِالتَّاءِ زَبْرَةً) يرفع (رَحِمْتُ) ونصبها؛ أي: رسم عثمان
 أو كتب أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ: (رَحِمْتُ) في سورة الزخرف،
 وكذا: (لَاغَرَفٍ رُومَ هُودَ كَافِ الْبَقَرَةِ) بحذف العاطف في الكل للوزن، وبالنقل
 والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في (لَاغَرَفٍ)، وضبط (هُودَ) و(كَافِ)
 بالفتح؛ لأنهما اسما سورتين.

وأما قول الرومي: «وإضافة الأعراف إلى الروم والكاف إلى البقرة لفظًا
 لأدنى ملاسة»^(١). فمحمول على عدِّ الملاحظة لما قدَّمناه من حسن المقابلة.
 ثم اعلم: أن هاء التانيث في المصحف الكريم ينقسم إلى مات رسم
 بالهاء، وهو المسمَّى بالتاء المربوطة، وإلى ما رسم بالتاء، وهو المسمَّى
 بالتاء المجرورة.

فأما ما رسم بالهاء؛ فإن الوقف عليها بالهاء مما اتفق عليه القراء، وهو
 الموافق لقاعدة الكتابة العربية.

وأما ما رسم بالتاء؛ فإنه مما اختلف في الوقف عليه فأبن كثير وأبو عمرو
 والكسائي يقفون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء، من نحو: (فاطمة،
 وقائمة) إجراء لهاء التانيث على سنن واحد، وهي لغة قريش، ويترتب عليه
 أيضًا إمالة الكسائي، وكذا جواز الروم والإشمام وعدمهما للكل، والباقون
 يقفون بالتاء تغليبًا لجانب الرسم، وهي لغة طيء.

(١) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٦٤).

فلا بدّ للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء؛ ليتحرّى في جميعهما الصواب في الأداء.

وقد خصّ الناظم ما رسم من ذلك بالتاء لقلته، ويعرف ما عداها بكثرة، ومجموع ما ذكره من (رحمت) سبعة؛ لأنها في الزخرف موضعان:

١- ﴿أَمْرٌ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

٢- ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، والمموم يفهم من إطلاق الناظم، ومن الإضافة الجنسية.

٣- وفي الأعراف: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

٤- وفي الروم: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠].

٥- وفي هود: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ﴾ [هود: ٧٣].

٦- وفي مريم: ﴿ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢].

٧- وفي البقرة: ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨].

وما عدا هذه السبعة بالهاء، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾

[الزمر: ٥٣].

[٩٥] نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلٍ إِبْرَهُمُ

مَعًا أَخْبِرَاتٌ عُقُودُ الثَّانِ هَمَّ

(نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلٍ إِبْرَهُمُ) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة في إبراهيم، كما صرح به القاموس^(١)، فلا يحتاج إلى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة: «حذف منه الألف والياء؛ لأنه اسم أعجمي، والعرب إذا عربته

(١) إبراهيم: اسم أعجمي، وفيه لغات: إبراهيم، وإبراهم، وإبراهيم بحذف الياء. ينظر: لسان العرب (٤٨/١٢)، مادة: (برهم).

تخالف بين ألفاظه للخفة، وينضم إلى ذلك ضرورة الوزن^(١). اهـ.
وفي جعله معرباً نظر لا يخفى، والمراد به سورته، و(ثَلَاثُ) بالرفع عطف
على (نِعْمَتُهَا) بحذف العاطف، والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما منصوبان
حيث قال: «وزبر بالناء أيضاً (نِعْمَتُهَا)»^(٢). ولا يصح.
قول الرومي: «إنه نصب على الظرفية؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون
ظرفاً له، وجعله ظرفاً لقوله: (نِعْمَتُهَا) مخلاً بالمعنى؛ لأن ضمير: (نِعْمَتُهَا)
راجع إلى (البقرة)»^(٣).

والحاصل: أن لفظ (نعمت) رسم بالناء في أحد عشر موضعاً:

١- في البقرة: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وفي النحل ثلاث مواضع:

٢- ﴿وَيَنِعْمَتَ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

٣- ﴿وَيَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٣].

٤- ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤].

وفي إبراهيم موضعان:

٥- ﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨].

٦- ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وإليهما أشار

بقوله: (مِمَّا أَخِيرَاتُ عُقُودِ الثَّانِ هُمْ) ضبط: (أَخِيرَاتُ) بالنصب على الحال
من مجموع (ثَلَاثُ نَحْلٍ). وموضعي إبراهيم احتراز من أوائل النحل، وأول
إبراهيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهن أخيرات.

(١) ينظر: الفوائد السرية في شرح الجزرية (ص ١٩٥).

(٢) ينظر: الفوائد السرية في شرح الجزرية (ص ١٩٥).

(٣) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٦٨).

وقال ابن المصنف: «(أَخِيْرَاتُ) [٣٨/أ] صفة لـ: (ثَلَاثُ النحل)، وموضعي إبراهيم الأخيرين»^(١). اهـ.

ولا يخفى أن (الأخيرين) في قوله؛ ليس في محله. واحترز به عما في أول النحل: ﴿وَإِنْ تَمُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُخْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، وعما في أول إبراهيم ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦].

ثم ضبط قوله: (عُقُودُ الثَّانِ) بضم الدال وفتحها، والضم هو الأتم على أنه عطف على (ثَلَاثُ).

٧- والمراد بالعقود سورة المائدة، ووقع (نعمت) فيها في موضعين، والمراد هنا الثاني المقرون بهم بتشديد الميم الساكن وقفًا؛ أي: بقوله: (هَمْ)؛ يعني في قوله: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١].

وأما في نسخة بدل: (هَمْ) بفتح المثلثة؛ أي: هناك كما نقله الشيخ زكريا، فهو تصحيف للمبنى وتحريف للمعنى، وأغرب من هذا ما ذكره اليماني من أن في بعض النسخ، ثم بضم الثاء؛ أي: ثم لقمان.

[٩٦] لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ

عِمْرَانُ لَعْنَتْ بِهَا وَالتُّورِ

(لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ) برفع (لُقْمَانُ)، و(فَاطِرٌ)، وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق في (عقود)؛ ولعل وجه النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعول (زير)، كما تقدّم.

وكذا قوله: (عِمْرَانُ لَعْنَتْ بِهَا وَالتُّورِ)؛ إلا أن قوله: (لَعْنَتْ) مبتدأ منقطع عما قبله، و(والتُّورِ) مجرور عطفاً على ضميره المجرور في (بِهَا) الراجع إلى (عِمْرَانِ).

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٤٦).

المراد به سورته من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين، وجمع من البصريين، وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين، كما حققناه في الحاشية المسماة بـ: (الجمالين للجلالين) عند قوله تعالى: ﴿قَسَاءُ لَوْنٍ بِهِمْ وَالْأَزْهَامَ﴾ [النساء: ١] حيث قرأ حمزة بالجزم^(١).
والحاصل أن:

- ٨- في لقمان عند قوله تعالى: ﴿فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٣١].
- ٩- وفي فاطر: ﴿يَعْمَتَ اللَّهُ عَلَيْكَ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [الطور: ٣].
- ١٠- وفي الطور: ﴿فَذَكِّرْ مَا أَنْتَ بِنَعْمَةٍ﴾ [الطور: ٢٩].
- ١١- وفي آل عمران: ﴿وَاذْكُرُوا أَنْعَمَتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣] مكتوب بالتاء المجرورة.

ولم يرتب بين السور للضرورة، وما عدا هذه المواضع المذكورة، فكل نعمة بالهاء مسطورة نحو قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].
ثم أخبر أن لفظ (لعت) مرسوم بالتاء في موضعين:
١- في آل عمران: ﴿فَتَجَعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].
٢- وفي النور: ﴿وَالْخُفُوسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٧].

هذا وعبرة الناظم قاصر عن المراد بما في سورة آل عمران؛ حيث أطلقها ولم يقيد بما يفهم المقصود منها؛ إذ جاء فيها أيضاً ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٧]، وهو بالتاء المربوطة، فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في (رحمت) الزخرف، مع أن المتبادر من إطلاقها العموم، فرحم الله الشاطبي حيث تفتن لها، وقيد في الرائية بقوله:

(١) ينظر: تحبير التيسير (ص ٢٣٤)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٣٤).

..... فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ ابْتَدَرَا

مع الإشعار بأنه هو الواقع في أولها، ثم ما عدا هذين، فبالهاء كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦١].

[٩٧] وَأَمْرَاتٌ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصِ

تَحْرِيمَ مَعْصِيَتِ بِقَدْ سَمِعَ يُخَصِّصَ

(وَأَمْرَاتٌ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصِ) بتثوين (أَمْرَاتٌ) على أنه مبتدأ، وينصب: (يُوسُفَ عِمْرَانَ) على الظرفية؛ أي: الكائنة فيهما، وكذا (الْقَصَصِ)، وسكن بالوقف، والمفهوم من شرح الشيخ زكريا، أن (أَمْرَاتٌ) منصوبة مضافة حيث قَدَّرَ وزير، فتدبر.

وقال اليميني: «مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ومنها امرأت؛ أي: ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت، وقوله: (يُوسُفَ) مبتدأ خبره محذوف؛ أي: محلها سورة يوسف. وقوله: (عِمْرَانَ الْقَصَصِ) معطوفان على (يُوسُفَ)، وحرف العطف محذوف للوزن»^(١).

وأغرب الرومي؛ حيث جعل (امرات) مضافة إلى (يُوسُفَ)، وهو مضاف إلى (عِمْرَانَ)، وهو إلى (الْقَصَصِ) بناء على أن الإضافة لأدنى ملابسة. ووجه الغرابة: لا يخفى على ذوي النهى، ويستفاد من عموم موضعي يوسف مما قَدَّمناه في (رَحِمْتُ الزُّخْرُفَ)، فتدبر.

(تَحْرِيمَ مَعْصِيَتِ بِقَدْ سَمِعَ يُخَصِّصَ) ف: (تَحْرِيمَ) منصوب أيضًا على الظرفية أو على المفعولية. والمراد به سورة التحريم. و(مَعْصِيَتِ) منوون؛ لكونها مبتدأ، وجوز جره حكاية؛ لأنها وردت في

(١) ينظر: شرح الجزرية لبحرق اليميني (ص ١٨٥).

القرآن مجرورة، ويخص بصيغة المجهول، ويجوز تذكيره باعتبار لفظ (قد سمع)، وتأنيته باعتبار سورته.

والمعنى: أن (امرات) مرسومة بالتاء في سبع مواضع:

١- ﴿أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ ثُرُودٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

٢- ﴿وَأَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْكَنَ﴾ [يوسف: ٥١] كلاهما بيوسف.

٣- ﴿وَإِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥] في آل عمران.

٤- ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩] في القصص.

٥- ﴿وَأَمْرَأَتُ نُوحٍ﴾ [التحريم: ١٠].

٦- ﴿وَأَمْرَأَتُ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠].

٧- ﴿وَأَمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: ١١] في التحريم، وما سواها بالهاء.

والقاعدة الكلية أن المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء، وغيرها بخلافها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨].

ثم أخبر أن لفظ (معصيت) [٣٨/ب] مخصوص بموضعي قد سمع: ﴿وَيَنْتَحِرُونَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ [المائدة: ٨]، ﴿فَلَا تَنْتَحِرُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ [المائدة: ٩]، ولا ثالث لهما، ويستفاد من العموم من إطلاقها.

[٩٨] شَجَرَتِ الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرِ

كُلًّا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفَ غَافِرِ

(شَجَرَتِ الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرِ) بجر: (الدُّخَانِ) على أن الإضافة بمعنى: في، ويحوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض، وأسكن تاء (سُنَّتْ) ضرورة، وهي مضافة إلى سورة فاطر.

(كُلًّا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفَ غَافِرِ) فقلوه: (كُلًّا) حال من (سُنَّتْ) الواقعة في فاطر والأنفال بالنقل عطف على (فاطر) و(أخرى)؛ أي: وسنت أخرى هي

في غافر ف: (أخرى) في محل جر. و(غافر) بدله، وفي بعض الأصول: (وَحَرْفُ غَافِرٍ) بالجر مضافاً.

والمعنى: كذلك قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣] في سورة الدخان مرسومة بالتاء، بخلاف غيرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ﴾ [الصفات: ٦٤].

وكذلك (سُنَّتْ) في خمس مواضع مرسومة بالتاء: ثلاثة في فاطر:

١- ﴿إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣].

٢- ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

٣- ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]، وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله: (كُلا).

٤- وفي الأنفال: ﴿مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

٥- وفي غافر: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾

[غافر: ٨٥] وهي آخر السورة؛ لكن قول ابن المصنف: «(أخرى غافر)؛ أي: آخرها»^(١).

غير مستقيم للفرق بين الآخر، والأخرى، كما لا يخفى على ذوي النهى.

ومع هذا هو بيان لمحل لا احتراز عن أوله وآخره لعدم تحقق تعدده،

ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾

[الإسراء: ٧٧].

ثم كان حقه أن يذكر (سُنَّة) أولاً؛ لكونها من الألفاظ المكررة،

ثم يذكر (شجرة) الدخان، فإنها من الكلمات المفردة، والاعتذار عنه

ارتكاب الضرورة.

[٩٩] قُرْتُ عَيْنَ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ

فَطَرْتُ بَقِيْتُ وَإِنْتُ وَكَلِمْتُ

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٤٨).

(قُرْءَةً عَيْنٍ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ)؛ أي: وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] في القصص، بالإضافة إلى لفظ (عَيْن) احتراز عن المضاف إلى (أعين) في قوله تعالى: ﴿قُرْءَةً أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤] في الفرقان، ومن ﴿قُرْءَةً أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] في السجدة. ﴿وَرَرَّحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩] في سورة الواقعة التي أولها، إذا وقعت بخلاف غيرها نحو: ﴿جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ [الفرقان: ١٥].

(فَطُرَتْ بِقِيَّتْ) بسكون التاء، فيهما (وَابْنَتْ) بالتنوين، (وَكَلِمَتْ) ولو قال: (كلمة) كان أكثر سلاسة؛ أي: وكذا رسمت بالتاء ﴿فَطُرَتْ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠] بالروم، و﴿بَقِيَّتْ اللَّهُ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦] في هود، ولعله اكتفى باللفظ عن القيد بعد التنوين، أو لوجودها كذلك في هود، فخرج بـ: (بَقِيَّتْ) البقية المنونة في قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى﴾ [البقرة: ٢٤٨]، و﴿أَوَّلُ بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]، ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢] في التحريم، ولم يقع غيرها ﴿وَكَلِمَتْ رَبُّكَ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٣٧] في الأعراف بقوله: [١٠٠] أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ

جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ حُرِفَ

(أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ) بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]؛ لكن (كلمت) التي في الأنعام بالتاء أيضًا؛ إلا أنه مندرج في ضمن قوله: (وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ حُرِفَ) بصيغة المجهول فيهما، فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية، وهي كل ما اختلف القراء في إفراده وجمعه قراءة، فإنه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة.

والمراد: أن مفردة أيضًا بالتاء؛ إذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم

يكون بالتاء؛ سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية، ولذا [كلمت
اختلفوا في الجمع والإفراد] أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء، واختلفوا في
مفردتها ومجموعها اثنا عشر موضعاً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَقَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ
صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] في الأنعام قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي.
و﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [يونس: ٣٣] أول يونس قرأهما
بالإفراد غير نافع وابن عامر، واختلف المصاحف في ثاني يونس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]، [٣٩/أ] ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ
كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٦] في الطول، والقياس فيهما التاء إذ قرأهما
غير نافع وابن عامر بالتوحيد.

و﴿ءَايَتٌ لِلسَّالِينَ﴾ [يوسف: ٧] في سورة يوسف، قرأها ابن كثير بالإفراد،
﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتٍ﴾ [يوسف: ١٥] كلاهما
في يوسف أيضاً، قرأهما غير نافع بالتوحيد، و﴿لَوْلَا أَرْزَلَكَ عَلَيْهِ ءَايَتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾
[العنكبوت: ٥٠] في العنكبوت، قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي.
﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبا: ٣٧] في سبا، قرأها بالتوحيد حمزة.

﴿فَهُمْ عَلَى يَنْتِ مِنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠] في فاطر، قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو
عمرو وحفص وحمزة.

﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ [صلت: ٤٧] في فصلت، قرأها بالتوحيد
ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي.

و﴿جَمَلْتُ صَفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣] قرأها بالإفراد - أي: صورة وإلا فهي جمع
حقيقة - حفص وحمزة والكسائي.

ثم اعلم: أنهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة
في الوقف، أيتهما الأصل للأخرى، فذهب سيويه وجماعة إلى أن التاء هي

الأصل، مستدلين بجريان الإعراب عليها دون الهاء، ويأن الوصل هو الأصل، والوقف عارض، قالوا: وإنما أبدلت هاء في الوقف فرقاً بينهما، وبين التاء التي في ﴿عَفْرِتٌ﴾ [النمل: ٣٩]، و﴿مَلَكُوتٌ﴾ [الأنعام: ٧٥].

وقال ابن كيسان: بل فرقاً بينهما وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل، نحو: خرجت وضربت، وذهب آخرون إلى أن الهاء هي الأصل؛ ولهذا سميت هاء التانيث، لا تاء التانيث؛ وإنما جعلوها تاء في الوصل؛ لأنها حيثئذ يتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة لشبهها بحروف العلة؛ لخفائها فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها، وهو التاء.

ومما يجب التنبيه عليه أن قوله: ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [يوسف: ٤] مرسوم بالتاء، والشامي بفتحها، ويقف عليها بالهاء، ووافقه ابن كثير.

وكذلك: ﴿هَيَّاتِ﴾ [المؤمنون: ٣٦] مرسوم بالتاء، ووقف عليها البزي والكسائي بالهاء، وكذا ﴿مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿وَلَاتٍ﴾ [ص: ٣]، و﴿أَلَلَّتْ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿ذَاتٌ﴾ [الأنفال: ١]، وقف عليها الكسائي بالهاء، وقد نظمها في بيت وقلت:

واللات مع لات كذا مرضات ويا أبت وذات مع هيئات

[باب همز القطع وهمز الوصل]

[١٠١] وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ يَضُمُّ

إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ

(وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ يَضُمُّ) مع ضم الهمزة؛ لكن لا مطلقاً في جميع الأحوال؛ بل كما قال: (إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ) بصيغة المجهول خبر كان؛ أي: مضموماً.

اعلم: أن الهمزة في أول الكلمة إما همزة قطع، وهي التي تثبت وصلًا وبدءًا، وإما همزة وصل، وهي التي تثبت في الابتداء، وتسقط في الدرج.

قال ابن المصنف: «ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل؛ فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل؛ ليعلم بذلك أن ما عداها همزة قطع»^(١). اهـ.

وفيه بحث لا يخفى، والظاهر: أن همزة الوصل أكثر وجودًا من همزة القطع في الكلام؛ إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر؛ فلذا اختار بيانها، ومن المعلوم أن الابتداء لا يمكن؛ إلا بمتحرك، فأول الكلمة إن كان متحركًا فظاهر، وإن كان ساكنًا، فيحتاج إلى همزة الوصل.

وَسُمِّيَتْ هَمْزَةً وَصْلًا؛ لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ ولذا سماها الخليل سَلَمَ اللسان.

ثم همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف، ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في ماضٍ ثلاثي كما مر، أو رباعي كـ: (أكرم)؛ بل في الخماسي كـ: (انطلق)، والسداسي كـ: (استخرج).

(١) ينظر: الحواشي المفهومة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٥٢).

وحكمها في الماضي المعروف الكسر لا غير، وأما في المجهول، فلا يكون إلا مضمومًا، وأما الأمر الحاضر، ففيه تفصيل كما ذكره الناظم، وقدم حكم الأفعال؛ لأن همزة الوصل في الأفعال بالأصالة، وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الأمر، إذا كان ثالثه مضمومًا ضمًّا لازمًا لا عارضًا كما سيأتي نحو: ﴿أَنْظُرْ﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿وَأَعْبُدْ﴾ [الحجر: ٩٩]؛ وإنما عدل عن الكسرة إلى الضمة مع أن الأولى هي الأولى؛ لكونها الأكثر في همزة الوصل؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة.

والحال أن لا عبرة بالساكن بينهما حيث إنه ليس بحاجة، ولمناسبة عين الفاعل. وأما إن كان ثالثه مكسورًا كسرًا لازمًا أصليًا، أو مفتوحًا فابتدئ بها مكسورة على أصلها نحو: ﴿أَضْرِبْ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿أَذْهَبْ﴾ [الإسراء: ٦٣]، وأشار إلى ذلك بقوله:

[١٠٢] وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي

الْأَسْمَاءِ غَيْرِ السَّلَامِ كَسْرُهَا وَفِي

(وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي)؛ أي: واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه.

أما وجه كسره في مكسوره: فهو لمناسبة بينهما، كما في ضمه مع مضمومه. وأما وجه كسره في مفتوحه: فالحمل له على [٣٩/ب] مكسوره، كنظيره في إعراب المشنئ والجمع، كذا ذكره الشيخ زكريا.

والأظهر لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار بعض الصيغ؛ ولأن همزة القطع غالبًا تكون مفتوحة؛ فلا بد من ظهور المغايرة.

وأما إذا كان ثالث الفعل مضمومًا ضمًّا غير لازم، بأن يكون عارضًا لإعلال كسوته أيضًا نحو: ﴿أَمْسُوا﴾ [ص: ٦] فإن أصله: (امشيوا) نقلت ضمة الياء إلى

الشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار (أمشوا). وكذا قوله: ﴿أَتَتُونِي﴾ [يونس: ٧٩]، وقد ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح إلى أن حصر تصوير الأمثلة مختص بالأوامر من الثاني المجرد، ولعلمهم غفلوا عن أنه كذلك حكم الأمر مطلقاً، والماضي من الثلاثي المزيد ما عدا باب الأفعال، فإن همزته مطلقاً قطعية؛ سواء كان ذلك الفعل الماضي معلوماً أو مجهولاً نحو: ﴿اجْتَمَعَتِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، و﴿اجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و﴿اسْتَكْبَرَتْ﴾ [من: ٧٤]، و﴿أَوْتَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿أَشْرَى﴾ [التوبة: ١١١]، و﴿أَخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [من: ٦٣]، لمن قرأ بالإخبار.

ونحو: ﴿أَنْطَلِقُوا﴾ [المرسلات: ٢٩]، و﴿اسْتَخَفُّوا﴾ [هود: ٣] بعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال: (ثالث من الفعل)، ولم يقل: (عين الفعل)، فافهم. وقال الشيخ زكريا: «وابدأ وجوباً»^(١). ولعله أشار إلى الخلاف الواقع في نحو: (قُلْ اذْعُوا) (الإسراء: ٥٦) حال الوصل، كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله: وَصَمَّكَ أَوْلَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضْمُّ لَزُومًا كَسْرُهُ فِي نِدِّ حَلَا ثم قول الناظم: (وفي حرف جر مدخولها). قوله: (الْأَسْمَاءُ غَيْرُ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي) بتشديد الياء، سكن وقفاً أو خُفِّفَ، فهو فعيل؛ بمعنى: واف؛ أي: تام. والمعنى: كسر الهمزة فيها تام، بخلافها في لام التعريف، فإنها تفتح طلباً للخفضة فيما يكثر دوره.

و(غَيْرَ) إما مجرور على أنه نعت (الْأَسْمَاءِ)، أو المنصوب على الاستثناء. والمراد بـ: (اللَّامِ) لام التعريف، و(كَسْرُهَا) مرفوع على أنه مبتدأ،

(١) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ٢٣٣).

وضميرها راجع إلى الهمزة في أول الأسماء، وخبره (وَفِي)، (وَفِي الْأَسْمَاءِ) متعلق بـ: (كَسَرُهَا)، واللام في (الْأَسْمَاءِ) متحركة منقولة إليها من الهمزة بعدها؛ حيث أدرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل.

فالمعنى: أن همزة الأسماء كلها مكسورة، غير همزة لام التعريف، فإنها تكون مفتوحة دائماً طلباً للخفة فيما يكثر دوره، واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع؛ لأنها حرف لا اسم، ومن ثمة قال ابن المصنف: ليس مستثنى منها؛ بل من قوله: (واكسره)؛ يعني: من ضميره؛ أي: واكسر الهمز فيما ذكر غير همز ال^(١) التعريف، وفيه بُعد من حيث اللفظ، كما قال زكريا:

[١٠٣] ابْنِ مَعَ ابْنَتِ امْرِئٍ وَائْتَيْنِ

وَأَمْرًا رَأَةً وَأَسْمَ مَعَ اثْنَتَيْنِ

فقوله: (ابْنِ) بالجر بدل من الأسماء، كما ذكره الشيخ زكريا، أو عطف بيان، وهو الأظهر.

فالمراد بالأسماء الآتية، وأما قول الرومي: وفي الأسماء خبر مقدم لقوله (كَسَرُهَا)، وفي (ابْنِ) عطف على قوله: (وَفِي الْأَسْمَاءِ)^(٢). فليس في محله؛ بل خطأ من جهة المبنى، وكذا من طريقة المعنى، أما المبنى فلأنه يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الإبطاء، بخلاف ما قدمناه في تحقيق المبنى.

وأما المعنى: فلأن الأسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الأسماء المذكورة، فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة، وأيضاً لا يصح حمل الأسماء على العموم، ويكون العطف من قبيل التخصيص؛ لأن

(١) في (ف): «لام».

(٢) ينظر: شرح الجزرية لطاش كبري زاده (ص ٢٧٨).

جميع همزات الأسماء ليست موصولة، ولا كلها مكسورة، وكان الشيخ أراد بالأسماء ما فيه الهمزة المكسورة السماعي، فلا يرد عليه القياسي، وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعداً كالا فتعال والانفعال والاستفعال، مما ورد في القرآن، أو لم يرد، أو لأنه اكتفى بما يفهم من كسر همزه في الألف، وكسر همزه في مصدره بالقياس.

وأما تفسير اليمنى الأسماء بالمصادر من نحو: ﴿أَيْتَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿وَأَخْتَلَفَ الْأَيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿أَنْتَقِمَ﴾ [آل عمران: ٤]، فليس في محله ما سبق من تحقيق المرام.

وأما سائر الأسماء، فمختلفة الأوائل، فمنها مفتوحة كـ: ﴿إِدَامَ﴾ [البقرة: ٣١]، أو مكسورة كـ: ﴿إِزْهَمَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو مضمومة كـ: ﴿أَجَاجَ﴾ [الفرقان: ٥٣].

وقد يقال: إن هذا كله يندفع بأن الضمير في (أكسره) إلى همزة الوصل، لا إلى الهمز مطلقاً، ثم ما اختاره الناظم من أن التعريف باللام وحده، والهمزة زائدة؛ إذ لو كانت مقصودة لم تحذف، كما لا تحذف همزة أم.

وأن هو مذهب سيويه وأكثر النحاة خلافاً لما ذهب إليه الخليل، من أن (أل) حرف ثنائي، تفيد التعريف؛ لأنها من [أ/٤٠] خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها، وهي بمنزلة (قد)، و(هل) في الأفعال، وذلك ثنائي فكذلك هذه. أقول: ولعل وجه حذف همزه؛ كثرة الاستعمال.

والحاصل: أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي، وهو عشرة أسماء ذكر سبعة منها لورودها في القرآن؛ إلا أنه ترك باقيها لضرورة النظم، كما قاله المصري وسبقه الرومي.

منها: ﴿أَبْنَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وأصله: (بنو) بفتحين لقولهم في تكسيره أبناء،

وأفعال في الأصل جمع فعل، نحو: نبأ وأنباء، وخبر وأخبار، فأعلّ بأن استثقل الضمة على الواو، وحذف اللام لالتقاء الساكنين، وأسكن الأوّل، وأدخلت عليه همز الوصل.

ومنها: ﴿أَبْنَتْ﴾ [التحريم: ١٢]، وأصله: (بنوة) كشجرة، وهي مؤنثة (ابن) فحكمها حكمه.

ومنها: ﴿أَمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦] للمذكر، و﴿أَمْرَأَةً﴾ [النساء: ١٧٢] للمؤنث، وفيهما لغة أخرى، مرء، ومراءة؛ وإنما أدخلوا الهمزة عليهما وإن كانا تأمّين من حيث إنّ لهما همزة، ويلحقهما التخفيف، فيقال: مرء، ومرءة، فجريا مجرى ابن وابنة.

ومنهما: ﴿أَثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦] للمذكر، و(اثنتان) للمؤنث، وأصلهما (ثنيان، وثنيتان) كجملان وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة: ثنويّ، فحذفت اللام وأسكنت الثاء، وجيء بهمزة الوصل.

ومنها: ﴿أَسَمَ﴾ [المائدة: ٤]، وأصله: (سِمَوُ) بوزن قَتَوُ وصِنَوُ، فحذفت الواو؛ لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين؛ لتعاقب تلك الحركات عليها، وأتى بهمزة الوصل، وهذا مذهب البصريين، وفيه أن العلة المذكورة منقوضة في دلو. اللهم إلا أن يقال: بأن استعمال الاسم أكثر من الدلو، واطراد العلة غير لازم.

وأما مذهب الكوفيين أن أصله: (وَسَمُ)؛ أي: علامة؛ لأن الاسم علامة للمسمّى، ويعرف هو به.

والمختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره: (أَسْمَاء)، لا (أَوْسَام)، وفي تصغيره: (سَمِيّ) لا (وُسَيْم)، وعند إسناد الضمير المرفوع المتحرك: (سَمَيْتُ)، ولا: (وَسَمْتُ)، كوعدت.

قال ابن الناظم: «ومنها: (است)، وأصله: (سَتَه) كجمل؛ لتكسيه على (أستاه)، وأهمله الناظم؛ لأن البيت لم يسعه»^(١).

قلت: الصواب في الاعتذار أن يقال: لعدم وروده في الكتاب؛ لاسيما وذكره مستهجن عند أولى الألباب.

وأما قول خالد: «وينبغي أن يريد (أل) الموصولة، و(ايم) في اللغة (أيمن)، فإن قالوا: هي أيمن، فحذفت اللام، قلنا: و(ابنم) هو (ابن) فزيدت الميم، وحكمها مع ما ذكرنا الكسر، ومع لام التعريف الفتح»^(٢). فالجواب: أن لام التعريف يشمل نوعيه، و(ايم) لم يجيء في القرآن العظيم، وكذا (ابنم)، مع أنه علم حكمه من (ابن)، فإن الميم زائدة للتوكيد والمبالغة، كما في (زرقم)؛ بمعنى: الأزرق. ومراد المصنف ببيان ما في الكتاب، والله أعلم بالصواب.

وأما قول ابن المصنف وقد تبعه الرومي: «لو قال الناظم مكان: (كسرها): أيمن، وفي لو في مدفوع، كما لا يخفى على أرباب الوفاء لعدم وجود الاستيفاء»^(٣).

وقال الشيخ زكريا: «ذكر ابن الناظم هاهنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح»^(٤).

قلت: وهو كذلك؛ ولذلك أعرضت عما فيه من المغلوق والمفتوح.

(١) ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٥٧).

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٨٥).

(٣) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص ١٨٥)، الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية (ص ٢٥٧).

(٤) ينظر: الدقائق المحكمة (ص ١٢٦).

[باب الوقف على أواخر الكلم]

[١٠٤] وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ

إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَفْضِ الْحَرَكَةِ

(وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ) الجار متعلق بالوقف، وهو مفعول، (وَحَاذِرِ)

أمر؛ بمعنى: احذر على المبالغة، فإن المفاعلة إذا لم يصح منها المغالبة فهي للمبالغة.

والمعنى: احذر الوقف بتمام الحركة، كما يفعله جهال القراء في نحو:

﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١].

ثم اعلم: أن الوقف لغة: مصدر وقفت الدابة وقفاً: حبستها، فوقفت هي وقفاً، فهو لازم، ومتعد، والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعاً ورجوعاً، وصدَّ صدّاً وصدوداً.

واصطلاحاً: قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شيء، وإلا فَيُسَمَّى قطعاً كذا ذكره، ولا بدعي، أو يسمَّى وقفاً أيضاً؛ لأن بعض القرآن يتعلق ببعض، ويستحب الحال والمرتل، فيصدق الوقف على أول السور، وآخر القرآن. غايته أن بسملة الفاتحة حكماً، كما عرف في محله.

ثم أنواع الوقف ثلاث:

أولها: الإسكان المحض: وهو الأصل؛ لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة.

وثانيها: الرّوم: وهو إتيان بعض الحركة بصوت خفي، وكأنه يضعف صوتها لقصر زمانها، فيسمعها القريب المصغي دون البعيد؛ لأنها غير تامة، والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيشمل الأصم والقريب إذا

لم يكن مُصْغِيًا.

وثالثها: الإشمام: وهي أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارة إلى الضم، وتترك بينهما بعض انفراج^(١)؛ ليخرج النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت [٤٠/ب] بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها، فهو شيء يختص بإدراكه العين، دون الأذن؛ لأنه ليس بصوت يسمع؛ وإنما هو تحرك عضو، فلا يدركه الأعمى.

والروم يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه مع بعض الحركة صوتًا ما يكاد الحرف أن يكون به متحركًا، واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة؛ بأن هيأت العضو للنطق بها.

والمراد بالإشمام، هو الفرق بين ما هو متحرك في الأصل فأسكن للوقف، وبين ما هو ساكن في كل حال، فإذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم: (إِلَّا إِذَا رُمْتَ قَبْضُ حَرَكَةٍ) استثناء مفرغ من أعم الأحوال، و(البعض) مضاف إلى (الحركة)، وهو مفعول لفعل مقدر؛ أي: واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع أحوال الوقف، وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجبر، والضم والفتح والكسر نحو: ﴿تَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿وَقِيلَ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿تَسْلِمُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿الضَرْطُ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، و(سير)؛ إلا إذا رمت وقف الروم، فأت ببعض الحركة؛ ولكن محله

(١) نلاحظ هنا أن الشارح استعمل مصطلح (الانفراج بين الشفتين)، عند الإشمام، ولم يستعمل هذا المصطلح عند حديثه عن الإقلاب أو الإخفاء الشفوي، فلماذا؟! والجواب: أن التلقي والمشافاة في عصره كانت بإطباق الشفتين عند نطقهم للإخفاء الشفوي والإقلاب، ولم يكن بعد تم استحداث شيء اسمه الفرجة عند نطقهما، هذان الله تعالى لا اتباع سبيل السلف في القراءة، وأبعدنا عن اتباع منهج صوفية التجويد، ممن يتعبدون إلى الله بما لم يشرع.

إذا كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة،
بخلاف ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة؛ ولهذا قال:

[١٠٥] إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَضْبٍ وَأَشْمٍ

إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ

(إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَضْبٍ)، وبنسخة (وبنصب)، (وَأَشْمٍ)؛ أي: قف به
بالإشمام (إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ)؛ أي: للإشارة إلى ضمة الحركة
من الكلمة الموقوف عليها، (فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ)؛ أي: إذا كانت تلك الكلمة
مرفوعة أو مضمومة، بخلاف ما إذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوضة^(١)
أو مكسورة.

والمغايرة بين أنواع الإعراب لإفادة عموم الحكم بين الحركات الإعرابية
وبين الحركات البنائية، فإن الرفع والنصب والجر من ألقاب الإعراب، والضم
والفتح والكسر من ألقاب البناء، فيستوي في الأحكام المذكورة المنون وغير
المنون، والمعرب والمبني من الاسم ونحوه.

ثم اعلم: أن الروم والاختلاس يشتركان في التبعية؛ إلا أن الروم أخص
من حيث إنه لا يكون في الفتح والنصب، ويكون في الوقف دون الوصل،
والثابت من الحركة أقل من الذاهب، والاختلاس أعظم؛ لكونه يتناول الحركات
الثلاث، كما في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿نِعْمًا﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾
[البقرة: ٦٧] عند بعض القراء في الأمثلة الثلاثة، ولا يخص بالآخر، وهو محل
الوقف، والثابت من الحركة أكثر من الذاهب، وذلك أن يأتي بسببها، وهذا لا
يضبط إلا بالمشافهة بالسمع من أفواه أرباب أداء القراءة.

(١) في (ف): «محفظة».

ثم اعلم: أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التانيث، ولا في ميم الجمع، ولا في الحركة العارضة، كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمْعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٌ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا
أما هاء التانيث: فإنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو: ﴿وَهْدَى وَرَحْمَةً﴾ [يونس: ٥٧]، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء: ٢٢]، وإلى ما رسم بالتاء نحو: ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣١] فما رسم بالهاء، لا يوقف عليه؛ إلا بالهاء الساكنة؛ إذ المراد بالروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل، ولم يكن على الهاء حركة في الأصل؛ إذ هي مبدلة من التاء، والتاء معدومة في الوقف.

وأما ما رسم بالتاء، فإن الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء؛ لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل؛ ولذا قال الشاطبي: (وفي هاء تانيث)، ولم يقل: (في تاء تانيث).

وأما ميم الجمع: نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الفتح: ٧]، و﴿إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، فهي تنقسم إلى ما تحرك في الوصل للجمع [نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ونحوه، مما يقع قبل السكون، وإلى ما تحرك بالضم أو الكسر موصولاً لبعض القراء، ويسكن لبعضهم.

فأما النوع الأول: [٤١/أ] فلا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن حركته عارضة، كحركة: ﴿وَأَنْذِرِ الدِّينَ﴾، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [الراهم: ٤٤]، و﴿لَنْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، والغرض من الروم والإشمام؛ إنما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل، باعتبار الأصل.

وأما النوع الثاني: فعند من يقرأ بالإسكان، فلا يدخلان فيه على قراءته؛ لأنهما إنما يدخلان في المتحرك، ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضاً على

قراءته روم ولا إشمام عند الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي القاسم الشاطبي -
رحمهما الله - لأن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل؛ وإنما حركتها عارضة
لأجل واو الصلة والتقاء الساكنين.

وقال مكِّي: «يدخلان عليه؛ لأن حركتهما بنائية كهاء الكناية»، وفرق الداني
بين ميم الجمع وهاء الكناية، بأن الهاء محركة قبل الصلة، بخلاف الميم يعني:
بدليل قراءة الجماعة، فعوملت كحركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات،
ولم يكن للميم حركة، فعوملت بالسكون، فهو كالذي تحرك لالتقاء الساكنين،
وهنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله^(١):

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا
البيتين.

وحاصله: أنه إن وقع قبلها ضمة أو كسرة، أو واو أو ياء نحو: ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾ [طه: ٥٨]، و﴿عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فبعض يجوز الروم
والإشمام، وبعض يمنعهما.

فوجه الجواز: إجراؤه على القاعدة.

ووجه المنع: استثقال الخروج من ثقل إلى مثله، والإشارة إليه في
موضع الاستراحة.

وأما إن انضمت الهاء بعد فتحة أو الألف نحو: ﴿لَهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿نَادَتْهُ﴾ [النزعات: ١٦] دخله الروم والإشمام بلا خلاف؛ لعدم العلة المانعة منهما.
وأما الحركة العارضة: وهو ما حرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو:

(١) قال الشاطبي:

وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مَثَلًا
أَوْ أَمَامَهَا وَآوٌ وَيَاءٌ وَيَغْضُهُمْ يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿جِيئَكَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [الاعلى: ١٤]، و﴿مَنْ اسْتَبْرَقَ﴾ [الرحمن: ٥٤]، فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام؛ لأن الحركة إنما عرضت لساكن لقيه حال الوصل، وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى، فلا يعتد بها، فلا وجه للروم والإشمام، بخلاف نحو: ﴿مَلَأَ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿وَقَدْ﴾ [النحل: ٥] إذا نقلت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام، حيث قرءا بالروم والإشمام فيهما؛ لأنها حركة الهمزة، وهي تدل عليها، فكان الهمزة ملفوظ بها، كما صرح به مكِّي، فنظمت هذه الأحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت:

وهاء تأنيث وعارض الكلام ممتنع الروم مع الإشمام
ولا يخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع، فلا يحتاج إلى الفرق، وهذا في النظم أيضًا تكرر الحركة، وهو عيب، فلو قال: (بعض حركة) ^(١) برفع (بعض) على أن تنوينه بدل من المضاف إليه؛ أي: وبعض من الحركة بركة وكفاية.

وقد ختم المصنف مباحث علم التجويد بمباحث الوقف، إيما إلى حسن المقطع، ولقد أحسن في ذلك وأجاد فيما أفاد، والله الهادي إلى الرشاد، والملهم إلى السداد.

(١) في (ف): «بركة»، وهو تصحيف.

[الخاتمة]

[١٠٦] وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمُقَدِّمَةَ

مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةً

(وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمُقَدِّمَةَ) بفتح ياء الإضافي على لغة، لا كما قال

المصري: إنه للضرورة.

والنظم: مصدر، ويحتمل أن يراد به المنى المفعول، واللام في (الْمُقَدِّمَةَ)

للعهد الذي تقدّم، وبينها وبين ما يجمع من لفظه صنعة الجنس، نحو قوله

تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، على ما هو مقرر ومحرّر في

صنع البديع.

(مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةً) تَقَضَّى أصله: تقضض، فأبدلوا من الضاد الأخير

ياء لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات، مشتق من انقض الحائط وسقط.

والمراد: انقضى نظمي المقدمة، وفي بعض النسخ: (وقد انقضى)، والأول

أصح، كذا ذكره الرومي؛ لكن كون تَقَضَّى مضاعفاً غير صحيح؛ بل هو ناقص،

ففي الصحاح: تَقَضَّى، وانقضى بمعنى واحد، وإن كان باهما مختلفاً، نعم باب

التفعل أصله: للتكلف، فمعناه: الانقضاء شيئاً فشيئاً.

والظاهر: أن المراد هنا مجرد الانتهاء؛ أي: وقد انتهى نظمي لهذه المقدمة

في علم تجويد القراءة، وهي مني لقارئ القرآن تحفة متقدمة، وهدية متصلة،

فجزاه الله عنا خير الجزاء والمثوبة.

ف: (تَقْدِيمَةً) مبتدأ مؤخر، وقال اليميني: حال كونها مقدمة.

قلت: ف: (مِنِّي) بها متعلقة، ويجوز أن يكون (قارئ القرآن) مفرداً مراداً به

الجنس، أو جمعاً حذف نونه للإضافة.

[١٠٧] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خَتَامٌ

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ وَالسَّلَامِ

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خَتَامٌ) بكسر الخاء، وجملة: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) يختم به للمقدمة؛ ليكون الشكر أولاً وآخرًا على جزيل النعمة، وجميل المنّة؛ وليكون ختامه مسكًا، كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ﴾ (المطففين: ٢٥-٢٦)؛ [٤١/ب] أي: آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة.

وأصل الختام: الطين الذي يختم به الإناء للعصمة أو الحرمة، ففيه تلويح إلى تأكيد ختم المقدمة وتلميع إلى ذكر صاحب ختم النبوة؛ ولذا قال: (ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ وَالسَّلَامِ)؛ أي: ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالى، ختام، وكذا السلام، ويحتمل أن يكون (السَّلَامُ) معطوفًا على (الصَّلَاةُ) وخبرهما محذوف؛ لأنه معلوم بقرينة المقام؛ ولتعيينه ﴿بِهَذَا الْمَرَامِ﴾. ولذا جاء في نسخة بعد قوله: (على النبي أحمد وآله) بتنوين (أحمد) للضرورة وفي نسخة بدل لفظ (أحمد): (المصطفى)، وهو أولى، كما لا يخفى.

(وصحبه وتابعي منواله) بكسر الميم؛ أي: طريقه وحاله في أفعاله وأقواله، وفي بعض النسخ:

على النبي المصطفى المختار وآله وصحبه الأطهار

وحاصله: أن الصلاة والسلام لها ختام، كما أن الحمد لله سبحانه لها ختام، ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد ختام، ففيه إيماء إلى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لأرباب التأيد، ويحتمل أن يكون قوله: (وَالسَّلَامُ) كلامًا مبتدأ مآله تمام اكتفاء بالمرام، كما هو عادة بعض

الكرام، من ختم كتابهم بلفظ والسلام كما قيل:

وكنـت ذخـرت أفكارـي لوقـت فـكان الوقـت وقـتك وـالسلام
وكنـت كطـالب الدنـيا لحر فأنت الحر وانقطع الكلام
وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى ملائكتك المقربين، وعلى
أهل طاعتك أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قال شارحه المُلّا علي بن سلطان القاري رَحِمَهُ اللهُ ذَاكِرًا من أخذ هو عنه
القراءات من مشايخه الأجلة الثقات :-

وأما سندي في تحقيق القراءات، وتدقيق الروايات، فعلى المشايخ العظام
والقراء الكرام، من أجلهم في هذا الفن الشريف، وأكملهم شيخ القراء بمكة
الغراء وحيد عصره، وفريد دهره العالم العامل، والصالح الكامل الشيخ:
سراج الدين عمر اليميني الشوافي بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافي، وجزاه
عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي، وقد قرأ على جماعة، قرءوا على
الإمام العلامة: محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وإمامها، وهو قرأ
على الشيخ: زين الدين عبد الغني الهيثمي المصري، وهو على خاتمة القراء
والمحدثين الشيخ: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس
سره السري، وهو أخذ عن شمس الدين: ابن الكياني، عن اللبان، عن التقي
الصالح كمال الدين العباسي، عن الإمام ولي الله أبي القاسم الشاطبي، عن ابن
نجاح، عن ابن هذيل، عن أبي عمرو الداني، وسنده مذكور في كتابه التيسير منتهيًا
إلى البشير النذير ﷺ، وعلى آله وأصحابه وأحبابه، وعلى الأئمة المجتهدين
في أنواع علوم الدين، وعلى إخوانه من النبيين، سلام على المرسلين، والحمد
لله رب العالمين. [٤٢/أ]

هذه مقامات الإمام أبي القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: وحيث وفق الله اللطيف

لإتمام شرح هذا المتن الشريف، فلنختمه بترجمة المصنف المنيف فنقول:
هو الإمام الولي بالاتفاق أحد الأئمة في الآفاق، أبو القاسم بن فيره بن أبي
القاسم خلف بن أحمد الرعيني^(١) الشاطبي، كان إماماً في القراءة والتفسير،
وحافظاً في الحديث بصحيح نسخ البخاري ومسلم من حفظه، ويملي النكت
على المواضع المحتاج إليها من لفظه، أستاذاً في العربية، عارفاً بعلم الرؤيا، له
كرامات كثيرة شهيرة.

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وأخذ القراءة عن أبي هذيل، عن
أبي داود، عن أبي عمرو الداني، عن شيوخه المذكورة في أسانيد قراءتهم في
التيسير وغيره، وسمع الحديث من السلفي ونحوه، وكان ضريراً، ومع ذلك لا
يظهر منه لذكائه وفطنته من الأعمى في حركاته، وكان لا يتكلم إلا بما تدعو
الضرورة إليه، ويسمع الأذان من غير المؤذن كرامة لديه، ويعدل أصحابه عن
أشياء أخفوها عليه، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وخضوع
واستكانه، ويمنع جلسائه من الخوض، إلا في العلم والقرآن، وكان يعتل العلة
الشديدة، ولا يشتكي ولا يتأوه، وإذا سُئِلَ عن حاله قال: العافية، لا يزيد على
ذلك، وله غير هذه القصيدة اللامية، كالقصيدة الرائية في مرسوم الخط العثماني،
وقصيدة دالية خمسمائة بيت، لخص فيها التمهيد لابن عبد البر، وهو اثنا عشر
مجلداً، وقد تطلعت بهذا الشرح إلى جنبه رجاء الدخول في زمرة أصحابه.

وتوفي الشيخ رحمته الله تعالى يوم الأحد، بعد صلاة العصر، وهو اليوم الثامن
من بعد العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة، ودُفِنَ يوم الاثنين

(١) في (ف): «الرعي».

في مقبرة النيساني، وتُعرف تلك الناحية بسارية، وقبره بمصر يزار ويتبرَّك به^(١).
وأما طريقي إلى المصنف في رواية القصيدة إجازة فيما ذكره شيخ مشايخي
خاتمة المجتهدين، والحافظ العلامة في علوم الدين جلال الدين السيوطي
رحمته تعالى أخبرني شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني إجازة، أخبرنا أبو
إسحاق إبراهيم بن أحمد المقرئ إجازة، أخبرنا العلامة بدر الدين بن جماعة
قال: أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأزرق، قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم
الشاطبي رحمته تعالى.

وقد نقل القرطبي أن الشاطبي رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول
الكعبة الشريفة اثني عشر ألف أسبوع^(٢)، كلما جاء في أماكن الدعاء قال: اللهم
فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت العظيم، انفع
بها كل من قرأها.

وروي عنه أيضاً أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقام بين يديه ﷺ وقدم
القصيدة إليه، وقال يا سيدي يا رسول الله: انظر هذه القصيدة، فتناولها النبي
ﷺ بيده المباركة، وقال: هي مباركة من حفظها دخل الجنة، زاد القرطبي: بل

(١) من الزيارة البدعية: التبرُّك والتمسح بالقبور؛ سواء كان المقبور نبياً أو ولياً أو غير ذلك،
لعدم ورود ما يدل على ذلك من الشارع. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في هذا المقام:
(وقد اتفق العلماء على ما مضت به السنة من أنه لا يشرع الاستلام والتقبيل بمقام إبراهيم
الذي ذكره الله تعالى في القرآن وقال: ﴿وَأَعْبُدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]. فإذا
كان هذا بالسنة المتواترة وباتفاق الأئمة لا يشرع تقبيله بالفم ولا مسحه باليد، فغيره من
مقامات الأنبياء وغيرهم أولى أن لا يشرع تقبيلها بالفم ولا مسحها باليد. ينظر: موسوعة
الدفاع عن رسول الله ﷺ (٤/٩٣).

(٢) نقل كثير ممن ترجم للشاطبي هذا العدد للطواف؛ كما ذكره علي القاري، ويبدو أن الراوي
بالغ في عدد الطواف، أو وقع في الكلام تصحيف من الناسخ. والله أعلم.

من مات وهي في بيته دخل الجنة^(١). اهـ. والله أعلم. [٢٤/ب]
نهاية مخطوط: (المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية)، يليه مخطوط:
(المسألة في البسملة) لعلّي القاري.



(١) تنبيه: لا تؤخذ الأحكام الشرعية من المنامات، ولا يحكم لأحد بجنة أو بنار لرؤى رآها.
وأما كلام القرطبي لو ثبت صحة نسبته إليه، فلا يصح منه شيء.

الْحَسَنَةُ فِي الْبِسْمَةِ

تَصْنِيفُ الْإِمَامِ

نُورُ الدِّينِ مُلَّا عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانٍ مُحَمَّدٍ الْقَارِي
الْحَنْفِيُّ الْهَرَوِيُّ الْمَكِّيَّ (ت ١٠١٤هـ)

تحقيق

أ / فَرْحَانُ سَيِّد حَرْبَاوِي

باحث في علم مصنفات التجهيز والقراءة

والدروس سابقاً بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المسألة في البسملة [النص المحقق]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب زدني علماً

واجعل البسملة لي براءة من عذاب الجحيم

نقل عن فتاوى النوازل، للإمام أبي الليث رحمته الله تعالى سُئل محمد بن مقاتل الرازي، عن رجل ابتداء سورة براءة، ولا سَمَّى، هل هو خطأ؟ فقال: «هو خطأ؛ إلا أن يدمجها الأنفال».

وقال أبو القاسم: «الصحيح ما قال محمد بن مقاتل؛ لأن رجلاً لو أراد أن يبتدأ قراءة آية أو سورة من السور، كان مأموراً بأن يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم؛ فكذلك إذا ابتداء سورة التوبة». اهـ. وقد تعلق بظاهره من توهم أن البسملة من أول براءة قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وأن هذا قول باطل مخالف للكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وتفصيله يطول، ومجمله أن الأئمة الأربعة:

منهم من نقل كونها من القرآن كالإمام مالك رضي الله تعالى عنه وأتباعه. ومنهم من أثبتها، وهو الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وأشياعه. وعلمائنا المحققون على أنها آية أنزلت للفصل، ولا شك أن بسملة أول براءة، ووسط النمل خارجة عن المبحث اتفاقاً.

وأما إمامنا الأعظم رضي الله تعالى عنه فليس له نص في المسألة. هذا وقد صرح قاضي خان: أن البسملة عندنا ليست من الفاتحة، فإذا كان

المذهب أنها ليست منها مع كونها فاتحة الكتاب ومثبتة في جميع المصاحف العثمانية وغيرها.

وقد ثبت قراءة البسملة فيها بطرق صحيحة عن النبي ﷺ داخل الصلاة وخارجها، وتقرر في [١/أ] المذهب أن قراءتها سنة بالاتفاق؛ بل واجبة عند بعضهم في أول ركعات الصلوات، على اختلاف في تعيينها، وأن المعتمد عدم قراءتها بين الفاتحة والسورة، فهل يتصور كونها من أول براءة وترك قراءتها خطأ؟ هذا لا يقبله العقل السليم، والذوق الفهيم؛ بل في المنقول ما يدل على بطلان هذا القول السقيم وبيانه: أن القراء أجمعوا على أنها تُقرأ في أول كل سورة ابتداء بها؛ إلا براءة، وخيروا القارئ في أجزاء السورتين [من] الإتيان بها وتركها؛ إلا في أثناء براءة، فإنهم اختلفوا فيها.

والمعتمد عدم الجواز، نعم شرذمة قليلة منهم طائفة شاذة جاوزوا قراءتها في أول براءة، لكن لا لكونها منها؛ بل للتبرُّك أو لغيره من العلل الآتية: قال السخاوي: «جواز التسمية في أول براءة حال الابتداء بها؛ هو القياس - يعني: لا المنقول المنصوص الذي عليه الأساس، قال: لأن إسقاطها إمّا لأن براءة نزلت بالسيف، أو لعدم قطعهم - يعني الصحابة رضي الله تعالى عنهم - بأنها سورة مستقلة؛ فالأول: مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسّمى للتبرُّك، وعلى الثاني: نُجَوِّزها لجوازها في الأجزاء، وقد عُلم الغرض من إسقاطها فلا مانع منها»^(١).

وقال المهدوي: «وأما براءة فالقراء مجمعون على ترك الفصل بينها وبين الأنفال بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أولها حال الابتداء بها؛

(١) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٤٨٤).

سواء من رأى البسملة حال الابتداء بأواسط السورة، فإنه يجوز أن يُبتدأ بها من أول براءة عند من جعل السيف علة لها^(١).

وقال ابن شيطا: «ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة، فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالبسملة متبركاً بها، ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج إن الله [١/ب] تعالى، كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض السور أن يفعل ذلك؛ وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلالة، وخرق للإجماع، ومخالف للمصاحف»^(٢). اهـ.

وهذا كله يدل على أن قراءتها جائزة عندهم، ولم يقل أحد بأن تركها خطأ، فينبغي أن يحمل قوله على إرادة المبالغة بناء على زعمه المختار عند هذا القول الشاذ، وعلى الخطأ في العبارة وقعت بطريق المشاكلة لكلام سائل المسألة، ثم استثنائه صريح منه أنه تبع الشرذمة، وإن لم يرد من قراءة البسملة في أولها كونها منها، وإلا لاستواء الإدراج وغيره، ويدل عليه المصحح أيضاً؛ لكن قد عرفت أنه مأمور في أول السور بها، ومخير في أثنائها؛ فلا يطابق مدعاه بأن تركها خطأ.

فملخص الكلام وملخص المرام: أن هذا قول شاذ مبني على غير قياس صحيح، موهم أن تكون البسملة من أول براءة، وهو مع ذلك بحمد الله ﷻ الملك الجبار ساقط عن حيز الاعتبار في عمل جميع أهل الديار، حتى في كتاب الصغار؛ وما ذلك إلا بوعدة تعالى حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وبإخباره ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ

(١) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري (١/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٠٣).

كُلُّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا^(١).

فافتح بصرك للإنصاف، وأغمص عين الاعتساف^(٢)، وانظر إلى ما قال وتأمل ما صحَّ عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: «لا يحلُّ لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا»^(٣)، وقد تبعه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في هذا المقال بقوله: «إذا صحَّ الحديث، فهو [٢/أ] مذهبي، واضربوا في الحائط قولِي»^(٤).

وهذا ما ظهر لي في الجواب، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تمت الرسالة المذكورة، بحمد الله تعالى وعونه وحسن توقيقه، وهذا آخر ما انتهى إلينا من ذلك، والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

في ٢٨ القعدة سنة ١٢٧٦. [٢/ب]

نهاية المخطوط الثاني: (المسألة في البسملة) لعلي القاري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.



(١) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (١٩/٤٦٧)، ح ١١٨، المستدرک علی الصحیحین (١٩/٤٩٦)، ح ٨٧٣٨.

(٢) يقال: اعتسف الطريق اعتسافاً: إذا قطعه دون صوب توخاه. ينظر: لسان العرب (٩/٢٤٥)، مادة: (عسف).

(٣) ينظر: عيون المسائل للسمرقندي الحنفي (ص ٤٨٥).

(٤) ينظر: المجموع (١/٩٢).

أهم المصادر والمراجع

- الإيضاح في القراءات العشر - تصنيف: الإمام أحمد بن أبي عمر الأنديزي (ت بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق: منى عدنان غني، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة تكريت كلية التربية، عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار، الذين انتشرت قراءاتهم في سائر الأقطار - تصنيف: عبد الوهاب بن وهبان المزني الحنفي (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشر دار ابن حزم بيروت / ط الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني - تصنيف: د. أبو أوس إبراهيم الشمسان، الناشر مجلس النشر العلمي جامعة الكويت / ط الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- الاحتجاج للقراءات في كتاب (حجة القراءات) للشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة - للطالب: علي بن عامر بن علي الشهري، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية / عام ١٤٢٤هـ / ١٤٢٥م.
- الأحرف السبعة ومرتلة القراءات منها - تصنيف: د. حسن ضياء عزز، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت / ط الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء - تصنيف: صبري الأشوح، الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة / ط الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- اختلاف القراء السبعة في الباءات والتاءات والنونات والباءات والشاءات - تصنيف: أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، تحقيق: سر الختم الحسن عمر، الناشر جامعة الملك سعود / ط الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو بن العلاء - تصنيف: د. عبد الصبور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي - بالقاهرة / ط الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية - للطالب: أحمد محمد أبو عريش الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية / عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- أسرار التكرار في القرآن المسمّى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان - تصنيف: الإمام محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر دار الفضيلة / بدون تاريخ.

- أوراق غير منشورة من كتاب المحكم لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، الناشر مركز تحقيق التراث الإسلامي، بدون تاريخ.
- الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات - تصنيف: د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، الناشر مكتبة الرشد الرياض / ط الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- الإيضاح شرح الإمام الزبيدي - تصنيف: عفيف الدين أبو التوفيق عثمان بن عمر الناشري الزبيدي ثم اليمني (ت ٨٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، الناشر دار الضياء طنطا، ط الأولى الثالثة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- آراء محمد شاكر وجهوده اللغوية - تصنيف: محاسن بنت أحمد بن محمود مولوي قربان، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية، عام ١٤٣٠هـ.
- إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر - تصنيف: الإمام الحافظ أبي العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلاتسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية، عام ١٤٠٤هـ.
- الإشارة بلطف العبارة في القراءات المأثورة بالروايات المشهورات - تصنيف: الإمام الحافظ أبي نصر منصور بن أحمد العراقي (ت نحو ٤٥٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن عبد المحسن الفريخ، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية، عام ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف - تصنيف: العلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، الناشر دار الصحابة للتراث / القاهرة، ط الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية (توجيهه - أثره على المعنى) - للطالب: منصور سعيد أحمد أبو راس، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية، عام ١٤٢٦هـ.
- الأحكام النحوية والقراءات القرآنية جمعاً وتحقيقاً ودراسة من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف، - للطالب: علي محمد النوري، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية اللغة العربية، عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي - تأليف: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي - مصر، ط الخامسة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية، تأليف: د. الطاهر خليفة القراضي، الناشر الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- الإيضاح في القراءات العشر - تصنيف: الإمام أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت ٤٧٠هـ)،

- تحقيق منى عدنان غني، زوجة الدكتور الفاضل سالم قدوري الحمد، أخو د. غانم قدوري الحمد، بورك فيهم جميعاً، وهي رسالة لنيل درجة الدكتوراة من كلية التربية للبنات جامعة تكريت، عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- إيضاح المقالة فيما ورد بالإمالة - تصنيف: الإمام يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: د. سعاد صبيح براك الصبيح، الناشر دار البشائر الإسلامية - بيروت لبنان / ط الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
 - إيضاح الوقف والابتداء - تصنيف: العلامة أبي بكر بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ط الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م.
 - إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام عثمان بن عفان رضي الله عنه - تصنيف: الشيخ محمد حبيب الله بن الشيخ عبد الله بن ما يأي الجكني نسباً الشنقيطي، الناشر مكتبة المعرفة - سورية / ط الثانية ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
 - الإمام الهذلي ومنهجه في كتابه الكامل في القراءات الخمسين - رسالة دكتوراه إعداد: عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، نوقشت بجامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين، عام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
 - أثر الوقف على الدلالة التركيبية - تصنيف: د. محمد يوسف حبلس، الناشر دار الثقافة العربية بالقاهرة، ط الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
 - أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين - تصنيف: د. أحمد مختار عمر، الناشر عالم الكتب بالقاهرة، ط الثانية ١٩٩٣م.
 - أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية قراءة وتوجيه وإعرا ب للقرآن الكريم - رسالة ماجستير للطالبة: يسرى محمد ياسين الغباني، مقدمة لجامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين، عام ١٤٠٩هـ.
 - أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه - تصنيف: د. أحمد خالد شكري، الناشر دار عمار الأردن / ط الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
 - إتمام الإعلام (ذيل لكتاب الإعلام لخير الدين الزركلي) - تصنيف: د. نزار أباطة، ومحمد رياض المالح، الناشر دار صادر - بيروت، ط الأولى ١٩٩٩م.
 - الإعلام بتصحيح كتاب الإعلام - تصنيف: محمد بن عبد الله الرشيد، الناشر دار ابن حزم - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
 - الإدغام الكبير في القرآن الكريم - تصنيف: العلامة أبي عمرو بن العلاء المازني أحد القراء

- السبعة (ت ١٥٤هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم محمد حسين، الناشر مركز المخطوطات والتراث والوثائق / الكويت، ط الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- أصوات القرآن كيف تتعلمها وتعلمها - تصنيف: يوسف الخليفة أبو بكر، الناشر مكتبة الفكر الإسلامي بالخرطوم السودان، ط الأولى ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م.
 - إعراب القراءات السبع وعللها - تصنيف: أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
 - إعلام السادة النجباء أنه لا تشابه بين الضباد والظاء، تصنيف: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الناشر مكتبة السنة بالقاهرة، ط الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
 - الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله ﷻ في مذهب القراء السبعة في التفسير والإمامة وما كان بين اللفظين مجملًا كاملاً - تصنيف: الإمام المقرئ أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون بن عبيد الله بن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الناشر جمع وتصوير الزهراء للإعلام العربي، ط الأولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
 - الألفات ومعرفة أصولها - تصنيف: الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، الناشر مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية العدد (١) ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ.
 - الإيقاظ شرح بهجة اللحاظ بما لحفص من روضة الحفاظ للعلامة السنودي - تصنيف: العلامة سعيد يوسف السنودي، الناشر مكتبة السنة / القاهرة، ط الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
 - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد - تصنيف: العلامة جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر دار البشائر - دمشق / سورية، ط الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
 - إتحاف القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين - تصنيف: العلامة رضوان بن محمد بن سليمان الشهير بالمخللاتي (ت ١٣١١هـ)، تحقيق: الشيخ عمر مالم أبه حسن عبد القادر المرابطي، الناشر مكتبة الإمام البخاري، مصر / الإسماعيلية، ط الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
 - الإنباء في أصول الأداء - تصنيف: أبي الأصبع الشمسي المعروف بابن الطحان الأندلسي الإشبيلي (ت ٥٦١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر مكتبة الصحابة الإمارات الشارقة، ط الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة - للإمام شمس الدين محمد خليل القباقي (ت ٨٤٩ هـ) تحقيق د. أحمد خالد شكري الناشر دار عمار / عمان ط الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- إتحاف الفضلاء في بيان من ألف في الضاد والظاء - تصنيف: الشيخ جمال بن السيد رفاعي الشايب، الناشر مكتبة السنة / القاهرة، ط الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- إتحاف حملة القرآن في رواية عثمان الملقب بورش - تصنيف: العلامة محمد بن حسن محمد بن أحمد المنير السمنودي (ت ١١٩٩ هـ)، تحقيق: الشيخ عبد العظيم محمود عمران، الناشر مكتبة أولاد الشيخ / القاهرة، ط الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- أرجوزة في الضاد والظاء - تصنيف: العلامة محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحياي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: الشيخ جمال بن السيد رفاعي الشايب، الناشر مكتبة السنة / القاهرة، ط الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- الأجوبة العلمية على أسئلة ملتقى أهل التفسير - القراءات، رسم المصحف، علم التجويد - تصنيف: د. غانم قدوري الحمد، الناشر دار عمار / عمان، ط الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- الإتيان في علوم القرآن - تصنيف: العلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر - ط الرابعة / ١٣٩٨ هـ.
- أصوات اللغة - تصنيف: د. عبد الرحمن أيوب، الناشر مطبعة الكيلاني / القاهرة، ط الثانية ١٩٦٨ م.
- الأصوات ووظائفها - تصنيف: محمد منصف القماطي، كلية التربية، جامعة الفاتح، ليبيا / الناشر جامعة الفاتح / ليبيا، ١٩٨٦ م.
- إدغام القراء - تصنيف: العلامة أبي سعيد السيراقي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، معهد الآداب - الناشر جامعة باتنة، الجزائر / ط الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
- الإتيان لصفات ومخارج حروف القرآن - تصنيف: الشيخ مصطفى محمد مصطفى عبده، الناشر دار بن خلدون / القاهرة.
- الإضاءة في بيان أصول القراءات - تصنيف: العلامة محمد بن علي الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، الناشر دار الصحابة / بطنطا، ط الثانية ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين - تأليف محمد محمد سالم محيسن، الناشر الجهاز المركزي للكتب الجامعية / القاهرة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

- الإمام أبو القاسم الشاطبي، دراسة عن قصيدته حرز الأمان في القراءات، تصنيف: د. عبد الهادي عبد الله حميتو، الناشر دار أضواء السلف / الرياض، ط الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م.
- إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر - تصنيف: العلامة أبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي (ت ٥٤١ هـ)، الناشر دار الصحابة للتراث / القاهرة، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
- أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار - تصنيف: الإمام داود سليمان بن نجاح الأموي (ت ٤٩٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، الناشر مجمع الملك فهد المدينة المنورة السعودية / ط الأولى ١٤٢٧ هـ.
- الإقناع في القراءات السبع - تصنيف: العلامة أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت ٥٤٠ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، الناشر دار الكتب العلمية / بيروت، لبنان، ط الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- الإقناع في القراءات السبع - تصنيف: العلامة أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت ٥٤٠ هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، الناشر جامعة أم القرى / السعودية، ط الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- الإمام محمد الطاهر ابن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسيره التحرير والتنوير، للدكتور: محمد ولد سيدي ولد حبيب، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين / عام ١٤٢٧ هـ.
- الأعلام - تصنيف: العلامة خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الناشر دار العلم للملايين / ط الخامسة، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- أبو بكر بن عياش الأسدي - قراءاته القرآنية ومروياته التاريخية - تصنيف: شكيب كاظم، الناشر دار الإرشاد للنشر - جمص سورية / ط الأولى ٢٠٠٨ م.
- أبحاث في علم التجويد - تصنيف: د. غانم قدوري الحمد، الناشر دار عمار / عمان، ط الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والسلاطات - تصنيف: العلامة المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري، الناشر دار المغني / الرياض، ط الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي

(ت٣٩٢هـ)، للطالب: إبراهيم سطعان عواد المساعيد، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة آل البيت كلية الآداب والعلوم قسم اللغة العربية/ بدون تاريخ.

• الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية - للطالب: أنجب غلام نبي بن غلام محمد، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التربية للبنات بمكة المكرمة/ عام ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

• الإمالة في القراءات واللهجات العربية - تصنيف: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر دار الهلال بيروت/ ط الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.



فهرس

٥	مقدمة
١٠	ترجمة علي القاري الهروي
١٠	اسمه ومولده
١٢	ثناء العلماء عليه
١٣	مذهبه
١٥	شيوخه
١٩	تلامذته
٢١	مؤلفاته
٣٣	سند علي القاري في القراءات والروايات
٣٤	سند علي القاري بمتن الشاطبية
٣٤	وفاته
٣٥	التعريف بمخطوط المنح الفكرية
٣٥	اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف
٣٥	شروح الجزرية التي اعتمد عليها علي القاري
٣٦	مصطلحات علي القاري في شرحه ومنهجه
٣٧	وصف المخطوط
٣٩	منهج التحقيق
٤١	مصورات من المخطوط

٤١	الورقة الأولى من مخطوط المنح الفكرية
٤٢	الورقة الثانية من مخطوط المنح الفكرية
٤٣	الورقة الأخيرة من مخطوط المنح الفكرية
٤٤	الورقة الأولى من مخطوط المسألة في البسمة
٤٥	الورقة الثانية من مخطوط المسألة في البسمة
٤٦	الورقة الأخيرة من مخطوط المسألة في البسمة
٤٧	النص المحقق لكتاب المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية
٤٧	مقدمة الشارح
٨٤	مخارج الحروف العربية الفصيحة
١١٩	باب صفات الحروف العربية
١٣٩	باب وجوب التجويد
١٤٠	التعريف باللحن الجلي والخفي
١٦٤	باب الترقيق
١٨٣	باب الرءاءات
١٩٤	باب التفخيم
٢٠٠	الإدغام الناقص
٢٠٤	التنبيهات
٢١٠	باب إدغام المتماثلين والمتجانسين
٢٢١	باب تمييز الضاد من الظاء
٢٤٦	باب النون والميم المشدّتين والميم الساكنة
٢٥٨	باب حكم النون الساكنة والتنوين
٢٧٨	باب المدّات

٣٠٦	باب معرفة الوقوف
٣٣٥	باب المقطوع والموصول
٣٧٠	باب التاءات
٣٨١	باب همز القطع وهمز الوصل
٣٨٨	باب الوقف على أواخر الكلم
٣٩٤	الخاتمة
٤٠٠	الْمَسْأَلَةُ فِي الْبَسْمَلَةِ
٤٠٢	النص المحقق
٤٠٦	أهم المصادر والمراجع
٤١٣	فهرس الموضوعات





